



﴿ الجزء الثالث والعشرون من ﴾

# كِتَابُ



## الْمُبْطُوعُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ السَّيِّدِ بْنِ

وكتب ظاهر الرواية أتم \* سنا والأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني \* حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير \* والسير الكبير والصغير  
ثم الزبادات مع المبسوط \* تواترت بالسند المضبوط  
ويجمع الست كتاب الكافي \* للحاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس \* مبسوط شمس الامة السرخسي

﴿ تبيينه ﴾ قد باشر جمع من حضرات أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة  
جامعة من درى الدقة من أجل لعلم - الله المستعان - رعية التكلان

( أول طبعة ظهرت علي وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل )

﴿ حقوق الطبع محفوظة للملزم ﴾

المحتاج محمد عدي بن سنان بن المغيرة بن النوري

مطبعة السعادة بحوار مجا فطمة تبر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الزراعة

(قال الشيخ الامام) الاجل الزاهد شمس الأئمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله إمامنا أعلم بأن الزراعة مفاعلة من الزراعة والاكتساب بالزراعة مشروع أول من فعله آتاه صلوات الله وسلامه عليه على ما روى أنه لما أهبط إلى الأرض أتاه جبريل عليه السلام بفتاة وأمره بالزراعة فزارع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجوف وقال عليه الصلاة والسلام زارع جرد به عز وجل وقال عليه الصلاة والسلام أطلبوا الرزق تحت خبايا الأرض في عمل الزراعة والعقد الذي يجري بين اثنين لهذا المقصود يسمى مزراعة ويسمى مخبرة أيضا على ما روى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخارة فقين وما المخارة قال الزراعة بالثلث والربع وإنما سميت مخبرة من تسمية العرب الزارع خبيرا وقيل هذا الاشتقاق من معاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خير فديت مخبرة بالإضافة إليهم ويأنه في الحديث الذي بدئ الكتاب به ورواه عن أبي المعرف عن الزهري قال حدثني من لا أنهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين عاملهم على خير أقركم ما أقركم الله وفيه بيان أن المرسل حجة فإن الزهري رحمه الله أرسل الحديث حين لم يكن اسم الراوي ورواه محمد رحمه الله مستدلا به على جواز الزراعة وتعمامة فتد عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم هل خير على الشطر وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل الجواز وتأويل ذلك عند أبي حنيفة رحمه الله من وجهين أحدهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حين افتتح خير استرقهم وتلك أراضيهم ونخلهم ثم جعلهم في أيديهم يعملون فيها للمسلمين بمنزلة العبيد في نخل موالهم وكان في ذلك منة للمسلمين ليتفرغوا للجهاد بأنفسهم ولأنهم كانوا أبصر بذلك العمل من

المسلمين وما جعل لهم من الشرط بطريق النفقة لهم فانهم ممالك للمسلمين يمسكون لهم في  
 نخيلهم فيستوجبون النفقة عليهم فجعل نفقتهم فيما يحصل بعملهم وجعل عليهم نصف ما يحصل  
 بعملهم ليكون ذلك ضريبة عليهم بمنزلة المولى يشارط عبده الضريبة اذا كان مكتسبا وقد نقل  
 بعض هذا عن الحسين بن علي رضي الله عنهما والثاني انه من عليهم رقابهم وأراضيهم ونخيلهم  
 وجعل شطر الخارج عليهم بمنزلة خراج المقاسة وللإمام رأي في الأرض المنون بها على  
 أهلها ان شاء جعل عليها خراج الوظيفة وان شاء جعل عليها خراج المقاسة وهذا أصح  
 التأويلين فانه لم ينقل عن أحد من الولاة انه تصرف في رقابهم أو رقاب أولادهم كالتصرف  
 في الممالك وكذلك عمر رضي الله عنه أجلاهم ولو كانوا عبيدا للمسلمين لما أجلاهم فالسلم  
 اذا كان له مملوك في أرض العرب يتمكن من امساكه واستدامة الملك فيه فعرنا ان الثاني  
 أصح ثم بين لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ما فعله من المن عليهم ونخيلهم وأراضيهم  
 غير مؤبد بقوله عليه الصلاة والسلام أفركم ما أفركم الله وهذا منه شبه الاستثناء وإشارة الى  
 أنه ليس لهم حق المقام في نخيلهم على التأيد لانه علم ن طريق الوحي انه يؤمر بإجلائهم  
 فنحز بهذه الكلمة عن نقض العهد لانه كان أبدا من نقض العهد والتدر وفيه دليل  
 ان المن المؤقت صحيح سواء كان لمدة معلومة أو مجهولة وان التدر ينفي عن هذا الكلام وان  
 لم يفهم الخضم فانهم لم يفهموا مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صرح منه التدر عن  
 التدر بهذا اللفظ قال وان بني عذرة جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح  
 خير وجاءته يهود وادي القرى شركاء بني عذرة ياردي فاعطوا بأيديهم وخشوا أن يغزوه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهؤلاء كانوا بالقرب من أهل خير وان اليهود بالحجاز  
 كانوا ينتظرون ما يؤل اليه حال النبي صلى الله عليه وسلم مع أهل خير فقد كانوا أعز اليهود  
 بالحجاز كما روى انه كان بخير عشرة آلاف مقاتل فلما صاروا مهتورين ذات سائر اليهود  
 واتحدوا لطلب الصلح فنهزم يهود وادي القرى جاؤا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطوا  
 بأيديهم أي انقادوا له وطلبوا الامان وخشوا أن يغزوه فكان هذا من النصرة بالرعب  
 كما قال عليه الصلاة والسلام نصرت بالرعب مسيرة شهر فلما أعطوا بأيديهم والوادي حين  
 فعلوا ذلك نصفان نصف لبني عذرة ونصف للمسلمين فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والوادي  
 وثلاثا خاصة لبني عذرة وثلاثا لليهود فكان هذا بطريق الصلح من رسول الله صلى الله عليه

وسلم فدل أن للإمام أن يصلح أهل بلده على بعض الاموال والاراضى اذا رضوا بذلك ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد هم بإجلاء اليهود الى الشام على ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان وقال عليه الصلاة والسلام ان عشت الى قابل لا اخرجن نجران من جزيرة العرب وكان في ذلك اظهار فضيلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفضيلة أمته حيث ان جزيرة العرب مولده ومنشأه طهر الله تلك البقعة عن سكني غير المؤمنين فيها وهي أفضل البقاع لان فيها الحرم وبيت الله تعالى حرم الله تعالى نعم مشاركة غير المؤمنين مع المؤمنين في السكنى فيها الا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل ان يتم ذلك ولم يتفرغ أبو بكر الصديق رضي الله عنه لذلك لانه لم تطل مدة خلافته وقد كان مشغولا بقتال أهل الردة حتى اذا كان في زمن عمر رضي الله عنه وكان قد سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم أجلى اليهود من خير وأمر يهود الوادى أن يتجهزوا بإجلاء الى الشام وكان المعنى في ذلك أن اليهود انما جاؤا من الشام الى أرض الحجاز وكان مقصود رؤسائهم من ذلك طلب الخفية لما وجدوا في كتبهم من بث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونمت أمته وبذلك كان يوصي بعضهم بعضا فلما بث الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم امتنعوا من متابعتهم والالتقياد للحق الذي دعا اليه حسدا وكفرا قال الله تعالى وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا الآية فجوزوا على سوء صنيعهم بان لا يمكنوا من المنام في أرض العرب وأن يعودوا الى الموضع الذي جاء من ذلك الموضع آبائهم فلهذا اجلهم عمر رضي الله عنه ثم احتج عليه يهود الوادى بقولهم انما نحن في أموالنا قد أقرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاسمنا ومعنى هذا الكلام الاشارة منهم الى الفرق بينهم وبين أهل خير فان خبير قد اقتحمها المسلمون فصارت مملوكة لهم فاما نحن فصالحنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على بعض الاراضى فاقرنا في أموالنا على ما كنا عليه في الأصل ولم يظهرنا خيانة فليس لك أن تجليسا من أرضنا فقال لهم عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكم أقرم ما أقرم الله يعني أن هذا اللفظ كان استثناء من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلح الذي جرى بينه وبينكم فلا يعني ذلك من اجل انكم وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد عهد أن لا يجتمع في أرض العرب دينان وانى مجل من لم يكن له عهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني عهدا خاصا سوى ذلك الصلح العام فقد كان ذلك مقيدا بالاستثناء وأنا

مقوم أموالكم هذه فمطعمكم أمانها يعني بهذا الاجلاء لا أبطل حقكم عن أموالكم ولا أتملكها عليكم مجاناً ولكني أعطيتكم قيمتها وفيه دليل ان الملك الذي من الحرمة ممالك المسلم وأنه متى تعذر ايفاء العين في ملكه يجب ازالته بالقيمة ولهذا قلنا في الكافر اذا أسلم عبده يجبر على بيعه واذا أسلمت أم ولده تخرج الى الحرية بالسعاية في القيمة وفيه دليل ان الامام اذا أحس بالتعذر من أهل بلدة من بلاد أهل الذمة وانهم يحذرون المشركين بمورات المسلمين يكون له أن يجلبهم من تلك الارض الى أرض أخرى وأنه يقوم من أملاكهم ما يتعذر نقله فيعطيههم عوض ذلك من بيت المال أو من أرض أخرى ان كانت لعامة المسلمين كما فعله عمر رضي الله عنه فانه أمر بمأولهم فقومت بتسعين ألف دينار فدفعها اليهم وأجلهم وقبض أموالهم ثم قال لبي عذرة انا لن نظلمكم ولن نستأثر عليكم أنتم شفعاؤنا في أموال اليهود فان شئتم أعطيتكم نصف ما أعطيناكم وأعطينكم نصف أموالهم وان شئتم سلمتم لنا البيع فتوليننا الذي لهم وفيه دليل أن الشفعة تستحق بالشركة في العقار فقد كانت بنو عذرة في الوادي شركاء وان أحد الشركاء اذا اشترى له الشفعة فيما اشترى كما للشريك الآخر وانما يشتره الامام للمسلمين بمال بيت المسلمين ليستحق بالشفعة ولكن الاشكال في أنهم لم يطلبوا الشفعة حتى قال لهم عمر رضي الله عنه ما قال والشفعة تبطل بترك الطلب بعد العلم بالبيع فقبل هم قد طلبوا الشفعة وأظهروا ذلك بينهم ولكنهم احتشموا عمر رضي الله عنه فلم يجاهدوه بذلك فلما بلغه طلبهم قال ما قال وقيل هم عمر رضي الله عنه أن ذلك بيع شرعي وأن لهم الشفعة بذلك فمئذ ذلك طلبوا الشفعة وقالوا بل نعطيكم نصف الذي أعطيتكم من المال وتقاسمونا أموالهم فباع بنو عذرة في ذلك الرقيق والابل والغنم حتى دفعوا الى عمر رضي الله عنه خمسة وأربعين ألف دينار فقسم عمر الوادي نصفين بين الامارة وبين بني عذرة وذلك زمان التحظير حين حظر عمر رضي الله عنه الوادي نصفين يعني جمع انصاء المسلمين في جانب وانصاء بني عذرة في جانب وكان ذلك أمراً عظيماً قد اشتهر في العرب حتى جعلوه تاريخاً وكانوا يسمون ذلك زمان التحظير فيقول بعضهم لبعضهم كنت زمان التحظير ابن كذا سنة كما يكون مثله في زماننا اذا حدث أمر عظيم في الناس يجعل التاريخ منه بمنزلة وقت الوباء وغيره وقال الزهري رحمه الله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين صالح أهل خيبر أعطاهم النخل على أن يعملوا ويقاسمهم نصف الثمار وكان يبعث لقصة ذلك عبد الله بن رواحة فيخوص عليهم فيقول ان شئتم

فليكن وان شئتم قلنا وفي هذا الحديث بيان حكم المعاملة وقد بيناه وحكم الخرص فهو  
 دليل على أن للامام في الاراضي التي يكون للامام خراجها خراج المقاسمة وفي الارض  
 العشرية أن يبعث من يحرص الثمار والزروع على أربابها الا أن عند الشافعي هذا الخرص بمنزلة  
 الكيل حتى اذا ادعوا النقصان بعد ذلك لا يقبل قولهم الا بحجة وعندنا هذا الخرص لا يكون  
 ملازما اياهم شيئا لان الذي يحرص انما يقول شيئا بظن والظن لا ينفي من الحق شيئا فالقول  
 قولهم في دعوى النقصان وعلى من يدعى عليهم الخيانة والسرقة اثبات ذلك بالينة وعلى هذا  
 الاصل جوز الشافعي رحمه الله بيع الرايا وهو بيع الثمر على رؤس التخل بتمر محدود على  
 الارض خرصا فيما دون خمسة أوسق وقال الخرص بمنزلة الكيل ولم يجوز ذلك علماؤنا رحمهم  
 الله وقالوا الخرص ليس بمعيار شرعي تظهر به المائلة فيكون هذا بيع الثمر بالتمر مجازفة وقال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الثمر بالتمر مثلا بمثل وتؤين ما قبله عبد الله بن رواحة رضي  
 الله عنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجهين أحدهما أن ذلك كان على سبيل النظر  
 للمسلمين منه حتى يتحرز اليهود من كتمان شيء فقد كانوا في عداوة المسلمين بحيث لا يتمتعون  
 مما يقدروا عليه من الاضرار بالمسلمين وقيل كان ابن رواحة مخصوصا بذلك حتى كان خرصه  
 بمنزلة كيل غيره لا يتفاوت قد علم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الوحي أو كان  
 له ذلك بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبكونه مبعوث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وذلك بين فيما رواه بعد هذا ولا يوجد مثل ذلك في حق غيره ومعنى قوله ان شئتم فليكن وان  
 شئتم قلنا أي ان شئتم أخذتم على ما خرصت وأعطتمونا نصف ذلك بعد الادراك وان شئتم  
 أخذنا ذلك وأعطيناكم نصف ذلك بعد الادراك فهذا منه بياض أنه عدل في الخرص ولم يعمل الى  
 المسلمين ولا قصد الحيف على اليهود وعن مكحول أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع  
 خير الى أهلها الذين كانت لهم على أن يعملوه فإذا بلغت الثمار كان لهم النصف والمسلمين  
 النصف فثبت ان رواحة رضي الله عنه خرصها عليهم وقد بيناه في هذه الحديث وفي الاثر  
 المذكور في هذا الحديث دليل على ما ذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله عليه وأما ما رويهم  
 وجعل عليهم نصف الخارج بطريق خراج مقاسمة وعن حجاج بن ارقط قال سألت محمد بن  
 علي رضي الله عنه عن المزارعة بالثلث فالنصف فقال اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم خير  
 بالشر وأبو بكر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وإنهم أوجبوا هذا يفعلونه وفيه دلائل جواز

استعمال القياس فقد سئل عن المزارعة وجوازها استدلالا بالمعاملة التي كانت بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وأهل خيبر في النخيل وقيل بل كانت بخير نخيل ومزارع فقد كان عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم معه في المزارعة عقد مزارعة وفي هذا الحديث دليل لها على أبي حنيفة رحمه الله في جواز المزارعة والمعاملة وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين افتتح خيبر قال لليهود أفركم ما أفركم الله علي أن التمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة يفرص عليهم ثم يقول إن شئتم فاكم وإن شئتم فلما فكانوا يأخذونه وفي هذا الحديث بيان أن ما جرى بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبينهم كان على طريقة الصلح وقد يجوز من الإمام المعاملة بين بيت المال وبين الكفار على طريق الصلح إلا يجوز مثله فيما بين المسلمين فيضعف من هذا الوجه استدلالهم بمعاملة رسول الله صلى الله عليه وسلم معهم وفيه دليل هداية ابن رواحة رضي الله عنه في باب الحرص فانهم كانوا لا يفتنون عدوا له أنساب في الحرص حين رغبوا في أخذ ذلك وعن سليمان بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث ابن رواحة فيفرص بينه وبين اليهود قال فجمعوا له حليا من حلي نساءهم فقالوا هذا لك رخف عنا وتجاوز في القسم فقال يا معشر اليهود أنكم أنقض ما أتى الله تعالى من ذلك بحالي على أن أحيف عليكم أما الذي عرضتم من الرشوة فمردود ولا تقبلوها إنما هي نساءكم والسمرات والأرض وأما طلبوا من ابن رواحة رضي الله عنه ما ظهر منهم من جعل ابن رواحة الرشوة وترك بيان الحق لاجله فانهم كتموا بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعث أمته من كتبهم وحرفوا الأحكام عن مواضعها بهذا الطريق كما أن الله تعالى ليشتروا بهذا الميلا فويل لهم مما كتبت بأيديهم وويل لهم مما يكسبون وما طلبوا منه سخينة من غير دين وخيانة فقد كان ابن رواحة رضي الله عنه يفر من غير طلبهم به كان سر رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما روي به عليه الصلاة والسلام من أن لا يخرأ من يخفأ في الحرص ذن في المال العربية والوصية ثم أنه قطع صميم ما أتى منكم من أنقض خلق الله تعالى إلى هكذا ينبغي لكل مسلم أن يكون في بنص اليهود هذه الصفة بأنهم في عداوة المسلمين بهذه الصفة كما قال الله تعالى لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود وقال عليه الصلاة والسلام ما خلا يهودي بمسلم إلا حدثه نفسه بقتله وكان شكواهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل وقت حتى قال



لو آمن بي أنا عشر منهم آمن بي كل يهودي على وجه الارض يعني رؤساءهم ثم بين أن هذا البغض لا يحمله على الحيف والظلم عليهم فالحيف هو الظلم قال الله تعالى أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله فكيف يحمله ما عرضوا من الرشوة على الميل اليهم وقال أما الذي عرضتم من الرشوة فلها سحت يعني تناول السحت من معاملكم دون المسلمين وقد وصفهم الله بذلك بقوله ساعون للكذب أكلون للسحت والسحت هو الحرام الذي يكون سببا للاستئصال مأخوذ من السحت قال الله تعالى فيسحتكم بعذاب وقد خاب من افترى أي يستأصلتكم فقتلوا بهذا قامت السموات والارض يعني ما يقوله حق وعدل وبالعدل قامت السموات والارض وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول في هذا الحديث اشارة الى أن أمتة النساء وحليهن لم تزل عرضة لحوائج الرجال فاذ اليهود لحاجتهم الى ذلك تحكموها على نسايتهم فجمعوا من حلي نسايتهم حكي وأن رجلا من أهل العلم كانت له امرأة ذات يسار فسألها شيئا من مالها لحاجته الى ذلك فابت قالت لا تكوني أكفر من نساء خير كن يواسين أزواجهن بحليهن وأنت تأبى ذلك وعن ابن سيرين رحمه الله قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن رواحة رضي الله عنه الى خير فقال بعثني اليكم من هو أحب الي من نفسي ولا تهم على أهون من الخنازير ولا يمنعني ذلك من أن أقول الحق هكذا ينبغي لكل مسلم أن يكون في حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذه الصفة فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب اليه من نفسه وأهله وولده وماله لانه به نال المزي في الدين والنجاة في الآخرة قال الله تعالى وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها يعني بمتابعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتصديقه وبنبغي أن يكون اليهود عند كل مسلم بهذه الصفة والمنزلة أيضا فهم شر من الخنازير فيما أظهرنا من عداوة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسدا وتعتا فكانه قال ذلك لانه قد مسخ منهم قردة وخنازير كما قال الله تعالى وجعل منهم القردة والخنازير واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حاصر بني قريظة فسمع من بعض سفاهتهم شتيمة فقال عيبه التمسلة والسلام اتسموني يا اخوة القردة والخنازير فقالوا ما كنت خافسا يا أبا القاسم قل ذلك لا يمنعني من أن أقول الحق فقالوا بهذا قامت السموات والارض أي بالحق ومخالفة الهوى والميل بهائم قال قد حرصت عليكم نخيلكم فقيه دليل أن النخيل كانت مملوكة لهم وان ما كان يؤخذ منهم بطريق خراج المفاسمة فان شئتم فغدوه ولي عندكم الشطر وان شئتم أخذته وليكم عندى الشطر

نفدوه فان لكم فيه منافع فاخذوه فوجدوا فيه فضلا قليلا وهذا دليل على حداقته في باب  
 الخرص وان خرصه بمنزلة كيل غيره حين لم يخف عليه الفضل اليسير وانما تجوز بذلك لان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أمره بالتخفيف في الخرص ولم يترك النصيحة لهم في الاخذ  
 مع شدة بنضه اياهم فدل أنه لا ينبغي للمسلم أن يترك النصيحة لاحد من ولي أو عدو اذا كان  
 لا يخاف على نفسه لان نصيحته بحق الدين وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أعطى خبر بالشر وقال لكم السواقط قبل المراد من السواقط ما يكسر  
 من الاغصان من التخيل مما يستعمل استعمال الخطب والاصح أن المراد ما سقط من الفمار  
 قبل الادراك فان ذلك مما لم يمكن ادخاره الى وقت القسمة لانه يفسد فشرط ذلك لهم دفعا  
 للحرج عنهم وفيه دليل على أن مثل هذا يجعل عفوا في حق المزارع والمعامل لانه لا يتأتى  
 تعذر عنه الا بخرج والحرج مدفوع وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بث ابن رواة رضي الله عنه فخرص عليهم مائة وسق فقات اليهود أشططم علينا فقال  
 عبد الله رضي الله عنه نحن نأخذه ونطعكم خمسين وسقا فقالت هذا تنصرون وقوله اشططم  
 علينا أي ظلمتمونا وزدتم في الخرص والشطط عبارة عن الزيادة قال عليه السلام لا وكس ولا  
 شطط وكان ذلك منهم كذبا وكانوا يعلمون ذلك ولكن كان من عادتهم الكذب وقول الزور  
 مع علمهم بذلك كما وصفهم الله تعالى به بقوله وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلما وعلوا فرد  
 عليهم ثمنهم بما قال انا تأخذه ونطعكم خمسين وسقا فقالوا هذا تنصرون أي بالعدل والتحرز  
 عن الظلم فالنصر موعود من الله تعالى للعاملين المتمسكين بالعدل والحق في الدنيا والآخرة  
 قال الله تعالى ان تنصروا الله ينصركم يعني ان تنصروا الله تعالى بالانقياد للحق والدعاء اليه  
 واظهار العدل ينصركم . ثبت أقدامكم وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لا بأس  
 بالمزارة بالثلاث والرابع واعلم بان المزارة في جوازها اخلاف بين العلماء رحمهم الله وكان  
 الخلاف في الصدر الاول والتابعين رحمهم الله تعالى بعدهم واشتبهت فيها الآثار عن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فجمع محمد رحمه الله ما نقل من الآثار في ذلك ثم نبى عليه بيان المسئلة من  
 طريق المعنى فمن قال بجوازها من الصحابة رضي الله عنهم على رضي الله عنه ومما رضي الله  
 عنه على ما روى عن طاوس رحمه الله قال قدم علينا معاذ رضي الله عنه البهن ونحن نعطى  
 أراضينا بالثلاث والرابع فلم يعب ذلك علينا وفيه بيان أن ترك التكثر ممن تعين عليه البيان

دليل التبرير فقد كان معاذرضى الله عنه متعينا لليان لاهل اليمن لان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم بعث اليهم ليين لهم الاحكام واستدل بترك التكثر عليهم بعد ما اشتهر هذا القدر  
 بينهم على جوازه ثم روى عنه انه امضى ذلك وفي هذا نصيب على الفتوى بالجواز وعن طاوس  
 رحمه الله انه سئل عن الخابرة في الارض فقال خابروا على الشطر والثلث والرابع ولا تخابروا  
 على كيل معلوم فكان طاوسا تعلم من معاذرضى الله عنه وفيه دليل أن المزارعة على كيل  
 معلوم يشترطه أحدهما لا تجوز به يأخذ من يجوز المزارعة لان هذا الشرط يؤدي الى قطع  
 الشركة في الخارج بعد حصوله وعن موسى بن طلحة قال اقطع عمررضى الله عنه خمسة من  
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد الله بن سعد بن مالك والزبير وخبابا ورأيت هذين  
 يعطيان أرضهما بالثلث والرابع وعبد الله وسعدا رضى الله عنهم والمراد عبد الله بن مسعود  
 وقد ذكره منسرا بعد هذا وهو من كبار فقهاء الصحابة وسعد بن مالك من المشرة وكانا  
 يباشران المزارعة بالثلث والرابع وفي الحديث دليل أن الامام ولاية الاقطاع فيما ليس بملك  
 لانسان بينه لان ماكان الحق فيه لعامة المسلمين فالتدبير فيه الى الامام وله أن يخص بعضهم  
 بشئ من ذلك على حسب ما يرى كما يفعله في بيت المال وعن أبي الاسود قال انا كنا نزارع  
 على عهد طلحة والاسود رحمهما الله بالثلث والرابع فإيما كان ذلك علينا وهما من كبار أصحاب  
 على وعبد الله رضى الله عنهما وقتوا هما في ذلك على موافقة ثوى على وعبد الله رضى الله  
 عنهما حجة أيضا وعن محمد بن رافع بن خديج قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا  
 الى قوم بطمس عليهم فخلفاء ارباب النخيل فتأوا يارسول الله ان فلانا قد طمس علينا نخلفنا  
 فقال عليه الصلاة والسلام قد بعثت رجلا في نفسي أمينا فان أحييتكم أن تتخذوا نصيبكم بما طمس  
 والا أخذنا وأعطيناكم نصيبكم فقالوا هذا الحق والحق قامت السموات والارض والمراد  
 بالطمس المذكور في أول الحديث الحزر والمذكور ثانيا الظلم فالطمس هو الاستئصال ومنه  
 يقال عين مطموسة قال الله تعالى فطمسنا أعينهم وكان الحديث في ابن رواحة رضى الله عنه في  
 أهل خير وان لم يفسره في هذه الرواية وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلا  
 في نفسي أمينا في معنى الرد لثمتهم عليه وهكذا ينبغي للامام أن يختار لعله من هو أمين عنده  
 ثم يقبل قوله فيما يخبر به ولا يرد لطن الطاعنين فالقائل بحق لا بد أن يطن فيه بعض الناس  
 فالناس أطوار وقبل منهم الشكور وقد تحقق ثمتهم لما خيرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقالوا هذا الحق وبالحق قامت السموات والارض وبيانه في قوله تعالى ولو اتبع الحق أهواءهم  
 لتفسدت السموات والارض وعن الضحاك رضي الله عنه أن عمر رضي الله عنه كان يكرى  
 الارض الجزز بالثلث والربع وكان لا يرى بذلك بأسا والمراد به الارض البيضاء التي تصلح  
 للزراعة قال الله تعالى أو لم يروا أنا نسوق الماء الى الارض الجزز وعمر رضي الله عنه كان ممن  
 يرى جواز الزراعة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما دار عمر فخلق معه رضي الله  
 عنه فهو حجة لمن يجوزها وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال لرافع بن خديج ما حديث  
 بلغني عن عمومك في كراء المزارع فقال دخل عمومتي على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ثم خرجوا الينا فأخبرونا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع فقال ابن  
 عمر رضي الله عنه قد كنت أعلم أنا كنا نكرى الارض على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم على أن لرب الارض ماء في الربيع الساق الذي يتفجر منه الماء وطائفة من الدين قال  
 لا أدري كم هو قال محمد رحمه الله وهذا عندنا هو الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كراء المزارع انهم كانوا يكرونها بشئ لا يدرون كم هو ولا ما يخرج وفيه دليل  
 أن النهي العام يجوز أن يقيد بالسبب الخاص اذا علم ذلك فقد قيد ابن عمر رضي الله عنه النهي  
 المطلق بما عرف من السبب والخصوصية وهو تأويل النهي عند من اجاز المزارعة قال المزارعة  
 هذه الصفة لا تجوز لانها تؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصولها من الجائز أن يحصل  
 الخارج في الجانب الذي شرط لاحدهما دون الجانب الآخر والربيع الساق الماء وهو ماء  
 السيل نحد من الموضع المرتفع فيجتمع في موضع ثم يسقي منه الارض ولكن أبو حنيفة رحمه  
 الله أخذ بموم النهي بمحدثين روي في الباب عن رافع بن خديج رضي الله عنه أحدهما أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم مر بمائط فأعجبه فقال لمن هذا فقال رافع رضي الله عنه لي استأجرته فقال  
 عليه الصلاة والسلام لا تستأجره بشئ منه وهذا الحديث يمنع حمله على هذا التأويل والثاني  
 ما روى عن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كراء المزارع  
 فقلت اما نكرها بما على الربيع الساق فقال لا فقلت انا نكرها بالتين فقال لا فقلت انا نكرها  
 بالثالث والربع فقال عليه السلام لا ازرعها أو امنعها أخاك وهذا ان ثبت فهو نص وكان هذه  
 الزيادة لم تثبت عند من يرى جوازها وانما الثابت القدر الذي رواه محمد رحمه الله عن رافع بن  
 خديج رضي الله عنه أن أسد بن ظهير جاء ذات يوم الى قومه فقال يا بني خارجة قد دخلت

عليكم اليوم مصيبة قالوا ما هي قال نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كراء الأرض  
فقلنا يا رسول الله انا نكريها بما يكون على الريع الساقى من الأرض فقال عليه السلام لا ازرعها  
أو امنعها أخاك وإنما سمي ذلك مصيبة لهم لأن اكتسابهم كان بطريق المزارعة وكاوا قد  
تعارفوا ذلك وكان يشق عليهم تركها ولو كان المراد التأويل الذى أشار اليه فى الحديث الاول  
لم يكن فى ذلك كبير مصيبة لتمكنهم من تحصيل المقصود بدفع الأرض مزارعة بجزء شائع من  
انتاجها فهو دليل لا بى حنيفة رحمه الله وظاهر قوله عليه الصلاة والسلام ازرعها أو امنعها  
أخاك يدل على سد باب المزارعة عليهم بالنهي مطلقا وبه يستدل من يقول من المتسفة انه لا يجوز  
استئجار الأرض بالذهب والفضة لمقصود الزراعة ولكن مارويانا من حديث رافع بن خديج  
رضي الله عنه وهو قوله لي استأجرته دليل على جواز ذلك وقد ذكر بعد هذا أنارا تدل على  
جوازه والمراد بها الانتداب الى ما هو من مكارم الاخلاق بأن يمنع الأرض غيره اذا استثنى  
عن زراعتها بنفسه ولا يأخذ منه أجرا على ذلك وعن بلى بن أمية ، كان عاملا لمرضى الله  
عنه على نجران فكتب اليه يذكر له أرض نجران فكتب اليه مريض الله عنه ما كان من  
أرض يعضه يسقيها السماء أو تسقى سحاف فادفعها اليهم لهم الثلث ولنا الثلثان وما كان من أرض  
نسقى بالغروب فادفعها اليهم لهم الثلثان ولنا الثلث وما كان من كرم يسقيها السماء أو يسقى سحاف فادفعه  
اليهم لهم الثلث ولنا الثلثان وما كان يسقى بالغروب فادفعه اليهم لهم الثلثان ولنا الثلث والمراد  
بالأرضى التى هي لبيت المال حق عامة المسلمين أنه يدفعها اليهم مزارعة (ألا ترى) أنه قاوت  
فى نصيبهم بحسب تفاوت عملهم بين ما تسقيها السماء أو تسقى بالغروب وهى الدوالي فهو  
دليل لمن يجوز المزارعة وعن عمرو بن دينار قال قلت لطاوس يا أبا عبد الرحمن لو رك  
المخبرة فانهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها فقال أخبرنى أعلمهم أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ولكنه قال يمنع أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ  
منه خراجا معلوما أو قال خراجا معلوما وكل واحد من اللفظين لفظة صحيحة والمراد بقوله  
علمهم معاذ رضي الله عنه فكانه أشار به الى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أعلمكم باخلال  
والحرمان مما ذبن جبل أو قال ذلك لانه أحد العلم منه وهكذا ينشئ لكل متعلم أن يعتمد  
فى عمله أنه أعلم ثم انه ليبارك فيها أخذ منه ثم قد دعاه عمرو بن دينار الى الأخذ باحتياط  
والتعزز عن موضع الشبهة والاختلاف فابى ذلك لانه كان يعتمد فيه الجواز كما تعلمه من

أستاذه وفيه دليل أنه لا بأس للانسان من مباشرة ما يستعد جوازه وان كان فيه اختلاف العلماء  
رحمهم الله ولا يكون ذلك منه تركا للاحتياط في الدين وقوله يمنع أحدكم أخاه اشارة الى  
الاتداب الذي بيناه في الحديث الاول وعن جعفر بن محمد عن أبيه قال لم يته رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عنها حتى تظالموا كان الرجل يكرى أرضه ويشترط ما يسقيه الريح  
والنطف فلما تظالموا نهى عنها والنطف جوانب الارض فهذا اشارة الى التأويل الذي ذكره  
محمد رحمه الله وأن النهي كان بناء على تلك الخصومة فكان تقيدها بها وعن ابن عمر رضي  
الله عنه قال كنا نحمار ولا نرى بذلك بأسا حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم نهى عنها فتركنا من أجل قوله بنى من أجل روايته وابن عمر كان معروفا  
بالزهد والفتوة بين الصحابة رضي الله عنهم وأشار هذا الى أنه يستعد في المزارعة الجواز ولكنه  
تركها لحبيبة مطلق النهي المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكما من حلال يتركه  
المرء على طريق الزهد وان كان يستعد الجواز على ما جاء في الحديث لا يبلغ العبد محض الايمان  
حتى بدع تسعة عشر الحلال مخافة الحرام وعن ابن عمر قال أكثر رافع رضي الله عنه على  
نفسه لكرهها كراه الابل معناه شدد الامر على نفسه روايته النهي مطلقا من غير رجوعه  
الى سبب النهي ولا أجل روايته يترك المزارعة ويكرى الارض بالذهب والقصة كراه الابل  
هو دليلنا على جواز الاجارة في الاراضي لمقصود الزراعة وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه  
كان اذا أكرى الارض اشترط على صاحبها أن لا يدخلها كلبا ولا يمدرها وعذا من المتقرر  
لدى اختاره عمر رضي الله عنه ولسنا نأخذ به فلا بأس بادخال الكلب الارض لحفظ الزرع  
(ألا ترى) أن الحديث جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص وتغن الكلب للصيد  
والحرث والماشية وقوله ولا يمدرها أي لا يلقى فيها العذرة وهو ما انفصل من بني آدم وقد  
دون بين الصحابة خلاف في حواز استعمال ذلك في الارض فان عمر رضي الله عنه كان لا يجوز  
ذلك وكذلك ابن عباس رضي الله عنهما كان ينهى عن القاء العذرة في الارض وعن سعد رضي  
الله عنه أنه كان يجوز ذلك وهكذا روى عن أبي هريرة رضي الله عنه حتى كان يباشر ذلك  
بنفسه فعاتبه انسان على ذلك فجعل يقول مكبل بر بمكبل روعن أبي حنيفة في روايتان  
في احدي الروايتين يجوز الماؤها في الارض اذا كان غير مخلوط بالتراب وفي الرواية  
الاخرى لا يجوز ذلك الا مخلوطا وهو الظاهر من المذهب اذا صار مغلوبا بالتراب فينشد

يجوز القاؤها في الارض ويجوز يمسها لان المثلوب في حكم المستملك فاما اذا كانت غير مخلوطة  
 بالتراب فلا يجوز يمسها ولا استعمالها في الارض لنجاسة فيها بمنزلة الحجر وكانت هذه الحرمة  
 لاحترام بنى آدم فبيع السرقة والقاؤه في الارض جائز ولكن لاحترام بنى آدم لا يجوز  
 ذلك في الرجيع وهو كالشعر فان شعر الآدمي لا ينتفع به بعد ما بان عنه بخلاف شعر سائر  
 الحيوانات وصوفها وعلى الرواية الاخرى عن أبي حنيفة اذا اقتصاها في الارض وخطها  
 بالارض وصارت مستهلكة فيها يجوز استعمالها كذلك ولكن لا يجوز يمسها غير مخلوطة بالتراب  
 وعن خالد الحذاء قال كنت عند مجاهد فذكر حديث رافع بن خديج رضى الله عنه في  
 كراء الارض فرفع طائوس يده فضرب صدره ثم قال قدم علينا معاذ رضى الله عنه اليمن وكان  
 يعطى الارض على الثلث والرابع فنحن نصل به الى اليوم ومعنى ما قاله طائوس ان معاذا  
 رضى الله عنه كان أعلمهم بالحلال والحرام وما كان يخفى عليه انتهى الذى رواه رافع بن  
 خديج وقد كان يباشر المزارعة بالثلث والرابع فنحن نثبم في ذلك ونحمل النهى على ما حمله  
 معاذ رضى الله عنه فقد كان دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده الله تعالى لما وقفه لما رضى  
 به رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر رضى الله عنهما رجل  
 له أرض وماء وليس له بذر ولا بقر أعطاني أرضه بالنصف فزرعتها ببذري وبقرى ثم قاسته  
 فقال حسن وفيه منه دليل على أن العالم يفتى بما يتقدم فيه الجواز وان كان لا يباشره فقد  
 روينا أن ابن عمر رضى الله عنهما ترك المزارعة لاجل النهى ثم أفتى بحسبها وجوازها للسائل  
 وعن جابر رضى الله عنه قال دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أم مبشر فقال يا أم مبشر  
 من غرس هذا النخل مسلم أو كافر قالت بل مسلم قال عليه الصلاة والسلام لا يفرس المسلم  
 غرسا ولا يزرع زرعاً فأكمل منه انسان ولا دابة ولا سبع ولا طير الا كانت له صدقة يوم  
 القيامة وفي رواية وما أكلت العافية منها فعلى له صدقة يعني الطيور الخارجة عن أوكارها  
 الطالبة لارزاقها وفيه دليل أن المسلم مندوب الى الاكتساب بطريق الزراعة والتراسة ولهذا  
 قدم بعض مشايخنا رحمهم الله الزراعة على التجارة لانها أعم نفعاً وأكثر صدقة وقد باشرها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على مارويثا أنه ازدرع بالجرف وفي الحديث رد على من يكره  
 من المتسعة الفرس والبناء وقالوا انه يركن به الى الدنيا وينتقص بقدره من رغبته في الآخرة  
 والآخرة خير لمن اتقى وهذا غلط ظنوه فانه يتوصل بهذا الاكتساب الى الثواب في الآخرة

وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام نعم مطية المؤمن الدنيا الى الآخرة الفرس والبناء وان كان حسنا من كل واحد ولكن معنى القربة فيه اذا باشره المسلم دون الكافر فان الكافر ليس من أهل القربة وهو مأمور بتقديم الاسلام على الاشتغال بالفرس ولكن قد ورد أثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يأتى عن ربه عز وجل حيث قال عمروا بلادى فماش فيها عبادى فلماذا قلنا هذا الفعل حسن من كل أحد وعن ابن المسيب رضى الله عنه انه كان لا يرى بأسا بكراء الارض البيضاء بذهب وفضة وعن جبير انه كان لا يرى بأسا باجارة الارض بدرهم أو بطعام مسى وقال هل ذلك الا مثل دار أو بيت وهو حجة على مالك رحمه الله فانه لا يجوز اجارة الارض بالطعام لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام لا يستأجر بشئ منه ولكننا نقول الارض غير منتفع بها كالدار والبيت وكل ما يصلح ثمنا فى البيع يصلح أجرة فى الاجارة وتأويل النهى الاستئجار باجرة مجهولة معدومة هى على خطر الوجود كما يكون فى المزارعة وهذا ينعدم فى الاستئجار بطعام مسى وربما يكون فى هذا نوع رفق لان من يستأجر الارض للزراعة فأداء الطعام أجرة أيسر عليه من أداء الدراهم لقلة النقود فى أيدي الدهاقين وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابة وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض فهو يزرعها أو رجل منع أرضا فهو يزرع ما منع أو رجل استكرى أرضا بذهب أو فضة والمزابة بيع التمر على رؤس النخل بتمر محدود على الارض خرصا فالنهي عنها حجة لنا فى افساد ذلك المقدم والمحاقلة قيل بيع الحنطة فى سنبها بحنطة والعرب تقول الحقة تلبت الحقة أى الحنطة تلبت السنبلة وقيل المحاقلة المزارعة وهذا أظهر فقد فسره عليه الصلاة والسلام بقوله انما يزرع ثلاثة فهو دليل لابي حنيفة على أن الانتفاع بالارض للزراعة مقصور على هذه الطرق الثلاثة وان المزارعة بالربيع والثلاث لا تكون صحيحة لان كلمة انما لتقرير الحكم فى المذكور وتقيه عما عداه وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال ان أمث ما أنتم صانعون أن يستكرى أحدكم الارض البيضاء بذهب أو فضة عاما بعام يعنى أبعدهما عن المنازعة والجهالة واختلاف العلماء ورحمهم الله فان الامثل ما يكون أقرب الى الصواب والصحة وذلك فيما يكون أبعد عن شبهة الاختلاف وعن مجاهد قال اشترك أربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحدهم من عندى البذر وقال الآخر من عندى العمل وقال الآخر من عندى القدان وقال الآخر من عندى الارض



فغنى في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لصاحب الفدان أجرا مسمى وجعل لصاحب  
 العمل درهما كل يوم والحق لزوع كله لصاحب البذر وألغى الأرض وهذا يأخذ من يجوز  
 المزارعة فيقول المزارعة هذه البصقة فاسدة لما فيها من اشتراط الفدان وهي البقر وآلات  
 الزراعة على أحدهم مقصودا به وما فيها من دفع البذر مزارعة على الانفراد وكل واحد من  
 هذين مفسد للمقدّم في المزارعة الفاسدة الخارج كله لصاحب البذر لانه بما بذره (الأنرى)  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم ألحقه بصاحب البذر وألغى الأرض يعني لم يجعل لصاحب الأرض  
 من الخارج شيئا إلا أنه يستوجب على صاحب البذر أجر مثل أرضه بل يستوجب ذلك عليه  
 كصاحب الفدان وقد أعطاه أجرا مسمى والمراد أجر المثل وصاحب العمل فقد أعطاه  
 درهما كل يوم وتأويله أن ذلك كان أجرا مثله في عمله وكما أنه سلم لصاحب البذر منفعة الفدان  
 والعامل بحكم عقد فاسد فقد سلم له منفعة الأرض بعقد فاسد فيستوجب أجر المثل وهذا  
 نين أن المراد بالانفاء أنه لم يجعل لصاحب الأرض شيئا من الخارج فكان الضحاوى لا يصح  
 هذا الحديث ويقول الخارج لصاحب الأرض أورد ذلك في المشكل وقال البدر يصير  
 مستهلكا لأن السات يحصل قوة الأرض فيكون الثابت لصاحب الأرض وجعل الأرض  
 كالام وفي الحيوانات لولد يكون مملوكا لصاحب الام لا لصاحب الفحل ولكن هذا وهم  
 منه والحديث صحيح وكل قياس بمقابلته متروك ثم في الحيوانات توجد الحضنة من الام لأم  
 الفحل في رحمها وفي حجرها بلبنها نحو بدد الانفصال فلها جعلت نائمة للام في الملك وذلك  
 لا يوجد في الأرض ثم الخارج ثناء البذر (الأنرى) أنه يكون من جنس البذر وقوة  
 الأرض ويكون بصفة واحدة ثم جنس الخارج يختلف باختلاف جنس البذر فمرقا أنه يكون  
 ثناء البذر فيكون لصاحب البذر وهذا هو الحكم في كل مزارعة فاسدة أن للعامل أجر مثل  
 عمله إن عمل بنفسه أو بأجرائه أو بثلثائه أو قوم استعان بهم بغير أجر ويكون الخارج  
 لصاحب البذر في هذه المسئلة بعينها قول جميع المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله أما عبد بن  
 حنيفة رحمه الله فلان المزارعة فاسدة على كل حال وعندها المزارعة فاسدة هنا كما يات ثم صاحب  
 البذر يؤمر فما بينه وبين ربه عز وجل أن ينظر الى الخارج فيدفع فيه مثل ما بذر ومقدار  
 ما غرم فيه من الاجر لصاحب الأرض ولصاحب العمل ولصاحب البقر فيطيب له ذلك بما  
 غرم فيه ويتصدق بالفضل لتمكين الحنت فيه باعتبار فساد المقد والاصل في المزارعة الفاسدة



كالزوم في المنقول ويبيع الشرب وهذا كله بخلاف دفع النعم بمعاملة بنصف الاولاد والاولاد لان ذلك ليس في معنى المضاربة فان تلك الزوائد تنزل من العين ولا أثر لعمل الراعي والحافظ فيها وانما تحصل الزيادة باللف والسقي والحياوان يباشر ذلك باختياره فليس لعمل العامل تأثير في تحصيل تلك الزيادة وليس في ذلك المقدم صرف ظاهر في حامة البلدان أيضا ولهذا لو فعل الناصب لم يملك شيئا من تلك الزوائد فاما هذا فعمل الزارع تأثير في تحصيل الخارج وكذلك لعمل العامل من السقي والتلقيح والحفظ تأثير في جودة الثمار لان بدون ذلك لا يحصل الا ما لا ينفع به من الحشف ولهذا جوزنا المزارعة والمعاملة ولم نجهز المعاملة في الزوائد التي تحصل من الحيوانات كدود القز والديباج وما أشبه ذلك وأبو حنيفة يقول هذا استئجار باجرة مجهولة مددومة في وجودها خطر وكل واحد من العنين بمنع صحة الاستئجار والاستئجار بما يكون على خطر الوجرد، معنى تماق لأجرة العطر ولاستئجار باجرة مجهولة بمنزلة بيع ثمن مجهول وكل واحد منهما عند معاوضة يعتمد تمام الرضا ثم البيع بثمن مجهول يكون فاسدا فكذلك الاستئجار باجرة مجهولة وهذا القياس سنده الأثر وهو قوله عليه الصلاة والسلام من استأجر أجيرا فليعلمه أجره ويبن ما ذكرنا أن البذر ان كان من قبل العامل فهو مستأجر للأرض بما سقى لصاحبها من الخارج وفي حصول الخارج خطر ومقداره مجهول وان كان من قبل رب الأرض فهو مستأجر للعامل والدليل على أن هذا اجارة لا شركة انه يتعلق به اللزوم من جانب من لا بذر من قبله وكذلك من جانب الآخر بعد القاء البذر في الأرض وعقد المعاملة يتعلق به اللزوم من الجانبين في الحال والشركة والمضاربة لا يتعلق بهما اللزوم والدليل عليه أنه لا بد من بيان المدة واشتراط بيان المدة في عقد الاجارة لا اعلام ما تناوله المقدم من المنفعة فاما في الشركة والمضاربة فلا يشترط التوقيت ولا معنى لاعتبار العرف لان العرف يسقط اعتباره عند وجود النص بخلافه وقد وجد ذلك هنا وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تستأجره بشئ منه وقوله عليه الصلاة والسلام فليعلمه أجره وكما وجد العرف هنا فقد وجد العرف في دفع الدجاج بمعاملة بالشركة في البيض والفروج وفي دفع البقر والنعم بمعاملة للشركة في الاولاد والاولاد والسمون وفي دفع دود القز بمعاملة للشركة في الابريسيم ومعنى الحاجة يوجد هناك أيضا ثم لا يحكم بصحة شئ من ذلك باعتبار العرف والحاجة فهنا كذلك واذا ثبت فساد المقدم على قوله كان الخارج كله

لصاحب البذر فان كان صاحب البذر هو العامل فليسه أجر مثل الارض فينبى لصاحب  
 الارض أن يشتري منه نصف الخارج بعد القسمة بما استوجب عليه من أجر المثل وكذلك  
 يفعل العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وبهذا الطريق يطيب لكل واحد منهما  
 على قوله ثم التفرع بعد هذا على قول من يجوز المزارعة والمعاملة وعلى أصول أى حنيفة ان  
 لو كان يرى جوازها وأبو حنيفة رحمه الله هو الذى فرغ هذه المسائل لعله أن الناس لا  
 يأخذون بقوله فى هذه المسئلة فقرع على أصوله ان لو كان يرى جوازها ثم المزارعة على قول  
 من يجيزها تستدعي شرائط ستة أحدها التوقيت لان المقديرد على منفعة الارض أو على  
 منفعة العامل بموض والمنفعة لا يعرف مقدارها الا ببيان المدة فكانت المدة مميّارة للمنفعة بمنزلة  
 الكيل والوزن وهذا بخلاف المضاربة فان هناك بالتصرف المال لا يصير مستهلك فلا حاجة  
 الى اثبات صفة اللزوم كذلك المقد وهذا البذر يصير مستهلكا بالاتقاء فى الارض فبنا حاجة  
 الى القول بلزوم هذا المقد لدفع الضرر من الجانبين ولا يكون ذلك الا بعد علم مقدار المقنود  
 عليه من المنفعة والثانى أنه يحتاج الى بيان من البذر من قبله لان المقنود عليه يختلف باختلافه  
 فان البذر ان كان هو من قبل العامل فالمقنود عليه منفعة الارض وان كان من قبل صاحب  
 الارض فالمقنود عليه منفعة العامل فلا بد من بيان المقنود عليه وجهالة من البذر من جهته  
 تؤدى الى المنازعة بينهما والثالث أنه يحتاج الى بيان جنس البذر لان اصلاص جنس الاجرة  
 لا بد منه ولا يصير ذلك معلوما الا ببيان جنس البذر والرابع أنه يحتاج الى بيان نصيب من  
 لا بذو من قبله لانه يستحق ذلك عوضا بالشرط فاما يكن معلوما لا يصح استحقاقه بالمقد  
 شرطا والخامس أنه يحتاج الى التخلية بين الارض وبين العامل حتى اذا شرط فى المقد ما نستخدم  
 به التخلية وهو عمل رب الارض مع العامل لا يصح "العقد والسادس الشركة فى الخارج عند  
 حصوله حتى ان كل شرط يؤدى الى قطع الشركة فى الخارج بعد حصوله يكون مفسدا  
 للمقد ثم المزارعة على قول من يجيزها على أربعة أوجه أحدها أن تكون الارض من أحدهما  
 والبذر والعمل والبقر وآلات العمل كله من الآخر فهذا جائز لان صاحب البذر مستأجر  
 للارض بجزء معلوم من الخارج ولو استأجرها باجرة معلومة من الدارهم والدنانير صح فكذا  
 اذا استأجرها بجزء مسحي من الخارج شائع والوجه الثانى أن تكون الارض والبذر والبقر  
 والآلات من أحدهما والعمل من الآخر فهذا جائز أيضا لان صاحب الارض استأجر العامل

ليعمل بالآلة له وذلك صحيح كما لو استأجر خياطاً ليخيط بآلة صاحب الثوب أو طياً باليد  
الطين بالآلة صاحب العمل والوجه الثالث أن تكون الأرض والبذر من أحدهما والبقر والآلات  
من العامل وهذا جائز أيضاً لأن صاحب الأرض استأجره ليعمل بالآلات نفسه وهذا جائز كما  
إذا استأجر خياطاً ليخيط بآلة نفسه أو نصاراً ليقصر الثوب بالآلات نفسه أو صباغاً ليصبغ  
الثوب بصبغه له فكذلك هنا وهذا لأن منفعة البقر والآلات من جنس منفعة العامل لأن  
إقامة العمل يحصل بالكل فيحصل ذلك بالعامل العامل في جواز استحقاقه بمقدار المزارعة  
والرابع أن يكون البذر من قبل العامل والبقر من قبل رب الأرض وهذا فاسد في ظاهر  
الرواية لأن صاحب البذر مستأجر للأرض والبقر واستأجر البقر مجزء من الخارج مقصوداً  
لا يجوز وهذا لأن منفعة البقر ليست من جنس منفعة الأرض فإن منفعة الأرض قوة في طبعها  
يحصل به الخارج ومنفعة البقر يقام به العمل فلا تدمر المجانسة لا يمكن جعل البقر تبعاً لمنفعة  
الأرض ولا يجوز استحقاق منفعة البقر مقصوداً بالزراعة كما لو كان البقر مشروطاً على أحدهما  
فقط والاصل فيه حديث مجاهد في إشرافه أنه قال لا يورث البقر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر  
يوسف رحمه الله أن هذا النوع جائز أصلاً عرف به لما حاز أن يكون البقر مع البذر  
مشروطاً على رب الأرض المزارعة فكذلك يجوز أن يكون البقر بدون الأرض مشروطاً  
عليه كما في جانب العامل لما حاز أن يكون البذر مع بقر مشروطاً على رب الأرض أن يكون  
البقر مشروطاً عليه بدون البذر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر  
والذي لم يشر إليه في هذا النوع هو أن يكون البقر مشروطاً على رب الأرض أن يكون  
البذر مشروطاً عليه بدون البذر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر  
وهذا في الوجه الرابع وهو أن يكون البذر مشروطاً على رب الأرض أن يكون البقر مشروطاً عليه  
بدون البذر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر  
الأرض يورثها من البذر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر  
أصحابنا رحمهم الله يقولون ويرى أن يكون البذر مشروطاً على رب الأرض أن يكون البقر مشروطاً عليه  
الأرض مكروية فلا يورث البذر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض  
ولا فاسداً وهو رب الأرض لا يورث البذر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض  
أن يورثه زراعاً يورثه البذر من الأرض ولا يورث الأرض من البقر مشروطاً عليه فلا يورث البقر من الأرض



المشروط للعبد كالمسكوت عنه اذا لم يشترط عليه العمل فهو للعامل لانه صاحب البذر بخلاف  
ما اذا شرط عليه العمل والعبد مدين لان العبد منه كاجنبي فكانه شرط عمل اجنبي آخر مع  
صاحب البذر على أن يكون له ثلث الخارج وذلك منفسد للعقد في حصة العامل الآخر على  
ما بينته في آخر الكتاب وان كان البذر من عند صاحب الارض واشترط أن يعمل هو مع العامل  
لم يجوز لان هذا الشرط يصد التخلية بين العامل وبين الارض والبذر وقد بينا نظيره في  
المضاربة انه اذا شرط عمل رب المال مع المضارب يفسد العقد لانعدام التخلية والحال كرحمه  
الله في المختصر ذكر في جملة ما يكون فاسدا من المزارعة على قولها يجمع بين الرجل وبين  
الارض ومرااده أن يكون البقر والبذر مشروطا على أحدهما والعمل والارض مشروطا على  
الآخر وهذا فاسد الا في رواية عن أبي يوسف يجوز هذا بالقياس على المضاربة لان البذر  
في المزارعة بمنزلة رأس المال في المضاربة ويجوز في المضاربة دفع رأس المال الى العامل فكذلك  
يجوز في المزارعة دفع البذر مزارعة الى صاحب الارض والعمل فاما في ظاهر الرواية فصاحب  
البذر مستأجر للارض ولا بد من التخلية بين المستأجر وبين ما استأجر في عقد الاجارة  
وتنعدم التخلية هنا لان الارض تكون في يد العامل فلها فسد العقد ثم في كل موضع صار  
الريع لصاحب البذر من قبل فساد المزارعة والارض له لم يتصدق بشئ لانه لا يتمكن في  
الخارج خبث فان الخارج ثماء البذر بقوة الارض والارض ملكه والبذر ملكه واذا لم تكن  
الارض له تصدق بالفضل لانه تمكن خبث في الخارج فان الخارج انما يحصل بقوة الارض  
وبهذا جعل بعض مشايخنا الخارج لصاحب الارض عند فساد العقد ومنفعة الارض انما سلمت  
له بالمقد الفاسد لانه لا يملكه رقة الارض فيصدق لذلك بالفضل وننفي بالفضل أنه يرفع من الخارج  
مقدار بذره وما غرم فيه من المؤن والاجر ويتصدق بالفضل وان كان هو العامل لا يرفع منه  
أجر مثله لان منافعه لا تقوم بدون المقد ولا عقد على منافعه اذا كان البذر من قبله فلها  
لا يرفع أجر مثل نفسه من الخارج ولكن يتصدق بالفضل وما يشترط للبقر من الخارج  
فهو كالمشروط لصاحب البقر لان البقر ليس من أهل الاستحقاق لنفسه فالمشروط له  
كالمشروط لصاحبه وما يشترط للمساكين للخارج فهو لصاحب البذر لان المساكين  
ليس من جهتهم أرض ولا عمل ولا بذر واستحقاق الخارج في المزارعة لا يكون الا باحد  
هذه الاشياء فكان المشروط لهم كالمسكوت عنه فيكون لصاحب البذر لان استحقاقه بملك

البذر لا يشترط والاجرة تستحق عليه بالشرط فلا يستحق الا مقدار ما شرط له واذا لم  
يسم لصاحب البذر وسمي بالآخر جاز لان من لا بذر من قبله انما يستحق بالشرط فاما  
صاحب البذر فيستحق بملكه البذر فلا ينعدم استحقاقه بترك البنان في نصيبه وان سمي نصيب  
صاحب البذر ولم يسم بالآخر ففي القياس هذا لا يجوز لانهم ذكروا مالا حاجة بهم الى  
ذكره وتركوا ما يحتاج اليه لصحة العقد ومن لا بذر من قبله يستحق بالشرط فيدون الشرط  
لا يستحق شيئا ولكنه استحسن فقال الخارج مشترك بينهما والتخصيص على نصيب أحدهما  
يكون يباد أن الباقي للآخر قال الله سبحانه وتعالى وورثه أبواه فلامه الثلث منه والاب  
ما بقي فكانه قال صاحب البذر على أن لي ثلثي الخارج وثلث الباقي له اذا قال له اعمل ببذري  
في أرضي نفسك وبترك وأجرا لك فاخرج فهو كله لي جاز والعامل معين لان صاحب  
الارض والبذر استعان به في العمل حين لم يشترط له بمقابلته شيئا ولان الذي من جانب  
العامل منفعة والمنفعة لا تقوم الا بالتسمية في العقد فاذا لم يسم لم تقوم منافعه وان قال علي  
أن الخارج كله لك فهو جائز أيضا وصاحب الارض معير لارضه مقرض لبذره لانه شرط  
للعامل جميع الخارج ولا يستحق جميع الخارج الا بعد أن يكون البذر ملكا له وللمليك البذر منه  
هنا طريقان أحدهما الهبة والثاني القرض فيثبت الادنى وهو القرض لانه متيقن به ثم البذر عين  
مستقومة بنفسه فلا يسقط تقومه عنه الا بالتخصيص على الهبة ومنفعة الارض غير مستقومة بنفسها  
فلا تقوم الا بتسمية البذل بمقابلتها ولم يوجد فلماذا كان معير الارض مقرضا للبذر بمنزلة ما لو دفع  
اليه حانوتا وألف درهم وقال اعمل بها في حانوتي على أن الربح كله لك فانه يكون مقرضا للالف  
معيرا للحنوت ولو قال ازرع في أرضي كرا من طمءك على أن الخارج كله لي لم يجز هذا  
العقد لانه دفع الارض مزاعة بجميع الخارج وحكى عن عيسى بن أبان رحمه الله انه قال  
يجوز هذا لانه لما شرط جميع الخارج لنفسه ولا يكون ذلك الا بملك البذر فكانه استقرض  
منه البذر وأمره بان يزرعه في أرضه فيصير قابضا له باتصاله بملكه وقد بينا نظير هذا في  
كتاب الصرف ولكن ما ذكره في الكتاب أصح لان الاصل أن يكون الانسان في  
القاء بذره في الارض عاملا لنفسه وقوله على أن الخارج لي محتمل بجواز أن يكون المراد  
الخارج لي عوضا عن منفعة الارض ويجوز أن يكون المراد الخارج لي بحكم استقراض البذر  
والمحتمل لا يترك الاصل به ولا يثبت تمايك البذر منه بالمحتمل فكان الخارج كله لصاحب



[illegible]

القرض لا يبطل بالشرط الفاسد والخارج كله لرب الأرض وعليه مثل ذلك للبذر لصاحبه ولو دفع اليه الأرض على أن يزرع ببذره وبقره ويعمل فيها معه هذا الاجنبي لم يميز ذلك فيما بينهما وبين الاجنبي وهو فيما بينهما جائز وثلت الخارج لصاحب الأرض وثلاثه لصاحب البذر لان صاحب البذر استأجر ثلت الخارج وذلك فاسد كما لو كانت الأرض مملوكة له وهذا فيما بينهما في معنى اشتراط عمل رب الأرض مع العامل ولكنهما عقدان مختلفان أحد المقدن على منفعة الأرض والآخر على منفعة العامل فالمفسد في أحدهما لا يفسد الآخر فلهذا كان لصاحب الأرض ثلت الخارج والباقي كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الرجل الذي عمل معه وقد أجاب بعد هذا في نظير هذه المسئلة فقال يفسد العقد كله وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فانه قال هناك على أن يعمل معه الرجل الآخر فهذا اللفظ يصير العقد الفاسد مشروطا في العقد الذي جرى بين صاحب الأرض وبين صاحب البذر فيفسد كله وهناك ، ويعمل معه الرجل الآخر والواو للمطف لا للشرط فقد جعل العقد الفاسد معطوفا على العقد الصحيح لا مشروطا فيه فلهذا لم يفسد العقد بين صاحب الأرض وصاحب البذر ولو كان البذر من قبل رب الأرض كانت المزارعة جائزة والخارج أثلاثا كما اشترطوا لان صاحب الأرض والبذر استأجر عاملين وشرط لكل واحد منهما ثلت الخارج وذلك صحيح والله أعلم بالصواب

باب ما للمزارع أن يمنع منه بعد العقد

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا مزارعة بالنصف يزرعها هذه السنة ببذره وبقره ولما تراضيا على ذلك قال الذي أخذ الأرض مزارعة قد بدا لي في ترك زرع هذه السنة أو قال أريد أن أزرع أرضا أخرى سوى هذه فله ذلك لان المزارعة على قول من يميزها اجارة والاجارة تنقض بالبذر وترك العمل الذي استأجر العين لاجله عنده في فسخ العقد كمن استأجر حائوتا ليتجر فيه ثم بدا له ترك التجارة يكون ذلك عنده في الفسخ وكذلك لو استأجر أرضا بدراهم أو بدنانير ليزرعها ثم بدا له ترك الزراعة يكون ذلك عنده في الفسخ وهذا لان الاجارة جوزت لحاجة المستأجر في الزام العقد اياه بعد ما بدا له ترك ذلك العمل اضرا به فيؤدي الى أن يعود الى موضوعه بالابطال والضرر عندي فسخ العقد

اللزوم وكذلك ان قال أريد أن أزرع أرضاً أخرى لأن البذر من قبل وفي القاء البذر في  
الأرض اتلاف البذر وقد يحصل الخارج وقد لا يحصل الخارج وفي الزام المقدم لصاحب البذر  
قبل الالتقاء في الأرض أخراره من حيث أنه يلزم اتلاف ملكه وذلك لا يجوز ثم له في  
ترك هذه الأرض وزرع أرضاً أخرى غرض صحيح فملك الأرض مملوكة له لو يمنحه إياها  
صاحبها أو تكون أكثر ربما من هذه الأرض فلا يجوز لنا أن نلزمه زراعة هذه الأرض  
شاء أو أبي وهكذا لو كان استأجرها بدراهم أو دنائير إلا أن هناك لا يفسخ العقد إذا أراد  
زراعة أرض أخرى لأن في إبقاء المقدم بينهما مع اختياره أرضاً أخرى للزراعة منفعة لصاحب  
الأرض وهو أنه استوجب الاجر دينا في ذمته بالتمكن من الانتفاع وإن لم يزرع وفي  
المزاولة لافائدة في إبقاء المقدم مع امتناعه من زراعة هذه الأرض لأن حق صاحب الأرض  
في الثلثة والغلة لا تحصل بدون الزراعة فلذا قلنا يفسخ المقدم بينهما ثم في الاستتجار بالدراهم  
إذا أراد ترك الزراعة أصلاً يكون ذلك عذراً لأنه يتحرز عن اتلاف البذر بالقاء في الأرض  
وإذا أراد أن يزرع أرضاً أخرى لا يكون ذلك عذراً له وذلك لا يصير مستحقاً له بمطلق المقدم  
وإذا كان البذر من جهة رب الأرض أجبر العامل على أن يزرعها إن أراد ترك الزراعة سنته  
تلك أو لم يرد لأن العامل هنا أجبر لرب الأرض وعلى الاجير الإيفاء بما التزم به بعد صحة العقد  
وهذا لأنه ليس في إيفاء المقدم لالحاق ضرره سوى ما التزمه بالمقد لأنه التزم بالمقد إقامة  
المعمل وهو قادر على إقامة العمل كما التزمه بالمقد وموجب المقود اللازمة وجوب تسليم  
المقود عليه فاما في الفصل الاول ففي الزام المقدم إياه لالحاق ضرره فيما لم يتناوله المقدم لأن  
البذر ليس بمقود عليه وفي القائه في الأرض اتلافه وإن بدا لرب الأرض والبذر أن يترك  
الزراعة في تلك الأرض أو في غيرها فله ذلك لأنه في الزام المقدم إياه اتلاف بذره والبذر  
ليس بمقود عليه فلا يجوز أن يلزمه اتلافه باللقاء في الأرض إنما هو موهوم عسى يحصل  
وعسى لا يحصل وإن كان البذر من العامل لم يكن لصاحب الأرض أن يمنع الزارع من  
الزراعة لأنه مؤجر لأرضه ولا يلحقه بإيفاء المقدم ضرر فيما لم يتناوله العقد وأما الضرر عليه  
في الزام تسليم الأرض وقد التزم بذلك بمطلق الزراعة إلا أن يكون له عذر والعذر دين لا يقدر  
على قضائه إلا من هذه الأرض فإن حبس فيه كان له أن يبيعها لقضاء الدين لأن في إيفاء  
المقدم هنا لالحاق الضرر به فيما لم يتناوله المقدم وهو تمينته وقد بينا في كتاب الاجارات أن

مثل هذا عذره في فسخ الإجازة وأنه يتسرع بالمقد بنفسه في الخطيئة التي لا يجوز فيها الرواية  
 الاخرى القاضي هو الذي يتولى ذلك بيعة في الدين على مفسره في الزيادات ولو دفع مخرجا  
 له معاملة بالنصف ثم بدا للعامل ان يترك العمل أو يسافر فانه يجبر على العمل أما اذا بدا له  
 ترك العمل فلان في ابقاء المقد لا يلحقه ضرر لم يلزمه بالمقد لانه التزم بالمقد اقامة العمل  
 ولا يلحقه سوى ذلك وأما في السفر فقد ذكر في غير هذا الموضع أن ذلك عذره لان  
 بالامتناع يلحقه ضرر لم يلزمه بالمقد وفيما ذكر هنا لا يكون عذرا له لانه يتصل بالسفر  
 ليمتنع من اقامة العمل الذي التزمه بالمقد وقيل انما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فهناك  
 وضع المسئلة فيما اذا شرط عليه اقامة العمل بيده وبعد السفر لا يمكن من ذلك ولا يجوز  
 أن يحول بينه وبين سفر يتلى به في المدة لما في ذلك من الضرر عليه وهنا وضع المسئلة فيما  
 اذا لم يشترط عليه العمل بيده فهو متمكن من اقامة العمل بأجرائه وأعوانه وغلطانه بعد السفر  
 بنفسه فلا يكون ذلك عذرا له في الفسخ وكذلك ان بدا لصاحب النخل أن يمنع العامل  
 منه ويمسك بنفسه أو يدفعه الى عامل آخر فذلك لا يكون عذرا له في التسخ بخلاف من  
 البذر من قبله في باب المزارعة لان هناك هو يحتاج الى ائلاف بذره باللقاء في الارض  
 وهنا رب النخل لا يحتاج الى ذلك فيكون المقد لازما من جانبه بنفسه كما في جانب العامل  
 وانما العذر من جانبه أن يلحقه دين فادح لا وفاء عنده الا من ثمن النخل فاذا حبس فيه كان  
 ذلك عذرا له في فسخ المعاملة للبيع في الدين كما بينا في الارض والله أعلم

### باب الارض بين رجلين فدفعها أحدهما الى صاحبه مزارعة

(قال رحمه الله) واذا كانت الارض بين رجلين فدفعها أحدهما الى صاحبه مزارعة  
 على أن يزرعها هذه السنة ببذره وبقره على أن الخارج بينهما نصفان فالمزارعة فاسدة لان  
 الدافع كانه قال لصاحبه ازرع نصيبك من الارض ببذرك على أن الخارج كله لك وهذه  
 مشهورة صحيحة أو قال وازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج كله لي وهذا فاسد لانه دفع الارض  
 مزارعة بجميع الخارج وهي مطعونة عيسى رحمه الله وقد بيناها بالامس فان قيل لماذا لم يحمل  
 كانه قال ازرع نصيبي ببذرك على أن الخارج بيننا نصفين وازرع نصيبك ببذرك على أن  
 الخارج بيننا نصفين حتى تصح المزارعة في نصيب الدافع من الارض قلنا لانه يكون ذلك منه

انشأ المذموم ولما في غير مطعم وهو أن يشترط لنفسه جزأ بما أخرجه نصيب صاحبه  
 من غير أن يكون منه أرض أو بذر أو عمل والعاقلة لا يقصد ذلك بكلامه عادة فذلك حملناه  
 على الوجه الاول وأفسدنا المزارعة والخارج كله للزارع لانه نماء بذره وطيئه أجر مثل  
 نصف الأرض لصاحبه لانه استوفى منفعة نصيبه من الأرض بمقد فاسد ويطيب له نصف  
 الخارج لانه ربح نصف الزرع في أرض نفسه ولا فساد في ذلك النصف ويأخذ من النصف  
 الآخر ما أتفق فيه وغرم ويتصدق بالفضل لانه ربح زرع في أرض الغير بسبب فاسد  
 فيتصدق بالفضل ولو كان البذر من الدافع فالمقد فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبي  
 من الأرض ببذري على أن الخارج كله لي وهذه استماتة صحيحة لو اقتصر عليها ولكنه قال  
 وازرع نصيبك من الأرض ببذري على أن الخارج كله لك وهذا أيضا اقراض صحيح  
 للبذر لو اقتصر عليه ولكن الجمع بينهما يظهر الفساد باعتبار أنه جعل بازاء عمله في نصيب  
 الدافع منفعة اقراض البذر اياه أو تملك البذر منه هبة في مقدار ما زرع به نصيب نفسه  
 فلهذا فسد العقد والزرع كله للدافع لان اقراض شيء من البذر غير منصوص عليه وإنما  
 كنا ثبت التصحيح للعقد بينهما وليس فيه تصحيح العقد فلا يجعل مقرضا شيئا من البذر  
 منه فلهذا كان الخارج كله لصاحب البذر وللعامل عليه أجر مثل عمله وأجر حصته من  
 الأرض لان منفعة حصته من الأرض ومنفعة عمله سلت للدافع بمقد فاسد ويطيب له  
 نصف الزرع لانه ربحه في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر وما غرم  
 من أجر مثل نصف الأرض ونصف أجر مثل العامل ويتصدق بالفضل لانه ربحه في  
 أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من العامل على أن ثلثي الخارج له وللدافع الثلث  
 جاز لان تقدير كلامه كأنه قال ازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لك وهي مشهورة  
 صحيحة وازرع نصيبي ببذرك على أن ثلثي الخارج منه لي والثلث لك وهي مزارعة صحيحة  
 ولا يتولد من الجمع بينهما فساد فكان الخارج بينهما على الشرط ولو كان البذر من الدافع  
 كان المقد فاسدا لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبي ببذري على أن لك ثلث الخارج وهذا  
 صحيح ولكنه قال وازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لك وهذا اقراض للبذر لو  
 اقتصر عليه الا أنه باعتبار الجمع بينهما يظهر الفساد من حيث أنه جعل له بالعمل في نصيبه  
 من الأرض ثلث الخارج ومنفعة اقراض نصف البذر وكذلك ان كان شرط الثلثين للدافع

لانه يصير كانه قال ازرع نصيبك ببذرك على أن الخارج كله لي وهذه استمارة صحيحة  
ولكنه قال وازرع نصيبك ببذري على أن لي ثلث الخارج وهذا دفع البذر من ارضه الى  
صاحب الارض فلماذا كان فاسدا ولو كان البذر بينهما نصفين على أن ثلثي الخارج للعامل  
وثلثه للآخر فهذا فاسد لان الدافع شرط للعامل ثلث الخارج من نصيبه من البذر وذلك  
فاسد لان عمله يلاقى بذرا أو زرعاً مشتركاً بينهما وأحد الشريكين بعمله فيما هو فيه شريك  
لا يستوجب الاجر على صاحبه فلماذا فسد المقد والخارج بينهما نصفان طيب لهما لان البذر  
بينهما نصفان وكل واحد منهما انما ربي زرعته في أرضه ولا أجر لواحد منهما على صاحبه  
لان العامل انما عمل فيما هو فيه شريك وهو لعمله فيما هو فيه شريك لا يستوجب الاجر  
لان شريكه في الممول يمنع تسليم العمل الى غيره وبدون التسليم لا يجب الاجر فاسدا  
كان المقد أو جائزاً وكذلك لو شرط الثلثين للدافع ومعنى الفساد هنا أين لان الدافع شرط  
لنفسه جزأ مما يحصل في أرض العامل ببذره من غير أن يكون له في ذلك أرض ولا بذر  
ولا عمل ولو اشترط أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز لان العامل معين للدافع هنا فان المشروط  
لكل واحد منهما بقدر حصته من البذر فكانه قال ازرع أرضك ببذرك على أن الخارج كله  
لك وازرع أرضي ببذري على أن الخارج كله لي وهذه استمارة صحيحة فيكون العامل معيناً  
له في نصيبه ولو اشترطاً ثلثي البذر على الدافع وثلثه على العامل والربع نصفان فهذا فاسد لان  
الدافع يصير كانه قال ازرع أرضي ببذري على أن الخارج كله لي وازرع أرضك ببذرك  
وبذري على أن الخارج كله لك وباعتبار الجمع بين هذين المقدين بفسد المقد لانه جعل له  
بأزاء عمله في نصيبه منفعة اقراض ثلث البذر وذلك فاسد ولانه أوجب له جزأ من الخارج  
من بذره بعمله فيما هو شريك فيه وذلك فاسد وما خرج فثلثاه لصاحب ثلثي البذر وثلثه  
لصاحب ثلث البذر على قدر بذرهما والاجر للعامل لانه عمل في شيء هو شريك فيه ولا  
يتصدق صاحب الثلث بشيء منه لانه رباة في أرض نفسه وصاحب الثلثين ينرم أجر مثل  
سدس الارض للعامل لانه استوفى منفعة ثلث نصيبه من الارض بمقد فاسد والشركة في  
الارض لا تمنع وجوب الاجر على الشريك كالأستاذ أجراً أحد الشريكين من صاحبه بيتا ليحفظ  
فيه الطعام المشترك ثم يطيب له نصف الزرع لانه رباة في أرضه ويبقى سدس الزرع فيستوفي  
منه ربع بذره وما غرم من أجر مثل سدس الارض ويتصدق بالفضل لانه ربي زرعته في

أرض غيره في ذلك الجزء بسبب فاسد ولو اشترط أن تلت البذر على الدافع وتلثه على العامل والخارج نصفان فهو فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع ببذر ك نصيبك على أن الخارج كله لك وازرع نصيبي ببذري وبذرك على أن الخارج كله لي وهذه مطووعة عيسى رحمه الله والمقد فيها فاسد على رواية الكتاب لان في الجزء المشروط على العامل من البذر استتجار الارض بجميع ما يخرج من ذلك فاسد فيكون للعامل ثلثا الربيع وعليه سدس اجر مثل الارض لانه ربي زرعه في ثلث نصيب صاحبه وذلك سدس الارض بعقد فاسد فيلزمه اجر مثل ذلك ويطيّب له نصف الربيع ويرفع من السدس الباقي ربع نصيبه من البذر وما غرم من الاجر ويتصدق بالفضل وثلث الربيع طيب للدافع لانه رياه في أرض نفسه ولو اشترط البقر على الدافع والبذر على العامل والخارج نصفان فهذا فاسد لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبك ببذرك. وبقرى على أن الخارج كله لك وازرع نصيبي ببذري وبذرك على أن الخارج كله لي وهذا فاسد من وجهين أحدهما ما بيننا والثاني أنه جعل له بازاء عمله في نصيبه منفعة البقر لعمل به في نصيب نفسه ولو كان البذر كله من العامل والبقر من الدافع والشرط أن يكون الخارج بينهما نصفين فهو فاسد لانه جعل بازاء منفعة عمله في نصيب منفعة البقر له بزراعتة نصيب نفسه وذلك مفسد للزراعة ثم الخارج كله لصاحب البذر والآخر مثل أجر بقره وأجر مثل نصف الارض يستوفى الزارع نصف الخارج فيطيّب له ويأخذ من النصف الآخر نصف البذر ونصف أجر البقر ونصف اجر مثل الارض ويتصدق بالفضل وكذلك لو اشترط الثلثين لصاحب البذر لانه يصير كأنه قال ازرع نصيبي من الارض ببذرك وبقرى على أن لك ثلث الخارج وقد بينا أن البقر اذا كان مشروطا على صاحب الارض ولا بذر من قبله أن للزراعة تكون فاسدة والله أعلم

باب اجتماع صاحب الارض مع الآخر على العمل والبذر مشروط عليهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل الى الرجل أرضا على أن يزرعها بنفسه وبقره والبذر بينهما نصفان والخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان الدافع يصير كأنه قال ازرع نصف الارض ببذري على أن الخارج كله لي وازرع نصف الارض ببذرك على أن الخارج كله لك وكل واحد من هذين صحيح لو اقتصر عليه لان أحدهما استعان بالعامل والآخر

اعاره الارض ولكن عند الجمع بينهما يظهر الفساد بطريق المقابلة وهو أنه لما جعل للعامل  
 بازاء عمله في نصف الارض منفعة نصف الارض وذلك في المزارعة لايجوز والخارج بينهما  
 نصفان على قدر بذرها ولا اجر للعامل لانه عمل في شيء هو شريك فيه فانه ألقى في الارض  
 بذرا مشتركا ثم عمل في زرع مشترك فلا يستوجب الاجر ولصاحب الارض على العامل  
 نصف أجر مثل الارض لانه استوفى منفعة نصف الارض بحكم عقد فاسد وقد بينا أن  
 الشركة في الخارج لا تمنع وجوب أجر مثل الارض لانه يجب اجر مثل النصف الذي هو  
 مشغول بزرع العامل ثم يطيب نصف الخارج لصاحب الارض لانه رباة في أرضه وأما العامل  
 فيتصدق بالفضل فيما بينه وبين ربه لانه رباة في أرض غيره بسبب فاسد وكذلك لو اشترط  
 للعامل ثلثي الخارج والفساد هنا اثنان لان الدافع شرط للعامل ثلث الخارج من نصيب  
 ومنفعة نصف الارض بازاء عمله وذلك مفسد لا نقد وكذلك لو اشترط لصاحب الارض ثلثي  
 الخارج لان العامل جعل له بمقابلة منفعة نصف الارض ثلث الخارج منه وعمله في النصف  
 الآخر من الارض له وكذلك لو كان البذر ثلثا من أحدهما بعينه واشترط الربيع على  
 قدر البذر فهو فاسد ان كان ثلثا البذر من العامل فلمقابلة منفعته ثلثي الارض بمقابلة عملا  
 في ثلث الارض لصاحبه وان كان ثلث البذر من قبل الدافع فلمقابلة منفعة ثلث الارض  
 بعمله في ثلثي الارض لصاحبه وكذلك ان اشترط أن الربيع بينهما نصفان فهذا فاسد والفساد  
 هنا اثنان لانه جعل الدافع للعامل ثلث منفعة الارض وبعض الخارج من بذره بازاء عملا  
 في نصيبه أو على عكس ذلك فيكون العقد فاسدا في الوجوه كلها والخارج بينهما على قدر  
 البذر واذا دفع الرجل الى الرجل أرضا له على أن يعمل فيها رب الارض والمدفوع اليها  
 سنته هذه ببذر بينهما نصفان على أن الخارج بينهما نصفان فهذا جائز لانه اعاره نصف  
 الارض ليزرعه ببذر نفسه وزرع نصف الارض بنفسه لنفسه وكل واحد منهما صحيح  
 ولا يظهر فساد بالجمع بينهما ولو اشترط لرب الارض ثلثي الخارج كان هذا فاسدا لا  
 دفع اليه نصف الارض مزارعة بثلث ما يخرج ولكن شرط عمل رب الارض معه وهذه  
 شرط لعدم التخلف بين المستأجر وبين ما استأجر فيفسد به العقد والخارج بينهما على قدر  
 بذرها ولا أجر لواحد منهما على صاحبه لانه عمل فيما هو شريك فيه ولصاحب الارض  
 على الآخر أجر مثل نصف الارض لانه استوفى منفعة نصف الارض بعقد فاسد ويطيب



لصاحب الأرض نصيبه ويتصدق العامل بما زاد على البذر والثقة والاجر الذي غرمه لانه  
 وباه في أرض غيره بسبب فاسد ولو اشترطا التثمين للعامل كان فاسدا أيضا لان الدافع دفع  
 اليه نصف الأرض مزارعة بثت الخارج وشرط عمل نفسه معه ثم جعل له منفعة نصف  
 الأرض بإزاء عمله مع ما شرط له من ثلث الخارج فهذا كان فاسدا والخارج بينهما نصفان  
 ولا أجر لصاحب الأرض على العامل هنا لانه ما ابتغى على منافع أرضه عوضا حين لم يشترط  
 لنفسه فضلا بخلاف الاول فان هناك شرط الفضل لنفسه فعرفنا انه ابتغى على منافع الأرض  
 عوضا ولم يزل فكان له أجر مثل نصف الأرض على صاحبه ثم يطيب لكل واحد منهما  
 نصيبه من الزرع لان العامل لما لم يجب عليه الاجر عرفنا أن نصف الأرض كان في يده  
 بطريق المارية ولا فساد في ذلك فيطيب له الخارج ولو اشترطا العمل عليهما جميعا والخارج  
 بينهما نصفان والبذر من المدفوع اليه خاصة فملا أو عمل صاحب الار وحده جعل له منفعة  
 نصف الأرض بمقابلة عمله في النصف الآخر معه من الأرض وشرط لنفسه مع ذلك منفعة  
 اقراض نصف البذر منه وذلك مفسد للمقد ثم الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الأرض  
 نصف اجر مثل أرضه وأجر مثل نفسه في عمله ان كان عمل لانه لا شركة في الخارج هنا  
 فصاحب البذر استوفى منفعة أرضه وعمله بمقد فاسد فيجب عليه أجر المثل والله أعلم

### باب اشتراط شيء بعينه من الربيع لاحدهما

(قال رحمه الله) واذا اشترطا أن يرفع صاحب البذر بذره من الربيع والباقي بينهما  
 نصفان فهو فاسد أياما كان البذر لان جواز المزارعة على قول من يجوزها لمتابعة الآثار  
 فأما القياس فاذهب اليه أبو حنيفة رحمه الله ففي كان المقد لا على الوجه الذي ورد به  
 الا تأخذ فيه بالقياس ثم المزارعة شركة في الخارج وكل شرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما  
 مع حصول الخارج في بعضه أو في كله كان مفسدا للمقد وقدر البذر من جملة الربيع فان البذر  
 بالاتفاق في الأرض يتلف فهذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما في بعض الربيع أو في  
 جميعه اذا كان لا يحصل من الخارج الا قدر البذر وهذا بخلاف المضاربة لان رأس المال هنا  
 ليس من الربيع فان بالتصرف لا يتلف رأس المال فاشترط دفع رأس المال لا يوجب قطع  
 الشركة بينهما في شيء من الربيع ثم اشتراط دفع البذر هنا في كونه مخالف للموجب المقدر كاشتراط

كون رأس المال بينهما في المضاربة ولو اشترطا أن الربح ورأس المال كله نصفان فسد  
 العقد فهذا قياسه ولو اشترطا أن يدفع صاحب البذر عشر الخراج لنفسه والباقي بينهما نصفان  
 جاز لان هذا الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة في شيء من الربح بينهما مع حصول الخراج  
 فانه ما من قدر يخرج الا ويبقى بعد دفع المشر منه تسعة أعشاره ثم هذا في المضي اشتراط  
 خمسة ونصف من عشرة لصاحب البذر وأربعة ونصف للآخر وذلك لا يؤدي الى قطع  
 الشركة في شيء من الربح وكذلك لو اشترط العشر لمن لا بذر من قبله والباقي بينهما نصفان  
 جاز لما قلنا ولو اشترط دفع الخراج من الربح والباقي بينهما نصفان كان فاسدا لان الخراج  
 على رب الأرض وهو دراهم مسماة أو حنطة مسماة فاشتراط دفع الخراج بمنزلة اشتراط  
 ذلك القدر من الخارج لرب الأرض وهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في الربح مع  
 حصوله لجواز أن لا يحصل الا ذلك القدر أو دونه ولو كانت الأرض عشرية فاشتراط دفع  
 العشر ان كانت الأرض تشرب سحا أو نصف المشر ان كانت تشرب بدلو والباقي بينهما  
 نصفان فهذا جائز لان هذا الشرط لا يؤدي الى قطع الشركة في الخارج فانه ما من مقدار  
 تخرجه الأرض الا واذا دفع منه العشر أو نصف العشر يبقى شيء ليكون مشتركا بينهما  
 نصفين فان حصل الخارج أخذ السلطان حقه من عشر أو نصف والباقي بينهما نصفان لانهما  
 شرطا كذلك والمؤمنون عند شروطهم وان لم يأخذ السلطان منهم شيئا أو أخذوا بعض  
 طعامهم سرا من السلطان فان المشر الذي شرط من ذلك للسلطان يكون لصاحب الأرض  
 في قول أبي حنيفة رحمه الله على قياس من أجاز المزارعة وعند أبي يوسف وعمر بن محمد رحمهما  
 الله يكون بينهما نصفين وأصل المسئلة فيما تقدم بيانه في الزكاة أن من أجزأ أرضه المشرية  
 فالمشر عند أبي حنيفة على رب الأرض وعندهما المشر في الخارج على المستأجر ففي المزارعة  
 رب الأرض مؤجر للأرض أو مستأجر للعامل ان كان البذر من قبله فالمشر عليه عند أبي  
 حنيفة في الوجهين فالمشروط للمبد مشروط لرب الأرض وعندهما المشر في الخارج فاذا  
 لم يأخذ السلطان منهما المشر أو أخذوا بعض الطعام سرا من السلطان فالخارج بينهما نصفان  
 وكذلك المشروط للمشر يكون بينهما نصفين وكان ذلك مشروطا لهما ولو كان صاحبه قال  
 للعامل لست أدري ما يأخذ السلطان منا المشر أو نصف المشر فأتى تلك على أن النصف لي بما  
 تخرج الأرض بعد الذي يأخذ السلطان ولك النصف فهذا فاسد في قياس قول أبي حنيفة

رحمه الله وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله هو جائز بينهما على ما قلنا ومعنى هذه المسألة  
 أن الأرض قد تكون بحيث تكفي غناء السماء عند كثرة الأمطار وقد تحتاج إلى أن تسقى  
 بالدلاء عند قلة المطر وفي مثله السلطان يعتبر الأغلب فيما يأخذ من العشر أو نصف العشر  
 فكأنهما قالوا لا ندرى كيف يكون حال المطر في هذه السنة وماذا يأخذ السلطان من الخارج  
 فتعاقدا على هذه الصفة ثم عند أبي حنيفة رحمه الله العشر أو نصف العشر يكون على رب  
 الأرض فهذا الشرط هما شرطاً لرب الأرض جزأً مجعولاً من الخارج أما العشر أو نصف  
 العشر وذلك مفسد للعقد وعند أبي يوسف ومحمد العشر أو نصف العشر يكون في الخارج  
 والخارج بينهما نصفان فهذا في معنى اشتراط جميع الخارج بينهما نصفين وذلك غير مفسد  
 للعقد وإذا دفع إلى رجل أرضاً من أرض الخراج يزرعها بنفسه وبذوه وبقره فما خرج منها  
 دفع منه حظ السلطان وهو النصف مما تخرج وكان ما بقي بينهما لرب الأرض ثلثه وللأهل  
 الثلثان فهو جائز على ما اشترطنا وإنما يعني خراج المقاسمة وللإمام رأى في الخراج بين خراج  
 المقاسمة وبين خراج الوظيفة وخراج المقاسمة جزء من الخارج حتى لا يجب إلا بوجود حقيقة  
 الخراج بخلاف خراج الوظيفة فكان ذلك بمنزلة العشر عند أبي حنيفة وهو على رب الأرض  
 فالمشروط لخراج المقاسمة كانه مشروط لرب الأرض وهذا الشرط لا يؤدي إلى قطع الشركة  
 وعندهما خراج المقاسمة في الخارج فيكون عليهما على قدر الخارج بينهما فكأنهما شرطاً الثلث  
 والثلثين في جميع الخارج فيصح العقد فإن أخذ السلطان من رب الأرض الخراج وترك  
 المقاسمة فالنصف الذي شرطاه للسلطان هو لرب الأرض والباقي بينهما على ما اشترطنا  
 ومعنى هذا أن السلطان قد يفتح بلدة ويمن بها على أهلها ثم يتردد رأيه في توظيف خراج  
 المقاسمة عليهم أو خراج الوظيفة فلا يزم على شيء من ذلك حتى يحصل الخارج أو كان جعل  
 عليهم خراج المقاسمة على أنه إن بدا له أن يجعل عليهم خراج الوظيفة فعل ذلك وقد يشترط  
 ذلك حتى لا يطلوا الأرض فيكون هذا من الإمام نظراً لأرباب الخراج فإذا بدا له بعد  
 حصول الخارج أن يأخذ خراج الوظيفة فإنه يأخذ ذلك من رب الأرض ثم النصف المشروط  
 للسلطان يكون لرب الأرض أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلا يشكل لأن ذلك على رب الأرض  
 وإن كان خراج المقاسمة فالمشروط له مشروط لرب الأرض وعندهما لأن بدل ذلك أخذه  
 السلطان من رب الأرض والنعم مقابل بالنعم فالمشروط لخراج المقاسمة يكون لرب الأرض

بهذا الطريق وكذلك لو لم يأخذ السلطان خراجا ولا مقاسمة وترك ذلك أصلا أو أخذ شيئا من الطعام سرا ثم قاسمهم السلطان ما بقي فأخذ نصفه فإن مأخذه سرا لصاحب الأرض ثلثه وللمزارع ثلثاه فقد عطف أحد الفصلين على الآخر بقوله وكذلك وجوابهما يختلف فانه يأخذ اذا لم يأخذ السلطان شيئا فعطف ذلك على المسئلة الاولى دليل على أن المشروط للخراج المقاسمة يكون لرب الأرض وفيما اذا أخذ شيئا من الطعام سرا نص على انه يكون اثلاثا بينهما فمما ذكره في هذا النوع نوع من التشويش والحاصل أن على قول أبي حنيفة المشروط للخراج يكون مشروطا لرب الأرض ففي الفصلين يكون النصف المشروط للخراج المقاسمة يكون لرب الأرض والباقي بينهم اثلاثا وعند أبي يوسف ومحمد خراج المقاسمة في الخارج الا اذا أخذ السلطان الخراج من رب الأرض حينئذ يكون ذلك له عوضا عما أخذه السلطان منه فاذا لم يأخذ منه شيئا أو أخذ شيئا من الطعام سرا فذلك مقسوم بينهما على أصل المشترط لصاحب الأرض ثلثه وللمزارع ثلثاه وقد ذكر في بعض النسخ في هذا الفصل الاخير ان مأخذه سرا يكون لصاحب الأرض ثلثاه وللمزارع ثلثه فلي هذا يتفق الجواب في الفصول الثلاثة ويتحقق العطف فان ذلك النصف لرب الأرض والثلث من النصف الباقي له فاذا أخذ ثلثي الخارج فقد وصل اليه جميع هذا ولكن هذا الجواب بناء على قول أبي حنيفة فأما عندهما فالخراج ما ذكرنا وقيل بل هذا الجواب قولهم جميعا لان المقاسمة واجبة باسم الخراج كالوظيفة والخراج مؤنة تجب على رب الأرض فالمشروط للخراج بمنزلة المشروط لرب الأرض عندهما جميعا وكذلك لو كان البذر من صاحب الأرض والذي قلناه أولا من أن المسئلة على الخلاف هو الاصح وقد نص عليه في بعض نسخ الاصل ولو قال لأدري ما يأخذ السلطان في هذه السنة المقاسمة أو الخراج فانما تلك على أن أرفع مما تخرج الأرض حظ السلطان مقاسمة كان أو خراجا أو يكون ما بقي يتناهي الثلث ولك الثلثان فرضي المزارع بذلك فهذه مزارعة فاسدة من أيهما كان البذر لان هذا شرط يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصول الخارج عشرا بان يأخذ السلطان خراج الوظيفة ويكون الخارج بقدر ذلك أو دونه ثم الربيع كله لصاحب البذر كما هو الحكم في المزارعة الفاسدة والخراج والمقاسمة أيهما كان على صاحب الأرض لما بينا أن الخراج مؤنة للأرض فيكون على صاحب الأرض ثم ان كان البذر من قبل صاحب الأرض فهو مستأجر للعامل ولوعمل بنفسه كان الخراج عليه فكذلك

إذا استأجر العامل فيه وإن كان البذر من قبل الممل فرب الأرض مؤجر للأرض ومنفعة الأرض تحصل له بهذه الاجارة كما يحصل إذا استوفاعا بنفسه فيكون الخراج عليه والله أعلم

باب ما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسدها

( قال رحمه الله ) وإذا اشترط رب الأرض على العامل الحصاد فالمزارعة فاسدة من أيها كان البذر والاصل أن العمل الذي به تحصل الخارج أو يترقى في المزارعة الصحيحة يكون على العامل وذلك بمنزلة الحفظ والسقي إلى أن يدرك الزرع لأن المزارعة على قول من يميزها شركة في الخارج ورأس مال العامل فيها عمل مؤثر في تحصيل الخارج كما في المضاربة وما يكون من العمل بعد الإدراك التام إلى أن يقسم كالحصاد والدياس والتزوية يكون عليهما لأن الخارج ملكهما فالمؤنة فيه عليهما بقدر الملك وما يكون من العمل بعد القسمة كالحمل إلى البيت والطحن يكون على كل واحد منهما في نصيبه خاصة لأن بالمقاسمة تميز ملك أحدهما عن ملك الآخر فيكون التدبير في ملك كل واحد منهما إليه فإذا شرط الحصاد على العامل فهذا لا يقتضيه العقد وفيه منعة لأحد المتعاقدين فيفسد به العقد كما لو شرط رب الأرض الحقل والطحن عليه في نصيب نفسه ولأن المزارعة تنتهي باستحصاد الزرع ( ألا ترى ) أن الزرع بعد ما استحصد لو دفعه معاملة إلى رجل ليقم فيه هذه الاعمال بالثلث لم يجز بخلاف ما إذا كان الزرع قبلا فدفعه معاملة إلى من يحفظه ويسقيه بالثلث فإذا شرط الحصاد على العامل فهذا عمل شرط عليه بعد انتهاء العقد واستحقاق العمل عليه بالعقد وكل شرط يوجب عليه عملا بعد انتهاء العقد فهو فاسد يفسد به العقد وروى بشر وابن ساعدة عن أبي يوسف أن العقد لا يفسد بهذا الشرط ولكن إن لم يشترط فهو عليهما وإن شرط فهو على المزارع لأن العرف الظاهر أن المزارع يباشر هذه الاعمال فهذا شرط بوافق المتعارف فلا يفسد به العقد ولكن بطلاق العقد لا يستحق عليه إلا ما يقتضيه العقد فإن شرط ذلك عليه صار مستحقا بالعرف كما لو اشترى حطباً في المصر بشرط أن يوفيه في منزله وفي المعاملة قال هذا الشرط يفسد المعاملة لأنه ليس فيه عرف ظاهر وكان نصراً بن يحيى ومحمد بن سلمة رحمهما الله يقولان هذا كله على العامل شرط عليه أولم يشترط لأن فيه عرفاً ظاهراً يتأوله والمعروف كالمشروط فقد جوزنا بعض المقود للعرف وإن كان القياس

يأباه كالاستبضاع فهذا مثله وهذا هو الصحيح في ديواننا أيضا وكان أبو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله إذا استفتى في هذه المسئلة قال فيها عرف ظاهر ومن أراد أن لا يتحل عليه أن  
 لا يتمتع بما هو العرف وكذلك لو اشترط شيئا من ذلك على صاحب الأرض كان المقد فاسدا  
 لما بينا وفي جانب رب الأرض فساد العقد بهذا الشرط على الأقاويل كلها لأنه ليس فيه  
 عرف ظاهر (ألا ترى) أن رجلا لو جاء إلى رجل قد صار زرع بقالا فماله على أن يقوم  
 عليه ويسقيه حتى يستحصد فما خرج فهو بينهما نصفان كان جائزا ولو عامله بعد ما استحصد  
 على أن يحصده ويدوسه ويذويه ويتقيه ويحمله إلى منزله أو إلى موضع كذا كان المقد فاسدا  
 وهذا لأن الزراعة على قول من يجزئها أثمان تكون باعتبار الأثر والأثاما جاء في مزادة يكون  
 للعمل فيها تأثير في تحصيل الخارج وذلك لا يوجد في الفصل الثاني وفي الفصل الأول يوجد  
 ذلك لأن الزرع يزداد بعمل المامل بمنزلة الثمار تخرج بعمل المامل فهذا صح العقد هناك  
 ولم يصح هنا ولو دفع إليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سته هذه على أن مارزق الله تعالى من  
 شيء فهو بيننا نصفان فصار قصيلا فأراد أن يقصلاه ويبيها فساد القصيل وبه عليهما لأنها  
 أنهما المقد بما عزمنا عليه والتفصل في التفصيل كالحصاد بعد الاستحصاد لأنه عمل في ملك  
 مشترك وليس له تأثير في زيادة الخارج فكما أن الحصاد بعد الإدراك عليهما فكذلك حصاد  
 القصيل عليهما ويستوي أن كان البذر من قبل رب الأرض أو المزارع ولو استحصد الزرع  
 فنضم السلطان من حصاده أما ظاهرا أو لمصلحة رأى في ذلك أو استوفى منهم الخراج فالحفظ  
 عليهما لأن الحفظ بعد الاستحصاد بمنزلة الحصاد فإن عقد المزارعة ينتهي بالحصاد ولو دفع  
 إلى رجل نخلا له معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقعه على أن الخارج بينهما نصفان فهو  
 جائز وعلى المامل حفظه بالليل والنهار حتى يصير تمرا لأن عقد المعاملة قائم بينهما ما لم يصر  
 تمرا والحفظ من الأعمال التي تستحق على المامل بمقد المعاملة فإذا صار تمرا فقد انتهى العقد  
 وبقي التمر مشتركا بينهما فكان الحفظ بعد ذلك والجدا علىهما بقدر ملكيهما فإن اشترط  
 صاحب التفعل على المامل في أصل المعاملة بعد ما يصير تمرا كانت المعاملة فاسدة لأنه شرط  
 لنفسه منفعة عليه بعد انتهاء العقد ولو أراد في المعاملة الصحيحة أن يجدها بسرا فيبيهاه أو  
 يلقطها بطبا فيبيهاه فإن اللقاط والجذاذ طيبا نعم نمين لما بينا أنها المقد بما عزمنا عليه فإن  
 الجذاذ قبل الإدراك بمنزلة بعد الإدراك ولكن الحفظ على المامل مادام في رؤس النخيل

حتى يصير تمرا لان عقد الماملة بينهما باق فانه انما ينتهي ضمنا للجناذ واللقاط فلا يكون متبها قبله وحال قيام العقد الحفظ مستحق على العامل والله اعلم

### باب الشرط فيما تخرج الارض وفي الكراب وغيره

( قال رحمه الله ) اذا دفع الرجل أرضا له مزارعة بالنصف سنته هذه على أن البذر من قبل العامل فقال صاحب الارض اكرها ثم ازرعها فقال العامل ازرعها بغير كراب فانه ينظر في ذلك فان كانت تزرع بغير كراب ويحصل الربيع الا أن بالكراب أجود فان شاء العامل كرب وان شاء لم يكرب وان كانت لا تخرج زرا بغير كراب لم يكن له أن يزرع الا بكرب لان المقصود بالمزارعة تحصيل الخارج فان العمل الذي لا بد منه لتحصيل الخارج يصير مستحقا عليه بمطلق العقد وما يحصل الخارج بدون لا يصير مستحقا عليه الا بالشرط لان بمطلق العقد يستحق المقود عليه بصفة السلامة ولا يستحق صفة الجودة الا بالشرط فاذا كانت تلك الارض بحيث لا يحصل ريعها الا بكرب فهذا عمل لا بد منه فيصير مستحقا على العامل بمطلق العقد الا ان شاء أن يدع الزرع لان البذر من قبله فلا يكون العقد لازما في حقه قبل لقاء البذر في الارض وان كان الربيع يحصل بغير كراب ومع الكراب يكون أجود ولكن صفة الجودة لا تستحق بمطلق العقد وبدون الكراب صفة السلامة تحصل في الربيع فتخير العامل لذلك وان كانت تخرج بعد الكراب شيئا قليلا نظرت فيه فان كان مما يقصد الناس ذلك بالزراعة تخير المزارع في الكراب وان كان ذلك شيئا لا يقصده الناس بالعمل يجبر على الكراب لان مطلق العقد يتقيد بالمتعارف ولان ما لا يقصد تحصيله بالزراعة عادة يكون معينا وقضية عقد الماوضة صفة السلامة عن العيب فيصير الكراب مستحقا على العامل لتحصيل صفة السلامة لصاحب الارض في نصيبه من الخارج واذا كان يخرج بغير كراب ما يقصد بالزراعة فأدنى السلامة يحصل بغير كراب والا على لا يصير مستحقا الا بالشرط وكذلك ان زرع ثم قال لا أسقي ولكن أدها حتى تسقيها السماء فان كانت تكفي بماء السماء الا أن السقي أجود للزرع لم يجبر على السقي وان كانت مما لا يكفي سقي السماء اجبر على السقي وكذلك لو كان لبذر من قبل صاحب الارض في جميع ذلك للمعنى الذي قلنا ولودفع اليه أرضا وبذرا على أن يكرها ويزرعها سنته هذه بالنصف فأراد أن

يزرعها بنير كراب فليس له ذلك ويجبر على الكراب سواء كان البنير من قبل المزارع أو من قبل رب الأرض لأن أصل الربيع وإن كان يحصل بنير كراب فمع الكراب أجود وصفة الجودة تصير مستحقة بالشرط كصفة الجودة في السلم فيه وصفة الكتابة والخبر في البعد نصير مستحقة بالشرط وإن كان لا يستحق بمطلق العقد وكذلك لو شرط في السلم فيه أن يوفيه في مصر كذا فله أن يوفيه في أي ناحية من نواحي مصر شاء وإن شرط عليه أن يوفيه في منزله في مصر فليس له أن يوفيه في موضع آخر إلا أن يكون الربيع يحصل بالكراب وغير الكراب على صفة واحدة حينئذ لا يمتنع هذا الشرط لأنه غير مفيد وكذلك إن كان الكراب بحيث يضر بالزرع وقد يكون ذلك عند قوة الأرض فإن الكراب يحرق الأرض والزرع وإذا كان بهذه الصفة فليس على المزارع أن يكرها لأن اعتبار الشرط للمنفعة للضرر واشتراط الثنية على المزارع في المزارعة يفسد العقد قال لأنه يبقى منفعتها في الأرض بعد مضي السنة بخلاف الكراب فإنه لا يبقى منفعته في الأرض بعد مضي السنة فاشتراطه لا يفسد المزارعة وتكلموا في تفسير الثنية فقيل المراد أن يكرها مرتين ثم يزرع فلي هذا اشتراط الثنية في ديارنا لا يفسد المزارعة لأنه لا يبقى منفعتها بعد مضي السنة وفي الديار التي تبقى منفعتها في الأرض بعد سنة إن كانت المزارعة بينهما سنة واحدة يفسد بهذا العقد لأنه لا يبقى منفعتها في الأرض بعد المدة وقيل معنى الثنية أن يكرها بعد ما يحصل الزرع فبردها مكروبة وهذا الشرط مفسد للعقد لأن المزارعة تنتهي بإدراك الزرع فقد شرط عليه عملاً بعد انتهاء العقد وفيه منفعة لرب الأرض وقيل معنى الثنية أن يجعلها جداول كما يفعل بالمبطحة فيزرع ناحية منها ويبقى الجداول مكروبة فينتفع رب الأرض بذلك بعد انتهاء المزارعة وهذا مفسد للعقد والحاصل أنه متى شرط على العامل ما تبقى منفعته لرب الأرض بعد مضي المدة فالزراعة تفسد به كما لو شرط عليه أن يكرها أيامها والمزارعة بينهما سنة واحدة فإن كرب الأهار تبقى منفعتها بعد انقضاء السنة وكذلك لو شرط عليه إصلاح مشاربها أو بناء حائط فيها أو أن يسرجنها فهذا كله مما تبقى منفعته في الأرض بعد مضي مدة المزارعة فتكون مفسدة للمزارعة ولو دفع إليه الأرض والبنير على أن يعمل سنته هذه على أنه إن زرع بنير كراب فليزرع ربع الخارج وإن كرها ثم زرعها فليزرع ثلث الخارج وإن كرب وثني ثم زرع فليخرج بينهما نصفان فهذه مزارعة جائزة على ما شرطنا لاه ذكر أو أعامن



المسل وأوجب له بمقابلة كل نوع شيئا معلوما من الخارج فيصح المقعد كما لو دفع ثوبا الى  
خياط فقال ان خطه رومية فلك درهم وان خطه فارسية فلك نصف درهم وهذا لان  
أوان لزوم المقعد من الجانبين وانقاد الشركة بينهما في الخارج عند لقاء البذر في الارض  
والكراب والثنية كل ذلك يسبق لقاء البذر فمقد لزوم المقعد نوع العمل معلوم وبذله معلوم  
فيجوز المقعد كما في مسألة الخياطة فان وجوب الاجر عند اقامة العمل وذلك عند العمل  
معلوم والبدل معلوم وقال عيسى رحمه الله هذا الجواب غلط لانه ذكر قبل هذا ان اشتراط  
الثنية على المزارع يفسد العقد وهنا قد شرط عليه الثنية وضم اليه نوعين آخرين من العمل  
فتمسكت الجهالة هنا في العمل ومقدار البدل عند المقعد مع اشتراط الثنية فلان يكون مفسدا  
للمقد كان أولى وان كان لا يفسد المقعد اذا كبرها أو زرعها بغير كراب فينبغي أن يفسد  
المقد اذا نى لانه تعين ذلك بعمله فكانه شرط ذلك في الابتداء بعينه ولكن ما ذكره في  
الكتاب أصح أما اذا جملنا تفسير الثنية أن يردّها مكروبة فلا حاجة الى الفرق بين هذا  
وبين ما سبق وان جملنا تفسير الثنية أن يكرها مرتين فهناك تعين عليه الثنية بالشرط وهي  
مما تبقى منفعتها بعد مضي المدة فلا يجوز أن يجبر المزارع على اقامتها وهنا لا تعين عليه الثنية  
بل يتخير هو في ذلك ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وهذا غير مفسد للمقد كما اذا أطلق  
المقد يصح ويتخير المزارع بين أن يثني الكراب وبين أن يكرها ويدع الثنية فان زرع  
بعضها بكراب وبعضها بغير كراب وبعضها بكراب وثنيان فهو جائز وما زرعها بغير كراب  
فالخارج بينهما يكون اربابا وما زرعها بكراب فهو بينهما اثلاثا وما زرع بكراب وثنيان فهو  
بينهما نصفان اعتبارا للبعض بالكل وهذا لانه لا تعين على صاحب الارض والبذر شرط  
عقده بهذا التمييز وهو متعارف بين الناس أن يزرع بعض الارض بكراب وثنيان وبعضها  
بكراب وبعضها بغير كراب وهذا بخلاف مسألة الخياطة فان هناك ليس له أن يخطط ببعض  
الثوب رومية وبعضه فارسية لان ذلك يعوت المقتصد على صاحب الثوب وهذا غير متعارف  
في الثوب الواحد أن يخطط بعضه رومية وبعضه فارسية بل يمد ذلك عينا في الثوب وكذلك  
لو كان البذر من قبل المزارع في جميع ذلك وكذلك لو كان الشرط أن يزرع بكراب وثنيان  
فهو بينهما نصفان فهذا والاول سواء وقد طعنوا في هذه المسئلة فقالوا ينبغي أن لا يصح المقعد  
هنا لان كلمة من التمييز فقد شرط عليه أن يزرع البعض بكراب والبعض بثنيان والبعض

بغير كراب وذلك البعض مجهول وهذه الجمالة تفضي الى تمكن المنازعة لان المقد لازم من جانب العامل أو من جانب رب الارض اذا كان البذر من قبل العامل فينبغي أن يفسد المقد واستدلوا على هذا بما ذكره في آخر الباب من التخيير بين أجناس البذر بهذا اللفظ وأفسدوا المقد به لهذا المعنى الا أنا نقول حرف من قد يكون للصلة خصوصاً في موضع يكون الكلام بدونه مختلفاً قال الله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واذا كان حرف من صلة كان له أن يزرع الكل باى نوع من الاعمال الثلاثة شاء فهذه المسئلة والاولى سواء والفرق بين هذا وبين التخيير في جنس البذر بهذا اللفظ نذكره في آخر الباب ولودفع اليه الارض على أن يزرعها ببذره سته هذه على أن يزرعها حنطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعا شمعرا فلصاحب الارض ثلثه وان زرعا سمسا فلصاحب الارض ربه فهذا جائز على ما اشترط لما بينا ان أوان لزوم المقد وانقضاء الشركة عند لقاء البذر في الارض وعند ذلك المعقود عليه معلوم والبذر معلوم والجمالة قبل ذلك لانفضى الى المنازعة وان زرعا بعضها حنطة وبعضها شمعرا وبعضها سمسا فذلك جائز في كل نوع على ما اشترط اعتباراً للبعض بالكل لانه لما رضى رب الارض بأن يزرع كلها على صفة يكون راضياً بأن يزرع بعضها على تلك الصفة وبذلك البذر كما في المسئلة الاولى وكذلك لو دفع اليه أرضاً ثلاثين سنة على أن يزرع فيها من حنطة أو شمعرا أو شئ من غلة الصيف أو الشتاء فهو بينهما نصفان وما غرس فيها من نخل أو شجر أو كرم فهو بينهما أثلاثاً فلصاحب الارض الثلث وللعامل الثلثان فهو بينهما على ما اشترط سواء زرع الكل على أحد النوعين أو زرع بعضها وجعل في بعضها كرم ما قال ولا يشبه البيوع في هذا الاجارات والاجارات في مثل هذا تجوز وذكر حماد عن ابراهيم رحمه الله قال سألت عن الاجير أقول له ان عملت في كذا كذا فبكذا وان عملت كذا فبكذا فقال لا بأس به انما يكره ذلك في البيوع قبل معنى هذا الفرق أن في البيوع اذا اشترى أحد شيئين وسعى لكل واحد منهما ثمناً ولم يشترط الخيار ثلاثة أيام لواحد منهما كان المقد فاسداً وفي الاجارات يكون المقد صحيحاً بدون شرط الخيار كما في مسئلة الخياطة والمزارعة لان الثمن في البيع يجب بنفس العقد والعقد يلزم بنفسه فاذا لم يشترط الخيار فيه كان المعقود عليه مجهولاً والثمن مجهولاً عند لزوم المقد وهذه الجمالة تفضي الى المنازعة وفي باب المزارعة المقد لا يلزم من جانب من البذر من قبله قبل لقاء البذر في الارض وفي الاجارة المقد وان كان يلزم بنفسه ولكن البذل

لا يجب الا بالعمل وعند ذلك العمل والبدل معلوم وجهالة صفة العمل قبل ذلك لا تنفي الا  
 المنازعة وقيل بل مراده من هذا الفرق أن في البيع اذا قال الى شهر بكذا أو الى شهرين بكذا  
 فهذا يكون مفسدا للمقد لجها لمقدار الثمن عند وجوبه بالمقدوفى الاجارة وجوب البدل عند  
 اقامة العمل وكذلك في المزارعة انعقاد الشركة عند لقاء البذر في الارض وعند ذلك هو معلوم  
 وفي بعض النسخ قال ولا يشبه هذا البيوع والاجارات فهو اشارة الى الفرق بين المزارعة والبيع  
 والاجارة اذ في المزارعة له أن يزرع بعضها حنطة وبعضها شعيرا وفي الاجارة في مسئلة الخياطة  
 ليس له مثل ذلك وكذلك في البيع اذا اشترى أحد الثوبين على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء وسمى  
 لكل واحد منهما ثمن ليس له أن يترجم المقد في نصف كل واحد منهما لما في التبيين في البيع  
 والاجارة من الضرر على البائع وعلى صاحب الثوب وذلك لا يوجد في المزارعة لانه ليس في  
 زرع البعض حنطة والبعض شعيرا معنى الاضرار بصاحب الارض ثم فرق أبو يوسف رحمه  
 الله ومحمد رحمه الله بين الاجارة والمزارعة فيما اذا استأجر بيتا على أنه ان قعد فيه طحانا فله عشرة  
 دراهم وان قعد يبيع الطعام فيه فاجره خمسة دراهم فالمقد فاسد في قولها وهو قول  
 أبي حنيفة الاول رحمه الله وقد بينا المسئلة في الاجارات والفرق لها بين هذه المسئلة وبين  
 مسئلة المزارعة ان هناك يجب الاجر بالحنطة وان لم يسكنها المستأجر وعند التخلية مقدار  
 ما يجب عليه من الاجر مجهول وأما في المزارعة فالشركة لا تنمقد الا بلقاء البذر في الارض  
 وعند ذلك حصه كل واحد منهما معلومة فيكون هذا قياس مسئلة الخياطة الرومية والفارسية  
 على ما بينا وله دفع اليه أرضا مزارعة على أن يزرعها ببذره وبقره وعمله على أن يزرع بعضها  
 حنطة وبعضها شعيرا وبعضها سمما فما زرع منها حنطة بينهما نصفان وما زرع منها شعيرا  
 فله ثلث الارض ثلثه وما زرع منها سمما فله ثلث الارض ثلثه وللعمار ثلثه فما فاسد  
 كله لا نص على التبيين هنا وذلك البعض مجهول في الحال وكذلك عند لقاء البذر في  
 الارض لا اذا زرع بعضها حنطة فلا يعلم ماذا يزرع في ناحية اخرى منها فكان المقد فاسد  
 لهذا وعند فساد المقد الخارج كانه لصاحب البذر وقد يتناحى المزارعة الفاسدة وهذا بخلاف  
 الاول ان هناك حرف من صلة أنه أن يزرع الكل شعيرا ان شاء وحده ان شاء وه  
 نص على التبيين فليس أن يزرعها كلها احد الاصناف وكذلك لو قال خسها على ان  
 مازرع منها حنطة فالحارج بيتنا نصفان وما زرع منها شعيرا في ثلثه وثلث ثلثا و

زرع منها سميا على ثلثاه وثلثه فالثقل فاسد وهذه المسئلة هي التي استشهد بها الطاع  
 قال على القمى رحمه الله وجدت في بعض النسخ العتيقة في هذه المسئلة زيادة انه قال على  
 أن يزرع كل ذلك فيها على هذا لا حاجة الى الفرق بينه وبين هذه الزيادة ان مراده  
 من حرف من التبويض فهو وما لو نص على التبويض سواء وأما على ما ذكره في ظاهر  
 الرواية فوجه الفرق بين هذا وبين ما سبق أن الجهالة هنا تتمكن في صلب العقد لأن الجهالة  
 في البذر فلا بد من بيان جنس البذر في عقد المزارعة وكذلك الاجر لا يصير معلوما الا ببيان  
 جنس البذر فكانت الجهالة متمكنة في صلب العقد فيفسد به العقد فأما في مسألة الكراب  
 والثنيان فالجهالة لم تتمكن في صلب العقد فالثقل بينهما صحيح بدون ذلك فلماذا لم تكن الجهالة  
 متمكنة بذلك حرف التبويض مفسدة للعقد هناك يوضح الفرق أن الكراب والثنيان  
 كل ذلك يسبق القاء بذر في الارض وانعقاد الشركة عند القاء البذر وعند ذلك البض  
 الذي ثنى والمص الذي كرب معلوم فيجوز العقد وأما معانيد القاء أحد الاصناف من البذر  
 في ناحية من الارض المدة في الناحية الاخرى مجهول في حق جنس البذر وبنسب البذر فلماذا  
 فساد العقد بهذا الشرط ولو دفع الارض اليه ليزرعها ببذره على انه ان زرعها حطة فالخارج  
 بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالخارج للعامل فهذا جائز لانه خيره بين المزارع والاعارة  
 وشرط الخارج كله لا مائل يكون اعارة لارض منه ثلاث صحيح وشرط المصلحة بينهما  
 في الخارج من الحطة يكون مراعاة صحيحة ويتولد من ضم أحد هما الى الآخر سبب  
 مفسد وان سمي بالخارج من الشعير لنفسه جازي الحطة لم يجزى الشعير وهي مطعونة  
 عيسى رحمه الله على ما بينا واذا دفع الارض الى صاحب البذر على أن الخارج كله لصاحب  
 الارض الا أنه ما جعل أحد العقدين مشروطا في الآخر ولكنه حذف أحدهما على الآخر  
 ففساد أحدهما لا يمنع صحة الآخر فان زرعها حطة فالخارج بينهما نصفان وان زرعها شعيرا  
 فالخارج لصاحب البذر كما هو الحكم في المزارعة الفاسدة ولو دفع اليه أرضا وكرونة وكرو  
 شعير على أنه ان زرع الحطة فيها فالخارج بينهما نصفان والشعير مردود عليه وان زرع  
 الشعير فالخارج لصاحب الارض ويرد الحطة كلها فهو كله جائز على ما اشترط لانه استعان  
 بالعامل في أحد العقدين واستأجره بنصف الخارج في الآخر وخيره بينهما وكل واحد  
 منهما صحيح عند الانفراد ولو اشترط الخارج من الشعير للعامل جاز أيضا لان اشتراط

جميع الخارج له يكون اقراضا منه وقد بينا هذا أنه بافراذه صحيح فكدلك عند التخيير بينه وبين المزارعة ولودفع اليه الارض وحدها على أنه ان زرعها حنطة فالتأجير بينهما نصفان وان زرعها شعيرا فالتأجير كله للعامل وان زرعها سمسا فالتأجير كله لصاحب الارض فلهذا جاز في الحنطة والشعير على ما قالنا لان المقد في الحنطة مزارعة صحيحة بينهما في النصف وفي الشعير اعارة للارض من العامل وهو صحيح أيضا وأما في السمسم فلا يجوز لان في السمسم يكون دفعا للارض مزارعة بجميع الخارج وهي مطمونة عيسى رحمه الله ما بينا ولو كان البذر من صاحب الارض جاز في جميع ذلك على ما قالاه لانه في الحنطة المقد مزارعة صحيحة وفي السمسم استئانة بالعامل وفي الشعير اقراض للبذر منه واعارة للارض وكل واحد صحيح عند الافراد فكدلك اذا خبره بين هذه الاوضاع لانه ما جمل البعض مشروطا في البعض انما عطف البعض على البعض فلا يتولد من هذا العطف معنى يفسد به المقد والله أعلم

### باب العذر في المزارعة والاستحقاق

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضه سنته هذه على أن يزرعها ببذره ونفقتة بالنصف فلما تراضيا على ذلك أراد صاحب الارض أن يأخذ أرضه قبل أن يعمل فيها الذي قبضها شيئا وبعد ما كرها وحفر أنهارها وسوى مساقيا لم يكن له ذلك لانه مؤاجر لأرضه ولا يحتاج في المضي على هذا المقد الى اتلاف شيء من ملكه فيلزم المقد بنفسه في حقه كما لو أجرها بدراهم لم يكن له أن يفسخها الا بعذر الدين فان حبس في الدين ولا وفاء عنده الا من ثمن الارض فحينئذ يكون هذا عنرا لصاحب الارض في فسخ المزارعة وبيع الارض في الدين لان في المضي على أن هذا المقد يلحقه ضرر في نفسه واذا كان الضرر الذي يلحقه في ماله يدفع صفة اللزوم فالضرر الذي يلحقه في النفس وهو الحبس في الدين أولى (ألا ترى) أن المقد قد تمتع صحته في الابتداء لدفع الضرر فان من باع جنحا من سقف لا يمكنه تسليمه الا بضرر لا يجوز البيع ولو أجر ما يلحقه ضرر في تسليمه لا يلزمه الاجارة فكدلك تنعدم صفة اللزوم بعذر الدين لدفع الضرر فان باعها بعد الدين لم يكن عليه من نفقة العامل شيء لانه لم يزد فيها مالا متقوما من عنده والذي أتى به مجرد المنفعة والمنفعة لا تقوم الا بالتسمية والمقد والمسمى بمقابلة المنفعة هنا جزء من الخارج فان لم يحصل الخارج بأن لم يزرع

أصلاً لا يستوجب شيئاً آخر ولأن المزارع عامل لنفسه لأنه استأجر الأرض ليقم العمل فيها لنفسه والعامل لنفسه لا يستوجب الاجر على غيره وإن لم يأخذها حتى زرعها فثبت الزرع ولم يستحصد حتى حبس القاضي رب الأرض في الدين فأراد أن يأخذها ليعيها فليس له ذلك لأن المزارعة تأكدت بالقائه اليد في الأرض والشركة انعقدت بينهما في الخارج وفي البيع اضرار بالعامل في ابطال حقه في الزرع وفي التأخير إلى أن يستحصد الزرع ضرر بالرماء فإن نصيب رب الأرض من الزرع يساع في دينهم أيضاً وما فيه من النظر للكل يرجع على ما فيه اضرار بالعض ولئن كان في التأخير اضرار بالرماء فضرر التأخير دون ضرر الابطال وإذا لم يكن بد من إلحاق الضرر بأحدهما ترجح أهون الضررين وإذا علم القاضي ذلك أخرجه من السجن لأنه إنما يحبس ليقضي دينه إذا كان متمكناً منه فإذا لم يكن عنده وفاء الأمن فمن الأرض وهو غير متمكن من بيعها شرعاً لم يكن ظالماً في تأخير قضاء الدين وإنما يحبس الظالم (الآرى) أن المديون إذا ثبت إفلاسه عند القاضي أخرجه من السجن فهذا أيضاً يخرج به حتى يستحصد الزرع ولا يحول بين صاحب الدين وبين ملازمته كما في الفس لجواز أن يحصل في يده مال فإذا كان ملازماً له أخذ ذلك المال بحقه والمال غاد ورائح فإذا استحصد الزرع رد في الحبس حتى يبيع الأرض ونصيبه من الزرع لأن المزارعة قد انتهت ويمكن من قضاء الدين ببيع ملكه فيجبهه لذلك ولو كان دفع الأرض مزارعة ثلاث سنين فلما ثبت الزرع لم يستحصد حتى مات رب الأرض فأراد ورثته أخذ أرضهم فليس لهم ذلك استعساناً ولكن الأرض تترك في يد الزارع حتى يستحصد الزرع وفي القياس المزارعة تلتقط بموت رب الأرض لأنها اجارة وإنما يستحق على رب الأرض بعقده ما يحدث على ملكه من المنفعة فالمنفعة بعد الموت إنما تحدث على ملك الورثة ولم يوجد من جهتهم الرضا بذلك وفي الاستعسان العقدي بقي بينهما لدفع الضرر عن المزارع فإن قلع الزرع من الضرر عليه ما لا يمتنع وكما يجوز تقض الاجارة لدفع الضرر يجوز إتمامها بعد ظهور سبب التقض لدفع الضرر (الآرى) أن الاجارة تمقد ابتداء لدفع الضرر فإن المستعير للأرض إذا زرعها ثم بدا للمعير أن يستردها لم يكن له ذلك وترك في يد المستعير باجر المثل إلى وقت ادراك الزرع وكذلك إذا انتهت مدة اجارة الأرض والزرع بقل فالحا ترك إلى وقت الادراك باجر المثل وهذا لأنه كان محققاً في المزارعة في الابتداء فلا يقلع زرعه ويمقد بينهما عقد

الاجارة له مع الضرر وكذلك هذا كن محققا في الابتداء فتفي الاجارة لدفع الضرر وهو نظير  
 ما تقدم فيما اذا مات المكدري في صريق لميج أو مات صاحب السفينة والسفينة في جلة البحر  
 فاذا استعصم لزرع أخذوها وقد انتقضت الاجارة فيما بقي من السنين ولو مات قبل أن  
 يزرع انتقضت المزارعة وأخذ الوارث الارض لانه لا حاجة الى ابقاء العقد هنا فان العقد  
 ما تأكد بالزراعة وليس في احوال - بسبب القرض بطل حق العامل عن الزرع ثم لا يبي على  
 الوارث من ثمة العامل لانه لا ينافي لا يقوم به باعتبار التسمية ويسمي بمقابلة منفعة الارض  
 جرة الخروج لم يحصل ولو كان الوقت سنة واحدة فاسر العامل الزرع حتى يزرع في آخر  
 السنة لم يمنع ذلك المزارعة بانية يديه سقاء على المدة - تقسم المدة ولزرع بقل بعد  
 فزرع يبر الماء وب الارض نصفه كما كانا طيدا العمل فيما بقي عليهما لان  
 عمل زعي المزرع في مدة وقد انتهت مدة العمل - فلا يقرر باعتبار اشركه في  
 زرع وهما شريكان في الزرع فالعمل وبأثره عليهما كمنعه - بشرك بينهما اذا كان  
 حاجز عن الكسب - على المال اجر مثل نصف الارض - زرع لما انتهت لم يبق  
 للعامل حق في منفعة الارض وهو يستوفي منفعة الارض - نصيبه من ارضه فيها اذ  
 وقت الادراك فلا يسلم له ذلك بل عليه اجر مثل نصف ارضه لصاحبها في ذلك استأجر ما  
 بدراهم والزرع نقل كان له اجر مثلها الى وقت الادراك بخلاف - قدم من موت - ب  
 الارض لان هناك بقي العقد بينهما بقاء المدة ومنفعة الارض كانت مستحقة في المدة فاذا  
 لم يعلم سبب القرض بقي العقد كما كان لا يلزمه اجر وما لا قد - بدل ما - مدة المدكورة  
 فالمنفعة فيما وراء المدة لا تسلم له الا باجر المثل فان اراد رب الارض أن يأخذ الزرع بقل لم  
 يكن له ذلك لما فيه من الاضرار بالعامل في ابطال حقه وهو كال محقق الزرع يجب دفع الضرر  
 عنه واذا كان يسلم لرب الارض اجر مثل نصف الارض بمن هو في المطالبة بالمع - منتها صدا  
 للاضرار به فيرد عليه قصده وان اراد العامل أن يأخذ - فلا يملك له انما كان يتكلف لدفع  
 الضرر عنه وقد رضي بالتزام الضرر ولانه ناظر لنفسه من رجه ما يندفع من الزرع أجر مثل  
 نصف الارض مخافة أن لا يفي نصيبه بذلك ثم يقال لصاحب الارض انقله فكون بينهما أو  
 اعطه قيمة حصته منه أو اتفق على الزرع كله وارحم بحصته مما ينفع في نصيبه لانه زرع مشترك  
 بينهما في أرض أحدهما فلصاحب الارض أن يملك على شريكه نصيبه بقيته كما في البناء

والاشجار المشتركة بينهما في ملك أحدهما وهذا لان المزارع لما رضى بالقلع فقد رضى بسقوط  
حقه عن حصته مجازا فيكون أرضى بذلك اذا وصل اليه قيمة حصته أو رضى بقيمة حصته  
بعد القلع لان أكثر ما فيه أن يبيع نصيبه مقلوبا بقيمة حصته قبل القلع أكثر فلصاحب  
الأرض أن يعطيه ذلك ان شاء وان شاء ساعده على القلع فيكون المقلوع بينهما وان شاء  
أنفق على الزرع كله لانه محتاج الى ابقاء حقه في نصيبه من الزرع حتى يستعصده ولا يتوصل  
الى ذلك الا بالاتفاق فيكون له أن ينفق على الزرع كله بمنزلة العبد المشترك اذا كان عاجزا  
عن الكسب لصغره وزماته به وأحدهما غائب فلا آخر أن ينفق عليه ولا يكون متبرعا في  
نصيب الآخر بل يرجع عليه بما ينفق في نصيبه فهذا مثله الا أنه لا يرجع الا بقدر نصيبه  
حتى اذا كان نصيبه من النفقة أكثر من نصيبه من الزرع لم يرجع عليه بالفضل لان العامل  
ما كان مجبرا على الاتفاق فلا يكون له أن يلزمه الزيادة على نصيبه وانما يرجع في نصيبه  
باعتبار أن سلامة ذلك له بما أتفق وهذا المعنى لا يوجد فيما زاد على قيمة نصيبه من النفقة ولا  
حق الاتفاق انما ثبت له باعتبار النظر منه لنفسه لا على سبيل الاضرار به وذلك يختص  
بقدر نصيبه من الزرع ولو كان البذر من صاحب الأرض فبدا له أن لا يزرع بعدما كرهها  
العامل وحفر أنهارها كان له ذلك لانه يتضرر بالمضى على المقدم من حيث اتلاف البذر بالقضاء  
في الأرض ولا يعلم يحصل الخارج أم لا ثم لا شيء عليه للعامل على ما بينا ان المانع لا تقوم  
الا بالتسمية والمسمى للعامل بازاء عمله بمص الخارج ولم يحصل الخارج قال مشايخنا رحمهم الله  
وهذا الجواب في الحكم فاما فيما بينه وبين ربه يعني بأن يعطى العامل أجر مثل عمله لانه انما  
اشتغل باقامة العمل ليزرع فيحصل له الخارج فاذا أخذ الأرض بعد اقامة هذه الاعمال كان  
هو غارا للعامل ملحقا بضرره والغرور والضرر مدفوع حتى بان يطلب رضاه وان كان قد  
زرع وصار الزرع لا يمكن لصاحب الأرض اخراج العامل منه وان لحقه دين لا وفاء  
عنده الا ينسحب منه الأرض ولكنه يخرج من الجبس حتى يستعصده الزرع لان المقدم  
تأكد بالقضاء الدري الأرض وانتهت الشك في الخارج وفي البيع اضرار بالمزارع من  
حيث ابطال حقه في نصيبه من الزرع وهذا نظير الفصل الاول كما بينا ونومد رب الأرض  
من المزارع على ما حتى يستعصده الزرع لما بينا من وجه الاستحسان في الفصل الاول و  
انقضت السنة والزرع لم يحصد ترك في الأرض على حاه حتى يستعصده لانه كان محقا في



الزراعة في الابتداء فلا يجوز أن يقطع زرعه قبل الاستحصاد والنفقة عليهما نصفان لأن  
الزرع بينهما نصفان واستحقاق العمل على العامل كان في المدة خاصة وعلى المزارع أجر مثل  
نصف الأرض لأنه يستوفي منفعة نصف الأرض لتربية حصته فيها إلى وقت الإدراك فإن  
اتفق أحدهما بغير أمر صاحبه ولا أمر قاض فهو متطوع في النفقة لأن كل واحد منهما  
غير مجبر على الاتفاق فكان المنفق منهما متطوعا كالدار المشتركة بينهما إذا اشترت فاتفق  
أحدهما في مرمتها بغير أمر صاحبه كان متطوعا في ذلك ولو دفع إليه أرضا وبذرا على أن  
يزرعها سنته هذه على أن الخارج بينهما نصفان فزرعها ولم يستحصد حتى هرب العامل  
فاتفق صاحب الأرض بامر القاضي على الزرع حتى استحصد ثم قدم المزارع فلا سبيل له  
على الزرع حتى يوفي صاحب الأرض جميع نفقته أولا لقول القاضي لا تأمره بالاتفاق حتى  
يقيم البينة عنده على ما يقول لأنه يدمي ثبوت ولاية النظر للقاضي في الأمر بالاتفاق على  
هذا الزرع ولا يعرف القاضي نيته فيكلفه إقامة البينة عليه ويقبل هذه البينة منه ليكشف  
الحال بغير خصم أو يكون القاضي فيه خصمه كما يكون في الاتفاق على الوديعة واللقطة فإذا  
أقام البينة كان أمر القاضي إياه بالاتفاق كامر المودع ولو كان حاضرا فيكون له أن يرجع  
عليه بجميع ما أتفق بخلاف ما سبق فرجوعه هناك بقدر حصته من الزرع لأن العمل  
والاتفاق هناك غير مستحق على العامل وأمر القاضي إنما ينفذ على النائب باعتبار النظر له  
وذلك في مقدار حصته من الزرع لافي إيجاب الزيادة دينا في ذمته وهنا العمل مستحق على  
المزارع لو كان حاضرا أجبره القاضي عليه فيعتبر أمره في أنبات حق الرجوع عليه بجميع  
النفقة ولا سبيل له على الزرع حتى يوفيه نفقته لأن نصيبه من الزرع إنما هو بالاتفاق فيكون  
محبوسا بما أتفق كالأبقى بحبس بالجمل ولأنه استفاد نصيبه من جهة رب الأرض بهذه النفقة  
فيكون بمنزلة المبيع محبوسا عنه بالثمن فإن اختلفا في النفقة فالقول قول المزارع مع يمينه كما لو كان  
هو الذي أمره بالاتفاق وهذا لأن رب الأرض يدعي عليه زيادة فيما استوجبه دينا في ذمته وهو  
منكر لذلك وإنما يحلف على العلم لأنه استحلل على فعل باشره غيره وهو الاتفاق الذي كان  
من صاحب الأرض ولو لم يهرب ولكن انقضت مدة الزراعة قبل أن يستحصد الزرع والمزارع  
غائب فإن القاضي يقول لصاحب الأرض اتفق عليه أن شئت فإذا استحصد لم يصل العامل إلى  
الزرع حتى يعطيك نفقتك فإن أبي أن يعطيك نفقتك أبيع حصته عليه من الزرع وأعطيك

من ثمنه حصته من النفقة فان لم تف حصته بذلك فلا شيء لك عليه وهذا لان بعد انقضاء مدة المزارعة المزارع لا يجبر على العمل لو كان حاضرا فامر القاضي عليه لا ينفذ الا بطريق النظر له وذلك في أن يقصر الرجوع على مقدار حصته من الزرع وفي الزيادة على ذلك يلحقه خسران وهو لم يرض به وبين ذلك لصاحب الارض ليكون اقدامه على الاتفاق على بصيرة ولكن لا يكون القاضي غارا يحسب حصته من الزرع بحصته من النفقة لانه حيي بتلك النفقة فان أبي أن يعطى النفقة باع القاضي حصته قيل هذا بناء على قولها فاما عند أبي حنيفة فلا يبيع القاضي حصته من ذلك لانه لا يرى الجبر على الحر ويبيع ماله عليه في دينه وقيل بل هو قولهم جميعا لان الدين الذي لزمه تعلق بنصيبه من الزرع على معنى أن سلامته له متعلقة بوصول النفقة الى صاحب الارض فيباع فيه كبايع المرهون والتركه في الدين ولا يتصدق واحد منهما بشيء في هذه المسائل من الزرع الذي صار له لانه لا يتمكن خيث ولا فساد في السبب الذي به سلم الحقل واحد منهما نصيبه من الزرع ولو كان البذر من العامل فزرع الارض ثم مات المزارع قبل أن يستحصد فقال ورثته نحن نعلمها على حالها فلم ذلك لانهم قائمون مقام المورث في ملك نصيبه من الزرع فيقومون مقامه في العمل اذا اختاروا ذلك وهذا لان مقصود رب الارض اقامة العمل لا عين العامل (ألا ترى) أنه كان للعامل أن يستعين بهم أو بنيرهم في حياته ليقبضوا العمل فكذلك بعد وفاته اذا اختاروا العمل ولا أجر لهم في العمل لانهم يعملون فيما لم فيه شركه على سبيل اختلافه عن مورثهم ولا أجر عليهم في الارض ان عملوها بقضاء قاض أو بنير قضاء قاض لانهم قائمون مقام مورثهم وعقد المزارعة لم يبطل بموت مورثهم اذا اختاروا العمل وان قالوا لا نعملها لم يجبروا على العمل لانهم انما يتخلفون الميت في أملاكه وحقوقه وليس عليهم ايفاء شيء مما كان مستحقا على مورثهم من ملكهم (ألا ترى) انهم لا يجبرون على قضاء ديونه من ملكهم فكذلك لا يجبرون على اقامة العمل الذي كان مستحقا عليه بمنافعهم وقيل لصاحب الارض اقلع الزرع فيكون بينك وبينهم نصفين أو اعطهم قيمة حصتهم من الزرع وأنفق على حصتهم فتكون نفقتك في حصتهم مما تخرج الارض لان المزارعة قد انقطعت بموت العامل اذا أبي الوارث اقامة العمل لقوات الموقوف عليه لا الى خلف وبقي الزرع مشترك بينهما فهو بمنزلة مالوا انقضت مدة العمل والزرع بقل فاراد العامل أن يقلع نصيبه وقد بنا هناك أن صاحب الارض يتخير بين هذه الاشياء الثلاثة فهو قياسه الا أن هناك اذا أراد صاحب الارض

الانفاق فانه يرجع بنصف النفقة في نصيب العامل وهنا يرجع بجميع النفقة في نصيب الورثة  
لان هناك استحقاق العمل على العامل بمقابلة حصته من الزرع في المدة لابعدها وقد انتهت  
المدة فكانت النفقة عليهما نصفين وهنا المدة لم تنته وقد كان العمل مستحقا على المزارع بمقابلة  
ما يسلم له من نصف الزرع وما كان مستحقا عليه يجب ايفاؤه من تركته ولا يسلم التركة للورثة  
الا بعد ايفاء ما كان مستحقا عليه فلماذا يرجع بجميع ما افق في حصة الورثة من الزرع فيستوفيه  
ثم يعطيهم الفضل على ذلك وكذلك لو كان الذي مات رب الارض وبقي العامل وكذلك  
لو كان البذر من قبل رب الارض ثم مات أحدهما فالامر فيه على ما بينا ان شاء المزارع ان  
كان حيا أو ورثته ان كان ميتا أن يمضوا على المزارعة فذلك لهم وان أبوا خير رب الارض  
وورثته بين القلع وإعطاء قيمة حصة العامل وبين الانفاق على نحو ما ذكرنا ولو كان البذر من  
العامل فلما صار الزرع بقلا انقضى وقت المزارعة فايها أنفق والآخر غائب فهو متطوع في  
النفقة لان الغائب لو كان حاضرا لم يكن مجبرا على الانفاق فيكون صاحبه في الانفاق على  
جميعه متطوعا ولا أجر لصاحب الارض على العامل لان اجر مثل نصف الارض انما يلزم  
بالتزامه وهو اختياره اسلاك الارض الى وقت الاستحصاد بعد مطالبة صاحب الارض  
بالتفرغ ولم يوجد ذلك وان رفع العامل الامر الى القاضي وصاحب الارض غائب فانه يكتفه  
البينة على ما ادعى لانه ادعى ثبوت ولاية القاضي في الامر بالانفاق فلا يقبل ذلك منه الابينة  
فان أتى بالبينة على الزرع أنه بينه وبين فلان الغائب أمره القاضي بالنفقة وان تأخرت اقامة  
البينة وخيف على الزرع الفساد فان القاضي يقول له أمرتك بالانفاق ان كنت صادقا والنظر  
لهذا يحصل لانه ان كان صادقا في مقالته فالامر من القاضي في موضعه واد كن كذا  
ثبت حكم الامر لانه علقه بالشرط فان أنفق حتى يستجدهم حضر رب الارض  
المزارع أحق بحصة رب الارض حتى يستوفي نفقته فان بقي شيء كان لرب الارض  
نفقته اكثر لم يرجع على رب الارض بشيء لان أمر القاضي انفاقا في  
النظر منه له وكذلك يقول له القاضي انفق على امرتك فذلك له  
النظر ويجعل القاضي عليه اجر مثل نصف الارض لان القاضي قام مقام  
الى النظر له ولو كان حاضرا يلزمه اجر مثل نصف الارض تربيته نصيبه  
الارض الى وقت الادراك فكذلك القاضي يلزمه ذلك بخلاف لو أنفق بغير امر

فإن هناك ليس عن الغائب نائب يلزمه اجر مثل نصف الارض (الأتري) أنه لا يثبت له حق الرجوع على النائب بحصته فيما أتفق بغير أمر القاضي وثبت له حق الرجوع بحصته مما أتفق بأمر القاضي فكذلك في اجر مثل نصف الارض يقع الترق بين الفصلين لهذا المعنى ولو حضروا جميعا فقال المزارع يقطع الزرع وقال رب الارض ينفق عليه وآخذ منك اجر مثل نصف الارض لم يكن له ذلك لانه لا بد أن يلزم المزارع ديناً في ذمته وربما يتضرر به المزارع بأن لا يني نصيبه من الزرع بذلك فيكون له أن يأبى ذلك ثم يقول القاضي لصاحب الزرع ان شئت فاقطع الزرع مع المزارع وان شئت فاعطه نصف قيمة الزرع وان شئت فأنفق على الزرع كله وتكون حصته الى حصة العامل من النفقة في حصته من الخارج ولا يجبر المزارع على نفقة ولا اجر لان فيه اتلاف ملكه وأحد لا يجبر على ذلك وان كان ينتفع به غيره ون قال المزارع ينفق على الزرع وأبى ذلك صاحب الارض وقال يقطع الزرع أمر القاضي أن ينفق على الزرع فكذلك ينفق على حصة صاحب الارض في حصته من الزرع وعليه أجر مثل نصف الارض لانه في اختيار الانفق ناظر لنفسه ولصاحب الارض فانه يحجب به نصيبه من الزرع ويسلم له أن يرمثل نصف الارض وصاحب الارض في الاباء متمنت قاصد ان يرضاه به لا ياتى الى تمتع بخلاف الاول فان المزارع مالك يلزمه الاجر بما يرضاه من الارض من الاتفاق ولو ساعد على ذلك فهو بالاماء يدفع التزم من نفسه وهنا ان يرضاه بغيره شيء وكذا شيء من هذا الباب أمر القاضي أحدهما بالنفقة كلها فإلغاء لم يأمره بذلك حتى تقوم البينة على الشركة فان خيف الملاك عليه الى أن يرضاه قال له القاضي أمرتك بالنفقة ان كان الامر كما وصفت وقد يتناوجه هذا ولو لم يرضاه صاحب الارض فلما ساءل الزرع تلاقا قال المالك لا أتفق عليه ولا أسقيه فاز انى يجبره على أن ينفق عليه ويسقيه لانه التزم ذلك بمباشرة المقد طائماً فيجبر على إبقاء ما التزمه فلو أجبره ولم يكن عنده ما أتفق أمر صاحب الارض والبذر ان ينفق عليه ويسقيه على أن يرجع بذلك كله على صاحبه وان كان أكثر من نصيبه لان ذلك شيء يجبره عليه وكل نفقة يجبر عليها صاحبها فلم ينفق فأمر القاضي صاحبه بالنفقة فان رجع بكليهما على شريكه هلك الثمن أو بقيت وكل نفقة لا يجبر عليها صاحبه ونفق شريكه بأمر القاضي فانها تكون في حصة الآخر فان لم تقف بها لم يكن للمنفق غير ذلك ولا أصاب الثمن آفة وتعذر عليه

ايفاءه للافلاس فيستحق النظر الى المبصرة ولا يبطل أصل الاستحقاق فيكون الآخر  
 كالثالث عنه شرعا فيما كان مستحقا عليه فيرجع بجميعه دينا في ذمته كما لو كان أمره بذلك  
 وفيما لم يكن هو مجبرا عليه لم يؤخذ منه الالتزام بمباشرة سببه وانما يلزم القاضي ذلك على  
 سبيل النظر منه ومعنى النظر انما يتحقق اذا كان الالتزام بقدر نصيبه من الثلة على وجه يبقى  
 ببقائه ولا يطالب بشئ بعد هلاكه فهذا لا يعتبر أمر القاضي الا في هذا المقدار (الأثرى)  
 أن عبدا صغيرا لو كان بين رجلين قال أحدهما ليس عندي ما أنفق عليه ولا ما استرضع  
 به أجبره القاضي على ذلك فان لم يقدر على ذلك وأمر شريكه فاسترضع له رجع عليه  
 بحصته من الاجر بالغا ما بلغ اذا كان رضاع مثله وان كان أكثر من قيمة الصبي سواء بقي  
 الصبي أو هلك لانه لما كان مجبرا على الانفاق كان أمر القاضي شريكه بالاتفاق كأمره لان  
 القاضي نائب عنه في ايفاء ما كان مستحقا عليه ودفع الظلم فيرجع عليه بنصيبه بالغا ما بلغ ومثله  
 في الدابة المشتركة لما لم يكن مجبرا على الانفاق في القضاء فاذا أنفق الشريك لم يكن له أن  
 يرجع عليه فيما زاد على قيمة نصيبه ولا بعد هلاك الدابة فهذا يتضح الفرق بينهما ولو أوصى  
 لرجل بنخل ولا آخر بنته فالنفقة على صاحب الغلة تسلم له بمقابلة ما ينفق والترم مقابل  
 بالنعم فان أحاله فلم يخرج شيئا في سنته لم يجبر واحد منهما على النفقة أما صاحب النخل فلان  
 لا يسلم له شيء من الغلة ولانه لا يجبر على الانفاق على ملكه في غير بني آدم وصاحب الغلة  
 انما كان ينفق لتسليم له الغلة وفي هذه السنة لا يسلم له شيء من الغلة فلا يجبر على النفقة فان  
 أنفق عليه صاحب النخل حتى حل لم يكن لصاحب الغلة شيء حتى يستوفي صاحب النخل  
 النفقة من الغلة وان لم يخرج من الغلة فيما يستقبل مثل ما أنفق لم يكن له على صاحب الغلة  
 غرم نفقة وانما نفقته فيما أخرجت النخل لان الغلة انما حصلت بالنفقة فلا تسلم له الغلة حتى  
 يعطيه ما أنفق ولكن صاحب الغلة لم يكن مجبرا على الانفاق فلا يرجع بالفضل عليه  
 فكذلك الزرع الذي وصفنا قبل هذا . ولو أنفق عليه المزارع بأمر صاحبه رجع عليه بذلك  
 بالنما ما بلغ لانه استترض منه ما أمره بأن ينفق عليه وقد أقرضه فيكون ذلك دينا عليه في  
 ذمته ولا سبيل له على حصته من الزرع وهذا لان أمره على نفسه نافذ مطلقا فلا يتقيد بما  
 فيه نظر له وأمر القاضي عليه يتقيد بما فيه نظر له فيما لم يكن هو مجبرا عليه واذا دفع الرجل  
 الى رجل أرضا عشر سنين على أن يزرعها مابدا له على أن ما أخرج الله تعالى في ذلك من

شيء فهو بينهما نصفان ففرسها نخلا أو كرمها أو شجرتها فثمر ولم يبلغ الثمر حتى مات المزارع  
 أو رب الأرض فالثمر بمنزلة الزرع الذي لم يبلغ في جميع ما بيننا لأن لادراك الثمار نهاية معلومة  
 كالزرع فيبقى المقد بعد موت أحدهما إلى وقت الادراك لما فيه من النظر لهما وليس فيه  
 كثير ضرر على صاحب الأرض ولو مات رب الأرض وليس فيه ثمر انتقضت المزارعة  
 وصار الشجر بين ورثة الميت وبين المزارع نصفين فإن الشجر كالبناء ليس له نهاية معلومة  
 في تفرغ الأرض منه وفي إبقاء المقد اضرار بصاحب الأرض وهو الوارث (الآ ترى) أن  
 المستير لو زرع الأرض ثم بدا للمعير أن يستردها يبقى زرع المستير إلى وقت الادراك  
 بأجر ولا يفعل مثله في الشجر والبناء فهذا مثله وكذلك لو مات المزارع وبقي صاحب  
 الأرض فإن قال المزارع أنا آخذ من الورثة نصف قيمة الفرس لم يكن له ذلك والخيار فيه إلى  
 صاحب الأرض أو ورثته إن كان ميتا إن شاءوا قطعوا ذلك وكان بينهم وإن شاءوا أعطوا  
 المزارع أو ورثته نصف قيمة ذلك لأن الأشجار مشتركة بينهما وهي في أرض صاحب الأرض  
 فيكون بمنزلة البناء المشترك بينهما في أرض أحدهما والخيار في التملك بالقيمة إلى صاحب  
 الأرض دون الآخر لأن البناء والشجر تبع للأرض حتى يدخل في البيع من غير ذكر بمنزلة  
 الصبغ في الثوب ولو اتصل صبغ إنسان بثوب غيره كان الخيار في التملك إلى صاحب الثوب  
 لا إلى صاحب الصبغ وهذا لأن الآخر لا يمكنه أن يملك الأرض عليه لأن الأرض أصل  
 فلا تصير تبعا لما هو تبع له وهو الشجر ولا في أن يملك نصيبه من الأشجار لأنه لا يستحق  
 حق قرار الأشجار بهذه الأرض ولكن يؤمر بالقلع وصاحب الأرض أن يملك عليه نصيبه من  
 الأشجار كان ذلك مفيدا له لأنه يستحق حق قرار جميع هذه الأشجار في أرضه فلهذا كان  
 الخيار لصاحب الأرض وكذلك لو كانا حين فلق رب الأرض دين ولا وفاء عنده إلا من  
 بمن الأرض ولا ثمر في الشجر فإن القاضي ينقض الاجارة ويجبر رب الأرض فإن شاء غرم  
 نصف قيمة الشجر والنخل والكرم وإن شاء قلعه لأن سبب الدين الفادح بقدر إبقاء المقد  
 بينهما فينقض القاضي الاجارة ليبيع الأرض في الدين ويكون ذلك بمنزلة انتقاض الاجارة  
 بموت أحدهما وكذلك لو انتقضت المدة لأن المقد قد ارتفع بانقضاء المدة وبقيت الأشجار  
 مشتركة بينهما في أرض أحدهما ولو كان العامل أخذ الأرض بدراهم مسماة لم يكن له  
 في هذه الوجوه خيار ولا لصاحب الأرض ويقال له أطلع شجرك لأن الأشجار من وجه تبع

للأرض ومن وجهه أصل ولها جازيع الأشجار بدون الأرض فلا بد من اعتبار الشئ  
فيقول أشبه بالأصل من وجهه لا يكون لصاحب الأرض أن يملك عليه بغير رضاه إذا لم  
يكن له شركة في الأشجار بمنزلة صاحب السفن لا يملك على صاحب الملو عله بالقيمة بغير  
رضاه ولشبهه بالتبع من وجهه كان له أن يملك عليه نصيبه إذا كان شريكاً له في الأشجار وهذا  
لأنه إذا كان شريكاً له في الأشجار فله أن يمنع شريكه من قلع الأشجار لأنه يبقى نصيبه من  
الأشجار في أرض نفسه فلا يكون لاحد أن يطل هذا الحق عليه بالقلع بغير رضاه ولا  
يتمكن من قلع نصيب نفسه خاصة لأن ذلك لا يكون إلا بعد القسمة ولا تتحقق القسمة  
بينهما ما لم تعلق الأشجار فاما إذا كانت الأشجار كلها لاحدهما والأرض للآخر فصاحب  
الأشجار يتمكن من قلع أشجاره متى وجهه لا يكون فيه ضرر على صاحب الأرض فلهذا  
لا يكون لصاحب الأرض أن يملك عليه الأشجار بقيمتها بغير رضاه إلا أن يكون قلع ذلك  
ضرراً بالأرض أو إراشديداً ويكون سهلاً وفاسداً فيكون له أن يقره  
أو يتأجر لأن صاحب الأشجار يضر له أن يلحق الضرر الفاحش به أحب الأرض وإذا  
كان في ذلك ضرراً فليس قد بقيت تحت الأشجار لصاحب الأرض فتعجز  
بالقيمة بمنزلة من غصب ساحة وأدخلها ببناء فله أن يقره وليس لصاحب الساحة أن  
يأخذ الدابة في من الأرض أو يبيع بناء ولا إلى رجل أرضاً مزارة سنته هذه  
بزرتها ببذره وعمله في أن الخراج بينهما نصفين وإذا شاء وحفر أثمارها ثم  
استحقها رجلاً خذ ولا شيء للمزراع في ذلك فاعلم أنه لا يزد في  
شيئاً من ذلك الخاقم الممرور بل إن المنفعة بينهما نصفين حتى يعاقبه عمله بعض  
الخارج وذلك لا يحصل قل الرامة ولا الرامة في الخراج وانه من وقته  
انقضاء الباقي لأرضه فله أعمال تسبق السبق فلا يستوجب بسبباً شيئاً على الدافع ولا  
استحقها بعد ما زرع قبر أو يستحصل فانه يأخذ الأرض ويأمر المزراع وصاحب الأرض  
أن يقلما الزرع لأنه تين أن الأرض كانت مقصودة والغاصب لا يكون في الزراعة محظاً  
فلا يستحق إبقاء زرع ثم المزراع بالخيار أن شاء أخذ نصف الزرع على حاله ويكون النصف  
للاخر الذي دفع إليه الأرض مزارة وإن شاء ضمن الذي دفع الأرض مزارة نصف قيمة  
الزرع نابتاً في الأرض وتسلم الزرع كله لأنه مفرور من جهة حين إعطائه الأرض على أنها

الملكة والذي جرى بينهما على ما مر في خبره من ان يوسف قد ارجع عليه نصيبه من الزرع  
 الى وقت الاحوال اذا مات عليه ذلك كان له ان يرجع عليه نصيبه من الزرع  
 فاشاء في الارض كالمستحق للارض اذا ارادها ثم استعصم وطلع زرعه وان اعتد نصيب الزرع  
 كان النصيب الآخر الذي دفع اليه الارض لان الاستعصام بمقتضى وهو الذي عقد قوله  
 ايضا ان الناصب اذا اجر الفلأ أو الارض فالاجر له فكذلك هنا يكون نصيب الزرع  
 للدافع دون المستحق ثم المستحق في قول أبي حنيفة يضمن نقصان الارض للزارع خاصة  
 ويرجع به على الذي دفع اليه الارض وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قوله الاول وهو  
 قول محمد المستحق بالخيار ان شاء ضمن نقصان الارض للدافع وان شاء الزارع ثم يرجع الزارع  
 به على الدافع وهو بناء على مسئلة غصب المقار فان المقار يضمن بالاتلاف بالاتفاق وفي  
 الغصب خلاف فالدافع غاصب والمزارع في مقدار النقصان متلف لان ذلك حصل بمباشرة  
 المزارعة فنقد أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر الضمان للمستحق على المتلف دون الناصب  
 وعند محمد له الخيار ثم الزارع اذا ضمن يرجع على الدافع لانه كان منفورا من جهة  
 فانه ضمن له بمقتضى المعاوضة سلامة منفعة الارض بعمل الزراعة له ولم يسلم فيرجع عليه  
 بسبب الضرر كالتروير في جارية اشتراها واستولدها يرجع بقيمة الولد الذي ضمن على البائع  
 ولو كان العامل غرسها نخلا وكرما وشجرا وقد كان أذن له الدافع في ذلك فلما بلغ وأثمر  
 استحقها رجل فانه يأخذ أرضه ويقطع من النخل والكرم والشجر ما فيها ويضمنان للمستحق  
 نقصان القلع اذا قلما ذلك بالاتفاق لان النقصان اما يتمكن بالقطع بمباشرة القلع فكان ضمانه  
 عليهما ويضمن الغارس أيضا نقصان الارض في قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبي  
 يوسف الآخر ويرجع اما على ما ضمن من نقصان القلع والغرس على الدافع وفي قول أبي  
 يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله للمستحق ان يضمن الدافع جميع ذلك النقصان  
 وهو بناء على ما بينا فان في النقصان للغرس والغرس لا يضمن والدافع غاصب في  
 ذلك وعند محمد الغاصب يضمن التلافى وعند أبي حنيفة وأبي يوسف ضمان ذلك للمستحق  
 على المتلف دون الناصب ثم الغارس يرجع على الدافع لاجل الضرر الذي يمكن في عقد  
 المعاوضة بينهما



### باب المنزلة في المعاملة

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل نخلة لمعالة على أن يقوم عليه ويسقيه ويطعمه فما أخرج الله تعالى في شيء منه فهو بينهما نصفان فقام عليه وطمعه حتى إذا صار بسرا أخضر مات صاحب الأرض فقد انتقضت المعاملة بينهما في القياس وكان البسر بين وريثة صاحب الأرض وبين العامل نصفين لأن صاحب الأرض استأجر العامل ببعض الخارج ولو استأجره بديارهم انتقضت الاجارة بموت أحدهما أيها مات فكذلك إذا استأجره ببعض الخارج ثم انتقض بموت أحدهما بمنزلة اتفاقهما على نقضها في حياتهما ولو نقضه والخارج بسرا كان بينهما نصفين ولكنه استحسن فقال للعامل أن يقوم عليه كما كان يقوم حتى يدرك التمر وإن كره ذلك الورثة لأن في انتقاض العقد بموت رب الأرض إضراراً بالعامل وإبطالاً لما كان مستحقاً له بمقدار المعاملة وهو ترك الثمار في الأشجار إلى وقت الإدراك وإن انتقض العقد يكلف الجداد قبل الإدراك وفيه ضرر عليه وكما يجوز نقض الاجارة لدفع الضرر يجوز إبقاؤها لدفع الضرر وكما يجوز أن ينقذ العقد ابتداء لدفع الضرر يجوز إبقاؤه لدفع الضرر بطريق الأولي وإن قال العامل أنا أخذ نصف البسر له ذلك لأن إبقاء العقد لدفع الضرر عنه فإذا رضي بالتزام الضرر انتقض العقد بموت رب الأرض إلا أنه لا يملك الحاق الضرر بورثة رب الأرض فيثبت الخيار للورثة فإن شاؤا صرموا البسر فقسموه نصفين وإن شاؤا أعطوه نصف قيمة البسر وصار البسر كله لهم وإن شاؤا ألقوا على البسر حتى يبلغ ويرجعوا بنصف نفقتهم في حصص العامل من التمر لتحقق المساواة بينهما في ملك البسر واختصاص الورثة بملك النخل والأرض واتصال التمر بالنخل كاتصال النخل بالأرض واتصال البناء بالأرض وقد بينا أن هناك عقد الشركة في النخل والبناء يكون الخيار لصاحب الأرض بين هذه الأشياء الثلاثة فهذا مثله ولو كان مات العامل فلورثته أن يقوموا عليه وإن كرهه صاحب الأرض لأنهم قائمون مقامه وفي قيامهم على النخل تحصيل مقصود رب النخل وتوفير حقهم عليهم بترك نصيب مورثهم من الثمر في النخل إلى وقت الإدراك كما صار مستحقاً له فلا يكون لرب النخل أن يأبى ذلك عليهم وإن قالت الورثة نحن نصرمه بسرا كان لصاحب الأرض من الخيار مثل ما وصفنا لورثته في الوجه الأول ولو ماتا جميعاً كان الخيار في القيام عليه أو تركه إلى

ورثة العامل لانهم يقومون مقام العامل وقد كان له في حياته هذا الخيار بعد موت رب الارض فكذلك يكون لورثته بعد موته وليس هذا من باب توريث الخيار بل من باب خلافة الوارث المورث فيها هو حق مالي مستحق له وهو ترك الثمار على النخل الى وقت الادراك فان أبوا أن يقوموا عليه كان الخيار الى ورثة صاحب الارض على ما وصفنا في الوجه الاول ولو لم يمت واحد منهما ولكن انقضت مدة المعاملة والبسر أخضر فهذا الاول سواء والخيار فيه الى العامل فان شاء عمل على ما كان يعمل حتى يبلغ الثمر ويكون بينهما نصفين فان في الامر بالجداذ قبل الادراك اضرارا بهما والضرر مدفوع وقد تقدم نظيره في الزرع الا أن هناك العامل اذا اختار التترك فعليه نصف أجر مثل الارض لان استئجار الارض صحيح فينقذه بينهما عقد الاجارة على نصف الارض الى وقت الادراك وهنا لأجر على العامل لان استئجار النخل لترك الثمار عليها الى رقت الادراك باطل ( ألا ترى ) أن من اشترى زرعاً في أرض ثم استأجر الأرض مدة مدومة جازوا استأجرها الى وقت الادراك وجب أجر الشئ ولو اشترى ثماراً على رؤس الاشجار ثم استأجر الاشجار الى وقت الادراك لا يجب عليه أجر وإذا ظهر التفرق ابتقى على الفرق الآخر وهو ان هناك العمل عليهما بحسب ما كهما في الزرع لان رب الارض لما استوجب الاجر على العامل لا يستوجب عليه العمل في نصيبه بعد انتهاء المدة وهنا العمل على العامل في الكل لانه لا يستوجب رب النخل عليه أجراً بعد انقضاء المدة كما كان لا يستوجب عليه ذلك قبل انقضاء المدة فيكون العمل كله على العامل الى وقت الادراك كما قبل انقضاء المدة وان أبى ذلك العامل خير رب النخل بين الوجوه الثلاثة كما يتناولو لم ينقض المعاملة ولكنه لحق رب النخل دين فادح لا وفاء عنده الا ببيع النخل وفي النخل بسراً وطلع لم يجبر على بيع النخل ويخرج من السجن حتى يبلغ الثمر وتنقضي المعاملة ثم يعاد في السجن حتى يقضى الدين لما بينا أن في البيع قبل الادراك ضرراً بالعامل في ابطال حقه وفي التترك اضرار بالزماء في تأخير حقه وبمقابلة هذا الضرر منفعة لهم وهو ادراك نصيب غريمهم من الثمر ليبيع في دينهم فيكون صراحة هذا الجانب أولى ولو مات أحدهما أو انقضت المدة أو لحق صاحب الارض دين فادح وقد سقى العامل النخل وقام عليه وحفظه الا أنه لم يخرج شيئاً انقضت المعاملة ولم يكن له من منفته شيء على الذي دفع اليه معاملة لان المعاملة شركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج بعد لم تنفذ الشركة

بينهما في شيء فاعتراض هذه الموارض قبل انقضاء الشركة كاعتراضها في المزارعة قبل القاء  
 البذر في الارض وقد بينا أن هناك المقد ينتقض ولا شيء للعامل على رب الارض لان  
 تقوم منافعه بالمسعى ولم يحصل شيء منه فهذا مثله ولو كان الطلع قد خرج وهو اسم لاول  
 ما يسد وما هو أصل القمح من النخل أو صار بساتيم استحققت الارض كان النخل وما  
 فيه للمستحق لان النخل تبع للارض كالبناء وكما ان استحقاق الارض يستحق البناء  
 فكذلك يستحق النخل والتمر زيادة متولدة من النخل والاستحقاق بحجة البيئة يثبت في  
 الزيادة المتصلة والمنفصلة جميعا اذا كانت متولدة ثم يرجع العامل على الذي دفع اليه النخل  
 معاملة باجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره بنصف الخارج وقد حصل الخارج ثم لم يسلم  
 له بالاستحقاق فيفسد المقد ويبقى عمله مستوفى بعمل فاسد فيستوجب أجر المثل كما لو  
 استأجره للعمل بشيء بعينه فاستحق بعد ما أقام العمل ولو دفع الى رجل زرعاً له في أرض  
 قد صار بقلا معاملة على أن يقوم عليه ويسقيه حتى يستحصداً فخرج منها فهو بينهما نصفان  
 فهو جائز بالقياس على دفع النخيل معاملة لان الحب يتولد من النبات بعمل العامل كالتمر  
 من النخيل ولان الربيع يحصل بعمله هنا فهو بمنزلة دفع الارض والبذر مزارعة بل هذا  
 أقرب الى الجواز من ذلك لانه أبعد من الفرر فذاك لا بدري أيكون الزرع أولاً وهنا  
 الزرع ثابت فالظاهر أن يحصل الربيع بعمله الا أن يصيبه آفة واذا جاز المقد فها أولى  
 فاذا قام عليه حتى انقضاءه ولم يستحصده حتى مات أحدهما فالعامل أو ورثته بالخيار ان شاء  
 مضي على العمل حتى يستحصد فيكون الخارج بينهما على الشرط وان شاء نقض المعاملة  
 لان العامل استحق بترية نصيبه من الزرع الى وقت الادراك ووارثه يخلفه في ذلك وان  
 اختار نقض المعاملة فله ذلك لان ابقاء المقد بعد موت أحدهما كان لدفع الضرر عنه ثم  
 بخير صاحب الزرع أو وارثه بين القلم وبين اعطاء قيمة نصيب العامل يومئذ وبين الاتفاق  
 على الزرع حتى يستحصد ثم يرجع بنصف نفقته من حصة العامل لانه شريك في التبعية  
 وهو مختص بملك الاصل وكذلك لو ماتا جميعا ولو لم يمت واحد منهما وكان دفعه اليه أشهراً  
 معلومة فانقضت قبل أن يستحصد الزرع فالزرع بينهما والنفقة تليهما وعلى العامل أجر  
 مثل نصف الارض وقد بينا هذا في المزارعة والفرق بينه وبين المعاملة في الاشجار أن المعاملة  
 في الفصل هذا على قياس المزارعة فان قال العامل أريد قلمه خير صاحب الارض بين

الاشياء الثلاثة كما وصفنا في المزارعة والمعاملة في النخيل وان أراد صاحب الارض قلمه وقال العامل أنا أتفق عليه قال القاضي له أتفق عليه حتى يستعصد وعليك أجر مثل نصف الارض فاذا استعصدت أخذت نصف النفقة من حصته لانه مما يختار من الاتفاق بقصد دفع الضرر عن نفسه وعن صاحب الارض فصاحب الارض اذا أبى ذلك عليه كان متمتعا فلا يلتفت القاضي الى تمتته ولو لم تنقض المدة حتى استعصد الزرع ثم استحق رجل الارض بزرعها أخذها كلها ورجع العامل على الدافع بأجر مثله فيما عمل لانه كان استأجره ببعض الخارج وقد حصل الخارج ثم لم يسلم له حين استحق فرجع عليه بأجر مثله واذا دفع الى رجل نخلا فيه طلع كفى على أن يقوم عليه ويلقحه ويسقيه فما خرج فهو بينهما نصفان ولم يضرب له وقتا أو بين له وقتا معلوما فهو جائز لان بعد خروج الطلع لا ادراك الثمار نهاية معلومة بطريق المادة والمعلوم بالمادة كالمشروط بالنص فلا يضرهما ترك التوقيت ثم الثمر هنا يحصل أو يزداد بعمل العامل فباعتباره تجوز المعاملة بينهما كما تجوز المعاملة قبل خروج الطلع فان قام عليه حتى صار بسرا ثم مات أحدهما أو كلاهما وانقضى وقت المعاملة فالخيار في العمل الى العامل أو وارثه وان أبى أن يعمل خير صاحب النخل بين احدي الوجوه الثلاثة ولم يفرق هنا في الجواب بين الموت وبين انقضاء الوقت لان الثمر خارج عند المعاملة فالشركة بينهما تحصل عقيب العقد ولا يستوجب رب النخل الاجر على العامل عند انقضاء المدة كما لا يستوجب عند موت أحدهما في المدة والعمل كله على العامل اذا اختار الترك الى وقت الادراك في الفصلين جميعا ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن استحق الارض والنخل كان على الدافع أجر مثل العامل لانه استأجره للعمل ببعض ما يحصل بعمله وقد حصل ثم استحق فيستوجب عليه أجر الثمن ولو استحقه المستحق بعد ماسقاه العامل وقام عليه وأتفق الا أنه لم يزد شيئا حتى أخذه المستحق لم يكن للعامل على الدافع شيء لان أجر عمله نصف ما تحصل بعمله من زيادة أو أصل ثمرة ولم يوجد ذلك فان قيل فإين ذهب قولكم ان الشركة تحصل هنا عقيب العقد قلنا نعم ولكن فيما يحصل بعمله على أن يكون ماهو حاصل قبل عمله تابع له فاما أن يستحق الشركة فيما هو حاصل قبل عمله مقصودا فلا لان جواز هذا العقد بينهما بالقياس على المعاملة في النخيل ولو شرطا هناك الشركة في النخيل الحاصل والثمر الذي لم يحصل لم يحز العقد فرفقنا أن المقصود هنا الشركة فيما يحصل من الزيادة بعمله فاذا لم

يحصل شيء من ذلك حتى استحقته المستحق لم يستوجب عليه شيئاً من الأجر لانه لم يستحق شيئاً مما صار مستحقاً للعامل بعمله ولو لم يستحق ومات أحدهما انتقضت المعاملة لانه لم يحصل بعمله شيء فهو نظير موت رب النخيل في المعاملة قبل خروج الثمار ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء فكان الكفري كله لصاحب النخيل كما كان قبل العقد والله أعلم

— باب ما يجوز لأحد المزارعين أن يستثنيه لنفسه وما لا يجوز —

(قال رحمه الله) وإذا اشترطا في المزارعة والبذر من أحدهما أن للزارع ما أخرجت ناحية من الأرض معروفة ولرب الأرض ما أخرجت ناحية منها أخرى معروفة فهو فاسد لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الربيع مع حصوله لجواز أن يحصل الربيع في الناحية المشروطة لأحدهما دون الآخر لأن صاحب الأرض شرط على العامل العمل في ناحية من الأرض له على أن يكون له بمقابلته منفعة ناحية أخرى والمخرج من ناحية أخرى فيكون هذا بمنزلة مالو شرط ذلك في أرضين وفي الأرضين إذا شرط أن يزرع أحدهما ببذره على أن له أن يزرع الأخرى ببذره لنفسه كان العقد فاسداً فهذا مثله ثم الزرع كله لصاحب البذر وقد يتنا هذا الحكم في المزارعة الفاسدة وكذلك لو اشترطا أن ما خرج من زرع على السواقي فهو للمزارع وما خرج من ذلك في الآوار والأواهي فهو لرب الأرض فالعقد فاسد لما قلنا وكذلك لو اشترط التبن لأحدهما والحب للآخر كان العقد فاسداً لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة والمخرج مع حصوله فمن الجائز أن يحصل التبن دون الحب بأن يصيب الزرع آفة قبل انعقاد الحب وكل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في المخرج مع حصوله كان مفسداً للمقدّم ثم الكلام في التبن في مواضع أحدهما إنهما إذا شرطتا المناصفة بينهما في الزرع أو الربيع أو المخرج مطلقاً فالحب والتبن كله بينهما نصفان لأن ذلك كله حاصل بعمل الزارع والثاني أن يشترطاً المناصفة بينهما في التبن والحب لأحدهما بعينه فهذا المقد فاسد لأن المقصود هو الحب دون التبن فهذا شرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود والثالث أن يشترطاً المناصفة في الحب ولم يتعرضا للتبن بشيء فهذا مزارعة صحيحة والحب بينهما نصفان لاشتراطهما الشركة فيما هو المقصود والتبن لصاحب البذر منهما لأن استحقاقه ليس بالشرط وإنما استحقاق الأجر بالشرط فإتمامه يستحق

الأجر بالشرط والمسكوت عنه يكون لصاحب البذر وبعض أئمة بلغ رحمهم الله قالوا في هذا الفصل التبن بينهما نصفان أيضا لأن فيما لم يتعرض له يعتبر العرف والعرف الظاهر المناصفة بينهما في التبن والحب جميعا ولأن التبن في معنى التبع للحب واشتراط المناصفة في المقصود بمنزلة اشتراطه في التبع مالم يفصل عنه بشرط آخر فيه مقصود والرابع أن يشترط المناصفة بينهما في الحب والتبن لاحدهما بعينه فإن شرطا التبن لصاحب البذر فهو جائز لانهما لو سكتا عن ذكره كان لصاحب البذر فإذا نصا عليه فأما صرحا بما هو موجب للمقد فلا يتغير به وصف المقد وإن شرطا التبن، للآخر لم يجوز لأن الآخر إنما يستحق بالشرط فلو صحنا هذا المقد أدى إلى أن يستحق أحدهما شيئا من الخارج بالشرط دون صاحبه بأن يحصل التبن دون الحب بخلاف الأول فاستحقاق رب البذر ليس بالشرط بل لانه نماء بذره ثم التبن للحب قياس النخل للتمر ويجوز أن يكون النخل لصاحبه لا بشرط المزارعة والتمر بينهما نصفان ولكن لا يجوز أن يكون النخل للعامل بالشرط في المعاملة والتمر بينهما نصفان فكذلك في المزارعة ولو سماها لاحدهما أفضة معلومة فسد العقد لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في الخارج مع حصوله بأن يكون الخارج الأفضة المعلومة لاحدهما بعينه من غير زيادة ولو دفع إليه أرضا عشرين سنة على أن يزرعها ويغرسها مابدا له على أن ما يخرج الله تعالى من ذلك يوزع بينهما نسيجا لأن الثالثة الأشجار بمنزلة البذر والخارج واشترط ذلك على البذر وهو غير صحيح فكذا في اشتراط الغرس على المزرعة وهو غير صحيح لأن المزرعة لا تكون ملكا للبذر وإنما هي ملك للمزارع وبطلت الرطوبة وحدها كرم وأصول الرطب وعنه ركرم وأصول الرطب وعنه ركرم وحده رطب ولا بد من ماء كاه حائل بعمله برقوة رطب صاحبه فإن غرس البذر موقوف على رأي البذر في سبب تالفه فغرسه كان الشجر بمنزلة ما رعه بذر مزرعة فإن كان الكل حاصل بعمله وقد اشترط المناصفة في جميعه كان الكل بينهما نصفين ولو اشترط أن أغمر بينهما جاز والتمر بينهما على ما اشترط فأما الشجر والكرم وأصول الرطوبة فهو للغرس بقله إذا انقضت المعاملة وهو نظير ما بينا إذا شرط المناصفة في الحب أن التبن كله لصاحب البذر فهذا أيضا التمر بينهما نصفان كما شرطوا والشجر وأصول الرطوبة كله للغرس لأن استحقاقه باعتبار ملك الأصل لا بالشرط وبقله انقضت المعاملة لأن عليه تسليم الأرض إلى صاحبها فارغة ولا يتمكن من ذلك إلا بعلم

الاشجار وكذلك لو كان شرطا ذلك للنفاس وان كالمشرطاه رب الارض كانت المعاملة فاسدة كما بينا في التبن لان استحقاق رب الارض بالشرط فلو جوزنا هذا الشرط أدى الى أن يثبت له استحقاق الخارج قبل أن يثبت لصاحبه بالشروط وربما لا يثبت لصاحبه بان لا تحصل الثمار ولو كان النرس والبذر من قبل صاحب الارض كان جائزا في جميع هذه الوجوه الا أن يشترط الشجر والكرم وأصول الرطبة للعامل فيثبت لنفسه المعاملة لان استحقاق العامل هنا بالشرط فلا يجوز أن يسبق استحقاق صاحب الارض في الخارج وان شرطا الثمر لاحدهما بعينه والشجر بينهما نصفان لم يجوز لان المقصود بالمعاملة الشركة في الثمار فهذا شرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما فيما هو المقصود فيفسد به العقد كما لو شرطا في المزارعة الحب لاحدهما بعينه والتبن بينهما نصفين وقد بينا هذا وان اشترطا في المزارعة ان ماخرج منها من حنطة فهو بينهما نصفان وماخرج من شعير فهو لصاحب البذر كله يستوفيه فيأخذه فهذه مزارعة فاسدة وكذلك لو شرطا الشعير الذي سرق منها للذي ليس من قبله البذر فهو فاسد والمراد من هذا انه قد يكون في الحنطة حبات شعير فتقطع وذلك اذا اشتد حبه قبل أن تدرك الحنطة وتجف فاذا شرطا ذلك لاحدهما بعينه ففسد العقد لان الحنطة والشعير كل واحد منهما ربيع مقصود فهذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة في ربيع مقصود وذلك مفسد للعقد ومن الجائز أن يحصل الشعير ويصيب الحنطة آفة فيختص به أحدهما وذلك ينفي صحة المزارعة بينهما ولودفع زرضا في أرض قد صار بقالا مزارعة واشترطا أن الحب بينهما نصفان والتبن لصاحب الارض أو سكنا عنه فهو جائز والتبن لصاحب الارض ولو شرطا التبن للعامل فهو فاسد لان دفع الزرع الذي صار بقالا مزارعة كدفع الارض والبذر مزارعة وقد بينا هذا الحكم فيما اذا دفع الارض والبذر مزارعة فكذلك اذا دفع الفضل مزارعة والله أعلم

### باب عقد المزارعة على شرطين

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا يزرعها سنته هذه ببذره وعمله على انه ان زرعها في أول يوم من جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعها في أول يوم من جمادى الآخرة فالثلثان من الخارج لرب الارض والثلث للمزارع فالشرط الاول جائز والثاني

فاسد في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة وفي قول أبي يوسف  
ومحمد رحمهما الله الشرطان جائزان وهذه المسئلة تنبئ على ما يتأني في الاجارات اذا دفع ثوبا  
الى خياط فقال ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم ووجه البناء عليه  
ان صاحب الارض مؤاجر أرضه من صاحب البذر وان كان البذر من قبل صاحب الارض  
فهو مستأجر للعامل وقد شرط عليه اقامة العمل في أحد الوقتين وسعى بمقابلة العمل في  
كل وقت بدلا عما له للبدل الآخر فيكون بمنزلة الخياطة في اليوم وفي الغد عند أبي حنيفة  
رحمه الله الشرط الاول صحيح والثاني فاسد ما لانه علقه بالاول اولانه اجتمع سببان في  
الوقت الثاني فان زرعها في جمادى الاولى فالخارج بينهما نصفان وان زرعها في جمادى الآخرة  
فالخارج كله لصاحب البذر وعليه أجر مثل الارض ان كان البذر من قبل العامل وأجر  
مثل العامل ان كان البذر من قبل صاحب الارض وعندهما الشرطان جميعا جائزان فان  
زرعها في جمادى الآخرة فالخارج بينهما أثلاثا ولو قال على ان مازرع من هذه الارض في  
يوم كذا فالخارج منه بينهما نصفان وما زرع منها في يوم كذا فللمزارع ثلث الخارج ولرب  
الارض ثلثاه فهذا فاسد كله لانه أجرها على شيء غير معروف فان مقدار ما يزرع منها في  
الوقت الاول على شرط ان نصف غير معلوم وكذلك مقدار ما يزرع في الوقت الثاني على  
شرط الثلث غير معلوم فيفسد المقدار كله للجهاالة كما لو دفع ثوبه الى خياط على ان ما خاط منه  
اليوم فيحساب درهم وما خاط منه غدا فيحساب نصف درهم كان فاسدا كله ولو كان في  
المسئلة الاولى زرع نصفها في أول يوم من جمادى الاولى ونصفها في أول يوم من جمادى  
الآخرة فما زرع في الوقت الاول فهو بينهما على ما اشترطا وما زرع في الوقت فهو لصاحب  
البذر في القول الاول وفي القول الثاني كل واحد منهما على ما اشترطا لان الشرط الاول  
في المسئلة الاولى كان صحيحا في القول الاول وفي القول الثاني الشرطان صحيحان فزراعة  
البعض معتبرة بزراعة الكل اذ ليس في هذا التبويض اضرار باحد وهو نظير مسألة الخياطة  
اذا خاط نصف الثوب اليوم ونصفه غدا فله فيما خاطه اليوم نصف درهم اعتبارا للبعض بالكل  
وفما خاطه غدا ربع درهم في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة أجر مثله لا ينقص  
عن ربع درهم ولا يزداد على نصف درهم اعتبارا للبعض بالكل بخلاف قوله على ان مازرع  
نه لان هناك صرح بالتبويض والبعض الذي تناوله كل شرط مجهول في نفسه فكان المقد



فلسدا وهنا أضاف كل شرط الى جملة وهي معلومة والتبويض عند اقامة العمل ولا جهالة في ذلك أيضا ولو قال على أنه ان زرعها بدالية أو سانية فالثلثان للمزارع والثلث لرب الارض وان زرعها بما مسيح أو سقت السماء فالخارج بينهما نصفان فهو جائز على ما اشترطا وهذا بناء على قول أبي حنيفة الآخر فاما على قياس قوله الاول وهو قول زفر رحمه الله فيفسد الشرطان جميعا لانه ذكر نوعين من العمل وجعل بمقابلة كل واحد منهما جزءا من الخارج معلوما فهو بمنزلة ما لو دفع ثوبا الى خياط على أنه ان خاطه خياطة رومية فأجره درهم وان خاطه خياطة فارسية فأجره نصف درهم وقد بينا هذا في الاجارات ولو قال على ان مازرع منها بدلو فللعامل ثلثاه ولرب الارض ثمنه وان زرع منها بما مسيح فللعامل نصفه فلهذه مزارعة فاسدة لجهالة كل واحد من العبدین فإنه صرح بالتبويض وشرحه أن يزرع بعضها بدرا على ان لا تنشئ الخارج وذلك لبعض مجهول كذا في المبرور - لانه لا يسبح وهو بمنزلة من يدفع الى خياط خمسة ثوب بقبضة واحدة أو ثوبين - كل واحد منهما مزارعة فارسية فله نصف درهم على كل ثوبين - - - - - بهذا يسرع به الارض يزرعها خمس سنين ما دله على ان يخرج ٦٠ يوما الى الارض فيعمل فيها نصفان وفي السنة الثانية لرب الارض الثلث والمزارع الثلثان وسمي لكل ستة شيئا معلوما فهو جائز من أيهما شرط البذر لانه هذه عقود مختلفة بعضها معطوف على البعض في السنة الاولى عقد اجارة مطابق وفي السنة الثانية مضاف الى وقت والاجارة تحتل الاضافة الى وقت في المستقبل فيجعل في حق كل عقد من هذه العقود كأنهما أفرادا ذلك العقد بخلاف الاول والمقد هناك واحد باتحاد المدة وأما التباين في شرط البذر ثم جواز المزارعة للحاجة وهما يحتاجان الى هذا لان الارض في السنة الاولى يكون فيها من القوة مالا يحتاج الى زيادة عمل لتحصيل الربيع وفي السنة الثانية يحتاج الى زيادة العمل لقصان تمكن في قوة الارض بالزراعة في السنة الاولى فيشترط للمزارع زيادة في السنة الثانية باعتبار زيادة عمله وكذلك لو اشترطا أن البذر في السنة الاولى من قبل الزارع وفي السنة الثانية من قبل رب الارض وبنينا نحو ذلك في كل سنة فهو جائز لانهما عقدان مختلفان أحدهما معطوف على الآخر ففي السنة الاولى للعامل مستأجر للارض بنصف الخارج وفي السنة الثانية رب الارض مستأجر للعامل بنصف الخارج وكل واحد من العقدين صحيح عند الافراد فكذلك عند الجمع بينهما وهو بمنزلة رجل دفع عبده

الى حائك يقوم عليه في تسليم الحياكة خمسة أشهر على أن يعطيه في كل شهر خمسة دراهم  
وعلى أن يعطيه الحائك في خمسة أشهر أخرى في كل شهر عشرة دراهم فهو جائز على  
ما اشترط للمعنى الذى يتناولو دفع اليه أرضه ثلاثين على أن يزرعها في السنة الاولى ببذره  
ما بدا له على أن الخارج بينهما نصفان وعلى أن يزرعها في السنة الثانية ببذره وعمله على أن  
الخارج له وعليه أجر مائة درهم لرب الأرض وعلى أن يزرعها في الثالثة ببذره ولرب الأرض  
على أن الخارج لرب الأرض وللمزارع أجر مائة درهم فهذا جائز كله لان العقد بينهما  
في السنة الاولى مزارعة صحيحة بنصف الخارج سواء كان البذر من قبل رب الأرض أو  
من قبل العامل وفي السنة الثانية العامل استأجر الأرض باجرة معلومة لمنفعة معلومة وفي  
السنة الثالثة رب الأرض استأجر العامل ببدل معلوم لعمل معلوم وكل عقد من هذه العقود  
صحيح عند الانفراد فكذلك عند الجمع لان الاضافة الى وقت في المستقبل لا تمنع صحة الاجارة  
واذا دفع الى رجل أرضا على أن يزرعها أرزا أو قال رزا كل ذلك لثمة عشر سنين ويفرسا  
نوى ببذره وعمله وعلى أن يحول ذلك من موضعه الى موضع آخر من الأرض ويسقيه  
ويقوم عليه على أن ما خرج منه فهو بينهما نصفان فهذا جائز سواء كان البذر من قبل العامل  
أو من قبل رب الأرض لان العقد بينهما مزارعة بشرائطها وانما في هذا العقد زيادة شرط  
الحالة على العامل وهو من عمل الزراعة به يزكو الربح فيكون بمنزلة اشتراط عمل الكراب  
والسقى عليه ثم الحالة تكون في بعض الاشياء التى تزرع كالباذنجان والارز والاشجار  
وذلك معلوم عند أهل الصنعة وربما يحتاج اليه في البعض دون البعض فلا يشترط اعلام  
ما يحوله بعينه املانه معلوم بالمادة أو لان في اشتراط اعلام ذلك بعض الحرج والحرج مدفوع  
ولو دفع اليه أرضين على أن يزرع هذه أرزا وهذه أرزا ببذره وعلى أن يحول ما يزرع في  
هذه في هذه الاخرى وما يزرع في هذه في هذه الاخرى ويسقيه ويقوم عليه فاخرج فهو  
بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لوجهين أحدهما أنه اشترط عليه العمل في أرضين في  
احدهما بالزراعة وفي الاخرى بالحالة على أن تكون الشركة بينهما في الخارج من احدهما  
وذلك مفسد للعقد والثاني أنه شرط عليه شرطا لا يمكنه الوفاء به وهو تحويل جميع ما نبت  
في كل واحدة من الارضين الى الأرض الاخرى وربما لا يتمكن من ذلك بأن لا تتسع له  
الأرض الاخرى \* يوضحه أنه لا يحول جميع ما يزرع في هذه الأرض الى الأرض الاخرى

الا بعد أن يقلعه من الأرض التي زرع فيها وعقد المزارعة في كل واحد من الأرضين معقود  
 على حدة فبالقطع ينتهي ويصير كأنه شرط عليه في كل عقد عملا بعد انتهاء عقد المزارعة وذلك  
 مفسد للعقد بخلاف الأرض الواحدة فالعقد فيها واحد ولا ينتهي بتحويل بعض ما ثبت فيها  
 من موضع الى موضع منها وكذلك في الأرضين لو شرط الزرع في أحدهما والتحويل الى  
 الأخرى والغرس في أحدهما والتحويل الى الأخرى أو كانت أرضا واحدة وشرطا أن  
 يزرع أو يفرس ناحية منها معلومة على أن يحول ذلك في ناحية منها أخرى معلومة فهذا فاسد  
 لأنه اذا ميز أحدى الناحيتين من الأخرى كأنها في معنى أرضين وكذلك هذا الجواب في  
 كل ما يحول كالزعران ونحوه واذا دفع الى رجل أرضه ستة هذه على أن يزرعها ببذره قرطما  
 فما خرج منها من عصفر فهو للمزارع وما خرج من قرطم فهو لرب الأرض أو على عكس  
 ذلك فالعقد فاسد سواء كان البذر من قبل رب الأرض أو من قبل المزارع لأن القرطم  
 والمصفر كل واحد منهما ربيع مقصود في هذه الزراعة فاشتراط أحد الجانبين لكل واحد  
 منهما بمينه شرط يفوت المقصود بالمزارعة وهو الشركة بينهما في الربيع وربما يؤدي الى قطع  
 الشركة بينهما في الربيع مع حصوله بأن يحصل أحدهما دون الآخر وقد يجوز أن يحصل المصفر  
 ثم تصيبه آفة فلا يحصل القرطم ويكون ذلك للذي شرط له المصفر فهو بمنزلة ما لو دفع اليه  
 أرضا ليزرعها حنطة وشميرا على أن الحنطة لأحدهما وبينه والشمير للآخر بعينه وكذلك هذا في  
 كل شيء له نوعان من الربيع كل واحد منهما مقصود كبزر الكتان اذا شرط لأحدهما بعينه  
 الكتان وللآخر البزر والرطوبة اذا شرط لأحدهما بعينه بزر الرطوبة وللآخر الغنم فالعقد  
 فاسد ولو شرط القرطم لأحدهما بعينه والمصفر بينهما نصفان أو المصفر لأحدهما وبينه والقرطم  
 بينهما نصفان لم يجز ذلك من أيهما كان البذر لأن كل واحد منهما ربيع مقصود ولا يجوز في  
 المزارعة تخصيص أحدهما بشرط ربيع مقصود له وكذلك هذا في الكتان وبزره والرطوبة  
 وبزرها بخلاف مسألة التبن فإنه اذا شرط لصاحبه البذر والحب بينهما نصفان كان جائزا لأن  
 التبن ليس بربيع مقصود (ألا ترى) أنه لا يشتغل بالزراعة المقصود التبن خاصة بل المقصود  
 هو الحب فاذا شرط للشركة فيما هو المقصود جاز العقد أن شرطاً تخصيص صاحب البذر  
 بما ليس بمقصود فأما في هذه المسائل فكل واحد من النوعين مقصود فاشتراط تخصيص  
 أحدهما باحد النوعين يقطع الشركة بينهما فيما هو مقصود وذلك مفسد للعقد واشتراط بزر

البطيخ أو الفناء لاحدهما بمنزلة اشتراط التبن لان ذلك غير مقصود بل هو تبع للمقصود كالتيين  
بخلاف بذر الرطبة فانه مقصود وربما بلغ قيمة القوت أو يزيد عليه فهو بمنزلة المصفر والكتان  
على ما ينشأ واقفه أعلم

### باب اشتراط عمل العبد والبقر من أحدهما

(قال رحمه الله) وإذا دفع إلى رجل أرضاً وبذراً على أن يزرعها هو وعبده هذا فخرج  
فالمزارع ثلث ولعبد ثلث ولرب الأرض ثلث فهذا جائز وما خرج فالمزارع ثلثا نصيبه  
ونصيب عبده لان العبد ليس من أهل الملك بل المولى يحتقه في ملك ما يكون من كسبه  
فاشتراط الثلث لعبد المزارع يكون اشتراطاً للمزارع واشتراط عمل عبد المزارع معه كاشتراط  
البقر عليه لان عمل الزراعة يتأق له بالبقر وعن يمينه على العمل ثم يجوز اشتراط العمل على  
المزارع اذا كان البذر من قبله أو لم يكن فكذلك اشتراط عمل عبده معه يجوز وكذلك  
لو لم يشترط على العبد عملاً ولكنه شرط لعبد ثلث الربيع فالشروط للعبد مشروطة لمولاه  
فكانه شرط الثلثين للمزارع وهو بمنزلة مالهو شرط الثلث لبقرة فذلك اشتراط منه لصاحب  
البقر وسواء شرط العمل ببقرة أو لم يشترط ولو شرط الثلث لمكاتبه أو لمكاتب رب الأرض  
فان اشترط عمله عليه فهو جائز وهو مزارع معه له ثلث الربيع لان المكاتب أحق بمكاسبه  
وهو بمنزلة الحريداً فهذا في معنى دفع الأرض والبذر مزارعة الى حرين على أن لكل  
واحد منهما ثلث الخارج وان لم يشترط عليه عملاً فالمزارعة جائزة بين المزارع ورب الأرض  
فاشتراط ثلث الخارج للمكاتب باطل لان الشروط للمكاتب لا يكون مشروطة لمولاه  
فان المولى لا يملك كسب مكاتبه بقيت الكتابة فالشروط له كالشروط لاجنبي آخر وبطلان  
هذا الشرط لانه ليس من جهة بذر ولا أرض ولا عمل والخارج لا يستحق الا باحد هذه  
الاشياء ولكن هذا الشرط وراء عقد المزارعة بين المزارع ورب الأرض فلا يفسد به العقد  
بل يكون ثلث الربيع للمزارع كما شرط له والثلثان لرب الأرض لان رب الأرض والبذر  
لا يستحق بالشرط والمزارع هو الذي يستحق بالشرط فإرواء الشروط له يكون لرب  
البذر ويجعل ما بطل الشرط فيه كالمسكوت عنه وكذلك لو شرط الثلث لامرأته أو لابنه  
أو لايه فهو بمنزلة الشرط لاجنبي آخر اشرط عليه العمل معه كان صحيحاً وان لم يشترط

عليه العمل معه كان باطلا والمزارعة بين رب الارض والمزارع صحيحة بالثلث ولو كان البذر  
 من العامل فهو على هذا القياس ما شرط لعبد العامل فهو للعامل سواء شرط عليه العمل  
 أو لم يشترط والمزارعة جائزة وما شرط لمكاتبه أو لاتبته أو لامرأته فهو كالشرط لاجنبي  
 آخر فان لم يشترط عليه أن يعمل معه فهذا الشرط باطل وذلك الثلث للعامل لانه تمام بذره  
 وصاحب الارض يستحق بالشرط فلا يستحق الا ما شرط له ولو شرط عليه العمل وعمل  
 معه فله أجر مثله على المزارع لان المزارع استأجر الارض بثالث الخارج ثم استأجر العامل  
 بثالث الخارج ليعمل معه وقد بينا أن هذا المقديفسد بينهما لانعدام التولية حين شرط عمل  
 صاحب البذر المستأجر للارض مع العامل الآخر ولكنهما عقدان مختلفان جرى بينهما وبين  
 شخصين مختلفين ففساد أحدهما لا يفسد الآخر فيكون للعامل الآخر أجر مثله على المزارع  
 لانه استوفى عمله بمقد فاسد ولصاحب الارض ثلث الخارج لانه شرط له ذلك بمقد صحيح  
 وثلاث الزرع طيب للعامل لانه لا يمكن خيب من جانب الارض حيث صح المقد بينهما وبين رب  
 الارض فيطيب له ثلثا الربيع وكذلك لو شرط عمل رب الارض فهو كاشتراط بقر رب  
 الارض وذلك يفسد المزارعة بينهما وان كان على العبد دين فبذره رب الارض اذا كان مديونا  
 بمنزلة مكاتبه لان كسبه حق غرمائه والمشرط له لا يكون مشروطا لمولاه وكذلك لو شرط  
 عليه من العمل فالشرط عليه لا يكون مشروطا على مولاه فيكون له أجر مثله والمقد صحيح  
 بين العامل الذي من قبله البذر وبين رب الارض بثالث الخارج كما شرط لرب الارض ولو دفع  
 اليه الارض على أن يزرعها ببذره وعمله على أن له ثلث الخارج ولرب الارض ثلثه وعلى أن  
 يكرها ويمالها بقر فلان على أن لفلان ثلث الخارج فرضي فلان بذلك فعلى العامل أجر  
 مثل البقر بثالث الخارج وقد بينا أن البقر لا يكون مقصودا في المزارعة فكان المقد بينهما  
 فاسدا وقد استوفى منفعة بقره فله أجر مثله عليه وثالث الخارج لرب الارض وثلاثه للعامل  
 طيب لانه لا فساد في المقدين وبين رب الارض واذا كان البذر من قبل رب الارض  
 كان الثلثان له وعليه أجر مثل البقر لانه استأجر العامل بثالث الخارج وهو جائز واستأجر  
 البقر مقصود بثالث الخارج وهو فاسد ولو كانا اشتراطا عليه أن يعمل بنفسه مع بقره بالثلث  
 حتى استحصد الزرع جاز وهما مزارعان جميعا لان عمل البقر هنا تبع لعمل صاحبه وقد بينا  
 جواز اشتراط البقر على العامل في عقد المزارعة ولا فرق بين أن يشترط ذلك على الماملين

أولى أحدهما كسائر الآلات إذا شرط على أحد العاملين في الاجارة ولو كان البذر والبقر من واحد والارض من آخر والعمل من ثالث كان فاسدا لما فيه من دفع البذر والبقر ومزاولة ودفع كل واحد منهما على الانفراد مقصودا يفسد عقد المزاولة فدفعها أولى ثم الخارج كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه يتصدق صاحب البذر بالفضل لانه ربي زرع في أرض غيره بسبب فاسد ولو كان البذر من أحدهم والبقر من الآخر والارض والعمل من الآخر كان فاسدا أيضا وفيه حديث مجاهد رحمه الله كما بينا ولو دفع اليه أرضا يزرعها سنه هذه ببذره وبقره وعمله على أن يستأجر فيها أجرا من مال الزارع فهو جائز لان هذا شرط يقتضيه العقدان العمل بمطلق العقد كله يصير مستحقا على الزارع وله أن يقيمها بنفسه وأعوانه وأجراءه وهو الذي يستأجرهم لذلك فيكون الاجر عليه في ماله وان لم يذكر فالشرط لا يزيده الا وكادوا لو اشترطوا أن يستأجر الاجراء من مال رب الارض فهذه مزاولة فاسدة لان الاجير الذي يستوجب الاجر من مال رب الارض يكون أجيرا له فانه انما يستوجب الاجر عليه اذا كان عاملا له واشترط عمل أجير رب الارض كاشتراط عمل رب الارض مع المزارع وذلك مفسد للمزاولة وكذلك لو شرطوا أن يستأجرا الاجراء من مال المزارع على أن يرجع به فيما أخرجت الارض ثم يقتسمان ما بقى نصفين فهذا فاسد لان التقدر الذي شرطاه رجوع المزارع من الربيع بمنزلة المشروط للمزارع فكانه شرطه أنقرة مملوثة من الخارج والباقي بينهما نصفان وذلك مفسد للعقد لانه يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوا وان كان البذر من قبل رب الارض فاشتراط على الزارع أجر الاجراء من ماله جائزا بنا ان العمل كله متعلق عليه وهو متمكن من اقامتها بنفسه وأجراءه ولو شرط أجر الاجراء على رب الارض من ماله لم يجز وهو بمنزلة اشتراط عمل رب الارض والبذر مع المزارع وكذلك لو اشترطاه على الزارع على أن يرجع به في الخارج فهو فاسد بمنزلة ماله شرطه ذلك العقد من الخارج فيفسد به العقد ويكون الربيع كله لصاحب البذر وللعامل أجر مثله فيما عمل وأجره مثل أجره فيما عملوا ولا يشبه هذا المضاربة فانه لو دفع الى رجل مالا مضاربة بالنصف على أن أجر الاجراء من المال كان جائزا لان ذلك شرط يقتضيه العقدان أجر الاجراء بمنزلة نفقة المضارب اذا خرج للعمل في مال المضاربة وذلك يكون في المال بغير شرط فأجره العمل في مال المضاربة كذلك

فالشرط لا يزيد الا وكادة وهذا لان مقتضى المضاربة الشركة بينهما في الربح خاصة والربح لا يظهر الا بعد أجر الاجراء كما لا يظهر الا بعد رفع رأس المال فهذا الشرط لا يغير مقتضى العقد فاما عقد المضاربة فمقتضاه الشركة في جميع الربح فاشترط أجر الاجراء من الربح أو على أن يرجع به العامل في الربح بمنزلة اشتراط رفع صاحب البذر بذره من الربح وذلك مفسد للعقد ولو كانا اشتراطا أن أجر الاجراء على المضارب في ماله وعلى رب المال في ماله كان ذلك باطلا ونفسد المضاربة لانه يغير مقتضى العقد فان أجر الاجراء في مال المضاربة فاذا شرط على أحدهما خاصة كان هذا شرطا مخالفا لموجب العقد فيفسد به العقد والله أعلم

### باب التولية في المزارعة والشركة

(قال رحمه الله) رجل دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على أن الخارج بينهما نصفان ولم يقل له اعمل فيه برأيك فله أن يستأجر فيه الاجراء بماله لانه التزم بعمل الزراعة في ذمته فان شاء أقامه بنفسه وان شاء باعوانه وأجرائه ولما استأجره رب الارض والبذر مطلقا لعمل الزراعة مع علمه أنه قد يعجز عن اقامة جميع الاعمال بنفسه وقد يتلى بسوء أو مرض لا يمكنه اقامة العمل معه فقد صار راضيا باقائه العمل باعوانه وأجرائه وليس له أن يوليها أحدا فيدفعها اليه مع البذر يعملها على أن الخارج بينهما نصفان لانه يوجب للغير شركة في الخارج من يد رب الارض فانما رضى رب الارض بشركته لا بشركة غيره ولانه لا يملك نصيبه قبل اقامة العمل فلا يتمكن من إيجابه لغيره بطلاق العقد ولا يتمكن من إيجاب نصيب رب الارض لغيره لان رب الارض لم يرض به وان فعل ذلك فعملها الرجل فالزرع بين الآخر والاولى نصفان لان الاول صار غاصبا للارض والبذر بتولية العقد فيه الى الثاني وإيجاب الشركة في الخارج ومن غصب أرضا وبذرا ودفعها لمزارعة كان الخارج بين الغاصب والمزارع على شرطهما لا شيء منه لرب الارض ولرب الارض أن يضمن بذره أيهما شاء لان كل واحد منهما غاصب فتمدى في حقه الثاني باللقاء في الارض لاعلى وجه رضى به رب الارض والاول بالدفع الى الثاني مع إيجاب الشركة في الخارج منه وكذلك نقصان الارض في قول محمد وفي قياس قول أبي يوسف الاول يضمن أيهما شاء فانما في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر فانما يضمن نقصان الارض الثاني خاصة لأنه هو المتلف بعمله والعقار

يضمن بالاتلاف دون النصب عندهما فان ضمن الثاني فله أن يرجع بما ضمن على الاول  
لانه منور من جهته وان ضمن الاول لم يرجع على الثاني بشئ لانه ملك البذر بالضمان فانما  
دفع بذره مزارعة وكذلك نقصان الارض عند محمد رحمه الله اذا ضمن الاول لم يرجع على  
الثاني لانه لا فائدة فيه فان الثاني يرجع على الاول بما يضمنه لاجل الضرر ولو قال له اعمل  
فيه برأيتك والمسئلة بحالها فالتولية جائرة ونصف الخارج للمزارع الآخر ونصفه لرب  
الارض ولا شئ منه للمزارع الاول لانه فوض الامر الى رأيه على العموم والدفع الى الغير  
مزارعة بالنصف من رأيه فيقوم هو مقام رب الارض والبذر ثم هو يقيم غيره مقام نفسه  
في ثبوت حق الشركة له في الخارج بمقابلة عمله عند حصوله وقد رضى به صاحب الارض  
حين أجاز صنعه على العموم فهو كالوكيل يوكل غيره فيما وكل به فيصح منه اذا قيل له اعمل  
فيه برأيتك وان ثبت أن الثاني قائم مقام الاول فانما يستحق النصف الذي كان يستحقه الاول  
ولا يستحق شئاً من نصيب رب الارض لانه لم يرض بذلك فهذا كان الخارج بين المزارع  
الآخر وبين رب الارض نصفين ولو لم يرض له اعمل فيه برأيتك فأشرك فيه رجلاً ببذر  
من قبل ذلك الرجل واشتركا على أن يعملوا بالبذرين جميعاً على أن الخارج بينهما نصفان فعلاً  
على هذا فجميع الخارج بينهما نصفان والمزارع الاول ضامن لبذر صاحب الارض لانه  
مخالف له بالقائه في الارض على وجه يثبت للغير شركة في الخارج منه وان خلطه ببذر  
الآخر فهو ضامن له بالخلط لانه اشترك لم يرض به صاحب الارض والبذر ثم هو بالضمان  
يملك بذر صاحب الارض فظهر أنهما زرعاً ببذر بينهما نصفين فيكون الخارج بينهما نصفين  
على قدر البذر وهما ضامنان نقصان الارض لأنهما باسرا عمل الزراعة فكانا مباشرين  
اتلاف الجزء الذي تمكن النقصان في الارض بنهب قوتها فعليهما ضمان ذلك ولا يرجع  
الثاني على الاول بشئ من النقصان لان الثاني عامل لنفسه والاول كالمير منه لنصف  
الارض والمستير لا يرجع بما ياحقه من الضمان على المير ثم يأخذ كل واحد منهما من  
نصيبه ما غرم وما أتفق ويتصدق بالفضل لانه ربي زرع في أرض غيره بغير رضاه ولو كان  
أمره أن يعمل فيها برأيه ويشارك فيها من أحب وانسئلة بحالها جاز ونصف الخارج للآخر  
لانه نماء بذره ونصفه بين الاول ورب الارض نصمان لانه نماء بذور رب الارض والمزارع  
موافق له في عمل الزراعة فيه فالخارج بينهما على الشرط ولا شئ لرب الارض على واحد



منهما لان نصف الارض زرع الاول ونصفه زرع الثاني والاول كالمير منه لذلك النصف  
 وقد رضى به رب الارض حين أمره أن يعمل في ذلك برأيه وان يشارك من أحب ولو لم  
 يكن شاركه ولكنه دفع اليه البذر على أن يعمل فيه ويؤثر مثله من عنده في الارض على  
 أن الخارج بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان المزارع الاول قائم في الدفع مقام المالك  
 حين فوض الامر الى رأيه على العموم وقد بينا أن المالك اذا دفع البذر والارض الى رجل  
 على أن يزرعها مع مثل ذلك البذر من عنده على أن الخارج بينهما نصفان لم يجوز لانه يعمل  
 منفعة نصف الارض له بازاء عمله لصاحب الارض في النصف الآخر فهذا مثله ثم المزارع  
 الآخر له نصف الخارج لانه نماء بذره وعليه أجر نصف مثل نصف الارض لرب الارض  
 لانه استوفى منفعة نصف الارض بمقد فاسد والذي يلي قبضه منه المزارع الاول لانه وجب  
 بمقدته ويكون نصف الزرع بين المزارع الاول ورب الارض على الشرط لانه نماء بذر رب  
 الارض والمزارع الاول لم يصير مخالفا له بالدفع الى الثاني بحكم عند فاسد لان الامر مفوض  
 الى رأيه فانما يضمن بالخلاف لا بالفساد ويطلب بها هذا النصف لانه لا فساد في المقد الذي  
 جرى بينهما وقد صار هذا النصيب من الزرع مربى في أرض رب الارض فلا يتمكن فيه  
 انحبث وأما المزارع الآخر فيأخذ مما أخرج بذره ونفقته وما غرم من الأجر ويتصدق بالفضل  
 لانه ربا في أرض غيره بمقد فاسد ولو لم يكن رب الارض أمره أن يعمل فيه برأيه أو  
 يشارك في المزارعة والمسئلة بحالها كان الخارج بين المزارع الاول والآخر نصفين لان الاول  
 صار ضامنا بذر رب الارض بالخلاف فالخارج نماء بذرها بسبب عقد فاسد جرى بينهما  
 فيكون بينهما نصفين على قدر البذر والمزارع الاول على الآخر أجر مثل نصف الارض  
 لانه استوفى منفعة نصف الارض بحكم عقد فاسد جرى بينهما والاول وان صار غاصبا  
 للارض ولكن وجوب أجر المثل باعتبار المقد وهو العاقد فيكون بمنزلة من غصب أرضا  
 وأجرها ويضمنها رب الارض نقصان الارض في قول محمد رحمه الله وهو قول أبي يوسف  
 الاول لان الاول غاصب للارض والثاني متلف في مقدار النقصان فيضمن أيها شاء ويرجع  
 به الآخر على الاول اذا ضمن لانه منور من جهته والضرورة يتمكن بالمقد الفاسد كما يتمكن  
 بالمقد الصحيح وظاهر ما نقل في الكتاب يدل على أنه يضمن كل واحد منهما نصف النقصان  
 أيها شاء فانما في قياس قول أبي حنيفة رأيي يوسف الآخر رحمهما الله فان رب الارض

يضمن جميع نقصان المزارع الآخر 'لأنهمو التلف وضمان النقصان في المقار يجب على المتلف دون الغاصب عنده ثم يرجع به المزارع الآخر على الاول بحكم الضرر ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه بالنصف ولم يقل له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى رجل آخر على أن يزرعها سنته هذه بذلك البذر على أن للآخر ثلث الخارج وللأول ثلثا فععلهما الثاني على هذا فالخارج بينهما أثلاث كما شرطاه في العقد الذي جرى بينهما والمزارع الاول صار مخالفا بإشراك الغير في الخارج بغير رضا رب المال فلرب الأرض أن يضمن بذره أيهما شاء وكذلك نقصان الأرض في قول محمد وأبي يوسف الاول فإن ضمنها الآخر رجع على الاول بذلك كله وإن ضمنها الاول لم يرجع على الآخر وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر رحمهما الله إنما يضمن نقصان الأرض للأجر ويرجع هو على الاول ثم يأخذ الاول من نصيبه بذره الذي ضمن وما غرم ويتصدق بالتفضل لتمكن الخبث في تصرفه بخلافه ولا يتصدق الآخر بشئ قال لأنه كان أجيرا بنصف الخارج وهو سهو والصحيح أن يقال لأنه كان أجيرا بثلث الخارج ومعنى هذا التظليل أن العقد بين الاول والثاني صحيح وإن كان الاول غاصبا مخالفا فالثاني إنما استحق الاجر على عمله بمقد صحيح فلا يلزمه أن يتصدق بشئ بخلاف ما سبق فهناك الثاني إنما استحق الخارج بكونه غام بذره وقد ربه في أرض غيره بغير رضا صاحب الأرض ولو كان رب الأرض قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان ثلث الخارج للآخر ونصفه لرب الأرض وسدسه للمزارع الاول لأن الاول لم يصرف مخالفا بالدفع الى الثاني ولكنه أوجب له ثلث الخارج بمقد صحيح فينصرف ذلك الى نصيبه خاصة وذلك ثلث نصيبه ورب الأرض مستحق لنصف الخارج كما شرط لنفسه وبقي ثلث نصيب المزارع الاول وذلك سدس جميع الخارج فيكون له بضمان العمل في ذمته وإن كان دفع اليه البذر والأرض على أن يزرعها سنته هذه فإزرعه الله تعالى في ذلك من شئ فهو بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك فدفعها المزارع الى رجل بالنصف فهو جائز وللآخر نصف الخارج لأن عقد المزارع الاول معه بعد تفويض الامر الى رأي الاول على العموم كمقد رب الأرض فيستحق هو نصف الخارج والنصف الآخر بين الاول وبين رب الأرض نصفين لأن رب الأرض ما شرط لنفسه هنا نصف جميع الخارج وإنما شرط لنفسه نص مازرقه الله تعالى للاول وذلك ما وراء نصيب الآخر فكان ذلك بينهما نصفان وفيما تقدم

انما شرط رب الارض لنفسه نصف جميع الخارج فلا ينتقض حقه بمقد الاول مع الثاني وكذلك لو قال على أن ما أخرج الله لك منها من شيء فهو بيننا نصفين أو قال ما أصبت من ذلك من شيء فهو بيننا نصفان فهذا وقوله وما رزقك الله سواء ولو لم يقل له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان الاول مخالفا ضامنا حين زرعها الآخر لما قالوا والخارج بينهما نصفان وبتى منه لرب الارض ويضمن رب الارض بذره أيها شاء وفي نقصان الارض خلاف كما بينا ولو لم يزرع الآخر حتى ضاع البذر من يده أو غرقت الارض قسست ودخلها عيب ينتقصا فلا ضمان على واحد منهما في شيء من ذلك لان الاول بمجرد الدفع الى الثاني لا يصير مخالفا (ألا ترى) انه لو دفع اليه البذر والارض واستعان به في عمل الزراعة أو استأجره على ذلك بدراهم لم يكن مخالفا وانما يصير مخالفا بايجاب الشركة للغير في الخارج وذلك لا يحصل بمجرد المقد ولا بدفع الارض والبذر اليه وانما تكون حقيقة الشركة عند حصول الخارج وسببه القاء البذر في الارض على طريق المزارعة فما لم يوجد هذا السبب لا يصير واحد منهما مخالفا فلهذا لا ضمان على واحد منهما لرب الارض والدليل عليه أن الشركة بمقد المزارعة لا تكون في البذر بل تكون في الثمأ الحاصل من البذر وسببه ليس هو قبض المزارع البذر وانما سببه القاء البذر في الارض ولودفع اليه أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك فدفعها المزارع الى آخر مزارعة على ان للمزارع الآخر الثلثين مما تخرج الارض وللاول الثلث فهذا فاسد لان ايجاب الاول للثاني انما يصح في مقدار نصيبه من الخارج وقد أوجب له أكثر من نصيبه فزيادة على مقدار نصيبه انما يوجبها له في نصيب رب الارض والبذر وهو غير راض بذلك أو قال له اعمل فيه برأيك لانه فوض الامر الى رأيه على العموم على أن يكون له نصف الخارج فلهذا فسد المقد وإذا حصل الخارج كان للآخر أجر مثله على الاول لانه استوفى عمله بحكم عقد فاسد جرى بينهما والزرع بين رب الارض والمزارع الاول نصفان لان عمل أجيره اجارة فاسدة بمنزلة عمل أجيره ان لو استأجره بالدرهم اجارة صحيحة وذلك كمله بنفسه فيكون الخارج بينهما على الشرط ويطلب لهما ذلك لانه لا فساد في المقد الذي جرى بينهما وانما الفساد في المقد المعقود على عمل المزارع الآخر ولسببه لا يتمكن الخبث في الخارج قال ولا يشبه هذا المضاربة يريد به ما بيننا في كتاب المضاربة في هذه الصورة بعينها لان للمضارب الآخر نصف الربح نصيب المضارب الاول ويرجع على الاول

بسدس الرمح لان الرمح دراهم أو دنانير فاستحقاق رب المال بمض ما شرطه الاول للثاني لا يبطل المقدر بينهما ولكن يثبت للآخر حق الرجوع على الاول بمثله كما لو استأجره بدرهم أو دنانير باعيانها فاستحققت وفي المزارعة الذي أوجه الاول للآخر طعام بميته وهو الخارج من الارض واستحقاق رب الارض والبذر بمض ما أوجه له يبطل العدة الذي جرى بينهما بوضوح الفرق انه لا مجالسة بين الآخر وبين الخارج من الارض فلا يمكن الجمع بينهما للمزارع الآخر بقدر واحد وفي المضاربة الاجر من جنس الرمح فيجوز أن يجمع بينهما للمضارب الآخر على أن ما يأخذ مما شرط له من الربح مقدار ما تمكن الاول من تسليمه اليه ويرجع عليه بما زاد على ذلك الى تمام حقه دراهم أو دنانير ولو لم يكن قال له اعمل فيه برأيك والمسئلة بحالها كان المزارع الاول مخالفا للخارج بينه وبين الآخر اثلاثا على شرطها ويضمن رب الارض بذره أيهما شاء وفي نقصان الارض اختلاف كما يتناولو كان رب الارض قال للاول اعمل فيه برأيك على ان مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو يتنا نصفان والمسئلة بحالها كان ثلثا للزرع للآخر والثلث بين الاول ورب الارض نصفان لان رب الارض ما شرط منها لنفسه نصف الخارج بل نصف ما يرزقه الله تعالى المزارع الاول وذلك ما وراء نصيب مزارع الاخر فكان للمزارع الآخر جميع ما شرط له والباقي بين الاول ورب الارض نصفين على شرطها

### باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل الى الرجل أرضا يزرعها سنته هذه بذره على أن الخارج بينهما نصفان وقال له اعمل في ذلك برأيك أو لم يقص فنفقها المزارع وبذرها معها الى رجل مزارعة بالنصف فهو جائز لان الاول هنا مستأجر للأرض بنصف الخارج وله أن يتصرف في الارض التي استأجرها بالدفع مزارعة على الوجه الذي يتصرف في أرض نفسه (ألا ترى) أنه لو استأجرها بدرهم كان له أن يدفعها مع البذر مزارعة بالنصف فكذلك اذا استأجرها بمض الخارج بخلاف ما سبق فهناك المزارع أجر رب الارض بنصف الخارج وحقيقة المعنى ان المستأجر عامل لنفسه فائما يوجب الشركة للاجير في حق نفسه وأما الاجير عامل للمستأجر فائما يوجب الشركة للآخر في الخارج من بذر رب الارض فلهذا افترقا

ثم اد حصل الخارج هنا فنصفه للآخر بمقابلة عمله كما أوجبه له صاحب البذر ونصفه لرب  
الارض بإزاء منفعة أرضه كما شرط له صاحب البذر ولا شيء لصاحب البذر لانه أوجب  
لغيره جميع الخارج من بذره بمقد صحيح وكذلك لو كان البذر من قمل الآخر لان الاول  
مستأجر للارض بنصف الخارج ثم أجرها من الآخر بنصف الخارج وللمستأجر أن يؤاخر  
بما تفاوت الناس في استنفائه ولو أن الشرط للمزروع الآخر ثلث الخارج في المستتين  
حما جاز وللآخر الثلث ولرب الارض النصف وللأول السدس طيب له لانه نماء بذره في  
المسئلة ١، ولي وهو فاضل عما وجبه لغيره ولانه عاقد العقدین جميعاً في المسئلة الثانية يسلم  
الفضل له باعتار عقده فال قبل في المسئلة الثانية هو مستأجر للارض وقد أجره بأكثر مما  
استأجره في العقد الثاني من غير أن زاد من عنده شيئاً فينبغي أن لا تطيب له الزيادة قننا هذا  
في أجر يكون مضموناً في الذمة فيقال أنه ربح حصل لا على ضمانه فاما في المزارعة فلا يتأتى  
هذا لان الاجر في العقد جزء من الخارج ولا يكون مضموناً في ذمة أحد وسلامته لكل  
واحد منهما باعتبار الشركة لا باعتبار أنه عوض عن منفعة الارض ولو كان رب الارض دفعها  
اليه على أن يارزق الله تعالى في ذلك من شيء فهو بينهما نصفان أو قال ما أصبت أو ما خرج  
لك من ذلك ولم يقل اعمل فيه برأيك فدفعها للمزارع وبذرا معها الى رجل بالنصف فنصف  
الخارج للآخر والنصف الآخر بين الاول ورب الارض نصفين لان رب الارض اما شرط  
لنفسه هنا نصف ما يرزق الله المزارع الاول وهو ما وراه نصيب المزارع الآخر فيستوي ان  
كان البذر من قبل الاول والآخر ولو دفع أرضه الى الاول على أن يعملها ببذره على أن الخارج  
بينهما نصفان فدفعها الاول الى الآخر على أن يعملها ببذره على أن الآخر ثلثي الخارج وللأول  
الثلث فعملها على ذلك فثلثا الخارج للآخر لان الخارج نماء بذره فلا يستحق الغير عليه شيئاً  
منه الا بالشرط وانما شرط للأول ثلث الخارج ثم هذا الثلث يكون لرب الارض ولرب الارض  
على المزارع الاول أجر مثل ثلث أرضه لانه استأجرها منه بنصف الخارج وقد حصل الخارج  
ولم يسلم له ثلث ذلك النصف بل استحقته المزارع للاجر واستحقاق بعض ما هو أجر للارض  
اذا كان بعينه يوجب الرجوع بحصته من أجر المثل اعتباراً للبعض بالكل لانه لو استحق جميعه  
رجع بأجر مثل جميع الارض فكذلك اذا استحق ثلثه ولو كان البذر من قبل الاول كان ثلثا  
الخارج للاجير كما أوجبه له المزارع الاول والثلث لرب الارض ولرب الارض أجر مثل ثلث

أرضه على المزارع الاول • فان قيل هنا كل واحد منهما انما يستحق الخارج على الاول بالشرط  
وشرط النصف لرب الارض كان أسبق فكان ينبغي أن لا يستحق الاجر بايجاب الاول له  
شيئا من النصف الذي استحقه رب الارض • قلنا نعم ولكن الاستحقاق لا يثبت حقيقة قبل  
حصول الخارج وحكما قبل لزوم السبب والسبب في حق صاحب البذر لا يلزم قبل التقاء  
البذر في الارض فصح منه اشتراطه ثلثي الخارج الاخر • يوضحه اننا لو أبطلنا استحقاق  
الاجر في بعض ما شرط له بطل استحقاقه في الكل لانه لا يجوز الجمع له بين أجر المثل وشيء  
من الخارج فانه يعمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر ولو أبطلنا حق رب الارض  
مما زاد على الثلث من الخارج استحق أجر المثل بمقابلة ذلك الجزء من الارض فالضرر الذي  
يلحقه يعمد له والضرر الذي يلحق الآخر بغير عوض فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرنا  
ولو كان الاول دفعها الى الآخر منحة على أن يزرعها لنفسه • الخارج كله لانه ثماء بذره ولم  
يوجب منه شيئا لغيره والمزارع الاول مستأجر للارض والمستأجر أن يرمي لصاحب الارض  
على الاول أجر مثل أرضه لانه استأجر الارض منه بنصف الخارج وقد حصل الخارج  
واستحقه الآخر فيكون للاول عليه أجر مثله لفساد العقد بينهما باستحقاق البذل ولو كان  
البذر من قبل الاول فاستعان بانسان أو استأجره يعمل له فيها فنصف الخارج للاول ونصفه  
لرب الارض لان عمل أجبره وميمينه كعمله بنفسه ولو دفع الى رجل أرضا يزرعها ببذره  
بالنصف ولم يقل اعمل فيه رأيك فشارك فيها رجلا آخر فأجر جاحيه ابذرا على أن يعملوا والخارج  
ينهما نصفان جاز لان الاول استأجر الارض فهو في التصرف فيها بمنزلة المالك للارض  
والمالك للارض لو شارك فيها رجلا على أن يزرعها ببذر بينهما والخارج نصفان جاز ويكون هو  
مميزا نصف الارض من الآخر كذلك هنا ثم نصف الخارج للآخر لانه ثماء بذره ونصفه بين  
الاول ورب الارض نصفان لانه شرط له نصف الخارج من الارض بازاء منفعة الارض  
وهذا الخارج الذي حصل له خارج من نصف الارض فيستحق نصفه بالشرط وعلى الاول  
لرب الارض أجر مثل نصف أرضه لان الخارج من النصف الآخر قد استحقه المزارع  
الآخر وقد كان المزارع الاول أوجب لرب الارض نصف ذلك فاذا لم يسلم له رجع عليه  
بأجر المثل في ذلك النصف ولو اشتراط العمل على الاجير خاصة فهو فاسد لما بينا أن الاول  
جعل للثاني منفعة نصف الارض بمقابلة عمله في النصف الآخر من الارض له والمزارع لا يتحمل

مثل هذه المقابلة ثم نصف الزرع للآخر لانه نماء بذره وعليه نصف أجر مثل الارض للمزارع الاول لانه استوفى منفعة نصف الارض التي كانت مستحقته بعقد فاسد ويصدق المزارع الآخر بالفضل لانه ربح حصل له بسبب عقد فاسد تمكن في منفعة الارض ونصف الزرع بين الاول ورب الارض نصفان على شرطهما لانه لا فساد في العقد الذي جرى بينهما فاسلم لهما يكون على الشرط بينهما طيبا لهما وعلى الاول لرب الارض أجر مثل نصف أرضه لانه شرط له النصف بما يخرج له جميع الارض وانما يسلم له النصف مما أخرجه نصف الارض فاما ما أخرجه النصف الآخر فقد استحق المزارع الاجر كله فلهذا كان عليه أجر مثل نصف الارض والله أعلم

### باب دفع المزارع الارض الى رب الارض أو مملوكة مزارعة

( قال رحمه الله ) وإذا دفع الرجل الى رجل أرضا وبذرا يزرعها سنته هذه على أن يخرج بينهما نصفان قبضها ثم استعان رب الارض على عمله لم يضر ذلك والخارج بينهما على الشرط في المزارعة والاجر له في عمله لان استعانه رب الارض بمنزلة استعانه بغيره وعمل المعين بمنزلة عمل المستعين به ثمرب الارض والبذر ما أقام العمل على سبيل التقض منه للمزارعة وانما أقام العمل على سبيل التبرع منه على عامله وان كان استأجره على ذلك بدراهم معلومة كان الاجر باطلا لان وجوب الاجر يعتمد تسليم العمل الى المستأجر وهو عامل في أرض نفسه ببذره فلا يكون مسلما عمله الى غيره فلهذا لا يستوجب عليه شيأ من الاجر واذا لم يستوجب الاجر كان هذا وما لو عمله على سبيل الاعانة سواء وهذا بخلاف ما اذا كان عمل رب الارض مشروطا في عقد المزارعة لان ذلك الشرط بعدم التخلية بين المزارع وبين رب الارض والبذر وقد بينا أن التخلية شرط العقد فكل شرط يفوته يكون مفسدا للعقد فاما في هذا الموضع فلا يندم استحقاق التخلية باعانة رب الارض المزارع فهو قياس المرهون اذا أعاده المرتهن من الراهن أو غصبه منه الراهن لم يبطل به الرهن بخلاف ما اذا شرط أن يكون في يد الراهن في بعض المدة وكذلك لو دفعها اليه يزرعها على أن له ثلث نصيبه فعملها على ذلك كان الامر بينهما على المزارعة الاولى لا يفسدها ما صنعها والشرط باطل لان رب الارض لا يكون مسلما عمله الى المزارع فكما لا يستوجب عليه بمقابلة عمله

دراهم وان شرط ذلك عليه فكذلك لا يستوجب جزءاً من نصيبه من الخارج بل يكون هو  
 منبرماً في العمل . فان قيل اذا لم يجعل هذا من المزارع بمنزلة الحط لمض نصيبه فقد شرط  
 لنفسه نصف الخارج في المقد الاول ثم حط ثلثه بالمقد الثاني قلنا لان عقد الاجارة تخليك  
 . . . فمة بعوض فلا يمكن أن يجعل هذا كشيء عن الحط كما لا يجعل بيع البع . . . بائع بل  
 اقتضى هبة ثم هذا الحط ليس بمطلق بل هو بمقابلة العمل وكما لا يستحق بمقابلة عمله في  
 أرضه وبذره عوضاً على الغير فكذلك لا يستحق حط شيء مما استحقه الغير عليه ولو كان  
 استأجر على العمل اجراء كان اجر الاجراء على المزارع لان العمل مستحق عليه فاما  
 استأجرهم لا يفاء ما هو مستحق عليه فيكون الاجر لم بمقابلة دين في ذمته ولو كان استأجر  
 على ذلك عبد رب الارض بدراهم معلومة ولا دين عليه فالاجارة باطلة لان كسب العبد  
 الذي لا دين عليه لمولاه فكما لا يستحق المولى باعتبار عمله أجراً على المزارع وان شرط ذلك  
 عليه فكذلك لا يستحقه بعمل عبده وان شرط ذلك عليه وان كان على العبد دين فالاجارة  
 جائزة والاجر واجب لان كسب العبد المديون لغرمائه فاستأجر العبد على العمل في  
 هذه الحالة كاستأجر بمض غرمائه وان استأجر مكاتب رب الارض أو ابنه جاز لان  
 المولى من كسب مكاتبه وابنه أبعد منه من كسب عبده المديون وكذلك لو كان البذر  
 من قبل المزارع في جميع هذه الوجوه فهما من المني مستويان لان رب الارض انما يعمل  
 في ارض وهو في عمله في أرضه لا يستوجب الاجر على غيره والمعاملة في جميع ذلك  
 قياس المزارعة وهو دفع اليه أرضاً وبذراً يزرعها سنته هذه بالنصف فلما راضيا على ذلك  
 أخذ صاحب الارض البذر فبذره بنير أمر المزارع فاخرجت زرعاً كثيراً فذلك كله لرب  
 الارض وقد بطلت المزارعة لان عقد المزارعة لا يتعلق به اللزوم من قبل صاحب البذر  
 قبل القاء البذر في الارض فينفرد صاحب الارض بفتح المقد وقد صار فاسخاً حين أخذه  
 بنير أمر المزارع وزرعه لانه لا يمكن أن يجعل معياله لانه استأجر به وليس لاحد أن  
 يعين غيره بنير رضاه فكان فاسخاً للمقد بخلاف الاول فان هناك يمكن أن يجعل معياله  
 لانه استأجر به فلا يجعل فاسخاً للمقد لانه امتنع من العمل حتى استأجر به فعرفنا أن قصده  
 اعاقته لافسحه المقد بينهما ولو كان البذر من قبل المزارع والمسئلة بحالها كان الزرع لرب  
 الارض لانه فاصب للبذر حين أخذه بنير أمر المزارع فالمقد لم يكن لازماً في جانب المزارع



قبل القاء البذر في الارض وصاحب الارض لا يملك أن يلزمه العقد بنير رضاه فيصير هو غاصبا للبذر ومن غصب بذرا فزرعه في أرض نفسه أو غيره كان الخارج كله له وعليه بذر مثل ذلك البذر ولا شيء له على المزارع لانه لم يسلم للمزارع شيء من منفعة الارض ولكن رب الارض فوتها عليه ولو فوتها غاصب آخر لم يكن لرب الارض على المزارع شيء فهذا أولى والله أعلم

### باب الشروط التي تفسد المزارعة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل أرضا له مزارعة على أن يزرعها سنته هذه ببذره وعمله بالنصف وعلى أن يكرى العامل أنهارها فالمزارعة فاسدة لان رب الارض مؤاجر أرضه بنصف الخارج وكري الأنهار على المؤاجر كما لو أجرها بديارم وهذا لان بكرى الأنهار يأتيها الماء ويتمكن المستأجر من الانتفاع بها وما لم يتمكن المستأجر من الانتفاع لا يستوجب الاجر فاذا ثبت أن كرى الأنهار على المستأجر قلنا اذا شرط على المستأجر فكانه شرط لنفسه مع نصف الخارج مؤنة كرى الأنهار بمقابلة منفعة الارض وذلك مفسد للمقدّم ثم منفعة كرى الأنهار تبقى بعد مضي مدة المزارعة وشرط ما تبقى منفعة بعد مضي المدة على المزارع مفسد للمقدّم فان عمل على هذا وكري الأنهار كان الخارج للعامل لان البذر من قبله ولصاحب الارض أجر مثل أرضه لانه استوفى منفعة أرضه بعقد فاسد وللعامل على صاحب الارض أجر مثل عمله في كرى الأنهار لانه استوفى منفعة عمله بعقد فاسد فيتقاصان ويترادان التفضل ولو لم يكن كرى الأنهار مشروطا على العامل في العقد ولكن العامل كرى الأنهار بنفسه فلمزارعة جائزة ولا أجر له في كريبها لانه تبرع بإبقاء ما ليس بمستحق عليه فهو بمنزلة ملو حوطها وكذلك اصلاح السنة فان ذلك على رب الارض بمنزلة كرى الأنهار فان شرط على المزارع في العقد فسد به العقد وان باشره من غير شرط فالمقدّم جائز ولا أجر له فيما عمل ولو كان البذر من رب الارض وقد شرط على العامل لنفسه شيئا وراء ما يقتضيه المزارعة ومنفعة هذا تبقى بعد مضي مدة المزارعة فيفسد به العقد ويكون الخارج كله لصاحب الارض وللعامل أجر مثل عمله في جمع ذلك لان صاحب الارض استوفى جميع عمله بعقد فاسد ولو اشترط على رب الارض كرى الأنهار واصلاح السنة حتى يأتيه الشرب كانت المزارعة جائزة على شرطها سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل رب الارض

لان هذا العمل على رب الارض بدون الشرط فالشرط لا يزيد الا وكافة وليس شيء منها على العامل فاشترطها عليه اشتراط عوض مجهول وهو خلاف ما يقتضيه العقد فيفسد به العقد ونظيره ما لو استأجر دارا بدراهم مائة على أن يعطين رب الدار سطوحها وعلى أن يصلح مساربها لمسيل الماء جاز ذلك لان هذا على رب الدار بدون الشرط فانه اذا لم يفعله رب الدار فوكفت البيوت وجاء من ذلك ضرر بين كان للمستأجر أن يخرج من الدار فاشترطه عليه لا يزيد الا وكافة ولو اشترط رب الدار ذلك على المستأجر كانت الاجارة فاسدة لان اشتراطه هذه الاعمال عليه كاشتراط مؤنتها لنفسه بمقابلة منفعة الدار وهي مجهولة ولو اشترط على رب الارض كرايتها أو الكراب والثنيان فان كان البذر من العامل فالزراعة فاسدة لان العقد في جانب الارض يلزم بنفسه وموجبه التخلية بين الارض والثنيان والمزارع واشترط الكراب والثنيان عليه يفوت موجب العقد فيفسد به العقد ثم الكراب والثنيان من عمل الزراعة واشترط بعض عمل الزراعة على رب الارض مفسد للعقد كاشتراط الحفظ ثم الخارج كله لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه وعمله في الكراب والثنيان ولم يرد به ان عمله في الكراب والثنيان يقوم على العامل وانما مراده أنه يفرم أجر مثل الارض مكروبة أو مكروبة مسناة لانه استوفى منفعتها في وقت القاء البذر فيها وهي بهذه الصفة وان كان البذر من رب الارض فالزراعة جائزة لان لزوم العقد من جهة صاحب البذر لا يكون قبل القاء البذر في الارض والكراب والثنيان يسبق ذلك فاشترطه على رب الارض لا يضر ولا في الكراب في الثنيان بالقر يكون واشترط البقر على رب الارض جائز اذا كان البذر من قبله ولا يجوز اذا كان البذر من قبل المزارع فكذلك اشتراط الكراب والثنيان ولو اشترط على أحدهما بعينه أن يسرقها أو يمزها والبذر من قبل العامل فالزراعة فاسدة لانه ان شرط ذلك على العامل فقد شرط عليه ما تبقى منفعته في الارض بعد مضي مدة الزراعة وشرط عليه اتلاف عين مال لا يقتضيه عقد الزراعة وذلك مفسد للعقد وان شرط على رب الارض فذلك بمنزلة شرط الكراب والثنيان عليه لان هذا من عمل الزراعة فاشترطه على رب الارض يكون مفسدا للعقد ويكون الخارج كله للعامل ولصاحب الارض أجر مثل أرضه وأجر مثل عمله فيما عمل من ذلك وقيمة سرقينه ان كان ذلك من قبله وان كان من قبل العامل لم يكن له على رب الارض من قبل ذلك شيء وان كان فيه منفعة لرب الارض فيما بقي

لان العامل انما عمل لنفسه وما بقي لرب الارض أثر عمله وان لم يتقوم أصل عمله على رب  
 الارض فكذلك أثر عمله وان كان البذر من رب الارض فان كان اشترط عليه ذلك  
 فالزراعة جائزة بمنزلة اشتراط الكراب والثنيان وهذا لان القاء السريقين والعذرة في الارض  
 يكون قبل الزراعة وقبل الكراب أيضا وان لزوم العقد في جانب صاحب البذر عند القاء  
 البذر في الارض فكله استأجره للعمل بنصف الخارج بعد ما فرغ من القاء العذرة والسريقين  
 وان شرطه على العامل فالزراعة فاسدة لانهما شرطتا على العامل ما بقي منفعة بعد مضي  
 مدة الزراعة وللعامل أجر مثله فيما عمل وقيمة ما طرح من السريقين لان صاحب الارض  
 استوفى ذلك كله بمقد فاسد فهو نظير من استأجر صباغا اجارة فاسدة ليصبغ ثوبه بصبغ  
 من عنده فعمل ذلك فانه يكون له أجر مثل عمله وقيمة صبغه لو اشترط على العامل أن  
 لا يذرهما ولا يسرقها والبذر منه أو من صاحب الارض فالزراعة جائزة والشرط باطل  
 لان هذا شرط لا طالب به فان في القاء العذرة والسريقين في الارض منفعة للارض وليس  
 فيه مضرة والمطالبة بالوفاء بالشرط يكون لتوفر المنفعة أو لدفع الضرر فاذا انعدم ذلك في  
 هذا الشرط عرفنا أنه لا مطالب به فلا يفسد العقد به واستدل في الكتاب بحديث ابن عمر  
 رضي الله عنه أنه كان اذا أجر أرضه اشترط على صاحبها أن لا يدخلها كلبا ولا يذرهما وقد  
 بنا أنه انما كان يشترط ذلك لمعنى التقدير ولو كان هذا من الشروط التي تفسد الاجارة  
 ما اشترطه ابن عمر رضي الله عنه على من استأجر منه رأيت لو اشترط عليه أن لا يدخلها  
 كلبا كما اشترطه ابن عمر رضي الله عنه كان هذا مفسدا للزراعة وليس يفسدها هذا ويخير  
 المزارع ان شاء أدخلها كلبا وان شاء لم يدخلها فكذلك اذا شرط عليه أن لا يذرهما ولا  
 يسرقها يتخير المزارع في ذلك فلو اشترط العامل على رب الارض دولا با أو دالية باداتها  
 وذلك بعينه عند رب الارض أو لم يكن عنده فاشترائه فأعطاه اياه فعمل على هذا والبذر  
 من العامل فالزراعة فاسدة وان شرط ذلك لرب الارض على العامل جاز وكان ذلك  
 على العامل وان لم يشترط رب الارض لانه مما يسقي به الارض والسقي على العامل  
 فاشترطه ما يتأني به السقي عليه يكون مقرا لمقتضى العقد وليس السقي على رب الارض  
 فاشترط ما يتأني به السقي على رب الارض بمنزلة اشتراط السقي عليه وذلك مفسد للعقد  
 وكذلك الدواب التي يسقي عليها بالدولاب ان اشترطها على رب الارض فالزراعة فاسدة

وان اشترطها على العامل جاز لان اشتراط الدولاب للسقي كاشتراط البقر للكراب وقد  
 يتنا أن اشتراط البقر على رب الارض مفسد للمقد اذا كان البذر من قبل العامل واشترطها  
 على العامل لا يفسد المقد فكذلك اشتراط الدواب للسقي وكذلك لو اشترط الدولاب  
 والدواب على العامل وشرط علف الدواب كذا محتوما شميرا وسطا كل شهر وكذا من  
 القت وكذا من التبن بشئ معروف من ذلك على رب الارض فاللزارة فاسدة لان ما يشترط  
 على رب الارض لطف دواب المزارع يكون مشروطا للمزارع واشترط شيء له من غير  
 ما يخرج به الارض يكون مفسدا للمزارة فانها شركة في الخارج فلا يجوز أن يستحق  
 بها مال آخر فان حصل الخارج فهو كله لصاحب البذر ولصاحب الارض أجر مثل أرضه  
 ومثل ما أخذ منه المزارع من الشجير والقت والتبن لانه استوفى ذلك بمقد فاسد ولو كان  
 اشتراط ذلك كله على العامل جاز لان علف دوابه عليه بنير شرط فالشرط لا يزيد الا وكادة  
 ولو كان البذر من رب الارض فاشترط ذلك كله على صاحب العمل جاز بمنزلة اشتراط  
 البقر للكراب عليه وكذلك ان اشترط على رب الارض لانه لو اشترط عليه البقر للكراب  
 في هذه الحالة يجوز فكذلك اذا شرط عليه الدولاب والدواب للسقي وهذا لان المزارع أجيره  
 فانما استأجره ليقم العمل باداة المستأجر وذلك صحيح واذا اشترط الدواب والدولاب على  
 رب الارض وعلف الدواب شيئا معروفا على المزارع فسدت المزارة لانه شرط على  
 المزارع علف دواب غيره وذلك بمنزلة اشتراط رب الارض على المزارع طعام غلامه وذلك  
 مفسد للمزارة سواء سمي طعاما معروفا أو لم يسم لان ذلك بمنزلة الاشتراط منه لنفسه  
 وكذلك لو اشترط الدواب والدولاب على المزارع وعلف الدواب على رب الارض ولو  
 اشترط الدابة وعلفها على أحدهما والدولاب على الآخر جاز لان علف الدابة مشروط  
 على صاحب الدابة وهو عليه بنير شرط ثم في هذا الفصل اشتراط الدواب والدولاب  
 على أحدهما صحيح أيهما كان فكذلك اشتراط كل واحد منهما على أحدهما بمينه يكون  
 صحيحا والله أعلم

باب المزارعة يشترط فيها المعاملة

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضا يبضها مزارعة وفيها نخيل على أن

يزرعها ببذره وعمله على أن ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان واشترطا ذلك سنين معلومة  
 فهذا فاسد لان في حق الارض العامل مستأجر لها بنصف الخارج على أن يزرعها ببذره وفي  
 حق النخيل رب النخيل مستأجر للعامل ليعمل فيها بنصف الخارج فيها عقدان مختلفان  
 لاختلاف المقود عليه في كل واحد بينهما وقد جعل أحد العقدين شرطا في الآخر وذلك  
 مفسد للعقد انتهى النبي عليه الصلاة والسلام عن صفتين في صفقة ثم الخارج من الارض  
 كله لصاحب البذر وعليه اجر مثل الارض لصاحب الارض ويتصدق المزارع بالفضل لانه  
 ربي زوجه في أرض غيره بمقدافسد والخارج من النخل كله لصاحب النخل وللعامل أجر مثل  
 عمله فيما عمل في النخيل ويعطى الخارج كله لصاحب النخل وكذلك لو كان الشرط بينهما في  
 النخل على الثلث والثلثين أو في الزرع على الثلث والثلثين فالجواب واحد وهذا آيين للمعنى  
 الذى بينا أن العقد مختلف فيها ولو كان البذر من صاحب الارض والمسئلة بحالها جاز العقد لانه  
 استأجر العامل ليعمل في أرضه ونخله فيكون العقد بينهما واحدا لاتحاد المقود عليه وهو  
 منفعة العامل فهو بمنزلة مالو دفع اليه أرضين مزارعة ليزرعها ببذر صاحب الارض وكذلك  
 لو اشترطا على العامل في النخيل تسعة اعشار الثمار وفي الزرع النصف لان العقد لا يختلف  
 باختلاف مقدار البذر المشروط كما لو استأجره لعمل بمائة درهم وبدينار يكون العقد  
 واحدا وانما يختلف العقد باختلاف المقود عليه والمقود عليه واحد وهو عمل العامل ولو  
 دفع اليه أرضا وكرما على نحو هذا كان الجواب كالجواب في النخل لاتفاقهما في المعنى ولو  
 دفع اليه أرضا يضاء فيها نخيل فقال أدفع اليك هذه الارض تزرعها ببذرك وعملك على أن  
 الخارج من ذلك يبنى وبينك نصفان وأدفع اليك ما فيها من النخيل معاملة على أن تقوم عليه  
 وتسقيه وتلقه فما خرج من ذلك فهو بيني وبينك نصفان أو قال لك منه الثلث والى الثلثان وقد  
 وقتا لذلك سنين معلومة فهو جائز لانه لم يجعل أحد العقدين هنا شرطا في الآخر وانما جملة  
 معطوفا على الآخر لان الواو للطف لا للشرط بخلاف الاول فهناك جعل أحد العقدين  
 شرطا في الآخر لان حرف على للشرط (ألا ترى) أنه لو قال أبيعك هذه الدار بالف درهم  
 على أن تستأجر منى هذه الدار الاخرى شهرا بخمسة دراهم كان هذا فاسدا لان هذا بيع  
 شرطت فيه اجارة ولو قال أبيعك هذه الدار بالف وأؤجرك هذه الدار الاخرى شهرا بخمسة  
 دراهم كان جائزا لانه لم يجعل أحدهما شرطا في صاحبه وكذلك لو قال أبيعك هذه الدار

بألف درهم على أن أبيعك هذه الامة بمائة دينار كان العقد فاسدا بخلاف ما لو قال وأبيعك هذه الامة وقد أجاب في الزيادات في مسئلة البيع بخلاف هذا وقد بينا وجه الروايات والتوفيق فيما أملينا من شرح الزيادات وكذلك لو دفع اليه أرضا وكرما وقال ازرع هذه الارض ببذرك وقم على هذا الكرم فأكسبه واستقه هذا صحيح لانه ما شرط أحد العقدين في الآخر فلا يفسد واحد منهما والله أعلم

### باب الخلاف في المزارعة

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا مزارعة بالنصف سنته هذه فهو فاسد لانها لم يسميا البذر من أحدهما بينه والمقود عليه يختلف باختلاف من البذر من قبله لانه ان كان البذر من قبل رب الارض فالمقود عليه منفعة العامل وان كان من قبل العامل فالمقود عليه منفعة الارض وجهالة المقود عليه مفسدة للمقود ثم هذه جهالة تفضي الى المنازعة بينهما لان كل واحد منهما يقول لصاحبه البذر من قبلك وليس الرجوع الى قول أحدهما بلوى من الرجوع الى قول الآخر وبخى عن المهندوانى رحمه الله انه قال هذا في موضع ليس فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بينه أو كان العرف مشتركا فأما في موضع يكون فيه عرف ظاهر يكون البذر من أحدهما بينه فان المقد يكون صحيحا والبذر من قبله لان الثابت بالعرف كالثابت بالشرط كما لو اشترى بدراهم مطلقة تنصرف الى نقد البلد للعرف فتقطع المنازعة بينهما بالرجوع الى الظاهر المتعارف وكذلك لو قال للمزارع على أن تزرعها سنتك هذه لان من البذر من قبله لا يتبين بهذا اللفظ فالزراع هو الذى يزرع البذر سواء كان البذر من رب الارض أو من قبله ولو قال على أن تزرعها سنتك هذه لنفسك بالنصف فهو جائز استحسانا والبذر من قبل المزارع لانه انما يكون حاملا لنفسه اذا كان البذر من قبله فيكون هو مستأجرا للارض فأما اذا كان البذر من قبل رب الارض فيكون هو أجييرا حاملا لرب الارض ففي لفظه ما يدل على اشتراط البذر على المزارع فيكون ذلك كالتمريض به وكان القياس أن لا يجوز حتى يسمى ما يزرعها لان بعض الزرع أضر على الارض من بعض فالمراد بين جنس البذر لا يصير مقدار ما يستوفيه من منفعة الارض معلوما وهذه الجهالة تفضي الى المنازعة لان رب الارض يطالبه بان يزرع فيها أقل ما يكون ضررا على الارض والمزارع

يأبى الا أن يزرع فيها أضر الاشياء بالارض وكذلك في جهالة جنس البذر جهالة جنس  
الاجر لان الاجر جزء من الخراج وذلك لا يصير معلوما الا بتسمية جنس البذر ولكننا  
نستحسن أن نجيز المقد ونجعل له أن يزرعها مابدا له من غلة الشتاء والصيف من الخطة  
والوطبة والسسم والشعير ونحو ذلك أما لان بطريق العرف يحصل تعيين جنس البذر  
بتعيين الارض فان أهل الصنعة يملكون كل أرض صالحة لزراعة شيء معلوم فيها أو لانه  
لا تجري المنازعة بين رب الارض والمزارع فيها لما لكل واحد منهما من الحظ في ذلك أو  
لان المزارع مستأجر للارض ومنفعة الارض معلومة بتعين الارض والضرر في أنواع  
ما يزرعها فيها يتفاوت فلا يفسد المقد كما لو استأجر دارا للسكنى ولم يبين من يسكنها وليس  
له أن يئرس فيها كرما ولا شجرا لانه قال في المقد ازرعها لنفسك وعمل الغرس غير عمل  
الزراعة والتفاوت بينهما في الضرر على الارض فاحش فلا يستفيد أعظم الضررين عند التصريح  
بأدائها كما لو استأجر حانوتا ليسكنها لم يكن له أن يقعد فيها قصارا ولا حدادا ولو كان دفعها اليه  
على أن يزرعها سنته هذه لصاحب الارض بالنصف فهو جائز والبذر من رب الارض لانه  
انما يكون زارعا لصاحب الارض اذا كان هو أجيرا له في العمل ولرب الارض أن يستعمل  
الزارع في زراعة مابدا له فيها من غلة الشتاء والصيف استحسانا وكان القياس أن لا يجوز  
حتى يبين ما يزرع أو يشترط التعميم فيقول على أن يزرع لي ما بدالي من غلة الشتاء والصيف  
لان العمل يتفاضل في ذلك والعمل في بعض أنواع الزرع يكون أشد على العامل من بعض  
فاما أن يبين جنس البذر ليصير مقدار العمل به معلوما أو يصرح باشتراط الخيار لنفسه في  
ذلك ولكن في الاستحسان لا يشترط هذا لما قلنا ولو دفعها اليه على أن يزرعها سنته هذه  
مابدا للمزارع من غلة الشتاء والصيف فهو جائز والبذر من قبل العامل لان تفويض الامر  
الى رأيه على العموم دليل أن يكون عاملا لنفسه في الزراعة ولو قال مابدا لرب الارض كان  
البذر من رب الارض لان التنصيص على كون الرأي فيه اليه دليل على أن المزارع عامل له  
وذلك اذا كان البذر من قبل رب الارض وكذلك لو قال رب الارض تزرعها ما أحيت أنا  
أو ماشئت أنا أو ما أردت أنا فهذا كله دليل على أن البذر من قبل رب الارض ولو قال ماشئت  
أنت أو ما أحيت أنت أو ما أردت أنت فهو دليل على أن البذر من العامل والمقد جائز في  
التفصيل استحسانا وفي القياس لا يجوز حتى يبيننا من البذر من قبله أيهما هو لان مع اشتراط

الرأى لاحدهما يجوز أن يكون البذر من قبل الآخر (ألا ترى) انهما لو صرحا بذلك كان البذر من قبله فاذا سكتا عن ذكره كان من البذر من قبله بجهولا منهما ولكنه استحسن فقال الظاهر انه انما شرط المشيئة والمحبة والارادة في البذر على العموم لمن البذر من قبله وهذا الظاهر يسقط اعتباره عند التصريح بخلافه وعند عدم التصريح بخلافه يبقى معتبرا كقديم المائدة بين يدي انسان يكون اذا في التناول بدليل العرف وان صرح بخلافه فقال لا تأكل لم يكن ذلك اذنا في التناول ولو دفع اليه أرضا وبذرا على أن يزرعها سنته هذه بالربع ولم يسميها غير ذلك فالزراعة جائزة والربع للزراع ان اختلفا فيه قبل العمل أو بعده لان حرف الباء للاتصاق وانما يصعب الاعراض فيكون هذا اشتراط الربع لمن يستحق الخارج عوضا وهو المزارع فانه يستحقه عوضا عن عمله فاما صاحب الارض والبذر فاما يستحقه لانه نماء بذره ووضع ان المزارع هو المحتاج الى بيان نصيبه بالشرط فاشتراط الربع مطلقا انما ينصرف الى بيان نصيب من يحتاج الى الشرط ولو قال دفعت اليك هذه الارض على أن تزرعها ببذر ك وعملك بالربع كان الربع لرب الارض لانه هو الذي يستحق الخارج هنا عوضا عن منفعة الارض وهو المحتاج الى الشرط للاستحقاق ولو دفعها اليه على أن يزرعها حنطة من عنده بالنصف لم يكن له أن يزرعها غير الحنطة وان كان أقل ضررا على الارض لانها شرطاً لزراعة الحنطة في عقد لازم وهذا شرط مفيد فيجب الوفاء به بخلاف ما اذا استأجرها بدراهم ليزرعها حنطة فزرعها شيئا هو أقل ضررا على الارض لم يضمن وعليه الاجر لان تعيين الحنطة هناك غير مفيد في حق رب الارض فان حقه في الاجر وهو فواهم يستوجبها بالتمكن من الزراعة وان لم يزرعها فلا يعتبر تعيينها بالحنطة الا في معرفة مقدار الضرر على الارض فاذا زرع فيها ما هو أقل ضررا لم يكن مخالفا لما في الزراعة فتعيين الحنطة شرط مفيد في حق رب الارض لان حق رب الارض في نصف الخارج فاما جعل له الاجر من الحنطة فلا يكون له ان يحول حقه الى شيء آخر بزراعته فيها وان كان ذلك أقل ضررا لم يكن مخالفا وكذلك لو قال خذ هذه الارض لتزرعها حنطة فهذا شرط بمنزلة قوله على أن تزرعها الحنطة وقد بيناهذه الفصول في المضاربة ولو دفع اليه الارض والبذر على أن يكون للزراع ربع الخارج ولرب الارض نصفه فهو جائز وثلاثة ارباع الزرع لرب الارض والبذر لان المزارع هو الذي يستحق بالشرط فلا يستحق غير ما شرط له وما وراء ذلك مما هو مسكوت عنه يكون لصاحب البذر



لان استحقاقه يكون نماء بذره لا بالشرط ولو دفع اليه أرضا فقال قد أجرتك هذه الأرض هذه السنة مزارعة بالنصف فهو جائز والبذر من العامل لان رب الأرض نص على أنه مؤاجر الأرض وإنما يكون كذلك اذا كان البذر من قبل العامل وكذلك لو قال أجرتك هذه الأرض هذه السنة على أن تزرعها بالنصف أو تزرعها بالنصف فهو جائز والبذر من قبل العامل ولو قال أجرتك هذه الأرض هذه السنة بالنصف كان فاسدا لانه لم يسم زرعاً ولا غرساً والتفاوت بينهما في الضرر على الأرض فاحش ورب الأرض هو المؤاجر لأرضه اكل واحد منهما فاذا لم يبين ذلك كان العقد فاسداً فان لم يتفاسخا حتى زرعها أو غرسها وقد أجرها اياه سنين مسمية كان الخراج بينهما نصفين استحساناً لانه تعين المقود عليه في الانتهاء قبل وجوب البدل فيجعل كتمينه في الابتداء وهو نظير ما تقدم في الاجارات اذا استأجر دابة للركوب أو ثوباً للبس ولم يبين من يركبها ولا من يلبسها ولو قال له استأجرتك هذه السنة تزرع في هذه الأرض بالنصف جاز والبذر من رب الأرض فما اعطاه من حبوب أو رطلية فله ان يزرعها لانه صرح باستجاره للزراعة وإنما يكون رب الأرض مستأجراً للزراع اذا كان البذر من قبله ولو أراد رب الأرض ان يدفع اليه شجراً أو كرماً يفرسه فيها فله العامل أن يتمتع من ذلك لانه استأجره للزراعة وهذا العمل لا يقع عليه اسم الزراعة مطلقاً إنما يسمى غراسة وما شرط عليه في العقد عمل الغراسة فليس له أن يكلفه ذلك ولو قال استأجرتك تعمل في هذه الأرض عشر سنين بالنصف فهذا فاسد لان العمل المشروط عليه مجهول وبين عمل الزراعة والغراسة تفاوت عظيم فان لم يتفاسخا حتى أعطاه رب الأرض بذراً فبذره أو غرساً ففرسه وعمله كان الخراج منها على شرطها استحساناً وجعل التعيين في الانتهاء بتراضيها كالتعيين في الابتداء وهو نظير الاول على ما بينا والله أعلم

باب اختلافهما في المزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه

(قال رحمه الله) واذا كان البذر من رب الأرض فأخرجت الأرض زرعاً كثيراً فقال رب الأرض شرطت لك الثلث وقال المزارع شرطت لي النصف فالقول قول رب الأرض مع يمينه لان المزارع يستحق عليه الخراج بمقابلة عمله بالشرط فهو يدعى زيادة فيما شرط له ورب الأرض بشكر تلك الزيادة فالقول قوله مع يمينه وعلى المزارع اليقنة على ما ادعى وتزجج

بينته عند المعارضة لما فيها من إثبات الزيادة ولا يصار الى التحالف عند أصحابها جميعا رحمهم الله بعد استيفاء المنفعة لخلوه عن الفائدة وقد بينا ذلك في الاجارات وان اختلفا قبل أن يزرع شيئاً تحالفا وترد الميزان عليه أيضاً وهنا أول المزارعة لان المزارعة عقد محتمل للفسخ فاذا اختلفا في مقدار البدل فيه حال قيام المقود عليه تحالفا وترادا وبدأ بالمزارع في الميزان وهذا قول أبي يوسف الاخر وهو قول محمد رحمه الله وقد بينا ذلك في البيوع ان البداءة في البيع بين المشتري لان أول التسليمين عليه فأول التسليمين على المزارع ثم العقد لازم في جانبه حتى لا يتمكن من الفسخ من غير عذر وصاحب البذر يتمكن من ذلك فكانت الميزان في جانبه ألزم وأيهما نكل عن الميزان لزمه دعوى صاحبه لان نكوله كقماره وان أقاما البيعة قبل التحالف أو بعده فالبيعة بين المزارع لانها مثبتة للزيادة والميزان الفاجرة أحق أن ترد من البيعة العادلة ولو اختلفا والبذر من العامل وقد أخرجت الارض الزرع فالقول قول العامل لان رب الارض هو الذي يستحق الخارج عليه بالشرط فاذا ادعى زيادة فيما شرط له كان عليه أن يثبت تلك الزيادة بالبيعة وعلى الآخر الميزان لانكاره وان اختلفا قبل أن يزرع تحالفا وبدأ بين صاحب الارض لان أول التسليمين عليه ولان لزوم العقد هنا في جانبه واذا دفع الرجل الى رجل أرضاً وبذرا يزرعها سنته هذه على ان للمزارع ثلث الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بعينه والثلثان من نصيب الآخر فهذا جائز وله ستة من ثمانية عشر سهماً والباقي بين صاحبي الارض خمسة أسهم منه للذي شرط للمزارع الثلثين من نصيبه وسبعة للآخر لان المزارع أجبرهما في العمل وقد استأجراه بجزء معلوم من الخارج وبيننا مقدار ماله من نصيب كل واحد منهما من ذلك الجزء وذلك مستقيم فالأجير قد تسمع مع أحد المستأجرين دون الآخر وقد تعينت مع أحدهما وطلب الاجر من الآخر فاذا صح هذا الشرط احتجنا في التوزيع الى حساب له ثلث يتقسم أثلاثاً وذلك تسعة الا ان أصل الخارج بينهما نصفان فليس لتسعة نصف صحيح فيضعف الحساب ويحمل الخارج على ثمانية عشر سهماً نصيب كل واحد منهما تسعة وقد شرطاً للمزارع ثلث الخارج وهو ستة ثلثا ذلك وهو أربعة من نصيب أحدهما ونصيبه كان تسعة فاذا استحق المزارع من ذلك أربعة بقي له خمسة وثلث ذلك وهو سهمان من نصيب الآخر وقد كان نصيبه تسعة فلما استحق المزارع من ذلك سهمين بقي له سبعة ولو كانا اشترطا للمزارع الثلث ولم يزد على هذا كان الزرع بينهما اثلاثاً لان المشروط

للمزارع مطلقا يكون من النصيبين على السواء فاذا استحق المزارع ثلث الخارج بقي الباقي بينهما على ما كان أصل الخارج فيكون بينهما اثلاثا ولو كانا اشترطا الثلث للمزارع فله من نصيب هذا بعينه والثلث من نصيب الآخر وما بقي بين صاحبي الارض نصيبين فله المزارع الثلث ستة من ثمانية عشر والباقي بينهما لاحدهما خمسة وللآخر سبعة كما خرجنا واشترطنا المناصفة فيما بينهما فيما بقي باطل لان الذي شرط للمزارع ثلثي الثلث من نصيبه باشرط المناصفة في الباقي يستوجب من نصيب صاحبه سهما واحدا ليكون ستة له من الباقي ولصاحبه ستة واستيهاب المعلوم باطل وهو طمع منه في غير مطعم ولانه طمع في شيء من نصيب صاحبه من الخارج من غير أن يكون له أرض ولا بذر ولا عمل وعقد المزارعة انما كان بينهما وبين المزارع والشرط الباطل فيما بينهما لا يؤثر في العقد الذي بينهما وبين المزارع ولو دفع رجل الى رجلين أرضا بينهما نصيبين ليزرعها ببذرهما وعملهما على أن لصاحب الارض ثلث الخارج فله من نصيب أحدهما بعينه وثلثاه من نصيب الآخر فهو جائز لانه أجر الارض منهما بحزم معلوم من الخارج وفاوت بينهما ذلك الاجر وذلك مستقيم فانه لا تفرق الصفة في حقه بهذا التفاوت فاذا حصل الخارج كان له الثلث ستة من ثمانية عشر والباقي بين العاملين على اثني عشر سهما خمسة للذي شرط لرب الارض ثلثي الثلث من نصيبه لان نصيبه كان تسعة وقد أوجب للمزارع من ذلك أربعة فبقي له خمسة والآخر انما أوجب لرب الارض سهمين من نصيبه فبقي له سبعة فاذا كانا اشترطا أن الباقي يمد الثلث بينهما نصفان فهذه مزارعة فاسدة لان الذي شرط ثلثي الثلث من نصيبه لرب الارض شرط لنفسه سهما من نصيب صاحبه ليستوى به وكان صاحبه عاقده عقد المزارعة في نصيبه بهذا السهم الذي شرط له وشرط عمله معه وذلك مفسد لعقد المزارعة بخلاف الاول فهناك ليس بين صاحبي الارض شبهة عقد فاشترط أحدهما لنفسه سهما من نصيب صاحبه استيهاب للمعذوم واذا فسد العقد كان الخارج بين المزارعين نصيبين ولرب الارض أجر مثل أرضه أخرجت الارض شيئا أو لم تخرج فان قيل كان ينبغي أن لا يفسد العقد بينهما وبين رب الارض لان الفساد ممكن فيما بينهما ولم يتمكن في العقد الذي فيما بينهما وبين رب الارض \* قلنا العقد كله صفقة واحدة بعضه مشروط في البعض فيتمكن الفساد منه وفي جانب منه يفسد الكل ثم قد يمكن الفساد بينهما وبين رب الارض من وجه وهو ان الذي شرط الثلثين لرب الارض من نصيبه كأنه شرط ربع ذلك

على صاحبه ليستوى به فيما بقي واشترط شيء من الأجر في الإجارة على غير المستأجر يكون مفسدا للإجارة ولو دفع رجلا أرضا وبذرا إلى رجل ليزرعها على أن للعامل ثلث الخارج والثلثان من ذلك لأحد صاحبي الأرض ثلاثة أرباعه وللآخر ربعه فعلم على ذلك فللعامل ثلث الخارج والباقي بين صاحبي الأرض نصفين لأن البذر بينهما نصفان والعامل أجيرهما بالثلث فاستحق الثلث بمطلق الشرط من نصيبهما سهمين وكان الباقي بينهما نصفين فالذي شرط له ثلاثة أرباع ما بقي يكون شرطه له نصف ما بقي من صاحبه لنفسه وهذا منه استيهاب المعدم أو طمع في غير مطمع فيلزم ولو كان البذر من قبل العامل والمسئلة بحالها جاز وكان الباقي بينهما على الشرط ثلاثة أرباعه للذي شرط ذلك له وربعه للآخر لأن العامل هنا مستأجر للأرض منهما وإنما استحقاق الخارج عليه بالشرط فيكون لكل واحد منهما مقدار ما شرط لأحدهما ثلاثة أرباع الثلثين وللآخر الربع بخلاف الأول فاستحقاقهما هناك يكون من الخارج تمام بذرهما بالشرط. فإن قيل هنا العامل يكون مستأجرا نصيب أحدهما من الأرض بجميع الخارج لأن الخارج من نصف الأرض ثلاثة أرباع الثلثين مثل ما شرط له واستئجار الأرض في المزارعة بجميع الخارج لا يجوز قلنا نعم ولكن لا يميز نصيب أحدهما من نصيب الآخر لما في ذلك من تمكن الشيوع في العقد في نصيب كل واحد منهما وإذا لم يميز لم يتحقق هذا المعنى ففي العقد بينهما على جميع الأرض ثلثي الخارج وذلك صحيح بينهما وبين صاحب البذر ثم جملا ثلاثة أرباع الثلثين بمقابلة نصيب أحدهما من منفعة الأرض والربع بمقابلة نصيب الآخر وذلك مستقيم فيما بينهما أيضا ولو دفع رجل إلى رجلين أرضا يزرعها بذرهما وعملهما على أن لصاحب الأرض ثلث الخارج وللعاملين الثلثين الربع من ذلك لأحدهما بعينه وثلاثة أرباعه للآخر فهذا فاسد لانهما استأجرا الأرض على أن يكون جميع الأجر على أحدهما وهو الذي شرط له الربع من الباقي لأن الذي شرط لنفسه ثلاثة أرباع ما بقي قد شرط لنفسه جميع ما يخرج به بذره ففرقنا أنه شرط نصيبه من الأجر على صاحبه وذلك مفسد للعقد ويوضحه أنهما شرطا لرب الأرض الثلث وذلك من نصيبهما نصفين فلما شرط لأحدهما ثلاثة أرباع ما بقي فكان الآخر عقد عقد المزارعة بنصف الباقي من نصيبه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للمزارعة وإذا فسدت كان الخارج كله للمزارعين ولرب الأرض أجر مثل أرضه أخرجت الأرض شيئا أو لم تخرج وهو الحكم في المزارعة الفاسدة وإذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا يزرعها

ببذره وعمله على ان الخارج بينهما نصفان فلما حصل الخارج قال صاحب البذر شرطت لك  
 عشرين فقيز امن الخارج وقال رب الارض شرطت لي النصف منه فاقول قول صاحب البذر  
 لان صاحب البذر يدعي عليه استحقاق نصف الخارج بالشرط وهو منكر لذلك فاقول  
 قول المنكر مع يمينه واليمين بينة رب الارض لانها ثبتت الاستحقاق له ولا يقال الظاهر  
 يشهد لرب الارض فان المقد الذي يجري بين المسلمين الاصل فيه الصحة لان هذا الظاهر  
 يصلح لدفع الاستحقاق لا للاستحقاق به وحاجة رب الارض الى ابتداء الاستحقاق فاذا  
 حلف صاحب البذر اعطاه أجر مثل أرضه لانه مقر له بذلك القدر وان لم تخرج الارض  
 شيأ فقال المزارع شرطت لك النصف وقال رب الارض شرطت لي عشرين فقيزا فاقول  
 قول المزارع لان رب الارض يدعي لنفسه أجر المثل دينا في ذمة المزارع والمزارع منكر  
 لذلك ثم الظاهر يشهد للمزارع فان الاصل في العقود الصحة وحاجة المزارع الى دفع استحقاق  
 رب الارض والظاهر يكفي لذلك وان اقاما البينة فاليمين بينة المزارع أيضا لانه ثبتت بينته  
 اشتراط نصف الخارج ورب الارض ليس ثبتت بينته ما شهد به الشهود لانهم شهدوا  
 باشتراط عشرين فقيزا وذلك لا يستحق بالشرط بل يفسد به العقد فيجب أجر المثل فتراجع  
 بينة من ثبتت بينته صحة العقد وصحة الشرط ولو لم يزرع حتى اختلفا كان القول قول رب  
 الارض ان ادعى أنه دفها بأفضرة معلومة لان المزارع يدعي عليه استحقاق منفعة الارض  
 ووجوب تسليمها اليه ورب الارض منكر لذلك فاقول قوله مع يمينه وان ادعى رب  
 الارض أنه دفها بالنصف فاقول قول المزارع أنه أخذها بعشرين فقيزا مع يمينه على ما ادعى  
 رب الارض لان رب الارض يدعي استحقاق بعض الخارج عليه والمزارع منكر لذلك  
 وقيل لامعنى ليمين المزارع هنا لانه متمكن من فسخ العقد قبل الفاء البذر في الارض وقد  
 ادعى ما يفسد العقد فكان ذلك بمنزلة الفسخ منه ثم اليمين انما تنبني على دعوى ملزمة  
 ودعوى رب الارض لا تلزمه شيأ قبل الزراعة فلا معنى لاستحلافه فان كان البذر من  
 صاحب الارض فلما أدرك الزرع قال العامل شرطت لي النصف وقال رب الارض شرطت  
 لك عشرين فقيزا من الخارج فاقول قول رب الارض واليمين بينة العامل لان العامل يدعي  
 استحقاق جزء من الخارج على رب الارض بالشرط ورب الارض منكر لذلك فاقول قوله  
 مع يمينه واليمين بينة العامل لانها ثبتت الاستحقاق له وان لم تخرج الارض شيأ فقال العامل

شرطت لي عشرين قفيزا وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض لان العامل يدعي أجر العمل دينا في ذمته وهو منكر لذلك واليئة بينة رب الارض أيضا لانه يثبت بينته صحة العقد ويشهد شهوده باشتراط ما يثبت بالشرط في المزارعة والآخر انما يشهد شهوده باشتراط ما لا يثبت بالشرط في المزارعة فكان الاثبات في يئقرب الارض أظفر ولولم يزرع حتى اختلفا فالقول قول الذي يدعي الفساد منهما مع يئقنه لانه ينكر وجوب تسليم شيء عليه ولو أقاما اليئة فاليئة بينة الذي يدعي المزارعة بالنصف أيها كان لانه يثبت بينته صحة العقد وكونه سببا للاستحقاق فتترجع بينته بذلك ولو أخرج زرعا كثيرا فقال لصاحب الارض والبذر شرطت لك النصف وزيادة عشرة أقفزة وقال العامل شرطت لي النصف فالقول قول العامل لانها اتفاقا على اشتراط النصف ثم ادعى رب الارض زيادة على ذلك والعامل منكر لتلك الزيادة ثم رب الارض تمنعت في كلامه لانه يقر له زيادة ليطل به أصل استحقاقه لايثبت حقه فيما أقر له به وقول التمنت غير مقبول وان أقاما جميعا اليئة فاليئة بينة رب الارض لانه يثبت بينته زيادة الشرط ولانه يثبت بينته فساد العقد بمد ما ظهر باتفاقهما ما هو شرط الصحة وهو اشتراط نصف الخارج فالزيادة هاهنا في يئقنه ولو ادعى رب الارض انه اشترط له نصف ما يخرج الارض الا خمسة أقفزة وقال العامل لم يستثن شيأ فالقول قول رب الارض لان الكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء المستثنى فالزراع يدعي عليه استحقاق نصف كامل بالشرط ورب الارض ينكر الشرط في بعض ذلك النصف معنى فالقول قوله لانكاره واليئة بينة المزارع لانه يثبت صحة المزارعة والفضل فيما يدعيه لنفسه ان لم يخرج الارض شيأ وقال المزارع شرطت لي النصف وزيادة عشرة أقفزة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض لاتفاقهما على اشتراط النصف وتفرد المزارع بدعوى الزيادة لايستحقها بل ليطل العقد بها واليئة بينة المزارع لانه يثبت زيادة شرط بينته ويثبت لنفسه أجر المثل دينا في ذمته رب الارض ولو قال المزارع شرطت لي النصف الا عشرة أقفزة وقال رب الارض شرطت لك النصف ولم يخرج الارض شيأ فالقول قول رب الارض لان المزارع يدعي الاجر دينا في ذمة رب الارض ورب الارض منكر لذلك وان أقاما اليئة فاليئة بينة رب الارض أيضا لانه يثبت بينته شرط صحة العقد وان اختلفا قبل العمل فقال المزارع شرطت لي

النصف وزيادة عشرة أقمزة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من يرى جواز المزارعة وفي قول أبي يوسف ومحمد القول قول المزارع وهذا لان رب الارض يدعي صحة العقد ومن أصل أبي حنيفة أن القول قول من يدعي الصحة \* بيانه فيما تقدم في السلم اذا ادعى أحد المتعاقدين الاجل في السلم وأنكره الآخر أن عند أبي حنيفة القول قول من يدعي الاجل أيهما كان لانه يدعي صحة العقد وعندهما القول قول رب السلم لان المسلم اليه اذا كان يدعي الاجل ورب السلم منكر لدعواه فالقول قوله وان كان في انكاره افساد العقد وان كان المسلم اليه منكرا للاجل فهو متمتع في هذا الانكار لان رب السلم يقرله بالاجل وهو ينكر ذلك تمتا ليفسد به العقد فهنا كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله يجعل القول قول رب الارض لانه يدعي صحة العقد وعندهما يجعل القول قول المزارع لان كلاهما خرج بخروج الدعوى والانكار فرب الارض يدعي على المزارع استحقاق تسليم النفس لاقامة العمل وهو منكر فالقول قوله مع يمينه وان كان في انكاره افساد العقد وان أقاما البينة فالبينة بينة المزارع في قولهم جميعا لانه يثبت السبب المفسد بعد تصادقهما على ماهو شرط الصحة ولا يثبت الفضل فيما شرطه ولو قال المزارع شرطت لي النصف الا عشرة أقمزة وقال رب الارض شرطت لك النصف فالقول قول رب الارض عندهم جميعا أما عند أبي حنيفة رحمه الله فلانه يدعي الصحة وأما عندهما فلان المزارع متمتع لان رب الارض يقرله بزيادة فيما شرط له والمزارع يكذبه فيما أقر له به ليفسد به العقد فكان متمتعا فان أقاما البينة فالبينة بينة رب الارض لانه يثبت شرط صحة العقد واستحقاق العمل على المزارع بينته ولو قال المزارع قبل العمل شرطت لي النصف وقال رب الارض والبذر شرطت لك النصف وزيادة عشرة أقمزة فالقول قول المزارع لانهما اتفقا على شرط صحة العقد وهو اشتراط النصف ثم رب الارض يدعي شرط زيادة على ذلك ليفسد به العقد والمزارع منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه والبينة بينة رب الارض لاثباته الشرط المفسد مع تصادقهما على ماهو شرط صحة العقد ولو قال رب الارض شرطت لك النصف الا عشرة أقمزة وقال المزارع شرطت لي النصف فالقول قول رب الارض لان المزارع يدعي زيادة أقمزة فيما شرط ورب الارض منكر لما قلنا ان الكلام المصدر بالاستثناء يصير عبارة عما وراء المستثنى والبينة بينة المزارع لانه يثبت الفضل

في الشروط له بينته ولو كان البذر من قبل المامل كان حاله في جميع هذه الوجوه بمنزلة حال رب الارض حتى كان البذر من قبله للمعنى الذى أشرنا اليه واذا دفع الرجل الى رجلين أرضا وبذرا على أن يزرعاها سنتهما هذه فأخرج الله تعالى من ذلك فلاحدهما بعينه الثلث منه ولرب الارض الثلثان وللآخر على رب الارض أجر مائة درهم فهو جائز على ما اشترطوا لانه استأجر أحدهما ببدل معلوم لعمل مدة معلومة واستأجر الآخر بمجرى من الخارج مدة معلومة وكل واحد من هذين المقدين جائز عند الانفراد فكذا عند الجمع بينهما فان أخرجت الارض زرا كثيرا فاختلف الماملان فقال كل واحد منهما أنا صاحب الثلث فالقول قول رب الارض في ذلك لان كل واحد منهما يدعى استحقاق الثلث عليه بالشروط فاذا صدق أحدهما فقد أقر له بالثلث وأنكر استحقاق الآخر فالقول قوله ثم لما كان كل واحد منهما يستحق عليه كان القول قوله في بيان ما يستحقه كل واحد منهما عليه من الاجر أو ثلث الخارج وان أقام كل واحد منهما البينة أنه صاحب الثلث أخذ الذى أقر له رب الارض الثلث باقراره وأخذ الآخر الثلث بينته لانه أثبت ما ادعاه بالبينة ولا شيء له من الاجر لان من ضرورة استحقاقه ثلث الخارج ابتداء الاجر الذى به أقر له رب الارض ولو لم تخرج الارض شيئا لم كل واحد منهما أنا صاحب الاجر فالقول قول رب الارض لما قلنا وان أقاما البينة فلكل واحد منهما على رب الارض مائة درهم لاحدهما باقرار رب الارض له وللآخر بآبائه بالبينة ولا يلتصق الى بينة رب الارض في هذا الوجه ولا في الوجه الاول مع بينهما لانهما السديان للحق قبله والبينة على المدعى دون المنكر ولو كان دفع الارض اليهما على أن يزرعاها ببذرهما على أن ما خرج منه فلاحدهما بعينه نصفه ولرب الارض عليه أجر مائة درهم وللآخر ثلث الزرع ولرب الارض سدس الزرع فهذا جائز لانه أجر الارض منهما نصفها من أحدهما بمائة درهم ونصفها من الآخر بثلث ما يخرج ذلك النصف وكل واحد من هذين المقدين صحيح عند الانفراد وقد بينا أن باختلاف البديل لا تنفرد الصفة في حق صاحب الارض فان زرعها فلم تخرج الارض شيئا قتال كل واحد منهما لرب الارض أنا شرطت ذلك سدس الزرع فالقول قول كل واحد منهما فيما زعم أنه شرط له لان رب الارض يصدق أحدهما في ذلك ويدعي على الآخر وجوب الاجر دينا في ذمته وهذا منكر لذلك فالقول قوله لانكاره مع بينته وان أقاما البينة أخذ بينة رب الارض



لانه ثبت للآخر بينته دينا في ذمته ولو أخرجت زرعاً كثيراً فادعى كل واحد منهما انه هو الذي شرط له الاجر وادعى صاحب الارض على أحدهما الاجر وعلى الآخر سدس الزرع فانه يأخذ الاجر من الذي ادعاه عليه لتصادقهما على ذلك وفي حق رب الارض يدعي عليه استحقاق بعض الخارج وهو منكر فالقول قوله ويقال لرب الارض أقام البينة على السدس الذي ادعيت عليه وان أقام البينة أخذ بينة رب الارض لانه هو المدعي الثبت لحقه بينته ولو دفع رجل الى رجل أرضاً على أن يزرعها بذرده وعمله فما خرج منه فثلاثة للعامل والثالث لاحد صاحبي الارض بعينه وللآخر مائة درهم أجر نصيبه فهو جائز لانه استأجر من أحدهما نصيبه باجر مسمى واستأجر من الآخر نصيبه بثالث ما يخرج من نصيبه وكل واحد منهما مستقيم فان أخرجت زرعاً كثيراً فادعي كل واحد من صاحبي الارض أنه صاحب الثالث فالقول قول المزارع لان كل واحد منهما يدعي استحقاق الخارج عليه وان أقام كل واحد من صاحبي الارض البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لانه أقر لاحدهما بثالث الخارج والآخر أثبت بينته استحقاق ثلث الخارج ولا يلتفت الى بينة المزارع مع بينهما لانهما المدعيان والبينة في جانب المدعي دوز المنكر واذا دفع الرجل الى رجلين أرضاً وبذرا على أن لاحدهما بعينه ثلث الخارج وللآخر عشرين قصباً من الخارج ولرب الارض ما بقي فزرعها فأخرجت الارض زرعاً كثيراً فالثالث للذي سمي له الثلث والثلاثان لصاحب الارض وللآخر أجر مثله أخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج لان عقد المزارعة بينه وبين الذي شرط له الثلث صحيح وبينه وبين الآخر فاسد لانه شرط له شرطاً يؤدي الى قطع الشركة في الخارج مع حصوله والمزارعة بمثل هذا الشرط تفسد ولكن عقده مع أحدهما معطوف على العقد مع الآخر بحرف العطف وليس بمشروط فيه ففساد العقد بينه وبين أحدهما لا يفسد العقد بينه وبين الآخر فان اختلفا في الذي شرط له الثلث منهما فالقول قول رب الارض لان كل واحد منهما يدعي الاستحقاق عليه بالشرط وان أقاما البينة كان لكل واحد منهما ثلث الخارج لاحدهما باقرار رب الارض له به وللآخر بأبائه بالبينة ولو لم تخرج الارض شيئاً كان القول قول رب الارض في الذي له اجر مثله منهما فان أقام كل واحد منهما البينة على ما ادعى فالبينة بينة رب الارض لان رب الارض صدق أحدهما فيما ادعي عليه من اجر المثل وانما بقيت الدعوى بينه وبين الآخر ورب الارض بينة ثبت شرط

حصة المقد يته وبين الآخر والآخر ينفي ذلك بيئته وقد بينا أن البيئته التي ثبتت شرط حصة المقد ترجح بخلاف ما سبق فهناك كل واحد من المقدين صحيح فلا يكون رب الارض بيئته مثبتا شرط حصة المقد ولو كان صاحب الارض اثنين على مثل هذا الشرط دفعاه الى واحد والبذر من قبل المزارع كان في جميع هذه الوجوه مثل ما بينا من حكم صاحب الارض حين كان البذر من قبله لاستوائهما في المنى وذلك يتضح لك اذا تأملت والله أعلم

### باب المشر في المزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) واذا دفع الرجل الى رجل أرضا سنته هذه على أن يزرعها ببذره وعمله بالنصف فاخرجت الارض زرعاً كثيراً والارض أرض عشر ففي قياس قول أبي حنيفة على قول من أجاز المزارعة يكون للمزارع نصف الخارج كاملاً يأخذ السلطان عشر جميع الخارج من نصيب صاحب الارض ان كانت تشرب سحاً أو تسقيها السماء وان كانت تسقى بدلو أو دالية فنصف عشر جميع الخارج على صاحب الارض لانه مؤاجر لارضه بجزء من الخارج ومير أصل أبي حنيفة رحمه الله ان من أجر أرضه المشرية فالمشر يكون على الآخر وعندهما المشر في الخارج على المستأجر فهنا أيضاً عندهما المشر على كل واحد منهما في الخارج نصفان وان سرق الخارج قبل القسمة أو بعد القسمة فلا عشر عليهما لقوات عمل الحق وعند أبي حنيفة رحمه الله عشر جميع الخارج على رب الارض فان سرق الطعام بعد ما حصد أو حرق قبل أن يأخذ السلطان المشر يبطل عن رب الارض نصفه ولزمه في ماله نصفه لان حصة النصف الذي صار للمزارع من المشر صار ديناً في ذمة رب الارض فلا يسقط ذلك عنه بهلاك الخارج وفي النصف الذي هو ملك رب الارض المشر باق في عينه فاذا هلك سقطت عشر ذلك عنه لقوات العمل وكذلك لو كان البذر من قبل رب الارض فإنه مستأجر للعامل بنصف الخارج فيكون عشر الكل عليه عند أبي حنيفة لان العشر مؤنة الارض النامية كالخراج وهو ثلث الارض فاذا سرق الطعام بعد الحصاد سقط عنه النصف حصة نصيبه من الخراج وأما حصة نصيب المزارع فصارت ديناً في ذمته بتملكه اياه من المزارع فلا يسقط ذلك عنه بهلاك الخارج ولو أجر أرضه من رجل بمائة درهم يزرعها هذه السنة فاخرجت زرعاً كثيراً ثم وى الاجر على المستأجر فعشر جميع الطعام على رب الارض

في قول أبي حنيفة رحمه الله وقد صار ذلك ديناً في ذمته وللا آخر دين له على المستأجر فإن  
 نوى دينه على المستأجر فإن سرق طعام المستأجر لا يسقط عن المؤاجر المشر الذي صار  
 ديناً عليه ولو استحصد الزرع فلم يحصد حتى هلك فالأجر واجب لأن وجوب الأجر  
 بالتمكن من استيفاء المقود عليه وقد تمكن المستأجر من ذلك وقد استوفاه حقيقة ولا عشر  
 على واحد منهما لأن وجوب المشر عند الحصاد قال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وإنما  
 يصير ديناً في ذمة الآجر بعد وجوبه فإذا هلك الخارج قبل الحصاد لم يكن عليه شيء بخلاف  
 ما إذا هلك بعد الحصاد لأن المشر قد تقرر وجوبه هنا وصار ديناً في ذمة الآجر وكذلك في  
 المزارعة إذا هلك الزرع بعد ما استحصد قبل أن يحصد فلا عشر على واحد منهما في القولين  
 جميعاً سواء كان البذر من قبل رب الأرض أو من قبل المزارع لأن المحل فات قبل أن  
 يأتي وقت وجوب المشر فهو بمنزلة ما لو استهلك النصاب قبل تمام الحول والهلاك هنا في  
 حق المؤاجر بمنزلة الاستهلاك في مال الزكاة حتى إذا استهلك بعد تمام الحول فالزكاة دين  
 عليه فإذا هلك هنا بعد الحصاد يكون المشر ديناً عليه وكذلك الجواب في معاملة النخيل  
 والكروم هو مثل الجواب في المزارعة أنه إذا هلك قبل الجذاذ فلا عشر على رب النخيل  
 وإن هلك بعد الجذاذ فمشر نصيب العامل دين عليه في قول أبي حنيفة فإن الجذاذ في الثمار  
 بمنزلة الحصاد في الزرع وإن استهلكه رجل فليس على رب النخيل في حصته شيء من المشر  
 إلا أن يستوفي بدله من المستهلك فينتدئ يؤدي عشره لأن المحل فات وأخلف بدلاً وإن  
 استوفى منه بعض البدل يؤدي المشر بقدر ذلك اعتباراً للجزء بالكل ولو صالح الإمام قوماً  
 من أهل الحرب على أن صاروا ذمة له ووضع على رؤسهم شيئاً معلوماً وجعل خراج أراضيهم  
 ونخيلهم وأشجارهم المناصفة فذلك جائز لأنه نصب بائناً للمسلمين وربما يكون خراج  
 المقاسمة أنفع للفرقيين من خراج الوظيفة فإذا دفع رجل أرضاً مزارعة والبذر منه أو من العامل  
 أو أجرها بدراًهم أو أعارها رجلاً ليزرعها لنفسه أو دفع الأشجار معاملة كان الجواب في  
 جميع ذلك على نحو ما بينا في المشر لأن الخراج هنا جزء من الخارج لا يجب إلا بعد  
 حصول الخارج حقيقة فيكون بمنزلة المشر في التخرج على القولين كما بينا بخلاف خراج  
 الوظيفة فإنه يجب بالتمكن من الانتفاع وإن لم يزرع كان على رب الأرض في الوجوه كلها  
 وإذا دفع أرضاً من أرض المشر وبذراً إلى رجل على أن يزرعها سنته هذه على أن للمزارع

عشرين فقيزا من الخارج فأخرجت الأرض زروعا كثيرا فللعامل أجر مثله وعلى رب الأرض عشر جميع الخارج لأنه استأجر العامل اجارة فاسدة ولو استأجره اجارة صحيحة بدراهم مائة للعمل كان عشر جميع الخارج على رب الأرض فكذلك هنا ولا يرفع مما أخرجت الأرض نفقة ولا أجر عامل لأن باؤا ما غرم من الاجر دخل في ملكه الموضع وهو منفعة العامل وصار إقامة العمل بإجيره كإقامته بنفسه ولو زرع الأرض كان عليه عشر جميع الخارج من غير أن يرفع من ذلك بذرا أو نفقة أنفقها فكذلك أجر العامل ولو كان البذر من العامل كان الخارج له وعليه أجر مثل الأرض ثم في قول أبي حنيفة رحمه الله عشر جميع الخارج على رب الأرض وعندهما المشر في الخواج اعتبارا للاجارة الفاسدة بالاجارة الصحيحة في القولين ولو دفع اليه الأرض على أن يزرعها يبذر منها فما خرج فهو بينهما نصفان فالزراعة فاسدة لأنه جمل منفعة نصف الأرض للعامل مقابلة عمله في النصف الآخر لرب الأرض ثم الخارج بينهما نصفان لأن البذر بينهما نصفان والخارج تمام البذر وعشر الطعام كله على رب الأرض في قول أبي حنيفة رحمه الله لأنه صار مؤجرا نصف الأرض عما شرط بمقابلته من عمله في النصف الآخر فهو بمنزلة مالوا أجرها بدراهم وعندهما المشر في الخارج ولرب الأرض نصف أجر مثل أرضه لأنه استوفى منفعة نصف الأرض بحكم عقد فاسد ولهذا المني يكون المشر في نصيب العامل على رب الأرض في قول أبي حنيفة لأنه قد حصل له منفعة ذلك النصف من الأرض وهو أجر المثل ولا أجر للعامل لأنه عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر على غيره ولو دفع الى رجل أرض عشر على أن يزرعها يبذر وعمله بالنصف فاستحصد الزرع ولم يحصد حتى استهلكه رجل أو سرقه وهو مقربه فلا عشر على واحد منهما حتى يؤدي المستهلك ما عليه وما أدى من شيء كان على رب الأرض عشره في قول أبي حنيفة رحمه الله سواء كان البذر من قبل العامل أو من قبل رب الأرض لأن حكم البذل حكم المبدل وسلامته بأن يستوفى ممن عليه فأما ما كان دينيا في ذمته فهو كالتاوي وفي قولهما ما خرج من شيء أخذ السلطان عشر ذلك والباقي بينهما نصفان وكذلك لو كانت الأرض مما صالح الإمام أهلها على أن جمل خراجها نصف الخارج فان خراج المقاسمة بمنزلة المشر وكذلك لو كان أجر أرضه الشرية بدراهم فزرعها المستأجر فاستحصد زرعها ثم استهلكها استهلك فلا عشر على واحد منهما حتى يؤدي المستهلك ما عليه

من البذل فاذا أدى شيئاً منه فعند أبي حنيفة عشر مقدار ما وصل الى المستأجر على رب الارض  
وعندهما عشر ذلك القدر في الخارج لان رب الارض في حكم المشر بمنزلة مالو كان زرعها  
بنفسه عند أبي حنيفة ربحه الله واذا غصب الرجل أرض عشر أو خراج فزرعها فأخرجت  
زرعاً كثيراً ولم تنقصها الزراعة شيئاً فالخارج على الزارع والمشر عليه في الخارج لان رب  
الارض لم يسلم له شيء من منفعة الارض ولا كان متمكناً من الانتفاع بها مع منع الغاصب  
ايام من ذلك فلا يلزمه عشر ولا خراج فاذا تمذر ايجاب ذلك عليه وجب على الغاصب  
لان المنفعة سلمت له من غير عوض فكما التحق هو بالمالك في سلامة منفعة الارض له بغير  
عوض فكذلك في وجوب المشر والخراج عليه ولو كانت المزارعة نقصت الارض فلي  
الزارع غرم النقصان لان ذلك الجزء تلف بفعله فيجب عليه ضمائه ثم في قول أبي حنيفة ربحه  
الله على ما ذكره أبو يوسف عشر جميع ما أخرجت الارض على رب الارض وكذلك ان  
كانت له أرض خراج فعليه خراجها لان ما استوفى هو من قيمة النقصان منفعة سلمت له  
باعتبار عمل الزراعة فكان بمنزلة مالو اجر الارض بذلك القدر فعليه المشر والخراج سواء  
كان ما وصل اليه مثل المشر أو الخراج الواجب أو أقل أو أكثر وهذا يقوى قول من  
يقول من أصحابنا رحمهم الله ان نقصان الارض عوض عن منفعتها وان الطريق في معرفة  
النقصان أن ينظر بكم تؤجر الارض قبل المزارعة وبمدها فقدر التفاوت هو نقصان الارض  
وفي هذا اختلاف بين أئمة بلخ فان بعضهم يقولون ان المنفعة عندنا لا تضمن بالاتلاف ولكن  
النقصان في حكم بدل جزء فائت من المين وطريق معرفته أن ينظر بكم كانت تشتري تلك  
الارض قبل الزراعة وبكم تشتري بدها فتفاوت ما بينهما هو النقصان والقول الاول أقرب  
الى الصواب بناء على الجواب الذي ذكره هنا فاجعل النقصان بمنزلة الاجرة عند أبي حنيفة  
وأما في قول محمد فان كان نقصان الارض مثل الخراج أو أكثر لرب الارض قيمة النقصان  
على الغاصب والخراج على رب الارض يعطيه بما يستوفي وان كانت قيمة النقصان أقل من  
الخراج فالخراج على الغاصب وليس عليه شيء من النقصان لرب الارض فكانه استحسن ذلك  
لدفع الضرر عن رب الارض فانه لا يمكن ايجاب موجبين على الغاصب بسبب زراعة واحدة  
فيجعل كأنه لم يتمكن نقصان في الارض حتى يجب الخراج على الغاصب ولا يتضرر به رب  
الارض وأما المشر على قوله وعلى قول أبي يوسف ففي الخارج والخارج للغاصب فيؤدي

عشر الخارج ويكرم لصاحب الارض التقصان مع ذلك كما يكرم الاجر لو كان استأجرها  
منه وقع في بعض نسخ الاصل الجمع بين الخراج والعشر في تخريج قول محمد رحمه الله وهو  
سهو انما الصحيح ما ذكرناه والله أعلم

### باب المعاملة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الى رجل نخلا معاملة سنين معلومة بالنصف فهو جائز على  
قول من يرى جواز المزارعة وكذلك معاملة الشجر والكرم والرطاب في قول علمائنا رحمهم  
الله وقال الشافعي لا تجوز المعاملة الا في النخيل والكرم خاصة لان جواز ذلك بالآثر وانما  
ورد الاثر في النخيل والكرم وهو ما نقله رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير ولكن  
هذا فاسد فقد كان أهل خير يعملون في الاشجار والرطاب أيضا كما يعملون في النخيل  
والكرم ثم هذا الكلام انما يستقيم من لا يرى تمليل النصوص فاذا كان الشافعي يرى تمليل  
النصوص فلا يستقيم منه معنى فيصير حكم المعاملة على النخيل والكرم باعتبار ان الاثر ورد  
فيها فان أراد صاحب النخل أن يخرج العامل لم يكن له ذلك الا من عذر بخلاف ما لو دفع  
الارض والبذر مزارعة لان صاحب البذر محتاج الى ان يلقى بذره في الارض وفيه اتلاف  
ملكه فله أن لا يرضى به وهنا صاحب النخل لا يحتاج في ايفاء المقد الى اتلاف شيء من  
ماله فيلزم المقد في الجانبين بنفسه ولا ينفرد أحدهما بسخه الا ببذر كسائر الاجارات والعذر  
هنا أن يلحقه دين قاذح لا وفاء عنده الا ببيع النخل أو يكون العامل سارقا مرموقا بالسرقه  
تخوف منه على أخذ سمف النخل وسرقته وعلى سرقة الثمار قبل الادراك وقد بينا أن هذا  
عذر في سائر الاجارات نحو اجارة الفئر له يلحقه فيه من ضرر لم يلزمه بالمقد فكذلك في  
المعاملة وان كان الثمر قد خرج ولم يبلغ ثم لحقه دين لا وفاء عنده الا ببيع النخل لم يكن له أن  
ينقض المعاملة ولا يبيعه حتى يبلغ لثمر فيباع نصيب صاحب النخل من النخل من الثمر في  
الدين وتأنقض المعاملة فيما بقي وقد تقدم نظيره في المزارعة والمفنى فيها سواء فان الشركة  
انقضت بينهما في الثمر ولا دراكه نهاية معلومة في الانتظار توفير المنفعة ودفع الضرر من  
الجانبين وفي نقض المعاملة في الحال اضرار بالعامل من حيث ان فيه ابطال حقه من نصيب  
الثمر فلا دفع الضرر قلنا يخرج رب النخل من اشجره وتبقى للمعاملة بينهما الى أن يدرك ما خرج

من الثمر ولو أراد العامل ترك العمل قبل خروج الثمر لم يكن له ذلك إلا أن يمرض مريضاً  
يضعف عن العمل معه فيكون هذا عذراً ولا يقال ينبغي أن يؤمر في المرض أن يستأجر عاملاً  
ليقيم العمل لأن في ذلك إلحاق ضرره لم يلتزمه بعقد المعاملة وإذا كان عليه في إيفاء العقد ضرر  
فوق ما التزمه بصير ذلك عذراً في فسخ المعاملة قل في الأصل أو يريد سفراً أو يترك ذلك  
العمل فيكون هذا عذراً له وقد بينا في أول الكتاب أن في هذا الفصل روايتين وتأويل ما  
ذكر هنا أن العمل كان مشروطاً بيده ولو دفع إلى رجل نخلاً أو شجراً أو كرمًا معاملة بالنصف  
ولم يسم الوقت جاز استحساناً على أول ثمرة تخرج في أول سنته وفي القياس لا يجوز لأن هذا  
استئجار للعامل وبهذا لا يصير العقود عليه معلوماً إلا ببيان المدة فإذا لم يبينها لا يجوز المقدم كما  
في المزارعة ووجه الاستحسان أن لأدراك الثمر أو أوما معلوماً في العادة ونحن نيقن أن إيفاء  
العقد مقصود هنا إلى إدراك الثمار والثابت بالمادة كالثابت بالشرط فصارت المدة معلومة وإن  
تقدم أو تأخر فذلك يسير لا يقع بسببه منازعة بينهما في العادة بخلاف المزارعة فإن آخر المدة  
هناك مجهول للجهالة أو لها لأن ما يزرع في الخريف يدرك في آخر الربيع وما يزرع في الربيع يدرك  
في آخر الصيف وما يزرع في الصيف يدرك في آخر الخريف فلجهالة وقت ابتداء عمل المزارعة  
يصير وقت النهاية مجهولاً وهذه الجهة تقضي إلى المنازعة بينهما فهذا لا يجوز المقدم إلا ببيان  
المدة ثم في المعاملة يثبت أن العقد تناول أول ثمرة وفيما وراء ذلك شك فلا يثبت إلا التيقن  
وإذا لم يخرج ثمرة في تلك السنة انتقضت المعاملة لأن العقد لا يتناول إلا ذلك القدر من المدة  
فكأنهما نصا على ذلك ولو دفع إليه أصول رطبة نابتة في الأرض معاملة ولم يسم الوقت فهو فاسد  
لأن الرطبة ليست لها غاية ينتهي إليها نموها وانكماش نموها ما ركت في الأرض بخلاف الثمار فإن  
لها غاية تنتهي إليها فإذا تركت بعد ذلك تفسد فإن كانت للرطبة غاية معلومة تنتهي إليها في  
نابتها حتى تقطع ثم تخرج بعد ذلك فهذه معاملة جائزة والمعاملة في ذلك على أول حصة كما في  
الثمار وكل شيء من هذا آخرنا فليس لواحد منهما أن ينقض المعاملة إلا من عذر لأن المعلوم  
بالمادة من المدة لما جعل كالشروط لها في جواز المقدم كذلك في لزومه ولو دفع إليه نخلاً فيه  
طلع معاملة بالنصف أو لم يسم انوقت أو دفعه إليه بعد ما صار بسراً أخضر أو أحمر غير أنه لم  
ينته عظمه فهو جائز لأنه بحيث ينمو لعمل العامل وله نهاية معلومة فجوز العقد باعتباره ولو  
دفع إليه بعد ما تأسى عظمه وليس يزيد بعد ذلك قليلاً ولا كثيراً إلا أنه لم يربط بالمعاملة

فاسدة لانه لا يزداد بماله والشركة بمقدار المعاملة انما تصح فيما يحدث بعمل العامل أو يزداد  
 بماله فاذا لم يكن بهذه الصفة كان العقد فاسدا وان عمل فيه العامل فله أجر مثله ولو اشترى  
 من رجل طمعا في نخل أو بسرا أخضر فتركه في النخل بغير أمر صاحبه حتى صار ثمرا تصدق  
 المشتري بالزيادة لتمكين الخبز في المشتري بالزيادة الحاصلة فيه من نخل صاحب النخل بغير رضاه  
 ولو اشتراه وهو بسرا أمر قد انتهى عظمه لم تصدق بشئ لانه لم يزد فيه من النخل شئ وانما  
 النضج واللون والعظم يحدث فيه بتقدير الله تعالى وسبب ذلك على ما جملة الله تعالى سببا الشمس  
 والقمر والكواكب فلا يمكن فيه خبث وانما أورد هذا لايضاح الفصل الاول وقد بينا تمام  
 هذا الفصل في البيوع ولو دفع اليه رطله له في أرض قد صارت بلعا ولم تنته الى أن تجذ فدفعا  
 اليه بمعاملة على أن يسقيها ويقوم عليها بالنصف ولم يسم وقتا معلوما فهو فاسد الا أن يكون  
 للرطل غاية معلومة تنتهي اليها فيجوز ولو دفع اليه رطله قد انتهى احرازها على أن  
 يقوم عليها ويسقيها حتى تخرج بذرها على ان مازق الله تعالى في ذلك من بذر فهو بينهما نصفان  
 ولم يسميا وقتا فهو جائز استحسانا لان لادراك البذر أو اتماما معلوما عند المزارعين والبذر انما  
 يحصل بعمل العامل فاشتراط المناصفة فيه يكون صحيحا والرطل لصاحبها ولو اشترط أن  
 الرطل بينهما نصفان فسدت المعاملة لانها شرطا للشركة فيما لا ينمو بعمل العامل والرطل  
 للبذر منزلة الاشجار للثمار فكما أن شرط الشركة في الاشجار المدفوعة اليه مع الثمار يكون  
 مفسدا للعقد فكذلك هذا ولو كان دفعا اليه وهي قد ادخلت لم تنته والمثلية بحالها جاز العقد لان  
 الرطل هنا ينمو بماله فيجوز اشتراط المناصفة فيه ولا إدراك البذر أو ان معلوم فلا يضرهما  
 ترك التوقيت ولو دفع الى رجل غراس شجرة وكرم أو نخل قد علق في الارض ولم يبلغ الثمر  
 على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقى نخله فخرج من ذلك فهو بينهما نصفان فهدد بمعاملة فاسدة  
 لان يسمى سنين معلومة لانه لا بدري في كم تحمل النخل والشجر والكرم والاشجار  
 متفاوت في ذلك بتفاوت مواضعها من الارض بالدوة والنصف فن يبا مدة معلومة صار  
 مقدار العقود عليه من عمل العامل معلوم فيجوز وان لم يبا ذلك لا يجوز ولو دفع اليه نخلا  
 أو كرم أو شجرة أو أشعث وبلغ سنين معلومة على أن يقوم عليه يسقيه ويلقى نخله ويكسح  
 كرمه على ان النخل والكرم ولشجر واخراج كله يدهما نصفان فهذا فاسد لاشتراطهما  
 الشركة فيما هو حاصل لا بعمل العامل وهو الاشجار منزلة ما و دفع الارض مزارعة على



أن تكون الارض والزرع بينهما لصفين ولو دفع اليه أصول رطبه على أن يقوم عليها ويسقيها حتى تذهب أصولها وينقطع نباتها على أن الخارج بينهما نصفان فهو فاسد وكذلك النخل والشجر لانه ليس لذلك نهاية معلومة بالمادة وجهالة المدة في المعاملة تفسد المعاملة ولو دفع اليه نخلا أو شجرا أو كرما معاملة أشهر معلومة يعلم انها لا تخرج ثمرة في تلك المدة بان دفعها أول الشتاء الى أول الربيع فهذا فاسد لان المقصود بالمعاملة الشركة في الخارج وهذا الشرط يمنع ماهو المقصود فيكون مفسدا للمقد ولو اشترطا وقتا قد يبلغ الثمر في تلك المدة وقد تأخر عنها جاز لاننا لانعلم نفوت موجب المقد فهذا الشرط انما يوجب ذلك وهذا التوهم في كل معاملة ومزارعة فقد يصيب الزرع والثمار آفة مساوية فان خرج الثمر في تلك المدة فهو بينهما على ما اشترطا وان تأخر عن تلك المدة فللعامل أجر مثله فيما عمل ان كان تأخير ذلك ليس من ذهاب في تلك السنة لانه نبين انها سميما من ائدة مالا تخرج الثمار ميهالو كان ذلك معلوما عند ابتداء المقد كان المقد فاسدا فكذلك اذا تبين في الانتهاء وبهذا يستدل على جواب مسألة السلم انه اذا انقطع المسلم فيه من أيدي الناس في خلال المدة بآفة فانه يتبين به فساد المقد بمنزلة مالهو كان منقطعا عند ابتداء المقد وان كان قد أحال في تلك السنة فلم يخرج شيئا فهذه معاملة جائزة ولا أجر للعامل في عمله ولا شيء له لانه بما حصل من الآفة لا يتبين ان الثمار كانت لا تخرج في المدة المذكورة وادام يتبين المفسد بقي المقد صحيحا وموجبه الشركة في الخارج فاذا لم يحصل الخارج لم يكن لواحد منهما على صاحبه شيء وان كان قد خرج في تلك السنة ولم يحل الا أن الوقت قد انقضى قبل أن يطلع الثمر فللعامل أجر مثله فيما عمل لانه تبين المفسد للمقد وهو بينهما ذكرا مدة كانت الثمار لا تخرج فيها ولو كان هذا معلوما في الابتداء كان المقد فاسدا فكذلك اذا تبين في الانتهاء في المدة القاسدة للعامل أجر مثله فيما عمل لان رب النخيل استوفى عمله بمقد فاسد والله أعلم

### باب من المعاملة أيدى

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا يضاء سنين مائة على أن يفرسها نخلا وشجرا وكرما على ان ما أخرج الله تعالى من ذلك من نخل أو شجرا وكرم فهو بينهما نصفان وعلى ان الارض بينهما نصفان فهذا كله فاسد لاشتراطهما الشركة فيما كان حاصله

لا بعمله وهو الأرض فان قبضها وغرسها فأخرجت ثمرا كثيرا فبيع الثمر والفرس رب الأرض والنفاس قيمة غرسه وأجر مثله فيما عمل وقد بينا في المسئلة طريقتين لمشايخنا رحمهم الله في كتاب الاجارات احدهما انه اشترى منه نصف الفرس بنصف الأرض والاخرى انه اشترى منه جميع الفرس بنصف الأرض والاصح فيه انه استأجره ليجعل أرضه بستانا بالآلات نفسه على أن يكون أجره نصف البستان الذي يظهر بعمله وآلاته وذلك في معنى فقير الطعان فيكون فاسدا ثم الفراس عين مال قائمة كانت للعامل وقد تمسخر ردها عليه للاتصال بالأرض فيلزمه قيمتها مع أجر مثل عمله فيما عمل بمنزلة ما لو دفع الى غياط ظهارة على أن يبطنها أو يحشوها ويخيطها بـ نصف الجبة كان العقد فاسدا وكانت له قيمة البطانة والحشو وأجر مثل عمله فيما عمل وكذلك لو لم يشترط له من الأرض شيئا ولكنه قال على أن يكون لك على مائة درهم أو شرط عليه كرحطة أو شرط له نصف أرض أخرى معروفة فالعقد فاسد في هذا كله لجمالة الفراس الذي شرطه عليه وكذلك هذا في الزرع ولو دفع اليه أرضا على أن يزرعها سنته هذه كرا من حنطة بالصف وعلى أن للمزارع على رب الأرض مائة درهم كان العقد فاسدا لاشتراط الاجر المسمى للمزارع مع نصف الخارج ثم الخارج كله لرب الأرض وما به كرحطة مثل الكر الذي يذره المزارع وأجر مثل عمله فيما عمل أخرجت الأرض شيئا أو لم تخرج لان عمل المزارع في ذلك لرب الأرض باسره فيكون كعمل رب الأرض بنفسه وكذلك لو كان الفرس عند رب الأرض واشترط ما خرج من ذلك فهو بينهما نصفان وعلى أن للعامل على رب الأرض مائة درهم فهو فاسد لاشتراط أجر المسمى للعامل مع الشركة في الخارج فانه لو صح هذا كان شريكا في الخارج فلا يستوجب الاجر بعمله فيما هو شريك فيه واذا عمل على هذا فالخارج كله لرب الأرض والعامل أجر مثله وكذلك لو شرط كرحطة وسط أو شرط أن الأرض بينهما نصفان ولو كان الفرس من قبل العامل وقد اشترط أن الخارج بينهما نصفان على أن لرب الأرض على المزارع مائة درهم فهذا فاسد لاشتراط الاجر المسمى لصاحب الأرض مع الشركة في الخارج فانه لو صح ذلك كان هو يستوجب أجر الأرض للعامل فيما هو مشغول من الأرض بنصيب رب الأرض من الفراس وذلك لا يجوز ثم الخارج كله للعامل ولرب الأرض أجر مثل أرضه لان العامل هنا استأجر الأرض وعمل فيها لنفسه حين شرط لرب الأرض على نفسه أجر مائة درهم مع

بعض الخارج فيكون عاملا لنفسه وقد استوفى منفعة الارض بحكم عقد فاسد فعليه أجر  
مثل الارض بخلاف ما تقدم ولو كان الفرس والبذر من رب الارض علي ان الخارج بينهما  
نصفان وعلي أن لرب الارض على الزارع مائة درهم فهو فاسد أيضا ثم الخارج كله للعامل  
ولرب الارض أجر مثل أرضه وقيمة غرسه وبذر مثل بذره على الزارع لانه كالمشتري  
للبذر والفرس ببعض المائة التي شرطها له على نفسه فيه وظهر أنه عامل لنفسه وأنه مستأجر  
للارض مشتر للفرس والبذر بالمائة ونصف الخارج فقصد العقد لجهالة الفرس ثم صار قابضا  
للفرس والبذر بحكم عقد فاسد وقد تمذر عليه رده فيلزمه القيمة فيما لا مثل له والمثل فيما له  
مثل ويلزمه أجر مثل الارض وعليه أن يتصدق بالفضل لانه وباه في أرض غيره بمقد  
فاسد وكذلك لو شرط له الفارس مكان المائة حنطة أو شيئا من الحيوان بيمينه أو بصير عينه  
فذلك في المعنى الذي يفسد به العقد سواء ونودفع اليه لارض على أن يفرس المدفوع اليه  
نفسه ما بداله من افرس وبزرعها ما بد له على أن يخرج يمينه ١ سنن روى أن لثامنا رس  
على رب الارض مائة درهم أو سعي شيئا غير المائة فهو فاسد والخارج كله للعامل ورب  
الارض أجر مثل أرضه لان رب الارض وان صار كالمشتري لفراس والبذر بما شرط له على  
نفسه من المال المسمى ولكنه لم يملكه لنفسه العقد وانعدام القبض من جهته فيكون الفارس  
عاملا لنفسه فكان الكل له بخلاف ما سبق فذاك الفارس يصير قابضا لما اشتراه شراء فاسدا  
فان قيل هنا ينبغي أن يصير رب الارض قابضا أيضا باتصاله بأرضه قلنا ابتداء عمله في الفرس  
والزراع يكون لنفسه لانه ملك له قبل أن يتصل بالارض ثم هو في يد الفارس حقيقة  
والمشتري شراء فاسدا وان كان يملك المشتري بالقبض فرده مستحق شرعا لنفسه العقد فلا  
يجوز جعله في يد المشتري حكما مع كونه في يد البائع حقيقة لان يد البائع فيه يد بحق ويد  
المشتري محرم شرعا فلما فيما سبق فبقبض العامل يخرج من يد رب الارض ويصير العامل  
قابضا له حقيقة وكذلك لو لم يشترط المائة واشترط أن الارض بينهما نصفان ولو كان البذر  
والفرس من رب الارض علي أن يفرسه ويبذره العامل لرب الارض علي أن ما خرج من  
ذلك فهو بينهما نصفان وعلي أن لرب الارض على العامل أجرا مائة درهم فهو فاسد والخارج  
كله لرب الارض وللعامل أجر مثل عمله لانه صرح في كلامه بما ينبغي بيع الفرس والبذر  
منه فانه شرط أن يعمل فيه الرب الارض وانما يكون عاملا لرب الارض اذا كان الفرس والبذر

من جهته فمرفنا انه ما باع شيئا من ذلك من العامل ولكنه استأجره للعمل بنصف الخراج  
وشرط عليه بازاء نصف الخراج لنفسه أيضا مائة درهم فكان فساد العقد من قبل أن العامل  
اشتري منه بعض الخراج الذي هو معدوم بالمسعى من المائة فكان الخراج لرب الارض  
والعامل أجر مثل عمله ولو دفع اليه نخلا معاملة سنين مسماة على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقعه  
فما أخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن لرب الارض على العامل مائة  
درهم أو اشترط العامل على رب الارض مائة درهم فهو فاسد لا اشتراط الارض المسماة مع بعض  
الخراج لاحدهما والخراج كله لصاحب النخل لانه تولد من نخيله وكذلك لو كان قال للعامل  
اعمل ذلك لنفسك أو قال اعمل لي أو قال اعمل ولم يقل لي ولا لك فهو سواء لان النخل  
مملوكة لصاحبها فيكون العامل في اوجوه كلها عاملا له سواء صرح بذلك أو بخلافه والله أعلم

### باب الارض بين الرجلين يملان فيها أو أحدهما

(قال رحمه الله) وإذا كانت الارض بين رجلين فاشتراطا على أن يملأ فيها جميعا  
سنتهما هذه ببذرهما وبقرها فما خرج فهو بينهما نصفان، فهو جائز لان كل واحد منهما عامل  
في نصيبه من الارض ببذره وبقره غير موجب لصاحبه شيئا من الخراج منه فان اشترطا  
أن الخراج بينهما أن لا كان فاسدا لان الذي شرط لنفسه الثلث كانه دفع نصيبه من الارض  
والبذر الى صاحبه مزارعة بثالث الخراج منه على أن يملأ هو معه وذلك مفسد للعقد  
ولان ما شرط من الزيادة على النصف لصاحب الثمن يكون أجره له على عمله وانما يعمل  
فيها هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر فيها هو شريك فيه على غيره ولو كان البذر منهما  
أن لا كان الخراج كذلك كان جائزا لان الذي شرط لنفسه ثلث الخراج كانه عار شريكه ثلث  
نصيبه من الارض وأعاء به بعض العمل وذلك جائز ولو اشترطا أن الخراج نصفان كان  
فاسدا لان الذي كان منه ثلث البذر شرط لنفسه بعض الخراج من بذر شريكه وانما يستحق  
ذلك بعمله والعامل فيها هو شريك فيه لا يستوجب الاجر على غيره اذ هو يصبر دفعا سدس  
الارض من شريكه مزارعة بجميع الخراج منه وذلك فاسد ثم الخراج بينهما على قدر  
بذرهما وعلى صاحب ثلثي البذر أجر مثل سدس الارض لشريكه لانه استوفى منفعة ذلك  
القدر من نصيبه من الارض بقدر السدس ويكون له نصف الزرع طيبا لا يتصدق شيء منه

لأنه رباة في أرض نفسه وأما سدس الزرع فإنه يدفع منه ربع بذره الذي بذره وما غرم من  
الاجر والنفقة فيه يتصدق بالفضل لأنه رباة في أرض غيره بمقد فاسد ويكون له نصف  
الزرع طيبا لا يتصدق بشئ منه لأنه رباة في أرض غيره بمقد فاسد ولو كان الخارج والبذر  
بينهما نصفين والعمل عليهما جميعا الا البقر فأنهما اشترطاه على أحدهما بعينه خاصة جاز والخارج  
بينهما نصفان لأن صاحب البقر معين لصاحبه بقره حين لم يشترط لنفسه شيئا من الخارج  
من بذر صاحبه ولو اشترط لصاحب البقر ثلثي الخارج كانت المزارعة فاسدة لأن الذي شرط  
لنفسه الثلث كأنه استأجر البقر من صاحبه بثلث الخارج من نصيبه واستعجار البقر في المزارعة  
مقصودا لا يجوز والخارج بينهما نصفان على قدر بذرها ولصاحب البقر أجر مثل بقره فيما  
كربت لأنها كربت الأرض قبل أن تقع الشركة بينهما في الزرع فكان مستوفيا هذه النفقة  
من بقره بحكم عقد فاسد ولو اشترط البذر من عند أحدهما بينه والبقر من الآخر والخارج  
بينهما نصفان لم يميز لأن صاحب البقر يصير دافعا أرضه وبقره مزارعة بنصف الخارج وقد  
شرط في ذلك عمل رب الأرض والبقر مع صاحب البذر وكل واحد من هذين بأنفاده  
مفسد للعقد فإذا حصل الخارج فهو كله لصاحب البذر ولصاحب البقر أجر مثل بقره  
وأجر مثل عمله وأجر مثل حصته من الأرض على صاحب البذر ثم يطيب نصف الزرع لصاحب  
البذر لأنه رباة في أرض نفسه ويأخذ من النصف الآخر نصف ما غرم لصاحب البقر من  
أجر مثل بقره وأجر عمله وجميع ما غرم له من أجر مثل الأرض ونصف البذر مع نصف  
ما اتفق فيه ويتصدق بالفضل لأنه ربي هذا النصف في أرض غيره بمقد فاسد وكذلك لو  
اشترط لصاحب البذر ثلثي الخارج وللآخر ثلث الخارج فهذا وما سبق في التخييع سواء  
لاستوائهما في المنى وإذا دفع الرجلان أرضا لهما وبذرا إلى رجل على أن يزرعها سنته هذه  
فأخرج قصصه لأحد صاحبي الأرض وللآخر الثلث وللعامل السدس فهذه مزارعة فاسدة  
لأن أحد الدافعين صار مستأجرا للعامل أن يعمل في نصيبه بجزء مما يخرج نصيب صاحبه  
فإنه شرط لنفسه نصف الخارج وذلك جميع ما يخرج أرضه وبذره فرفنا أنه جعل أجر  
العامل في نصيبه جزءا من الخارج من نصيب صاحبه وذلك لا يجوز والخارج بينهما نصفان  
على قدر بذرها وللعامل أجر مثل عمله فيما عمل ولو كان العامل حين اشترط السدس سمي  
أن ذلك السدس من حصة أحدهما خاصة وهو الذي شرط لنفسه السدس فهذا تصريح

بالمعنى المفسد للمقد فلا يزداد المقد به الا فسادا ولو دفع رجل الى رجل أرضا مزارة بالنصف واشترط حفظ الزرع حتى يستحصد على رب الأرض والبذر من قبله أو من قبل العامل فالمزارة فاسدة لان هذا شرط يعدم التخلية بين الأرض وبين العامل في مدة المزارة فيفسد به المقد ولو شرط الكراب على رب الأرض فإن كان البذر من قبل العامل فالمقد فاسد وان كان من قبل رب الأرض فالمقد جائز لانه اذا كان البذر من قبل العامل فالمقد في جانب رب الأرض يلزم بنفسه وهذا الشرط يعدم التخلية بعد لزوم المقد وان كان من جانب رب الأرض فلزوم المقد في جانبه انما يكون بعد لقاء البذر في الأرض والكراب يسبق ذلك فكانه استأجره لعمل الزراعة في أرض مكروبة واذا كان النخل بين رجلين فدفنه أحدهما الى صاحبه سنته هذه على أن يقوم عليه ويسقيه ويلقحه فخرج من ذلك فهو بينهما للعامل ثلثه والآخر ثلثه فهذا فاسد لان الذي شرط الثلث لنفسه استأجر صاحبه للعمل في نصيبه ثلث الخارج من نصيبه وهو انما يعمل فيما هو شريك لنفسه فيه واستأجر أحد الشريكين صاحبه للعمل فيما هو فيه شريك باطل والخارج بينهما نصفان لا يتصدق واحد منهما بشئ منه ولا أجر للعامل على شريكه لان قيام الشركة بينهما فيما يلاقيه عمله يمنع تسليم عمله الى صاحبه ولو كان اشترطا ان الخارج نصفان جاز وكان العامل معينا لشريكه لعمله في نصيبه فان كان الذي لم يعمل أمر العامل ان يشتري ما يلحق به النخل فاشتراه رجع عليه بنصف الثمن ذلك في التمسك جيمعا لانه وكبل في شراء نصف ما يلحق به النخل له وقد أدى الثمن من عنده فيرجع عليه بذلك بخلاف العمل فانه لا قيمة للعمل الا بتسمية الموضع وتسليم تام الى من يكون العمل له والشركة تمنع من ذلك وهو نظير عبد بين اثنين أمر أحدهما صاحبه بان يشتري له نفقة فيفقد عليه بنصف الثمن ولو استأجره ليخلق رأسه باجر لم يستوجب الاجر على شريكه لهذا المعنى ثم ما يذكر من التلقيح في النخل انواع معلومة عند أرباب النخل منها ما يشتري فيدق وينثر على مواضع معلومة من التخليل ومنها ما يوجد من شقولة النخل مما يشبه الذر من بني آدم ثم يشق النخلة التي تحمل فيغرز ذلك فيها على صورة اوطء بين الذكور والامات ولما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا النوع من أهل المدينة فاستقبه ونهاهم عن ذلك فاحشفت النخل في تلك السنة فقال عهدي بئار نخيلكم على غير هذه الصفة قالوا نعم وانما كانت تجيد الثمار بالتلقيح فاتنهنا اذ منعنا فاحشفت

فقال عليه الصلاة والسلام اذا أتيتكم بشئ من أمر دينكم فاعملوا به واذا أتيتكم بشئ من أمور دنياكم فانتم أبصر بدينكم كما قبيل ان النخيل على طبع الآدمي فان النخلة خلقت من فضل طينة آدم عليه الصلاة والسلام على ما قال عليه الصلاة والسلام أكرموا النخلة فانها عمتكم ولهذا لا تمر الا بالتلقيح كما لا تمحل الا نثى من بنات آدم الا بالوطء واذا قطعت رأسها يست من ساعتها كالأدمى اذا جرز رأسه ولو اشترطوا على أن يعملوا جميعا فيه ويسقياه ويلقحاه بتلقيح من عندهما هذه السنة فاخرج من ذلك فلاحدهما بعينه الثلاثان وللآخر الثلث فهذا فاسد لان أحدهما شرط لنفسه جزءا من الخارج من نصيب صاحبه من غير أن يكون له فيه نخل ولا عمل أو استأجره صاحبه للعمل فيما هو شريك فيه ان كان عمله أكثر من عمل صاحبه ولو دفع نخلا الى رجلين يقومان عليه ويلقحانه بتلقيح من عندهما على ان لاحد العاملين بعينه نصف الخارج وللآخر سدسه ولرب النخل ثلثه فهو جائز لان رب النخل استأجرهما للعمل في نخيله وفاوت بينهما في الاجر وذلك جائز كما لو استأجر أحدهما للعمل بمائة درهم وللآخر بمائة دينار وكذلك لو اشترطوا ان لاحد العاملين بعينه ثمر مائة درهم على رب النخل وللآخر ثلث الخارج ولرب النخل ثلثه وعلى عكس ذلك كان جائزا لانه استأجر أحدهما بعينه بأجر مسي وللآخر بعينه بجزء من الخارج وكل واحد من هذين العقدين يصح عند الانفراد بهذه الصفة فكذا اذا جمع بينهما ولو اشترطوا لصاحب النخل الثلث ولاحد العقدين بعينه الثلثين وللآخر أجرا مائة درهم على العاقل الذي شرط له الثلثين كان هذا فاسدا لان هذا بمنزلة رجل دفع الى رجل نخلا له معاملة هذه السنة على ان لصاحب النخل الثلث وللعامل الثلثين وعلى أن يستأجر العامل فلانا يعمر معه بمائة درهم فهذا شرط فاسد والمعاملة تقسده لانه اشترط اجارة في اجارة (الأتري) انه لو استأجر رجلا هذه السنة بمائة درهم يقوم على العمل في نخيله على أن يستأجر فلانا يعمل معه خمسين درهما كان العقد فاسدا لانه اشترط اجارة في اجارة واشترط أحد العقدين في الآخر يكون مفسدا لهما ولو دفع الى رجل أرضا سنته هذه يزرعها ببذره وبقره بالنصف على أن يستأجر فلانا يعمل معه بمائة درهم كان فاسدا ولو كان البذر من قبل صاحب الارض والشرط كما وصفنا كان العقد فاسدا أيضا هكذا ذكرنا هنا وقد تقدم قبل هذا انه اذا كان البذر من قبل المزارع وشرط ان يعمل فلان معه ثلث الخارج ان العتد جائز بين رب الارض والمزارع وهو فاسد

بين المزارع وبين فلان ولو كان البذر من قبل رب الأرض جاز بينه وبين العاملين جميعا وهنا  
أجاب في الفصلين جميعا بفساد العقد فمن أصحابنا رحمهم الله من يقول إنما اختلف الجواب  
لاختلاف الموضوع لأنه قال هناك ويعمل معه فلان بثلاث الخارج وحرف الواو للعطف  
فيكون هذا عطف عقد فاسد على عقد جائز لا اشتراط أحد العقدين في الآخر وهناك قال  
وعلى أن يستأجر فلانا يعمل معه بمائة درهم وحرف على للشرط فيكون أحد العقدين  
مشروطا في الآخر والاصح أن يقول هناك المشروط للآخر على صاحب البذر بثلاث الخارج  
فيكون العقد شركة من حيث الصورة وإنما يأخذ حكم الاجارة اذا فسدت والشركة لا تفسد  
بالشروط الفاسدة فلما غلب هناك معنى الشركة صححنا العقد بين رب الأرض والمزارع وإن  
فسد العقد بين المزارع والعامل الآخر لا اشتراط عمله معه في الزرعة وهنا إنما شرطا للعامل  
تجرا مائة درهم فيكون المذهب هنا معنى الاجارة والذي كان بين رب الأرض والعامل  
اجارة في الحقيقة لأنه لما أن يكون اجارة الأرض أو استئجارا للعامل فيكون ذلك اجارة  
مشروطة في اجارة وذلك منسند للعديد في المعاملة فان العقد اجارة على كل حال لأن رب  
التخيل استأجر العامل ولهذا يلزم العقد بنفسه من اجابين فيفسد العقد بينهما باشتراط  
اجارة في اجارة ثم الخارج كله لصاحب البذر فان كان هو صاحب الأرض فعليه أجر مثل  
الزراع وأجر مثل الذي عمل معه لأن الجزأين أجيرا لمفعله كعمل الزارع بنفسه وعلى الزارع  
أجر مثل الذي عمل معه فيما عمل لا يرد على مائة درهم لأنه قدره في بمقدار المائة وإن  
كان البذر من قبل الزارع فعليه أجر مثل الأرض بانها ما بلغ وأجر مثل الذي عمل معه  
لا يزداد على مائة درهم وهذا يتأني على قول محمد رحمه الله فاما على قول أبي يوسف رحمه  
الله فلا يزداد بأجر مثل الأرض على نصف الخارج على قياس شركة الاحتطاب وكذلك الشجر  
يدفعه الرجل الى رجلين بمائة على سبعة السنة على أن نصف الخارج لصاحبه والنصف  
الباقى لاحد اما ين بيعه ولعامل الثاني على شريكه أجر مائة درهم في عمله فهو فاسد  
لا اشتراط اجارة في اجارة يوضح جرح ما قلنا ان اشتراط عمل قيمته مائة درهم على العامل  
في جميع هذه المسائل سوى عمله ينزل اشتراط مائة درهم عليه لرب الأرض والتخل والشجر  
وذلك مفسد للعقد ولو كان تخل بين رجلين فدفعاه الى رجل سنة يقوم عليه فما خرج فنصفه  
للعامل ثلثا ذلك النصف من نصيب أحدهما بعينه وثمنه من نصيب الآخر والباقي بين صاحبي



النخل ثلثة للذى شرط الثلث من نصيبه للعامل وثلثة للآخر فهو على ما اشترطوا لان كل واحد منهما استأجر العامل بجزء معلوم من نصيبه أحدهما بثلثي نصيبه والآخر بثلث نصيبه وذلك مستقيم كما لو استأجره كل واحد منهما بأجر مسمى وكان المشروط على أحدهما أكثر من المشروط على الآخر ثم ما شرط على كل واحد منهما لنفسه الا قدر الباقي من نصيبه فلا يمكن فساد في هذا الشرط ولو اشترطوا أن نصف الخارج لأحد صاحبي النخل بعينه نصيبه الذى هو له والنصف الآخر للعامل ثلثاه ولصاحب النخل ثلثه فهذه معاملة فاسدة لانها استأجره للعمل على أن يكون الاجر على أحدهما بعينه خاصة ثم الخارج بينهما انصافان لا يتصدقان بشئ منه وعليهما أجر مثل العامل في عملهما ولا يقال يذبحى أن لا يجب الاجر على الذى شرط النصف لنفسه لانه ما أوجب للعامل شيئاً من نصيبه وهذا لانه استأجره للعمل ولكن شرط أن يكون الاجر على غيره وهذا الشرط لا يبقى أصل الاجارة فعليه أجر مثله فيما عمل له ولو اشترطوا أن للعامل نصف الخارج ثلثه من نصيب أحدهما بعينه وثلثاه من نصيب الآخر وعلى أن النصف الباقي بين صاحبي النخل نصفين فهو فاسد لان الذى شرط ثلثي نصيبه للعامل لا يبقى له من نصيبه الا ثلث فشرط نصف ما بقى لنفسه يكون طعماً في غير مطمع وهو بهذا الشرط يصير كأنه جعل بعض ما عمله أجره للعامل من نصيب صاحبه لانه لا يتصور بقاء نصف النصف له مع استحقاق ثلثي النصف عليه فكانه شرط للعامل ما زاد على نصف النصف أجره له من نصيب صاحبه وقد ذكر قبل هذا في المزارعة نظير هذه المسئلة وهو أن يكون الارض والبذر منهما وقال اشترط المتناصف في النصف الباقي باطل ويقسم النصف الباقي بينهما على مقدار ما بقى من حق كل واحد منهما وهنا قصد العقد فاما أن يقال في الله صلين جميعاً وايتان اذ لا فرق بينهما أو يقال هناك موضوع المسئلة ان أصل البذر غير مشترك بينهما قبل الالتقاء في الارض فالشرط الفاسد بينهما لا يفسد المزارعة بينهما وبين المزارع وهنا أصل النخل كان مشتركاً بينهما قبل المعاملة وقد جعل الشرط الفاسد بينهما مشروطاً في المعاملة فيفسد به العقد ولو اشترطوا أن يقوم عليه العامل وأحد صاحبي النخل بعينه والخارج بينهم اثنان فهو فاسد لانها معاملة تنعدم فيها التولية والعامل من رضى النخل استأجر العامل ببعض نصيبه على أن يعمل هو معه وذلك مفسد للعقد ولو اشترطوا للذى يعمل من صاحبي النخل نصف الخارج والباقي بين الآخر والعامل نصفين كان جائزاً لان العامل

من ربي النخيل حامل في نخيل نفسه اذ لا عقد بينه وبين العامل ولكن العامل أجر الآخر  
 بنصف نصيبه ليعمل له وذلك جائز ولو اشترطوا أن يعمل جميعا مع العامل على أن الخارج  
 بينهم أثلاث فهو فاسد لأن كل واحد منهما استأجر العامل ببعض نصيبه وشرط عمله معه  
 فهذه معاملة لا يوجد فيها التخلية بين النخيل وبين العامل ولو كانا شرطا الملل على العامل وحده  
 في سنة بعد هذه السنة أو بعد ثلاث سنين فهو جائز لأن المعاملة بمنزلة الاجارة واطافة  
 الاجارة الى وقت معلوم في المستقبل جائز وعطف العقد الجائز على العقد الفاسد لا يفسد المعلوم  
 لانهما لا يجتمعان في وقت واحد وكذلك المزارعة على هذا من أيهما كان البذر لأن في المزارعة  
 استئجار الارض واستئجار العامل ان كان البذر من رب الارض. واذا دفع الرجلان الى  
 الرجلين نخلاهما معاملة هذه السنة على أن يقوموا عليه فخرج فللعمالين نصفه لواحد منهما بعينه  
 ثلثا ذلك النصف وللآخر ثلثه والباقي بين صاحبي النخل نصفان فهو جائز على ما اشترطوا  
 لانهما استأجرا كل واحد منهما بجزء معلوم من نصيبهما وقاوتان العمالين في مقدار الاجر  
 وذلك لا يمنع جواز العقد لانهما يستحقانه بمثلها وقد يتفاوتان في العمل من حيث الحذافة  
 أو الكثرة ولو اشترطوا أن النصف بين العمالين نصفان وما بقي من صاحبي النخل ثلثه لاحدهما  
 بعينه وثلثه للآخر فالمعاملة فاسدة لانه لم يبق لكل واحد منهما ما اشترطوا للعمالين الا  
 ربع الخارج فاشترط أحدهما الزيادة على ذلك لنفسه من نصيب صاحبه طمع في غير مطعم  
 اذ هو اشترط أجره بمض أجره عملها له على شريكه وذلك مفسد للعقد المعاملة ولو اشترطوا  
 أن النصف للعمالين من نصيب أحدهما بعينه ثلثا ذلك النصف ومن نصيب الآخر ثلثه والباقي  
 بين صاحبي النخيل ثلثاه للذي شرط الثلث وثلثه للذي شرط الثلثين فهو جائز على ما اشترطوا  
 لأن كل واحد منهما استأجر العمالين للعمل في نصيبه بجزء معلوم من نصيبه وما شرط لنفسه  
 الا مقدار الباقي من نصيبه بعد ما شرط للعمالين وهذا ثابت بدون الشرط فلا يزيد الشرط  
 الا وكادة ولو اشترطوا أن النصف الباقي بين صاحبي النخل ثلثاه للذي شرط الثلثين وثلثه  
 للذي شرط الثلث كانت المعاملة فاسدة لأن أحدهما شرط لنفسه زيادة على الباقي من نصيبه  
 وذلك منه طمع في غير مطعم وهو بالشرط الثاني كأنه جعل بعض ما استوجبه للعمالين أجرة  
 مشروطة على صاحبه ولو اشترطوا ثلث الخارج لاحد العمالين بعينه وثلثاه لصاحبي النخل  
 وللعامل الآخر اجر مائة درهم على صاحبي النخل جاز لانهما استأجرا أحدا العمالين بثلث الخارج

وهي معاملة صحيحة واستأجر الخارج الآخر للعمل بأجر مسمى وهي اجارة صحيحة ولو كانوا  
اشترطوا المائة على أحد صاحبي النخل بعينه كانت المعاملة فاسدة لان الذي استأجره أحدهما  
بالدراهم ان كان استأجره لنفسه فعمل أجيره كعمله بنفسه واشترط عمله في المعاملة يفسدها  
وان كان استأجره ليعمل لهما فاشترط أجر أجيرهما على أحدهما خاصة يكون مفسدا للعقد  
وقد جملا ذلك مشروطا في المعاملة فان الخارج لصاحبي النخل وللعامل على الذي شرط له الثلث  
أجر مثله بالنا ما بلغ على صاحبي النخل لانها استوفيا عمله بعقد فاسد وتسمية الثلث له بعد فساد  
العقد لا يكون معتبرا عند محمد رحمه الله فكان له أجر مثله بالنا ما بلغ وللعامل الآخر أجر  
مثله لا يجاوز به مائة درهم على الذي شرط له المائة لانه هو الذي عاقده عقد الاجارة والتزم  
البذل له بالتسمية ثم يرجع هو على شريكه بنصف ما تزعمه من ذلك لانه عمل لهما جميعا بحكم  
عقد فاسد وهو في نصيب صاحبه بمنزلة النائب عنه في الاستئجار فيرجع عليه بما يلحقه من  
الفرم في نصيبه ولو كانوا اشترطوا أن المائة على العامل الذي شرطوا له الثلث كانت المعاملة  
فاسدة وقد يتنا هذا فيما اذا كان العامل واحدا انه يفسد العقد لاشتراط الاجارة في الاجارة  
فكذلك اذا كان العامل اثنين والخارج لصاحبي النخل وعليهما للذي شرط له الثلث أجر مثله  
وأجر مثل صاحبه بالنا ما بلغ لان صاحبه أجره وعمل أجيره يقع له فيكون كعمله بنفسه  
ولصاحبه عليه أجر مثله لا يجاوز به مائة درهم لانه استوفى عمله بعقد فاسد وقد صح رضاه  
بقدر المائة فلا يستحق الزيادة على ذلك واذا دفع رجل الى رجلين أرضا له هذه السنة يزرعها  
ببذرها وعملها فما أخرج الله تعالى منها فنصفه لاحد العاملين بعينه وتلك للآخر والسدس  
لرب الارض فهو فاسد لانها استأجرا الارض وشرطا أن يكون جميع الاجر من نصيب  
أحدهما خاصة فان الآخر شرط لنفسه جميع الخارج من بذره ولو اشترطوا لاحدهما أربعة  
أعشار الخارج وللآخر الثلث ولرب الارض ما بقي فهو جائز لان كل واحد منهما استأجر  
الارض بجزء معلوم من نصيبه من الخارج أحدهما بخمسي نصيبه والآخر بثلث نصيبه وكما  
يجوز التفاوت في أجرة العاملين بالشرط فكذلك في اجارة الارض منهما ولو اشترطوا ان  
نصف الخارج لاحدهما بعينه ولرب الارض عليه مائة درهم وللآخر الثلث ولرب الارض  
السدس جاز على ما اشترطوا لان أحدهما استأجر نصف الارض بأجر مسمى والآخر بجزء  
من الخارج وكل واحد منهما صحيح وبسبب اختلاف جنس الاجر أو منفعة العقد لا تفرق

الصفقة في حق صاحب الارض ولا يتمكن الشيوع ولو اشترطوا على أن ما أخربت الارض  
 بينهما اثلاث ولرب الارض على أحدهما بعينه مائة درهم كان فاسدا لان الذي التزم المائة جمع  
 لصاحب الارض من نصيبه بين أجر للمسى وبمض الخارج وذلك منفسد للمقد وكذلك  
 لو اشترطوا المائة على رب الارض لها كان فاسدا لان رب الارض التزم لها مع منفعة الارض  
 مائة درهم بمقابلة نصف الخارج قويا يخص المائة من الخارج هو مشتري منها وشراء المدوم  
 باطل ففسد العقد لذلك وان اشترطوا المائة على رب الارض لاحدهما بعينه وقد اشترطوا ان  
 الخارج بينهم اثلاث في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز المزارعة هذه مزارعة  
 فاسدة والخارج لصاحبي البذر ولرب الارض عليها أجر مثل الارض وفي قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله للمزارعة بين رب الارض والمزارع الذي لم يشرط عليه المال جائزة فيأخذ هو  
 الثلث ورب الارض السدس ويكون نصف الخارج للمزارع الآخر وعليه لرب الارض  
 أجر مثل نصف أرضه لان رب الارض هنا صار مشتريا بمض نصيب أحدهما بما شرط  
 له من المائة فانما تمكن الفساد فيما بينهما الا ان من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن الصفقة  
 الواحدة اذا فسد بعضها فسد كلها ومن أصلها أن الفساد يقتصر على ما وجدت فيه العلة  
 المفسدة وقد بينا نظائره في اليوع وقيل بل هذا ينبغي على اجارة المشاع فان العقد لما فسد  
 بين رب الارض وبين الذي شرط عليه المائة فلزم صرح في حق العامل الآخر كان اجاره  
 نصف الارض مشاعا وذلك لا يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله خلافا لها والاول أصح لان  
 العقد مع الفساد منقذ عندنا فلا يتمكن بهذا المعنى الشيوع في أصل العقد والله أعلم

### باب مشاركة العامل مع آخر

(قل رحمه الله) واذا دفع الرجل لرجل نخلا له معاملة هذه السنة على أن يقوم عليه ويسقيه  
 ويلقحه فما خرج منه فهو نصفان ولم يأمره أن يعمل في ذلك برأيه فدفعه العامل الى رجل  
 آخر معاملة على أن لا يخرج ثلث الخارج فعلم على ذلك فالخارج كله لصاحب النخل وللعامل  
 الآخر على الاول أجر مثله ولا أجر للاول على رب النخل لان العامل الاول خالف أمر  
 رب النخل حين دفعه الى غيره معاملة فان رب النخل انما رضى بشركته في الخارج  
 لا بشركة الثاني فهو حين أوجب الشركة في الخارج للعامل الثاني صار مخالفا لرب النخل فيما

أمره به بمنزلة الناصب فلا يستوجب عليه الاجر بعد ما صار غاصبا سواء أقام العمل بنفسه أو بنائبه ثم العامل الاول استأجر الثاني بثلاث الخارج وقد حصل الخارج ولم يسلم له لاستحقاق رب النخل ذلك عليه فإنه متولد من نخله فلا يستوجب عليه بدون رضاه وهو مارضى بأن يستحق الثاني شيئا من الخارج ففسد العقد بينهما لاستحقاق الاجرة فيرجع على العامل الاول باجر مثله فإن هلك الثمر في يد العامل الآخر من غير عمله وهو في رأس النخل بأفة أصابته فلا ضمان عليه ولا على الاول لانهما بمنزلة الناصبين والزيادة المتولدة من عين المنصوب اذا تلت من غير صنع أحد لا تكون مضمونة وإن هلك من عمل الاجير شيء فإن كان ذلك عملا خالف فيه ما أمره به العامل الاول فالضمان فيه لصاحب النخل على العامل الآخر دون الاول لانه مباشر للاتلاف وانما ألقاه بفعل أنشاء من عنده ولم يكن مأمورا به من جهة العامل الاول فيقتصر حكم ذلك الفعل عليه كولد المنصوبة اذا ألقاه متلف في يد الناصب كان الضمان على المتلف دون الناصب وإن هلك في يدي من عمل في شيء لم يخالف فيه ما أمره به الاول فلصاحب النخل أن يضمن أي العاملين شاء لان الثاني وإن باشر الاتلاف ولكن كان عاملا ذلك العمل للاول حين استوجب بمعاملته الاجر عليه فيكون عمله كعمل الاول بنفسه فلصاحب العمل أن يضمن أيهما شاء فإن ضمن الآخر رجع على الاول بما ضمن لانه مغرور من جهته حين عمل له بأمره وإن ضمن الاول لم يرجع على الآخر لانه حين ضمن صار كالمالك ولو كان رب النخل أمر الاول أن يعمل فيه برأيه والمسئلة بحالها فدفعه الى الآخر جاز لانه فوض الامر الي رأيه على العموم والاشراك والدفع الى الغير معاملة من رأيه ثم نصف الخارج لرب النخل وثمة للآخر كما أوجبه له الاول من نصيبه وبقي السدس للاول وهو طيب له لانه استحق ذلك بالتزام العمل بالعقد ولو قال رب النخل للال مارزقك الله فيه من شيء فهو يتنا نصفان أو ما أخرج الله لك أو قال له اعمل فيه برأيك فدفعه الى آخر معاملة بالثلث أو النصف كان جائزا والباقي بعد الشروط للآخر بين الاول وصاحب النخل نصفين كما شرطا لان الذي رزق الله العامل الاول هو الباقي وقد شرطا المناصفة فيه ولو دفع الى رجل أرضا وبذرا مزارعة على ان للمزارع من الخارج عشرين قفيزا ولرب الارض ما بقي وقال له اعمل برأيك فيه أو لم يقل فدفع المزارع الارض والبذر الى رجل بالنصف مزارعة فعمل فالخارج لرب الارض لانه نماء بذره وقد كان

المقد بين الاول فاسدا باشتراط مقدار معلوم له من الخارج بالمقدين فلا يصح منه  
 ايجاب الشركة للثاني في الخارج سواء قال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل لانه أجبره لاشريكه  
 في الخارج واذا لم يصح منه اشارك الثاني في الخارج لم يصح مخالفا لصاحب الارض والبذر فيها  
 فسله فيكون الخارج كله لرب الارض والآخر على الاول أجبر مثله لانه استأجره بثالث  
 الخارج وقد حصل الخارج ثم استعقته رب الارض وللأول على رب الارض أجر مثل ذلك  
 العمل لانه لما لم يصح مخالفا لرب الارض كان عمل أجبره كعمله بنفسه وقد سلم ذلك لرب  
 الارض بمقد فاسد وكذلك ان لم تخرج الارض شيئا لان فساد المقد الاول يفسد المقد  
 الثاني فالثاني انما أقام العمل بحكم اجارة فاسدة فيستوجب أجر المثل على من استأجره وان  
 لم تخرج الارض شيئا كما لو استأجره رب الارض اجارة فاسدة ولو دفع اليه الارض  
 والبذر مزارعة بالنصف وقال اعمل فيه برأيك أو لم يقل فدفعها الى آخر مزارعة على أن للآخر  
 منه عشرين قفيزا فالمزارعة بين الاول والثاني فاسدة وللثاني على الاول أجر مثل عمله  
 والخارج بين الاول ورب الارض نصفان لان المقد بينهما صحيح وعمل أجبره كعمله بنفسه  
 والاول لا يصير مخالفا وان لم يكن رب الارض قال له اعمل فيه برأيك لانه انما يصير مخالفا  
 بايجاب الشركة للغير في الخارج ولم يوجد ذلك ولو دفع اليه أرضا على أن يزرعها ببذره وعمله  
 بعشرين قفيزا من الخارج والباقي للمزارع أو كان شرط أقفزة للمزارع والباقي لرب  
 الارض فدفعها المزارع الى آخر مزارعة بالنصف والبذر من عند الاول أو من عند الآخر  
 فعمل فالخارج بين المزارعين نصفان لان الاول مستأجر للارض اجارة فاسدة فيصح منه  
 استئجار العامل للعمل فيه أو اجارتها من غيره بالنصف اذا كان البذر من عند الآخر لان  
 الفساد من المقد معتبر بالجائز في حكم التصرف فالخارج بين المزارعين نصفان ولرب الارض  
 أجر مثل أرضه على الاول ولو لم يعمل الآخر في الارض بعد ما تناقدا المزارعة حتى أراد  
 رب الارض أخذ الارض وبعض ما تناقدا عليه كان له ذلك لان المقد بينه وبين الاول  
 اجارة فاسدة والاجارة تنقض بالبذر فان كان البذر في العقد الثاني من عند الآخر ينقض  
 المقد الثاني بينه وبين الآخر لاستحقاق نقض المقد الاول بسبب الفساد وان كان البذر  
 من عند الاول ينقض استئجار الاول للثاني لفساد المقد أيضا فان كان الآخر قد زرع لم يكن  
 لرب الارض أخذ أرضه حتى يستحصل الزرع لان المزارع الآخر حتى في لقاء البذر في

الارض وفي القلع اضرار به من حيث ابطال حقه فيتأخر ذلك الى أن يستحصد ولو كان رب الارض دفعها الى الاول مزارعة بالنصف وقال له اعمل فيها برأيك أو لم يقل فدفعها الاول وبذرا ، منها الى الثاني مزارعة بمشرين قفيزا من الخارج شرطاه للثاني أو للاول فالتقد الثاني فاسد وللآخر على الاول أجر عمله والخارج بين رب الارض وبين الاول نصفان لان اقامته العمل بأجيره كاقامته بنفسه واستتجار الارض بنصف الخارج كان صحيحا بينهما ولو كان البذر من الآخر كان الخارج كله له لان التقديته وبين الاول فاسد والخارج تمام بذره وعليه للاول اجر مثل الارض لان الاول أجر الارض منه اجارة فاسدة وقد استوفى منافعا وعلى الاول لرب الارض أجر مثل الارض لانه أجر الارض بنصف الخارج وقد حصل الخارج ثم استحقه الآخر فيرجع رب الارض على الاول باجر مثل أرضه ولو دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف وقال له اعمل فيه برأيك أو لم يقل فدفعه العامل الى آخر معاملة بمشرين قفيزا من الخارج فالخارج بين الاول وصاحب النخل نصفان وللآخر على الاول أجر مثله لفساد العقد الذي جرى بينه وبين الآخر ثم الاول هنا لم يصير مخالفا لرب النخل بالدفع الى الثاني وانما يصير مخالفا بإيجاب الشركة للنسبة في الخارج ولم يوجد حين وجد العقد الثاني وكان عمل أجيره كعمله بنفسه فلماذا كان الخارج بينه وبين صاحب النخل نصفين ولو كان الشرط في للمعاملة الاولى عشرين قفيزا لاحدهما بينهما وفي الثانية النصف فالخارج لصاحب النخل لان العقد الاول فاسد فيفسد به العقد الثاني اذ الاول ليس بشريك في الخارج فلا يكون له أن يوجب الشركة لغيره في الخارج واذا لم تجز الشركة للثاني لم يصير الاول مخالفا فيكون الخارج كله لصاحب النخل وللآخر على الاول أجر عمله وللأول على صاحب النخل أجر ما عمل الآخر ولا ضمان عليهما في ذلك لانعدام سبب الضمان وهو الخلاف والله أعلم

### باب مزارعة المرتد

(قال رحمه الله) واذا دفع المرتد أرضه وبذره الى رجل مزارعة بالنصف فعمل على ذلك وخرج الزرع فان أسلم فهر على ما اشترطا وان قتل على ردة فالخارج للعامل وعليه ضمان البذر ونقصان الارض للدافع في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله على قول من أجاز

المزارعة أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج وعلى قولها هذه المزارعة صحيحة والخارج بينهما  
 على الشرط وهو بناء على اختلافهم في تصرفات المرتد عندهما نفذ تصرفاته كما نفذ من  
 المسلم وعند أبي حنيفة يوقف الحق ورثته فإن أسلم نفذ عقد المزارعة بينهما فكان الخارج  
 على الشرط وإن قتل على رده بطل العقد وبطل أيضاً أذنه للعامل في القاء البذر في الأرض  
 لأن الحق في ماله لو رثته ولم يوجد منهم الرضا بذلك فيصير العامل بمنزلة الناصب للأرض  
 والبذر فيكون عليه ضمان البذر ونقصان الأرض أخرجت الأرض شيئاً أو لم تخرج والخارج  
 كله له لأنه ملك البذر بال ضمان وإن كان البذر على العامل وقتل المرتد على رده فإن كان  
 في الأرض نقصان غرم العامل نقصان الأرض لأن اجارة الأرض بطلت حين قتل على  
 رده وكذلك الأذن الثابت في ضمنه فيكون صاحب الأرض كالناصر للأرض والزرع  
 كله له وإن لم يكن في الأرض نقصان فالقياس أن يكون الخارج له ولا شيء عليه لأنه بمنزلة  
 الناصب والناصر للأرض لا يضمن شيئاً إلا إذا لم يتمكن فيها نقصان وفي الاستحسان يكون  
 الخارج على الشرط بين العامل وورثة المرتد لأن إبطال عقده كان لحق ورثته في ماله والنظر  
 للورثة هما في تنفيذ العقد لأنه إذا نفذ عند سلم لهم نصف الخارج وإذا بطل العقد لم يكن لهم  
 شيء فقد عقده ستمسكاً بخلاف الأول فهناك وقف لمقدم يجب له نقصان الأرض وربما  
 كان نقصان الأرض أنفع لهم من نصف الخارج وهو تقرير البد المحجور عليه إذا أجرة نفسه  
 للعمل فإن ملك في العمل استأجرنا فتمت ولا شيء عليه وإن سلم وجب الأجر  
 استحساناً لأن ذلك أنفع للمولى وهذا القياس والاستحسان على قول أبي حنيفة رحمه الله  
 وأما عندهما فلمزارعة صحيحة فإن كثر المرتد هو المزرع والبدومته فخرج له ولا شيء لرب  
 لأرض من نقصان الأرض والبذر وغيره إذا قتل المرتد في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن  
 رب الأرض سلف على عمره مزارعة وهو تسليط صحيح وشرط نفسه عليه عوضاً بمقابلته وقد  
 بطل التزامه للعوض بين من رده حق ورثته فهذا كان الخارج وورثة المرتد لانه تمام  
 بذر المرتد رده شيء على رب الأرض وإن كان البذر من قبل المدافع فخرج على الشرط في  
 قولهم جميعاً لأن صاحب الأرض مستأجر للمرتد بنصف الخارج وحق ورثته لا يتعلق بمنافعه  
 (ألا ترى) أنه لو أعان غيره لم يكن لورثته شيء لأن المقعة للورثة في تصحيح العقد هنا  
 فانه لو لم تصح اجارته نفسه لم يكن ورثته من الخارج شيء والخبر بسبب الردة لا يكون فوق



الحجر بسبب الرق ولو كانا جميعاً يردن والبذر من الدافع فالخارج للعامل وعليه غرم البذر  
وتقصان الأرض لأن العامل صار كالنائب للأرض والبذر حين لم يصح أمر الدافع إياه بالزراعة  
فيكون الخارج له وعليه غرم البذر وتقصان الأرض لورثة الدافع ولو أسلم أو أسلم صاحب  
البذر كان الخارج بينهما على الشرط كما لو كان مسلماً عند القدر وهذا لأن العامل أجبر له  
فاسلام من استأجره يكفي لفساد العقد سواء أسلم هو أو لم يسلم وإن كان البذر من العامل  
وقد قتل على الردة كان الخارج له وعليه نقصان الأرض لأن الدافع له في عمل الزراعة  
غير صحيح في حق ورثته فيغرم لم نقصان الأرض وإن لم يكن فيها نقصان فلا شيء لورثة رب  
الأرض لأن استتجار العامل الأرض بنصف الخارج من بذره باطل لحق ورثته وكذلك إذا  
أسلم رب الأرض فهو بمنزلة ماله لو كان مسلماً في الابتداء وإن أسلم أو أسلم المزارع وقتل  
الاخر على الردة ضمن المزارع نقصان الأرض لورثة المقتول على الردة لأن أمره إياه بالزراعة  
غير صحيح في حق الورثة وإن لم ينقصها شيئاً فالقياس فيه أن الخارج للمزارع ولا شيء لرب  
الأرض ولا لورثته لبطان المقد حين قتل رب الأرض على رده وفي الاستحسان الخارج  
بينهما على الشرط لأن معنى النظر لورثة المقتول في تنفيذ المقد هنا كما بينا وعند أبي يوسف  
ومحمد الخارج بينهما على الشرط إن قُتل أو أسلم أو لحقاً بدار الحرب أو ماتاً وكذلك قول أبي  
حنيفة رحمه الله في مزارعة المرتدة ومماثلتها لأن تصرفها بعد الردة ينفذ كما ينفذ من المسلمة  
بخلاف المرتد وإذا دفع المرتد إلى مرتد أو مسلم تخيلاً له معاملة بالنصف فعمل على ذلك ثم  
قتل صاحب التخييل على رده فالخارج لورثته لأنه تولد من نخل هم أحق به ولا شيء للعامل  
لأن المرتد كان استأجره ببعض الخارج وقد بطل استتجاره حين قتل على رده لحق ورثته  
ولو كان صاحب التخييل مسلماً والعامل مرتداً فقتل على رده بعد ما عمل أو مات أو لحق بدار  
الحرب أو أسلم فهو سواء والخارج بينهما على الشرط لأن المرتد أجر نفسه ببعض الخارج ولا  
حق لورثته في منافعه وفي تنفيذ هذا المقد منفعة ورثته ولو كانا عقداً المزارعة والمعاملة في جميع  
هذه الوجوه وهما مسلمان والبذر من الدافع أو العامل ثم ارتد أحدهما أيهما كان ثم عمل العامل  
وأدوك الزرع ثم قتل على الردة كان الخارج بينهما على الشرط عندهم جميعاً لأن رده إنماوجب  
التوقف في التصرفات التي ينشأ بها الردة فاما ما نفذ من تصرفاته قبل الردة فلا يتغير حكمه  
برده فوجود الردة في حكم تلك التصرفات كعدمها

باب مزاولة الحربى

(قال رحمه الله) وإذا دخل الحربى دار الاسلام بأمان فدمغ اليه وجل أرضاه وبذرا مزاولة هذه السنة بالنصف فهو جائز والخارج بينهما على ما اشترطا لانه ان لم أحكمنا فى المعاملات ما دام فى ديارنا والمزاولة اجارة أو شركة وكل واحدة منهما معاملة تصح بين المسلم والحربى فى هذه المدة لان الحول كامل لاستيفاء الجزية والكافر لا يمكن من المقام فى دارنا تمام مدة استيفاء الجزية بغير جزية فيقدم اليه فى الخروج فان أقام سنة بعد ما تقدم اليه وضع عليه الخراج وجعله ذميا ولم يدعه يرجع الى دار الحرب ولو اشترى الحربى المستأمن أرضا عشرية أو خراجية فدفعا الى مسلم مزاولة جاز والخارج بينهما على ما اشترطا ويوضع عليه فى قول أبى حنيفة رحمه الله فى أرضه الخراج ولا يترك أن يخرج الى دار الحرب بل يجعله ذميا لان خراج الرؤس تبع لخراج الاراضى وذا ان لم يكن خراج الارض كان ملزوما خراج الرأس أيضا والاختلاف بينه وبين صحبيه رحيم الله فيهما اذا كانت الارض عشرية وقد تقدم بيناه فى كتاب الزكاة فيما ذكرنا من أن المشتري يملك ما كان المشتري مستأنا به ودخل المسلم دار الحرب بان فاشترى أرضا من أهل الحرب بها ان حربى مزاولة أو أخذ المسلم أرضا حربى مزاولة بالنصف جاز لانه يسامهم ما دام فى دار الحرب بالشركة والاجارة والمزاولة لا يخرج منها ولو كان اشترط لاحدهما عشرون قفيزا من الخارج جاز فى قول أبى حنيفة ومحمد يأخذها من سميت له من الخارج والباقي للآخر ان بقى شيء وفى قول أبى يوسف المزاولة فاسدة والخارج لصاحب البذر وللآخر الاجر اذا أسلم وخرج اليها وهو بناء على ان المقود التى تفسد بين المسلمين كمقد الربا هل يجرى بين المسلم والحربى فى دار الحرب وقد بيناه فى كتاب الصرف والمزاولة بين المسلمين التاجر فى دار الحرب بمنزلة ما فى دار الاسلام لانها مخاطبان بأحكام الاسلام ومعنى الاحراز فى مالهما قائم وبما شرتهما المزاولة فى دار الحرب وفى دار الاسلام سواء فيما يصح ويفسد والمزاولة بين مسلم تاجر فى دار الحرب وبين رجل أسلم هناك جائزة بالنصف وكذا بشرطين قفيزا من الخارج لاحدهما فى قول أبى حنيفة خلافة لابي يوسف ومحمد بمنزلة عقد الربا بين التاجر فى دار الحرب والذي أسلم هناك وبين اللذين أسلما ولم يهاجرا واذا اشترى المسلم أو التاجر أرضا فى دار الحرب فدفعا الى حربى مزاولة بالنصف فلما استحصد الزرع ظهر المسلمون على تلك الدار فالزراع

والأرض كلها لمن اقتضاها لأن الأرض وإن كانت مملوكة للمسلم فهي بقعة من بقاع دار الحرب فتصير غنيمة لظهور المسلمين على الدار والزرع قبل الحصاد سبع للأرض لاتصاله بها ولهذا يستحق بالشفعة ولو كان الزرع حصدا ولم يحمل من الأرض حتى ظهروا على الدار كانت الأرض ونصيب الحربى من الزرع قسماً للمسلم نصيبه من الزرع لأن التبنية زالت بالحصاد وصارت كسائر المنقولات فنصيب الحربى من ذلك يصير غنيمة كسائر أمواله ونصيب المسلم لا يصير غنيمة كسائر أمواله من المنقولات والداين على زوال التبنية حكم الشفعة فإن الزرع المحصود لا يستحق بالشفعة وإن لم يحمل من الأرض ومن أيهما كان البذر فالجواب سواء وكذلك لو كان صاحب الأرض هو الحربى والزراع هو المسلم فإن كان الزرع لم يحصد فتركه الإمام أهلها وتركه في أيديهم يؤدون الخراج كما فعل عمر رضى الله عنه بأهل السواد كانت الأرض لصاحبها أيهما كان والزرع بينهما على ما اشترط لأن الإمام قرر ملكهما فيه بالبن وإذا جاز ذلك في حصة الحربى ففي حصة المسلم أو ولو دخل مسلمان دار الحرب بامان فاشتري أحدهما أرضاً فدفعها إلى صاحبه من زراعة بالنصف فاستحصد الزرع ولم يحصد حتى ظهر المسلمون على الدار فالأرض والزرع فيه لما قلنا وإن خيروا علينا بعد ما حصد الزرع فالأرض فيه والزرع بينهما على ما اشترط لأنه منقول مشترك بين مسلمين في دار الحرب فلا يصير غنيمة بالظهور على الدار وإن دفعها المسلم إلى حربى من زراعة بالنصف والبذر من أحدهما بعينه والعمل عليهما جميعاً فالخرجت الأرض للزرع ثم أعلم أهل الدار وقد استحصد الزرع أولم يحصد جاز في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله والخارج بينهما على الشرط وفي قول أبي يوسف رحمه الله الخراج لصاحب البذر وبالأخر الاجر وهذا لأن اشتراط عمل صاحب الأرض مع المزارع في المزارعة انما يشترط في دار الإسلام فاما في دار الحرب بين المسلم والحربى فهو على الخلاف الذى بينا ولو لم يسمع أهل الدار ولكن ظهر المسلمون على الدار كانت الأرض وما فيها قسماً ولا شئ على صاحبه لانهما من أجر ولا غيره لأن هذه المعاملة كانت في دار الحرب فلا يطالب أحدهما صاحبه بشئ منه بعد ما ظهر المسلمون على الدار لأن الأرض ان كانت للحربى فقد صارت غنيمة وكذلك ان كانت للمسلم فلا يكون له أن يطالب صاحبه باجرها ونفس الحربى تبدلت بطرف فلا توجه له المطالبة بالاجر على المسلم ولا للمسلم عليه وإن تركهم الإمام في أرضهم كما ترك عمر رضى الله عنه أهل السواد

فهذا بمنزلة اسلامهم عليها لانه يقر ملكهم في أراضيهم وحريةهم في رقابهم بالن كما يتقرر ذلك بالاسلام لو أسلموا والمعاملة كالزراعة في جميع ما ذكرنا وان كانت المزارعة في دار الحرب بين الحريين بالنصف أو بأقصة مساة من الخارج فاسلم أهل الدار قبل أن يحصد الزرع وقد استحصد أو بعد ما حصد جاز على ما اشترطا لانهما باسرا العقد حين لم يكونا ملتزمين لاحكام الاسلام وقد كان الخارج بينهما على ما اشترطا قبل اسلامهما فيتأ كدملكهما بالاسلام ولو أسلم أهل الدار قبل أن يزرع ثم زرع كانت المزارعة فاسدة على شرط الاقصة المساة والخارج اصحاب البسر لان العقد لا يتم من الجانبين قبل لقاء البذر في الارض فالاسلام الطارئ قبل تمام العقد كالمقترن باصل العقد ولو كان زرع ثم أسلموا وهو بقل لم يسبل ثم عمل فيه بعد ذلك حتى استجد - كان فاسدا أيضا لان المقصود هو الحب والاسلام خصل قبل حصول ما هو المقصود وهو الشركة بينهما في الحب الذي هو مقصود بخلاف ما اذا أسلموا بعد الاستحصاد وهذا لان كل حال يجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة يفسد المزارعة بشرط عشرين قفيزا وكل حالة لا يجوز ابتداء عقد المزارعة فيها فاسلامهم في تلك الحالة لا يؤثر في البطلان اعتبار الحالة البقاء بحالة الابتداء وما دام الزرع بقاء فابتداء المزارعة فيه يصح ذكرا - وكان العقد بشرط عشرين قفيزا فسد بخلاف ما بعد الاستحصاد والله أعلم

### باب مزارعة الصبي والعبد

(قال رحمه الله) والعبد المأذون له في التجارة بمنزلة الحر في المزارعة وكذلك الصبي الحر المأذون له في التجارة لان عقد المزارعة من عقود التجارة فانه استئجار للارض أو للعامل أو هو عقد شركة في الخرج ويجوز بيع المأذون به فالمأذون فيه كالحر البالغ فان زارع العبد انسانا فلم يزرع حتى حجر - حيث كان للحر أن يتمتع عن المضي في المزارعة فلمولى العبد أن يتمتع منه ويجوز بيعه بحيث يمكن للمولى منع العبد منه ولا يبطل العقد بحجر المولى عليه لان منع المولى اياه بالحجر يمتنع بنفسه وله أن يتمتع اذا كان البذر من قبله وليس له أن يتمتع اذا كان البذر من قبله - لا يفسد بذلك منع المولى اياه بالحجر عليه وهذا لان الحجر لا يبطل العقد الا في حالة لا يجوز ولا يمكن للمولى من ابطاله وما لم يكن لازما فلمولى أن

يتمتع من التزامه بعد الحجر الا أنه اذا كان البذر والارض من المبد فحجر المولى عليه قبل  
الزراعة فله أن يمنع الزارع من الزراعة واذا أخذ المبد أرض الغير مزاعة ليزرعها ببذره ثم  
حجر المولى عليه فنفس الحجر منع منه للمزاعة وينسخ العقد به لان صاحب الارض والبذر  
اذا كان هو المبد ففي القاء البذر في الارض اتلاف له وللمولى أن لا يرضى بذلك فلا يتمتع  
المزارع من القاء البذر في الارض لا ينسخ العقد واذا كان المبد هو المزارع ببذره فبنفس  
الحجر فات العقود عليه فان المبد لا يملك البذر بعد ذلك بالقاءه في الارض ولا في منافعه  
باقامة عمل الزراعة بدون اذن المولى فلماذا جعل نفس الحجر عليه فسحا للزراعة وكذلك الصبي  
الحري يحجر عليه أبوه أو وصيه وكذلك المعاملة في الاستتجار الا أن في المعاملة الحجر بعد  
العقد لا يبطل العقد أيهما كان العامل لان المعاملة تلزم بنفسها من الجانبين ولو لم يحجر عليه  
ولكنه نهاه أو نهى مزارعه عن العمل بعد العقد أو نهاه عن العقد قبل أن يعقد كان نهيه  
باطلا وله أن يعقد ويعمل وكذلك الصبي لان هذا حجر خاص في اذن عام وهو باطل  
(ألا ترى) أن عند ابتداء الاذن لو استثنى المزاعة لم يصح استثنائه فكذلك بعد الاذن  
اذا نهاه عن العقد أو المضى عليه من غير أن يحجر عليه فاذا اشترى الصبي التاجر أرضاً ثم  
حجر عليه أبوه فدفعها مزاعة الى رجل بالنصف يزرعها ببذره وعمله فالخارج للعامل وعليه  
نقصان الارض لان اذن الصبي في زراعة الارض بعد الحجر باطل فكان العامل بمنزلة  
الناصب فعليه نقصان الارض والخارج له وان لم يتمكن في الارض نقصان كان الخارج  
بينهما على الشرط استعسانا لان منفعة الصبي في تصحيح لعتد هنا فأنه لو بطل لم يسلم له شيء  
ولا يحجر الصبي عما يتمتع من منته من العقود كقبول امانة ولا يتصدق واحد منهما بشيء  
لان العقد لا يصح منه كان هو في ذلك كالبائع أو المأدون ولو كان البذر من قبل الدافع كان  
الخارج للعامل وعليه غرم البذر في الوجهين جميعاً أو نقصان الارض ان كان فيها نقصان  
سواء أخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج لان اذن الصبي في الزراعة والقاء بذره في الارض  
باطل فيكون المزارع كالناصب للارض والبذر منه فليده غرم البذر ونقصان الارض  
والخارج له ويتصدق بالفضل لانه حصل له بسبب حرام شرعا واذا دفع الحر الى المبد  
المجبور عليه أرضاً وبذراً مزاعة بالنصف سنته هذه فزرعها فحصل الخارج وسلم العامل  
فالخارج بينهما على الشرط لانه استأجر المبد للعمل بالنصف الخارج وقد بينا أن المبد المجبور

عليه اذا أجر نفسه وسلم من العمل وجب له الاجر استحسانا وان مات في العمل فصاحب  
الارض والبذر ضامن لقيمته لانه غاصب له بالاستعمال والزرع كله له سواء مات قبل  
الاستحصاد أو بعده لانه يملك العبد بالضيمن من حين دخل في ضمانه فانما أقام عمل الزراعة  
بمبد نفسه فالخارج كله له ويعطيه له ذلك لانه ربى زرعه في أرض نفسه ولكونه غاصبا للعبد  
لا يتمكن الخبث في الزرع وان مات الصبي الحر من عمل الزراعة بمبد ما استحصد الزرع فالزرع  
بينهما على ما اشترطا طيب لهما كما لو أسلم الصبي لان باستحصاد الزرع تأكدت الشركة بينهما  
في الخارج والصبي لا يملك بالضيمن فان مات وجب على عاقلة صاحب الارض دية الصبي لكونه  
سببا لاتلافه علي وجه هو متدد فيه لا يتغير حكم الشركة بينهما في الخارج بخلاف العبد  
وكذلك الحكم في المعاملة في النخل والاشجار ولو كان البذر من العامل وهو حر كان  
الخارج كله للعامل لانه نماء بذره اكتسبه بعمله والعبد في الاكتساب كالحر وان كان  
محجورا فلا شيء لرب الارض من نقصان ولا غيره ما لم يمتنع لانه شرط بعض الخارج  
لصاحب الارض بعقده وذلك لا يصح من المحجور عليه حال رقه وانما زرع الارض بتسليط  
صاحب الارض اياه على ذلك فلا ينرم نقصان الارض ما لم يمتنع العبد فاذا عتق رجع عليه  
رب الارض باجر مثل أرضه لانه كان شرط له نصف الخارج بمقابلة منفعة الارض وقد  
استوفى المنفعة وحصل الخارج ثم استحققه المولى فيكون عليه أجر مثل أرضه بمبد العتق  
ولا يرجع على الصبي بشيء وان كثرت لان التزامه بالمقد غير صحيح في حقه في الحال ولا بعد  
البلوغ وان مات العبد أو الصبي في عمل الارض لم يضمته رب الارض لانهما عملا لانفسهما  
فلا يكون صاحب الارض مستملا للعبد ولا متسببا لاتلاف الصبي وان كانت الارض  
لم يخرج شيئا فلا شيء علي رب الارض من ضمان بذرها ولا غيره لانهما عملا لانفسهما  
في القاء البذر في الارض ولم يكن من صاحب الارض عمل في بذرها تسببا ولا مباشرة  
واذا حفر الرجل على عبده وابنه وفي يده نخل فدفعه الى رجل معاملة بالنصف فالخارج  
كله لصاحب النخل ولا شيء للعامل لانهما شرطا للعامل نصف الخارج بمقابلة عمله وذلك  
باطل من الصبي ومن العبد المحجور ما لم يمتنع فاذا عتق العبد كان عليه أجر مثل العامل لان  
التزام العبد في حق نفسه صحيح وقد استحق المولى الخارج بمبد ما حصل الخارج واذا دفع العبد  
المحجور عليه أرضا مما كان في يده أو أرضا أخذها من أراضى مولاه الى رجل يزرعها ببذره

وعمله هذه السنة بالنصف فزرعها العامل فأخرجت زرعاً كثيراً ونقص الزرع الأرض فالخارج للعامل وعليه نقصان الأرض لرب الأرض لأنه في حق المولى بمنزلة الغاصب للأرض فإن عقد المزارعة من المحجور عليه صحيح في حق المولى فإن عتق العبد وجمع العامل عليه بما أدى إلى مولاه من نقصان الأرض لأنه صار مفروداً من جهة العبد بمباشرة عقد الضمان والعبد يؤخذ بضمان التروير بعد التقبيل بمنزلة الكفالة ثم يأخذ العبد من المزارع نصف ما أخرجت الأرض لأن المقدّم صبح بينهما في حقهما فيكون الخارج بينهما على الشرط فإذا أخذ نصف الخارج باعه واستوفى من ثمنه ما غرسه للمزارع فإن كان فيه فضل كان لمولاه لأن ذلك كسب اكتسبه في حال رقه وما اكتسب العبد في حال رقه يقضى دينه منه فإن فضل منه شيء فهو للمولى وإن قال المولى قبل أن يعتق العبد أما أخذ نصف ما أخرجت الأرض ولا أضمن العامل نقصان الأرض كان له ذلك أن عتق العبد أو لم يعتق لأن العقد كان صحيحاً بين العبد والمزارع وإنما امتنع بعوده في حق المولى لدفع الضرر عنه أو لانعدام الرضا منه به فيكون رضاه به في الانتهاء بمنزلة الرضا به في الابتداء وإن كانت الأرض لم تنقصها الزراعة شيئاً فالخارج بين المولى والمزارع نصفان لأن في تصحيح هذا العقد منفعة للمولى وهو سلامة نصف الخارج له وإنما كان يتمتع صحته في حقه لدفع الضرر ولا ضرر هنا وإذا دفع العبد المحجور عليه إلى رجل أرضاً من أرض مولاه وبذراً من بذر مولاه أو ما كان من تجارته قبل أن يحجر عليه مزارعة بالنصف فزرعها المزارع فأخرجت زرعاً أو لم تخرج وقد نقص الأرض الزرع أو لم ينقصها فالمولى أن يضمن المزارع بذره ونقصانه أرضه لأن الزارع غاصب لذلك في حق المولى فإن أذن العبد المحجور عليه بإلقاء البذر في الأرض في حق المولى باطل فإن ضمنه ذلك ثم عتق العبد رجع عليه المزارع بما ضمن من ذلك لأجل التروير وكان نصف الخارج للعبد يستوفى منه ما ضمن ويكون الفضل لمولاه وإن شاء المولى أخذ نصف الزرع فكان له ولم يضمن الزارع من البذر والنقصان شيئاً لأن المقدّم صحيح فيما بين العبد والمزارع وإنما كان لا ينفذ في حق المولى لانعدام رضاه به فإذا رضى به ثم العتق والله أعلم

### باب الكفالة في المزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) وإذا دفع الرجل إلى رجل أرضاً له يزرعها هذه السنة بالنصف وضمن

له رجل الزراعة من الزارع فالضمان باطل لان المزارع مستأجر للارض حامل والمزارعة  
لنفسه الا ان يكون العمل مستحقا لرب الارض عليه وانما يصح الضمان بما هو مستحق على  
الاصيل للمضمون له فاذا كان الضمان شرطا في المزارعة فالزراعة فاسدة لانها استعجار  
للارض فتبطل بالشرط القاسد وان لم يجمله شرطا في المزارعة صححت المزارعة والضمان  
باطل وان كان البذر من رب الارض جاز الضمان والمزارعة في الوجهين جميعا لان رب  
الارض مستأجر للعامل وقد صارت اقامة العمل مستحقة عليه لرب الارض وهو مما تجري فيه  
النيابة في تسليمه فيصح التزامه بالكفالة شرطا في العقد أو مقصودا بعد عقد المزارعة بمنزلة  
الكفالة بالاجرة والعن في البيع وان تمت المزارعة أخذ الكفيل بالعمل لانه التزم المطالبة  
بإيفاء ما كان على الاصيل وهو عمل الزراعة فاذا عمل وبلغ الزرع ثم ظهر المزارع كان الخارج  
بينهما على ما اشترطا لان الكفيل كان فائبا عنه في اقامة العمل وللكفيل أجر مثل عمله ان كان  
كفلا بأمره لانه التزم العمل بأمره وأوفاه فيرجع عليه بمثله ومثله أجر المثل كالكفيل  
بالدين اذا أدى وان كان الشرط على ان يزرع أن يعمل بنفسه لم يجوز الضمان لان ما التزمه  
العامل هنا لا تجري النيابة في ايفائه وهو عمل المزارع بنفسه اذ ليس في وسع الكفيل ابقاء  
ذلك فيبطل الضمان وتبطل المزارعة ايضا ان كان الضمان شرطا فيها والمعاملة في جميع ذلك  
بمنزلة المزارعة ولو كان الكفيل كفلا لرب الارض بحصته مما تخرج الارض والبذر من  
صاحب الارض أو من العامل فالكفالة باطلة لان نصيب رب الارض من الزرع أمانة في  
يد المزارع سواء كان البذر من قبله أو من قبل رب الارض حتى لا يضمن ما يهلك منه بغير  
صنعه والكفالة بالأمانة لا تصح بمنزلة الكفالة بالوديعة انما تصح الكفالة بما هو مضمون  
التسليم على الاصل ثم تبطل المزارعة ان كانت الكفالة شرطا فيها والمعاملة في هذا كالمزارعة  
ولو كفلا رجلا لاحدهما عن صاحبه بحصته مما تخرج الارض ان استهلكها صاحبا فان كان  
ذلك شرطا في أصل المزارعة فالزراعة فاسدة وان لم يكن شرطا فيها فالزراعة جائزة  
والكفالة جائزة لانها أضيفت الى سبب وجوب الضمان وهو الاستهلاك واطراف الكفالة  
الى سبب وجوب الضمان صحيحة الا أن هذا دين يجب لأحدهما على صاحبه لا بسبب  
عقد المزارعة وعقد المزارعة بين اثنين بشرط أن يعطى أحدهما صاحبه كفيلا بدين آخر  
وجب له عليه يكون صحيحا كعقد البيع على هذا الشرط فاذا شرطا الكفالة في المزارعة



فسدت المزارعة لهذا وان لم يكن شرطا فيها جازت المزارعة والكفالة فان استهلك المضمون منه شيئا ضمنه الكفيل وأخذ به الطالب أيها شاء واذا كانت المزارعة فاسدة والبذر من قبيل العامل وضمن رجل لصاحب الأرض حصته مما تخرج الأرض فالضمان باطل لانه مع فساد المزارعة لا يستحق صاحب الأرض شيئا من الخارج والكفالة بما ليس بمضمون على الاصل باطل ولا يؤخذ الكفيل بأجر مثل الأرض لانه لم يضمنه وانما ضمن الطعام وأجر مثل الأرض دراهم فلا يجوز أن يجب عليه بالكفالة غير ما التزمه واذا كان الاجر للعامل أو لرب الأرض كره حنطة بعينها لم يكن لصاحبه أن يبيعه قبل القبض لان الاجرة في الاجارة بمنزلة العوض في البيع وما كان بعينه من العروض المستحق بالمبيع لا يجوز بيعه قبل القبض فان هلك بعد العمل أو استهلكه الذي في يده كان عليه أجر المثل لان بهلاكه قبل التسليم فات القبض المستحق بالمقد فيفسد المقد ولزمه رد ما استوفى في تحكمه من المنفعة وقد تمدر عليه رده فيلزمه أجر مثله واذا كان الشرط بعض الخارج في المزارعة والمعاملة فاستحصد الزرع ولم يحصد أو بلغ الثمر ولم يحرز ثم باع أحدهما حصته قبل أن يقبضها جاز بيه لان حصته أمانة في يد الآخر كالوديعة فينفذ تصرفه فيها قبل القبض وان هلك فلا ضمان على واحد منهما لان هلاك الامانة في يد الامين كهلاكها في يد صاحبها وان استهلكها أحدهما ضمن نصيب صاحبه لانه استهلك ملكا تاما مشتركا بينهما فيضمن نصيب صاحبه جبرانا لما ألتف من ملكه والله أعلم

### باب مزارعة المريض وماملته

(قال رحمه الله) واذا دفع المريض أرضه الى رجل مزارعة يزرعها بسنره وعمله على أن الخارج بينهما على كذا فزرعها فأخرجت زرعاً كثيراً وأجر مثل الأرض أكثر من نصيب صاحبه أضعافاً وعليه دين يحيط بماله وأجر الأرض ثم مات والمزارع أجنبي أو أحد ورثته وتقصان الأرض أكثر من أجر مثلهما فالخارج بينهما على ما اشترطا ولا شيء للعامل من الاجر والتقصان لان تصرف المريض حصل فيما لاحق فيه لغرمائه ولا لورثته وهي منفعة الأرض التي توجد في حياته فان حق الورثة انما يتعلق بما يتصور بقاءه بعد موته وحق الغرماء انما يتعلق بما يمكن إيفاء الدين منه (ألا ترى) أنه لو أعار المريض من صاحب البذر

أرضه ولم يشترط عليه عوضا بمقابلة منافسها لم يعتبر ذلك من ثلثه وكان ذلك منه في مرضه وفي صحته سواء فكذلك إذا دفعها مزارعة بجزء يسير من الخارج وفي تصرفه بعض منفعة للفرءاء والورثة وهو سلامة مقدار الشروط بمقابلة الأرض من الزرع لم ولولا عقد المزارعة ما سلم لم ذلك وإذا ثبت صحة تصرفه وكان عمل العامل في الأرض باذن صحيح فلا يلزمه شيء من قصان الأرض ولو كان البذر من صاحب الأرض وسعى له امل تسعة أعشار الخارج ولادين على المريض ولا مال غير الأرض والطعام فإنه ينظر الى الزرع يوم خرج من الأرض وصار له قيمة كم يساوي تسعة اعشاره فان كان مثل أجر الأرض أو أقل منه فلما قام عليه وسقاه حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث مال رب الأرض فله المزارع تسعة اعشار الخارج فان كانت قيمة تسعة اعشاره حين خرج أكثر من أجر مثل المزارع فقام عليه وسقاه حتى استحصد صار أكثر من أجر مثله وأكثر من ثلث ما ترك الميت فأبى الورثة أن يميزوا وأخذ الزارع من حصته من الخارج أجر مثله وثالث ما ترك وصية له ان لم يكن من ورثته والباقي لورثة صاحب الأرض لان صاحب الأرض استأجر العامل بما جعل له من الخارج وإنما يصير المزارع بايجابه شريكا في الخارج حين ثبت الخارج فاذا كانت قيمة ما نبت مثل أجر مثله أو أقل لم يمكن في تصرفه محاباة فيقدر ثم ملك المزارع في نصيبه بمقدار صحيح ثم الزيادة بعد ذلك انما حدثت على ملك صحيح له فلا يعتبر ذلك من ثلث مال الميت فأما اذا كانت قيمته حين نبت أكثر من أجر مثله فالزيادة على مقدار أجر المثلر محاباة له والمحاباة لا تسلم الا من الثالث بعد الدين فبقى الثابت كله موقوف على حق المريض فيثبت حقه في الزيادة الحادثة فيه فلا يسلم للمزارع من جميع ذلك بعد ما استحصد الزرع الا مقدار أجر مثله وما زاد على ذلك الى تمام الشروط له يكون وصية فيعتبر من ثلث ماله فيحتاج هنا الى معرفة شيئين أحدهما ان عمل المزارع وان لم يكن مالا متقوما فبالقدر يتقوم بمقدار أجر المثل ولا وصية في ذلك القدر من الشروط له كما لو استأجر المريض أجير العمل آخر له بل أولى لان هناك استأجره بما كان حاصله له لا بعمله وهنا استأجره بما له يحصل أو يزداد بعمله والثاني انه يعتبر قيمة حصته حين يصير للزرع قيمة لاحين نبت لانه يكون مملكا منه نصيبه بدوئ التملك انما يجوز في الزرع بعد ما يصير متقوما كالتملك بالبيع وهو وان صار شريكا فيما نبت ولكنه يحتاج الى قيمة نصيبه ليقابل ذلك بأجر مثله وما ليس بمتقوم

لا يمكن معرفة قيمته فيعتبر أول أحوال امكان التقويم فيه كاحد الشريكين في الجنين اذا اعتق نصيبه وهو موسر يضمن لصاحبه قيمة نصيبه معتبرا بما بعد الانفصال قال وانما هذا مثل رجل استأجر في مرضه رجلا لخدمته سنته بجارية له بعينها لامال له غيرها فدفعا اليه وخدمه الرجل السنة كلها وولدت الجارية وزادت في بناتها ثم صارت تساوى أكثر من أجر مثل الرجل ثم مات المريض فان كانت قيمتها يوم وقعت الاجارة وقبضها الاجير مثل أجر مثله أو أقل كانت له زيادتها لانه لا عناية فيها ولا وصية وانما اعتبرت قيمتها وقت القبض لان الاجرة قبل استيفاء المنفعة لا تملك بنفس العقد وانما تملك بالقبض وان كانت قيمتها يومئذ أكثر من أجر مثله فانه يعطى الاخر منها مقدار أجر مثله وثلك مترك الميت بعد ذلك من الجارية وولدها وصية له ويرد قيمة البقية على الورثة لانه يمكن فيها معنى الوصية بطريق اعطاء فلا تكون سائمة للاجير . بر بوقوفة على حق ليريد ، ويثبت حقه في الزيادة متصلة كانت أو منفصلة فلا يسلم للاجير . بها ١٠ مقدار أجر مثله . ث التركة بعد ذلك منها ومن ولدها بطريق ارضية وفيما زاد على ذلك يلزمه رده الا . تمدد الراد لمكان الزيادة الحاصلة في يده بعد ما يتسكنه رد فيه . زوده . دور في . بكم . قبض بحكم سبب فاسد فينبغي ان يرد عينها مع الزيادة . قلنا لا كذلك بل فان السبب صحيحا يومئذ لان تصرف المريض فيما يحتمل التقص بعد نفوذه يكون محكوما بصحته ثم يقض بعد موته ما يعتذر تنفيذه والمقصود من هذا التقص دفع الضرر من الورثة وذلك يحصل برد قيمة الزيادة عليهم ولو لم يكن في رد العين الا ضرر التبعض على الاجير لكان ذلك كافيا في تحول حقه الى القيمة وان كان المزارع وارث المريض كان الجواب كذلك الا أنه لا وصية له لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث فان كانت قيمة نصيبه أجر مثل المزارع أو أقل حين نبت الزرع وصارت له قيمة بجميع الشروط سالم له وان كان أكثر من أجر مثله فانما يسلم له من الخارج مقدار أجر مثله حين استحصد الزرع والباقي كله ميراث عن الميت وان كان المزارع أجنبيا وعلى الميت دين يحيط بماله كان المزارع أسوة الغرماء فانما ثبت له من الحصة في الزرع على ما تقدم ذكره حتى اذا لم يكن من قيمة حصته حين صار متقوما زيادة على أجر مثله فقد صح تسمية حصته له في الكل والزيادة الحادثة بعد ذلك تكون زيادة على ملكه الا أن عين ذلك لا تسلم له لان المريض لا يملك تخصيص بمض الغرماء بقضاء الدين

الا بائنا اشترى منه ما تكون مالهية مثل ما أعطاه من الثمن لانه يدخل في ملكه ما يقوم مقام  
 ما يخرج في تعلق حق الغرماء به وذلك لا يوجد به فهذا لا يختص العامل به ولكن لما ثبت  
 حقه بسبب لا محاباة فيه ولا تهمة كان هو أسوة الغرماء في تركته وان كانت حصته  
 أكثر من أجر مثل عمله فالتما يضرب مع الغرماء في الخارج بمقدار أجر مثل عمله حين  
 استحصد الزرع لان ما زاد على ذلك كان وصية له ولا وصية مع الدين وكذلك مسألة  
 الجارية هو أسوة الغرماء فيما ثبت له فيها على الوجه الذي يتنا من الفرق بينا اذا كانت  
 قيمتها حين قبضها مثل أجر مثله في خدمته أو أكثر من ذلك ولا تشبه المزارعة في هذا  
 المضاربة فان المريض لو دفع الى رجل ألف درهم مضاربة على ان للمضارب تسعة أعشار  
 الربح وربح عشرة آلاف ثم مات المريض وأجر مثل المضارب في عمله مائة درهم فان الورثة  
 يأخذون رأس المال والباقي بينهم وبين المضارب على الشرط ولا ينظر في هذا الى أجر مثله  
 لان هناك رأس المال قد رجع الى ورثته والربح بمال لم يكن لرب المال ولا يتعلق به حق  
 ورثته وغرمائه (ألا ترى) انه لو لم يشترط شيئا من الربح لنفسه بأن أقرض المال منه كان  
 صحيحا في اشتراطه به من الربح لنفسه منفعة غرمائه وورثته والبذر في المزارعة ليس يرجع  
 الى رب الارض وانما يكون جميع الخارج بينهما فيكون تصرف المريض فيما تعلق به حق  
 غرمائه وورثته ولو كان يرجع الى صاحب البذر رأس ماله ويكون ما بقي بينهما لكننا نجوز  
 ذلك أيضا كما نجوز ما ذكرناه من ان ينظر الى مائة بدر ويقابل ذلك باجر  
 مثله ولا ينظر الى قيمة الخارج وإنما مقرر ان قيمة ما يوجه للمزارع بمقابلة عمله وهو  
 لا يوجب له شيئا وإنما يوجب له حصته من الخارج فلهذا ينظر الى قيمة ما يوجه له  
 والى أجر مثله وادان في الصحيح الى مريض بدر مائة دراهم يزرع هذه اسنة ببذره فما  
 خرج منها فهو بينهما فان فزرعها المريض بدر من قبيل ليس له مال غيره فأخرجت  
 زراعا كثيرا ثم مات من مرضه فانه ينظر الى حصة رب الارض مما أخرجت الارض يوم  
 صار الزرع متوما كما قيل له لان المريض استأجر ارضه ما يملكه ويجب لصاحبها من الحصة فان  
 كانت حصته يومئذ مثل أجر مائة ارض أو أقل فخرج بينهما على الشرط لانه لا وصية  
 فيها ولا محاباة وقد تم ملك رب الارض في نصيبه ثم لزيادة حادثة بعد ذلك على ملكه وهذا  
 لانه قاض لنصيبه بالنسبة بأرضه أو بكونه في مد أمبته لان المزارع أمين في نصيب رب

الارض ولهذا لو أصاب الزرع آفة لم يفرم له شيئا وان كانت حصته يومئذ أكثر من أجر مثل  
الارض نظر الى حصته يوم تقع القسمة لانه تمكن معنى الوصية هنا بطريق المحاباة فيثبت  
حق المريض فيما يحدث من الزيادة فالأعلى رب الارض منها مقدار أجر مثل أرضه وثلاث  
تركة الميت مما بقى بطريق الوصية وكذلك ان كان رب الارض أحد ورثته الا انه لا وصية  
له فلا يأخذ الا قدر أجر مثله من الخارج يوم تقع القسمة في الموضع الذي تمكن فيه الوصية  
ولو كان غير وارث وعلى الميت دين يحيط بماله كان الجواب كذلك الا انه أسوة الغرماء بما  
ثبت له من ذلك فان المريض لم يدخل في ملكه ما يقوم مقام ما أوجبه له في تعلق حق الغرماء  
به فيبطل تخصيصه اياه بذلك ويكون هو أسوة الغرماء بما ثبت له ولو كان الذي عليه دين  
أقر في مرضه بدى بحق رب الارض لان حقه ثبت بسبب لاهمة فيه فيكون هو بمنزلة غريم  
الصحة يقدم حقه على المقر له في المرض الا أنه لا وصية له ما لم يقض الدين لان الدين مقدم  
على الوصية وان كان واجبا باقراره في المرض لكونه أقوى من الوصية (الآ ترى) ان الدين  
يعتبر من جميع المال والوصية من الثلث واذا دفع المريض نخله له معاملة بالنصف فقام عليه  
العامل ولقعه وسقاه حتى أثمر ثم مات رب النخل ولا مال له غير النخل وغمره فانه ينظر  
الى الثمر يوم طلع من النخل وصار كغري وصارت له قيمة فان كان نصف قيمته مثل أجر  
العامل أو أقل فللعامل نصف الثمر وان كان أكثر من أجر مثله نظر الى مقدار أجر مثل  
العامل يوم تقع القسمة فيعطى العامل ذلك وثلاث تركة الميت مما بقى من حصته وصية له الا  
أن يكون وارثا فلا وصية له وهذا لان المريض استأجر العامل بما شرط له من الثمر وانما يصير  
شريكا في الثمر بعد طلوعه وانما يمكن تقويمها حين اصير لها قيمة فلذا يعتبر قيمة حصته عند  
ذلك واذا كان على المريض دين يحيط بماله فان كانت قيمة النصف من الكفري حين طلعت  
مثل أجره ضرب مع الغرماء بنصف جميع الثمر لانه لا محاباة هنا ولا وصية فتكون الزيادة  
حادثة على ملك تام له الا أن تخصيصه اياه بقضاء حقه يبطل فيكون هو أسوة الغرماء بنصف  
جميع الثمر وان كانت قيمة نصفه أكثر من أجر مثله ضرب معهم في التركة بمقدار أجر مثله  
لتتمكن الوصية هنا بطريق المحاباة ولو دفع الصحيح الى المريض نخله له معاملة على ان للعامل  
جزأ من مائة جزء وبما يخرج منه فقام عليه المريض باجرائه وأعوانه وسقاه ولقعه حتى  
صار ثمرا ثم مات ولا مال له غيره وعليه دين ورب النخل من ورثته وأجر مثل ذلك العمل

أكثر من حصته فليس له الا ما شرط له لان المريض انما تصرف هنا فيما لاحق فيه لغرمائه ولورثته وهو منافع بدنه (الأتري) انه لو أحمه بهذه الاعمال ولم يشترط لنفسه شيئا من الخارج كان ذلك صحيحا منه ففي اشتراطه جزءا من الخارج بمقابلة عمله وان قل منفعة غرمائه وورثته ولو دفع المريض الى رجل زرعا له في أرض لم يستعصم أو كفى في رؤس النخيل أو ثمرها في شجر حين طلع ولكنه أخضر ولم يبلغ بد على ان يقوم عليه حتى يبلغ بالنصف فقام عليه العامل حتى بلغ ثم مات صاحب الشجر والزرع ولم يدع مالا غيره فانه ينظر الى حصة العامل يوم قام عليه فزاد في يده لانه انما يصير شريكا عند ذلك فان المعاملة ايجاب الشر كنفيا يحصل بماله وأول أحوال ذلك حين تظهر زيادة من عمله فان كانت قيمته أكثر من أجر مثله كان له من حصته مقدار أجر مثله وقت القسمة وثلت التركة بطريق الوصية وكذلك ان كان أحد ورثته الا انه لا وصية له وان لم يكن من ورثته وكان على الميت دين يحيط بماله ضرب العامل بما ثبت له من ذلك على ما وصفنا مع الغرماء ولا وصية له وهذا في التخيير وما تقدم ذكره سواء واذا استأجر المريض رجلا يخدمه هذه السنة بجارية بعينها فلما وقعت الاجارة لم يخدمه حتى زادت الامة وكانت قيمتها يوم وقعت الاجارة مثل أجر مثل الاجير فخدمه السنة كلها ودفع اليه الجارية فولدت عند الاجير ثم مات المريض ولا مال له غيرها فلاجير من الجارية وأولادها مقدار أجر مثله والثالث مما يتي بطريق الوصية لانه لم يملكها بنفس المقد قبل استيفاء المنفعة فاذا زاد يكون على ملك المريض وتجمل هذه الزيادة كالموجودة عند المقد فيتمكن معنى الوصية بهذا الطريق حين سلم الجارية اليه بمد استيفاء الخدمة وحدث الزيادة فانما السالم له منها ومن أولادها مقدار أجر مثله عوضا عن الخدمة والثالث مما يتي بطريق الوصية أعطى وصية من الجارية فان بقي شيء كان له من أولادها في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله بناء على أصله ان في تنفيذ الوصية الجارية أصل والاولاد تبع على ما بينه في الوصايا ان شاء الله تعالى ويقال له أد قيمة ما بقي دراهم أو دنانيرا ورد الجارية وولدها ويكون لك أجر مثلك في مال الميت لانه يلحقه عيب التبعيض ولم يكن هو راضيا بذلك فيكون له أن يردّها بالعيب ولكن اذا ردها بطلت الوصية بالمحاباة له لان ذلك كان في ضمن المقد وقد بطل المقد بالرد وان أبي أن يردّها أعطى الورثة قيمة ما بقي لازالة المحاباة ودفع الضرر عن الورثة وبرد القيمة يندفع الضرر عنهم وثبوت الخيار له في الرد لهذا المعنى أيضا وهو انه يلزمه زيادة لم

يرض بالتزامها فيكون له أن يردها لذلك ولو كانت الجارية حين وقعت الاجارة دفعها المريض الى الاجير فلم يخدم الاجير حتى زادت في يده وصارت قيمتها أكثر من أجر مثله ثم خدمه بعد ذلك حتى تمت السنة ومات المريض ولم يدع مالا غيرها وقد ولدت الجارية أولادا فالجارية وجميع أولادها للاجير لانه بالتبض قد ملكها وليس فيها فضل فتم ملكه في جميعها لانعدام المحابة ثم الزيادة حدثت على ملك تام له فيكون سالما له وكذلك ان كان الاجير أحد ورثته الا أن يكون ولدا أو زوجة فرد الجارية وولدها فيكون ينتم ميراثا لان استتجار الولد والزوجة على الخدمة لا يجوز ولا يستوجبون الاجر بهذا العقد فثبتت هي في يد الاجير بسبب باطل فعليه أن يردها مع الزيادة بخلاف المزارعة والمعاملة لان الولد والزوجة في ذلك العمل كسائر الورثة فانه غير مستحق عليهما دين بخلاف الخدمة وان لم يكن من ورثته وكان على الميت دين يحجب بماله فان كانت الجارية لا فضل فيها عن أجر مثله يوم قبضها للاجير فمست هي وولدها بين الترماء وبينه ويضرب في ذلك الاجير بقيمتها وقيمة ولدها لانه لاحابة في تصرفه هنا ولكن فيه تخصيص للاجير بقضاء حقه من ماله وذلك يرد لحق الترماء الا ان الولد حدثت على ملك صحيح له فلماذا ضرب مع الترماء بقيمتها وقيمة ولدها فما أصابه كان له في الجارية وما أصاب الترماء قيل له أد قيمة ذلك الى الترماء دراهم أو دنانير لان حقه في المالية لا في العين وبإداء القيمة يصل اليهم كمال حقه ويندفع عنه ضرر التبعض فان أبي ذلك يمت الجارية وولدها قسم الثمن بينه وبين الترماء يضرب الترماء بدينهم ويضرب الاجير بأجر مثله لانه حين أبي ذلك تمرد ردها بسبب عيب التبعض أو بما لحقه من زيادة مال لم يرض بالتزامه بعقد المعاوضة والاجرة اذا كانت بعينها فردت بالعيب ينفسخ العقد وتبقى المنفعة مستوفاة بحكم عقد قد انفسخ فيكون رجوعه باجر مثله فلماذا يضرب باجر مثله وفي هذا نوع اشكال فان الزيادة المنفصلة المتولدة بمد تمام الملك تمنع الرد بالعيب فيبقى أن لا يكون له أن لا يردها ولكن يكرم للترماء قيمة الزيادة دراهم أو دنانير ويمكن أن يقال الزيادة انما تمنع الرد اذا لم يجب ردها مع الاصل فانه لا يجوز أن يسلم بغير عوض بمد رد الاصل وهذا لا يوجد هنا فان حق الترماء ثابت في الزيادة كما هو ثابت في الام لانه ان لم يثبت حقه فيه باعتبار صحة السبب وخلوه عن المحابة فقد ثبت حقه فيه بطلان تخصيص الاجير بإفناء حقه مراعاة لحقه وان كان في قيمة الجارية يوم قبضها للاجير فضل عن أجر مثله وكانت قيمتها يوم وقعت

الاجارة مثل أجر الاجير الا ان الاجير لم يخدم المريض حين قبض الجارية يضرب الاجير  
 في الجارية وولدها بمقدار أجر مثله فما أصابه كان له في الجارية وولدها وقيل له اد قيمة ما أصاب  
 الغرماء فان أبي يمت الجارية وولدها واقتسموا الثمن يضرب فيه الاجير بأجر مثله لانه لم  
 يملكها بنفس العقد وانما يملكها بالقبض وعند القبض لما كانت قيمتها أكثر من أجر مثله بقيت  
 موقوفة على حق المريض لتمكن الوصية فيها بطريق المحابة فلذا كان التخرج على ما قال واذا  
 استأجر الرجل في مرضه رجلا يخدمه بجارية قيمتها ثلثمائة درهم وأجر مثل الاجير في خدمته  
 مائة درهم فخدمه الاجير حتى أتم الخدمة وقبض الجارية ثم مات المريض ولا مال له غيرها  
 فالاجير بالخيار ان شاء أخذ الجارية كلها وأعطي الورثة أربعة اشباع قيمتها وان شاء نقض  
 الاجارة وردھا على الورثة لان المريض حابي بقدر ثلثها حين كان أجر مثله مثل قيمة ثلثها  
 والمحابة وصية فالنفذ الا في مقدار الثلث فاحتجنا الى حساب لثلاثه ثلث وذلك تسعة فثلثها  
 وهو ثلاثة يسلم له ومن الثلثين يسلم له الثلث بينهما وعليه ازالة المحابة فيما وراء الثلث وذلك في  
 أربعة اشباع قيمتها فاذا اختار ذلك فقد وصل الى الورثة كمال حقهم وثبوت الخيار له في العقد  
 لما لحقه من الزيادة وان نقض الاجارة وردھا كان له في مال الميت أجر مثله مائة درهم وثباع  
 الجارية حتى يستوفي دينه والباقي الورثة وقد بطلت الوصية بالمحابة حين اختار نقض العقد  
 ولا يشبه هذا ما رصفت لك قبله من المزارعة والمعاملة اذا كان فيها محابة فان هناك انما  
 يسلم له مقدار أجر مثله وثلث مما يبقى بطريق الوصية ويرد الفضل واذا قال أعطى قيمة  
 الفضل لم يكن له ذلك لان الخارج من الزرع والثمار يحتمل التبويض فلا يتضرر هو برد  
 الفضل على الورثة فلذا لا يكون له أن يتقل حق الورثة من العين الى القيمة ولو كان أجر  
 مثل الاجير يوم وقعت الاجارة ثلثمائة درهم فدفع اليه المريض الجارية وخدمة الاجير  
 جميع السنة ثم مات المريض وقد زادت الجارية في بدنھا أو في السراو ولدت في يد الاجير  
 قبل موت المريض بعد ما مكثت السنة أو قبل أن تكمل وعلى المريض دين كثير فان الجارية  
 بزيادتها وولدها بينهم يضرب الاجير في ذلك بقيمتھا وقيمة ولدها يختصمون وتضرب الغرماء  
 بدنيھم لانه لا محابة هنا فكانت الجارية وولدها للاجير الا أن تخصيص المريض اياه بقضاء  
 حقه من ماله يرد بعد موته فلذا ضرب هو بقيمتھا وقيمة ولدها يوم يختصمون فما أصاب  
 الاجير كان له من الجارية وولدها لان حقه في عينها وما أصاب الغرماء قيل للاجير أد قيمة



دراهم أو دنانير إلى الفرماء لأن حقهم في المأية فإن أبي أخذت الجارية وولدها وبها ضرب  
الاجير في الثمن باجر مثله والفرماء بدينهم لأن المقد قد أنسخ حين أخذت من يده وانتقض  
قبضه فيها بسبب سابق على قبضه ولو كانت الجارية لم تزد ولم تلد ولكنها نقصت في السعر  
عند الاجير حتى صارت تساوي مائة والمسئلة بحالها فلا ضمان على الاجير في نقصانها لأن  
نقصان السعر فتور وغائب الناس فيها ولا ممتبر بذلك في شيء من عقود المعاوضات وبضرب  
الفرماء في الجارية بدينهم والاجير بقيمتها وهي مائة درهم لأن تخصيصه الاجير بقضاء حقه  
مردود بعد موته ثم ما أصاب الاجير فهو له من عينها وما أصاب الفرماء قبل للاجير اعطاهم  
قيمة ذلك لأن حقهم في المأية فإن أبي يمت الجارية وضرب الاجير في ثمنها باجر مثله ثلثمائة  
درهم لأن المقد قد أنسخ بانتقاض قبضه فيها فانما يضرب هو باجر مثله والفرماء بدينهم  
بخلاف الاول فهناك لم ينتقض قبضه فيها فانما يضرب بقيمتها لذلك وان نقصت في البدن حتى  
صارت تساوي مائة درهم فإن قيمة الجارية يوم قبضها الاجير وهي ثلثمائة بين الاجير وبين  
الفرماء فما أصاب الفرماء ضمنه لهم الاجير في ماله وتسلم له الجارية وليس له أن يردها لأنها  
دخلت في ضمانه يوم قبضها على وجه التملك بعقد المعاوضة وقد تميمت في يده بالتقصان  
الحاصل في بدنها فلا يملك أن يردها للميب الحادث ولكن يرم للفرماء حصتهم من ماليتها  
يوم دخلت في ضمانه ولو دفع المريض نخلا له معاملة إلى رجل بالنصف فأخرج النخل كفرى  
يكون نصفه مثل أجر العامل أو أقل فقام عليه وسقاه حتى صارت تساوي مالا عظيما ثم  
صار حشفا قيمته أقل من قيمة الكفري يوم خرج ثم مات المريض وعليه دين فإن ماله يقسم  
بين الفرماء والعامل يضرب فيه العامل بقيمة نصف الحشف فقط فما أصابه كان له في حصته  
من الحشف وما أصاب الفرماء يبيع لهم في دينهم ولا ضمان على العامل بالتقصان هنا لأنه كان  
أميناً في الخارج فلزيادة انما حصلت في عين هي أمانة بغير صنعه وتلفت بغير صنعه فلا يضمن  
شيأ منها لاحد بخلاف ماسبق وانما هذا بمنزلة ولد الجارية في المسئلة الاولى التي ولدت  
في يد الاجير أو مات أو حدث به عيب لم يضمنه الاجير لأن الزيادة حدثت من غير  
صنعه وهالكت كذلك فلا تكون مضمونة عليه وان كان هو ضامنا للأصل ولو كان الميت  
لادين عليه والمسئلة بحالها كان للعامل نصف الحشف وللورثة نصفه ولا ضمان على العامل فيما

صار من ذلك حشفاً لانه لو تلف الكل من غير صنع العامل لم يضمن لم شيئاً فاذا صار حشفاً  
أولى أن لا يضمن لهم التقصان والله أعلم بالصواب

### باب الوكالة في المزارعة والمعاملة

( قال رحمه الله ) واذا وكل الرجل الرجل بأرض له على أن يدفعها مزارعة هذه السنة  
فدفعها مزارعة بالثلث أو أقل أو بأكثر فهو جائز لأن الموكل حين لم ينص على مقدار من  
الخارج فقد فوض الامر فيه الى رأيه فبأي مقدار دفعها مزارعة كان ممثلاً لاسره محصلاً  
لمقصوده الا أن يدفعها بشئ يعلم أنه حابي فيه بما لا يتباين الناس في مثله فحينئذ لا يجوز ذلك  
في قول من يحجز المزارعة لأن مطلق التوكيل عندهم يتقيد بالتعارف فان زرعها المزارع  
نخرج الزرع فهو بين المزارع والوكيل على ما اشترطنا لاشئ منه لرب الأرض لانه صار  
خاصباً مخالفاً وخاصب الأرض اذا دفعها مزارعة كان الزرع بينه وبين المدفوع اليه على الشرط  
ولرب الأرض أن يضمن نقصان الأرض في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد رحمه  
الله ان شاء الوكيل وان شاء المزارع فان ضمن المزارع رجع على الوكيل به لانه منور من  
جهته وفي قول أبي يوسف الآخر يضمن المزارع خاصة لانه هو المثلث فأما الوكيل فخاصب  
والمعار عنده لا يضمن بالنصب ثم يرجع المزارع على الوكيل للفرور فان كان حابي فيه بما  
يتباين الناس في مثله فالخارج بين المزارع ورب الأرض على الشرط والوكيل هو الذي قبض  
نصيب الموكل لانه هو الذي أجر الأرض وانما وجب نصيب رب الأرض بمقدمه فهو الذي  
بلى قبضه وليس لرب الأرض أن يقبضه الا بوكالة من الوكيل فان كان رب الأرض  
أمر الوكيل أن يدفعها مزارعة ولم يسم سنة ولا غيرها جاز للوكيل أن يدفعها مزارعة سنته  
الاولى فان دفعها أكثر من ذلك أو بعد هذه السنة ولم يدفع هذه السنة لم يحجز في الاستحسان  
وفي القياس يجوز لأن التوكيل مطلق عن الوقت ففي أي سنة دفعها وفي أي مدة دفعها لم  
يكن فصله مخالفاً لما أمره الموكل به فجاز كالوكيل باجارة الدور والريق ولكنه استحسن  
وقال دفع الأرض مزارعة يكون في وقت مخصوص من السنة عادة والتقيد الثابت بالعرف  
في الوكالة كالثابت بالنص فاذا دخله التقيد من هذا الوجه يحمل على أخص الخصوص وهو  
وقت المزارعة من السنة الاولى كالوكيل يشتري الاضحية يتقيد بأيام الاضحية من السنة

الاولى بخلاف اجارة الدور والرفيق فانها لا تختص بوقت عرفا فراعى فيها مطلق الوكالة  
 انما المزارعة نظير التوكيل باكره الابل الى مكة للحج عليها فانها تختص بايام الموسم في السنة  
 الاولى لان هذا يكون في وقت مخصوص من كل سنة عرفا فيحمل على اخص الخصوص  
 وهو وقت خروج القافلة من السنة الاولى خاصة ولو كان البذر من رب الارض كان هذا  
 ايضا على أن يدفعه بما يتغابن الناس فيه لان هذا توكيل بالاستئجار فان صاحب الارض يكون  
 مستأجرا للعامل والتوكيل بالاستئجار كالنحو بالشرء فاما ينفذ على الموكل اذا كان بنين  
 يسير ورب الارض هو الذى يلى قبض حصته وليس للوكيل قبضها الا باذنه لان رب  
 الارض هنا ما استحق نصيبه بمقدار التوكيل بل يكون له غنم بذره فان دفعه الوكيل بما لا يتغابن  
 الناس فيه كان الخارج بين الوكيل والمزارع على الشرط لانه بخلاف صار غاصبا للارض  
 والبذر فيكون عليه ضمان مثل ذلك انذر للموكل فذ تمكّن في الارض نقصان بالمزارعة  
 فرب الارض أن يضمن العتصان أي بما شاء في هل أبي يوسف الاول وهو قول محمد لان  
 المزارع متلف والوكيل غاصب فان ضمن المزارع رجع به على الوكيل للفرور ولا يتصدق  
 المزارع بشئ مما صار له في هذه المسئلة ولا في المسئلة الاولى ولكن الوكيل يأخذ مثل ما غرم  
 من نقصان الارض وبذرا مثل الذى غرم ويتصدق بالفضل لان الخبز تمكّن في تصرف  
 الوكيل حين صار كالتغاصب فعليه أن يتصدق بالفضل وانما يدفعها الوكيل مزارعة هنا أيضا  
 في المسئلة الاولى خاصة استحصانا فان دفعها بعد مضي تلك السنة فهو مخالف غاصب للارض  
 والبذر والحكم فيه ما بينا في الفصل الاول واذا وكل رجلا بأن يأخذ له هذه الارض مزارعة  
 هذه السنة على أن يكون له البذر من قبل الموكل فلو قيل أن يأخذها بما يتغابن الناس فيه  
 وان أخذها بما لا يتغابن الناس فيه لم يجز على الموكل الا أن يرضا به وبزرعها عليه لانه وكيلا  
 بالاستئجار فهو بمنزلة الوكيل بالشرء فلا ينفذ تصرفه بالنين الفاحش على الموكل الا أن يرضا  
 به وزراعة الموكل بمد العلم بما صنع الوكيل دليل الرضا به فهو كصريح الرضا فان زرعها  
 الموكل فحصل الخارج كان الوكيل هو المأخوذ بمحصة رب الارض يستوفيه منه الموكل فيسلمه  
 اليه لان رب الارض استحق ذلك بالشرط والوكيل هو الذى شرط له ذلك فان أخذ ذلك  
 رب الارض من الموكل بغير محضر من الوكيل برئ الوكيل لوصول الحق الى مستحقه  
 وان كان الوكيل أخذها بما لا يتغابن الناس فيه وهو لم يخبره بذلك حتى زرعها الموكل وقد

أمره الوكيل بزراعتها كان الخارج للمزارع على الوكيل ولرب الأرض أجر مثل أرضه مما أخرجت الأرض لأن الوكيل استأجرها بما سعى من الخارج وقد حصل الخارج ثم استحق الموكل فيكون رب الأرض على الوكيل أجر مثل الأرض مما أخرجت الأرض لأن ذلك من ذوات الامثال ولا شيء للوكيل على الموكل لأنه هو الذي أمره بزراعتها وقد كان استئجاره نافذا عليه فالتحقت هذه بأرض مملوكة له دفعها الى غيره وأمره أن يزرعها من غير أن يشترط عليه شيئا وإن كان الوكيل دفع اليه الأرض ولم يأمره بزراعتها ولم يخبره بما أخذها به فالخارج للمزارع لأنه نماء بذره وتصرف الوكيل بما لا يتباين الناس فيه لم ينفذ عليه ولا شيء لرب الأرض على الوكيل هنا لأن الزارع بمنزلة الناصب حين زرعها بنير أمر الوكيل ومن استأجر أرضا فقصبها فاصب وزرعها لم يكن رب الأرض على المستأجر أجرها بخلاف الاول فإن هناك الوكيل أمر الزارع زرعها فيجمل بمنزلة ما لو زرعها بنفسه فيلزمه أجر مثلها لصاحبها ثم على الزارع هنا نقصان الأرض لرب الأرض لأنه زرعها بنير اذن صاحب الأرض على وجه النقص ولا يرجع به على الوكيل لأن الوكيل لم يزره بل هو الذي اغتر حين لم يسأل الوكيل ولم يستكشف حقيقة الحال ويتصدق الزارع بالفضل لأنه ربي زرع في أرض غيره بسبب خيث وإذا لم يبين الوقت للوكيل هنا فهو على أول سنة وأول زراعة استحسانا ولو كان وكله بأن يأخذ له أرض فلان وبذرا مزارعة فإن أخذها بما يتباين الناس فيه جاز ورب الأرض هو الذي يقبض نصيبه من الزرع لأنه يملك نصيبه بكونه نماء بذره لا بشرط الوكيل له ذلك بالمقد وأن أخذ بما يتباين الناس فيه لم يحز على الموكل الا أن يرضي به لأنه وكله بأن يواجره وذلك يتقيد بما يتباين الناس فيه عند من يجزئ المزارعة فإن عمل المزارع في جميع ما ذكرنا فخصا الخارج فهو بينهما الشراء وإن كان الوكيل أخذها بما لا يتباين الناس فيه من قلة حصص المزارع وأمر المزارع فحل لم يبين ذلك في المزارع متطوع في عمله في القياس الخارج كله لرب الأرض وفي الاستحسان الخارج بينهما على الشرط وجه القياس أن تصرف الوكيل بالثنين بما حش لم ينفذ على الموكل مينا في اامة العمل وجه الاستحسان أنه انما لا ينفذ تصرف الوكيل على الموكل ففي موكل بالثنين لدفع الضرر عن الموكل والضرر هنا في امتناع نفوذ التصرف عليه لأنه اذا نفذ تصرفه عليه استحق ما شرط له من الخارج وإن قل ذلك واذا لم ينفذ لم يستحق شيئا على أحد بمقابلة عمله وهو نظير القياس والاستحسان في المبد

إذا أجر نفسه في عمل وسلم من ذلك العمل فإن كان الموكل لم يسم للوكيل الوقت فهو على أول سنة وزراعه استحساناً فإن مضت السنة قبل أن يأخذ ثم أخذ لم يجز الموكل على العمل فإن رضي به وعمل كان بينهما على الشرط بمنزلة ما لو أخذ أرضاً وبذراً ليزرعها وإذا دفع الرجل إلى الرجل نخلاً ووكله بأن يذرعها معاملته هذه السنة أو لم يسم له وقتاً فهذا على أول سنة للعرف فإن دفعه بما يتخاف الناس فيه جاز وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه لأنه يملك الثمر بملكه النخل لا بالمقد الذي يشره الوكيل فإن دفعه بما لا يتخاف الناس فيه فالخارج لصاحب النخل لأنه وكله باستئجار العامل فلا ينفذ تصرفه بالنخل، فالحاش على الموكل وللعامل أجر مثله على الوكيل لأنه استأجره ببعض الخارج وقد حصل الخارج واستحقه رب النخل فيستوجب الرجوع بأجر مثله ولو وكله بأن يأخذ نخلاً بعينه فأخذه بما يتخاف الناس فيه جاز على الشرط وصاحب النخل هو الذي يلي قبض نصيبه لأنه يملكه بسبب تولده من نخله وإن أخذه بما لا يتخاف الناس فيه من قلة نصيب العامل لم يلزم العامل ذلك إلا أن يشاء فإن عمله وقد علم نصيبه منه أو لم يعلم كان له نصيبه الذي سمي له أما إذا علم به فوجود دلالة الرضا منه بالاقدام على العمل بعد العلم بحقيقة الحال وأما إذا لم يعلم به فهو استحسان لما فيه من المنفعة للعامل فإنه لو لم ينفذ تصرفه عليه لم يستوجب شيئاً وإذا أمره أن يأخذ له نخلاً معاملة أو أرضاً مزارعة أو أرضاً وبذراً مزارعة ولم يبين شيئاً من ذلك لم يجز لأن الوكيل عاجز عن تحصيل مقصود الموكل مع هذه الجهالة المستتمة فإن العمل يختلف باختلاف النخل والأراضي على وجه لا يمكن أن يوقف فيه على شيء معلوم وإذا أمره بأن يدفع أرضه مزارعة أو أن يدفع نخله معاملة إلى رجل ولم يبين الرجل جاز لأن دفع الأرض مزارعة بمنزلة إيجارها ومن وكل غيره بأن يؤجر أرضه مدة معلومة جاز وإن لم يبين من يؤجرها منه لأن المقود عليه منفعة الأراضي وهي معلومة لا تختلف باختلاف المستوفى وكذلك في المعاملة مقدار العمل قد صار معلوماً ببيان النخل على وجه لا يختلف باختلاف العامل ولو أمره بأن يدفع أرضه هذه مزارعة فأعطاهما رجلاً وشرط عليه أن يزرعها حنطة أو شعيراً أو سمياً أو أرزاً فهو جائز لأن دفع الأرض مزارعة لهذه الأشياء متعارف فطلق التوكيل بنصرف إلى هذه الأشياء كلها والوكيل يكون ممثلاً أمره في جميع ذلك وكذلك لو وكله أن يأخذ له هذه الأرض وبذراً معها مزارعة فأخذها مع بذر حنطة أو شعيراً أو غير

ذلك من الجبوب جاز ذلك على الموكل لانه وكله ليؤجره في عمل الزراعة وهو في جميع ذلك متعارف فمطلق التوكيل ينصرف الى جميع ذلك ولو وكله أن يأخذ له هذه الارض مزارعة فأخذها من صاحبها للموكل على أن يزرعها حنطة أو شرط عليه شعيرا أو غيره لم يكن له أن يزرع الا ما شرط عليه رب الارض لان الوكيل اذا امتثل أمره كان عقده كعقد الموكل بنفسه وهو لو أخذ أرضا مزارعة ليزرعها حنطة لم يكن له أن يزرعها غير الحنطة لان صاحب الارض انما رضى بان يكون أجر أرضه الحنطة فلا يملك المستأجر أن يحولها الى غيره ولو وكله بان يدفع أرضا له مزارعة هذه السنة فأجرها ليزرع حنطة أو شعيرا بكر من حنطة وسط أو بكر من شعير وسط أو سسم أو أرز أو غير ذلك مما تخرجه الارض فذلك جائز استحسانا وفي القياس هو مخالف لان الموكل انما رضى بالمزارعة ليكون شريكا في الخارج وقد أتى بنير ذلك حين أجرها بأجرة مسماة ولكنه استحسن فقال قد حصل مقصود الأمر على وجه يكون أنفع له لانه لو دفعها مزارعة فلم يزرعها أو أصاب الزرع ان لم يكن لرب الارض شيء وهما تقر حق رب الارض دينيا في ذمة المستأجر اذا تمكن من زراعتها وان لم يزرع أو أصاب الارض آفة ومضى أتى الوكيل بجنس ما أمر به وهو أنفع للأمر مما نص عليه لم يكن مخالفا واذا لم يكن مخالفا كان عقده كعقد الموكل بنفسه فلم يستأجر أن يزرع ما بداله والتقييد بالحنطة أو الشعير غير مفيد هنا في حق رب الارض فانه لا شركة له في الخارج بخلاف الدفع مزارعة وان أجرها بدراهم أو ثياب أو نحوها مما لا يزرع لم يجر ذلك على الموكل لانه مخالف في الجنس فرب الارض نص على أن يدفعها مزارعة وذلك اجارة الارض بشيء تخرجه الارض فاذا أجرها او كيل بشيء لا تخرجه الارض كان مخالفا في جنس ما نص عليه الموكل فهو بمنزلة الوكيل بالبيع بالف درهم اذا باع بالف دينار لا ينفذ على الموكل بخلاف ما اذا باع بالف درهم وكذلك ان أمره أن يدفعها هذه السنة مزارعة في الحنطة خاصة فأجرها بكر حنطة وسط جاز ويزرعها المزراع ما بداله من الزراعات مما يكون ضرره على الارض مثل ضرر الحنطة أو أقل منها لان تسمية رب الارض الحنطة معتبرة في معرفة مقصد الضرر على الارض به وهو لم يخالفه في الجنس حين سمي الآخر كر حنطة وسط وان أجر بنير الحنطة صار مخالفا للموكل في جنس ما سمي له من أجر الارض فلا ينفذ تصرفه عليه ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فدفعها على ان لرب الارض الثلث جاز لان حرف

الباء يصحب الاعراض ورب الارض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة أرضه فكان هذا بمنزلة التنصيب على اشتراط الثلث له فان قال رب الارض انما عييت ان للمزارع الثلث لم يصدق لان ما يدعيه يخالف الظاهر الا أن يكون البذر من قبله فيكون القول قوله حينئذ لان المزارع هو الذي يستوجب الخارج عوضا عن عمله بالشرط ولو وكله أن يدفعها مزارعة بالثلث فأجرها من رجل بكر حنطة وسط مخالف لان رب الارض هنا نص على ما هو منافع أرض وهو ثلث الخارج وقد أجرها بنير ذلك ثم هنا نص على الشركة في الخارج والاجارة بكر من حنطة ليس فيها معنى الشركة فكان هذا مخالف في الجنس في السقد الذي أمره به فان زرعها المستأجر كان الخارج للمزارع وعليه كره حنطة وسط للمؤاجر لان المؤاجر صار غاصبا للأرض ولرب الأرض ان يضمن نقصان الأرض ان شاء المزارع وان شاء الوكيل في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد ورحمهما الله لان الوكيل غاصب والمزارع متلف فان ضمنها المزارع رجع بها على الوكيل لأجل الضرر وبأخذ المؤاجر من السكر الذي أخرجه الأرض ماضن ويتصدق بالفضل لانه كسب خيث وان وكله بان يؤجرها بكر حنطة وسط فدفعها مزارعة بال نصف على ان يزرعها حنطة فزرعها فهو مخالف لان ما أتى به أضر على الموكل مما أمره به لانه أمره بمقد يتقرر به حقه في الاجر اذا تمكن المستأجر من الانتفاع بها وان لم ينتفع ولانه نص على اجارة محضه وقد أتى به بمقد الشركة فكان مخالف وتقرير هذه كتنريع الاولى ولو وكله أن يأخذ هذه الأرض مزارعة فاستأجرها الوكيل بكر حنطة لم يجوز على الأمر لان ما أتى به أضر عليه لانه أزمه الكسر دينا في ذمته عند تمكنه من الزراعة وان لم يزرع وهو ما أمره بذلك فلا يتخذ تصرفه عليه الا أن يرضي به ولو وكله بان يأخذها له مزارعة بالثلث فأخذها الوكيل على أن يزرعها المزارع ويكون للمزارع ثلث الخارج ولرب الأرض ثلثه لم يجوز هذا على ازارع لان الكلام الذي قاله المزارع انما يقع على ان رب الأرض الثلث لا بينا ان رب الأرض هو الذي يستحق الخارج عوضا عن منفعة الأرض فما يصحبه حرف الباء يكون حصته من الخارج وقد أتى بضده ولو كان أمره أن يأخذ الأرض والبذر واستأجرها بما جاز ذلك على المزارع لان المقود عليه هنا هو عمل العامل وهو الذي يستحق الخارج بمقابلة عمله فاذا شرط الثلث له كان ممثلا أمره ولو وكله ان يدفع نخله هذا ماملة بالثلث فدفعها على ان الثلثين للعامل لم يجوز ذلك على رب

النخل لان العامل هو الذي يستحق الخارج بالشرط فانما ينصرف أمر رب النخل بهذا اللفظ الى اشتراط الثلث له ولو وكله أن يأخذ له نخل فلان هذه السنة معاملة بالثلث فأخذه على ان الثلثين لرب النخل جاز عليه لما قلنا ولو وكله أن يأخذ هذه الارض هذه السنة وبذرا معها مزارعة فأخذ الوكيل البذر والارض على ان الخارج كله لرب الارض وعليه للمزارع كرحنطة وسط فهذا جائز كان البذر من حنطة أو من غيرها لان ما بآشره من العقد أنفع للموكل فانه يستوجب الاجر بتسليم النفس وان لم يستعمله أو أصاب الزرع آفة وان شرط الآخر دراهم أو متاعا بعينه لم يحز وانما استحسن اذا شرط له شيئا مما يخرج من الارض ان أجره لما بينا في الفصل الاول ولو أمره أن يأخذها بالثلث والمسئلة بحالها لم يحز في شيء من ذلك لانه نص على عقد الشركة في الخارج هنا ولانه لا يدري ان ثلث الخارج يكون مثل ما شرط له من الاجر أو أقل أو أكثر ولو وكله أن يأخذ هذا النخل معاملة فأخذه على ان الخارج لصاحب النخل وللعامل كرحنطة فارسي عليه جاز لانه اشترط له أفضل مما يخرج من النخل وهذا العقد أنفع له من الوجه الذي قلنا وان كان شرط له كرا من دقل جيد نظر في النخل فان كان ذلك دقلا جاز وان كان فارسيا لم يحز ذلك على العامل بمنزلة ما لو شرط له كرا من حنطة أو شعير أو درهما وذلك لا ينفذ عليه الا أن يرضى به لان تعيينه النخل في المعاملة يكون تنصيصا على أن يكون أجره من جنس ما يخرج ذلك النخل ولو وكله بان يأخذ له نخل فلان معاملة بالثلث فأخذه بكر تمر فارسي جيد لم يلزم العامل الا أن يشاء لانه لا يدري لعل الثلث أكثر مما شرط له فان كان يعلم ان الثلث يكون أقل من ذلك فهو جائز لانه متيقن بتحصيل مقصوده فان قيل قد قلنا انه أمر بعقد الشركة بهذا اللفظ وما أتى به من الاجارة غير الشركة قلنا نعم ولكن الاسباب غير مطلوبة بعينها بل بمقاصدها فانما يعتبر اختلاف السبب اذا لم يعلم به حصل مقصوده الذي نص عليه على وجه هو أنفع له فلما اذا علمنا ذلك يتينا فلا معنى لاعتبار الاختلاف في السبب فهذا ينفذ تصرفه عليه والله أعلم

### باب الزيادة والخط في المزارعة والمعاملة

(قال رحمه الله) الاصل أن عقد المزارعة والمعاملة في حكم الزيادة في البذل والخط



أنظير البيع والاجارة وقد بينا أن الزيادة هناك تصح حال قيام المقود عليه على وجه يبطل ابتداء المقد ولا يصح بعد هلاك المقود عليه والخط صحيح بعد هلاك المقود عليه لان الخط استقاط محض وفي الزيادة معنى التمليك فكذلك في المزارعة والماملة واذا تماقد الرجلان مزارعة أو ماملة بالنصف وعمل فيها المامل حتى حصل الخارج ثم زاد أحدهما الاخر من نصيبه السدس وحصل له الثلثين ورضى بذلك الآخر فان كان ذلك قبل استحصاد الزرع ولم يتناهى عظم البسر جاز لان ابتداء المقد بينهما في هذه الحالة يصح مادام المقود عليه بحيث يزداد بعمل المامل فتصح الزيادة أيضا من أيهما كان لصاحبه وان كان بعد استحصاد الزرع وتناهى عظم البسر فان كان الزائد صاحب النخل وصاحب البذر في الماملة فهو باطل لان ابتداء المقد بينهما في هذه الحالة لا يصح فكان بمعنى الزيادة في الثمن بعد هلاك المقود عليه وهذا لان المقد قد انتهى فلا يمكن استناد الزيادة الى سبيل الانتحاق باصل المقد وهي في الحال هبة غير متسوم فلا يكون صحيحا وان كان الآخر هو الزائد فهو جائز لانه يستوجب بالشرط فيكون هذا منه حطالا لزيادة فان كان شرط بمقابلة عمله نصف الخارج ثم حط ثلث هذا النصف واكتفى بثالث الخارج والخط بعد هلاك المقود عليه صحيح وكذلك ان كان صاحب الارض الذي لا بذر من قبله هو الذي زاد صاحب البذر لانه يستوجب بالشرط بمقابلة منفعة أرضه فيكون هذا منه حطالا لزيادة واذا اشترط الخارج في الماملة والمزارعة نصفين واشترط لاحدهما على صاحبه عشرين درهما فسدت المزارعة والماملة من أيهما كان البذر أو الشرط لتضمن هذا المقد شراء المدموم أو الجمع بين الشركة في الخارج والاجرة دينافى الذمة بمقابلة عمل المامل أو منفعة الارض ثم الخارج كله لصاحب البذر في المزارعة ولصاحب النخل في الماملة هذا هو حكم فاسد المزارعة والماملة وكذلك لو زاد أحدهما صاحبه عشرين فقيرا الا أن هذا الشرط يؤدي الى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصول الخارج وهو مفسد للمقد والله أعلم

باب النكاح والصلح من الجنابة والخلع والعنق والمكاتب في المزارعة والماملة

(قال رحمه الله) واذا تزوج الرجل امرأة بمزارعة أرضه هذه السنة على أن يزرعها ببذرهما وعملها فخرج فهو بينهما نصفان فالنكاح جائز والمزارعة فاسدة لاشتراط أحد المقدين

في الاجر والمزارة كالبيع تبطل بالشروط الفاسدة والنكاح لا يبطل هكذا قال ابراهيم  
النكاح يهدم الشرط والشرط يهدم البيع وعلى قول أبي يوسف التسمية صحيحة وصداتها  
أجر مثل نصف الارض وعلى قول محمد رحمه الله التسمية فاسدة ولها مهر مثلها الا أن يجاوز  
ذلك بأجر مثل جميع الارض فيثبت لها أجر مثل جميع الارض لان الزوج بذل منفعة الارض  
بمقابلة نصف الخارج وبمقابلة نصفها فان الشروط لها على الزوج ملك النكاح ونصف الخارج  
لان البذر من قبلها فانما توزع منفعة الارض عليها باعتبار القيمة كما هو قضية المقابلة ونصف  
الخارج مجهول أصلاً وجنساً وقد رافكنا ما يقابل البضع من منفعة الارض مجهولاً أيضاً  
جهالة التسمية ومثل هذه الجهالة تمنع صحة التسمية فيكون لها مهر مثلها كما لو تزوجها بثوب  
الا أن يتيقن بوجود الرضا منها يكون صداتها منفعة جميع الارض لانها لما رضيت به بمقابلة  
سنتين كانت بمقابلة أحدهما أرضاً فهذا لا يجاوز بالصدقات أجر مثل جميع الارض وأبو يوسف  
يقول الانقسام بين البضع ونصف الخارج باعتبار التسمية لا باعتبار القيمة فيتوزع نصفين كما هو  
قضية المقاسمة بين المجهول والمعلوم بمنزلة المأوى بثلث ماله لفلان وللمساكين كان لفلان  
نصف الثلث فهذا أيضاً يكون الصدقات منفعة نصف الارض والمنفعة مال متقوم في حكم الصدقات  
فتصح التسمية ويلزم تسليم منفعة نصف الارض اليها وقد عجز عن ذلك لفساد المزارة فيكون  
لها أجر مثل نصف الارض فان طلقها قبل الدخول بها كان لها في قول أبي يوسف رحمه الله  
نصف المسمى وهو ربع أجر مثل الارض وفي قول محمد رحمه الله لها المنفعة لفساد التسمية  
وان زرع المرأة زرعاً فأخرجت الارض شيئاً أو لم تخرج فجميع الخارج للمرأة لانه نماء بذرها  
وعليها في قياس قول أبي يوسف نصف أجر مثل الارض ولا صدقات لها على الزواج لانها  
استوفت منفعة جميع الارض ونصف ذلك صدقاتها والنصف الآخر استوفته بحكم مزارة  
فاسدة فعليها أجر مثل نصف الارض وعند محمد رحمه الله عليها أجر مثل جميع الارض  
فيتقاصان ويترادان فضلاً ان كان وان كان البذر من قبل الزوج فتزوجها على أن دفع أرضاً  
وبذراً مزارة بالنصف والمسئلة بحالها فالنكاح صحيح والمزارة فاسدة وللمرأة مهر مثلها  
بالنما ما بلغ عندهم جميعاً لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة البضع وبمقابلة العمل  
والخارج مجهول الجنس والقدر ووجود أصله على خطر فلم يصح تسميته صدقات فكان لها مهر  
مثلها بالنما ما بلغ وهو الاصل في هذا الجنس انه متى كانت الشروط بمقابلة البضع ببعض

الخارج فالتسمية فاسدة عندهم جميعا ومتى كان المشروط منفعة الارض أو منفعة العامل بمقابلة البضع في صحة التسمية اختلاف كما بينا حتى لو تزوجها على أن يأخذ أرضها ليزرعها بذره وعمله بالنصف فللمرأة مهر المثل بالاتفاق لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعها ومنفعة الارض ولو تزوجها على أن يأخذ أرضها وبذرا منها مزاعة بالنصف فالمسئلة على الاختلاف لانها شرطت عمل الزوج بمقابلة بضعها ونصف الخارج فيكون الصداق نصف عمل الزوج في قول أبي يوسف كما بينا ولو تزوجها على أن دفع اليها نخلا معاملة بالنصف فلها مهر مثلها لان الزوج شرط لها نصف الخارج بمقابلة بضعها وعملها ولو تزوجها على أن دفعت اليه نخلا معاملة بالنصف فالمسئلة على الخلاف لان الزوج التزم العمل بمقابلة بضعها ونصف الخارج فهذه ست مسائل في النكاح وست اخرى في الخلع على هذه الصورة فالمرأة في الخلع بمنزلة الزوج في النكاح لان بذل الخلع عليها له في كل موضع ذكرنا في النكاح أنه يكون لها صداق مثلها في الخلع يجب عليها رد المقبوض لان البضع لا يتقوم عند خروجه من ملك الزوج وانما يقوم باعتبار رد المقبوض وكذلك هذه المسائل الست في الصلح من جنابة المهد الا أن في كل موضع كان الواجب في النكاح صداق مثلها في الصلح من دم العمد الواجب الدية لان بذل النفس هو الدية عند فساد التسمية في الصلح بمنزلة مهر المثل في النكاح وأما كل جنابه ليس فيها قصاص أو جنابه خطأ وقتت على الصلح عنها عقدة مزاعة أو معاملة نحو ما وصفنا فان العقد في جميع ذلك فاسد بالاتفاق وارض الجنابة واجب لان هذا صلح عن مال على مال فيكون بمنزلة البيع يبطل بالشرط الفاسد كما تبطل المزارعة فاشتراط كل واحد من العقدين في الآخر يفسد كل واحد منهما فأما العتق على شرط المزارعة في جميع هذه الوجوه فعلى العبد فيه قيمة نفسه بالتام ما بلغت لان المولى انما يزيل عن ما ملكه في العتق مالا متقوما عند فساد التسمية يكون رجوعه بقيمة العبد كما لو أعتق عبده على خمر ولا يدخل هنا الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على قياس جعل العتق اذا كان شيا بينه فاستحق أو هلك قبل القبض لان هناك التسمية كانت صحيحة وهنا أصل التسمية فاسد فيكون هذا نظير العتق على الخمر وأما الكتابة على نحو ذلك فالكتابة فاسدة مع المزارعة والمعاملة لان الكتابة لا تصح الا بتسمية البدل وهو عقد محتمل للفسخ بمنزلة البيع فاشتراط كل واحد من العقدين في الآخر يفسدهما جميعا فان عملها المكاتب عتق ان خرج

شيء أو لم يخرج اذا كان عمله محل آخر بان كان المولى صاحب النخل أو صاحب الارض والبذر لانه أو في العمل المشروط عليه بمقابلة رقبته ومع فساد التسمية يترك العتق بإبقاء الشروط كما لو كاتبه على خمر فأدى الخمر ثم للمكاتب على مولاه أجر مثله وللمولى عليه رقبته فان كانت قيمة رقبته أكثر من أجر المثل ف عليه ان يؤدي الفضل وان كان أجر مثله أكثر من قيمة رقبته لم يكن على مولاه شيء لانه نال العتق بمقابلة ما أو في من العمل فلا يتمكن استرداد شيء منه واسترداد بدله كاسترداده ثم في الكتابة الفاسدة المولى أحق بمنافه فلا يتقوم عليه منافه الا بقدر ما يحتاج اليه المكاتب وذلك مقدار قيمة رقبته واذا كان محل المكاتب محل المستأجر بان كان البذر من قبل المكاتب لم يمتق وان زرع الارض وحصل الخارج لان الجمل هنا بمض الخارج وهو مجهول اللون والجنس والقدر ومثل هذه الجهالة تمنع العتق وان أدى كما لو كاتبه على ثوب ثم الخارج كله في يد العبد هنا الى ان يردده المولى رقيقا واذا رده المولى رقيقا كان الخارج للمولى باعتبار انه كسب عبده لا باعتبار انه مشروط في الكتابة فلهذا لا يمتق العبد به والله أعلم

### باب عمل صاحب الارض والنخل فيها بامر العامل أو بنير أمره

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل أرضا وبذرا على أن يزرعها هذه الستة بالنصف فبذره العامل وسقاه فلما نبت قام عليه رب الارض بنفسه وأجرائه وسقاه حتى استحصد بنير أمر المزارع فالخارج بينهما نصفان ورب الارض متطوع فيما صنع لان الشركة بينهما قد انقضت في الخارج حين بذره العامل وسقاه وصار المقدر بحيث لا يملك رب الارض فسخه فاقامة العمل بعد ذلك كاقامة أجنبي آخر ولو عمل أجنبي آخر فيها كان متطوعا فيما صنع والخارج بين رب الارض والمزارع على الشرط فكذلك اذا فعل رب الارض ذلك فان كان استأجر لذلك فعمل أجيره كعمله وأجر الاجير عليه لانه هو الذي استأجره ثم رب الارض انما عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب الاجر على غيره ولو كان المزارع بذر البذر فلم ينبت ولم يسقه حتى سقاه رب الارض بنير أمره فنبت فلم يزل يقوم عليه ويسقيه حتى استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له وهو القياس ولكننا نستحسن أن يحمل بينهما على ما شرطنا ويحمل رب الارض متطوعا فيما عمل وجه القياس ان

رب الارض استرد الارض والبذر قبل انقضاء الشركة بينهما لان الشركة بينهما في الخارج لاني  
 البذر وبمجرد القاء البذر في الارض وكونه في الجواق سواء ولو أخذ رب الارض البذر  
 وزرع بنفسه كان الخارج كله اليه لانه صار مستردا في حال هو يملك فسخ المزارعة في تلك  
 الحالة فكذلك اذا استرده بعد الالتقاء في الارض قبل السقي وجه الاستحسان ان سبب  
 الشركة في الخارج القاء البذر فيقام هذا السبب بمقام حقيقة الشركة ببيان الزرع (الآري)  
 أنه يقام مقامه في لزوم العقد حتى لا يملك رب الارض فسخه بعد ذلك قصدا ومنع المزارع  
 من العمل فيكون هذا منه اعانة للمزارع أو عمله فيما هو شريك فيه فيكون الخارج بينهما  
 على الشرط كما في الفصل الاول وهو نظير ما استشهد به لو ان رجلا بذر أرضه فلم ينبت  
 حتى سقاه رجل فنبت كان الزرع الذي سقاه في القياس بمنزلة من غصب بذرا وزرعه وفي  
 الاستحسان الزرع لصاحب الارض والذي سقاه معين له وهذا لانه بعد الزراعة يكون  
 اذا لكل واحد منهما في سقيه والقيام عليه مستعينا به دلالة فينزل ذلك منزلة أمره اياه  
 بذلك نصا بخلاف ما قبل الزراعة فله تدير في تقديم عمل الزراعة وتأخيرها واختيار ما يزرعه  
 في كل أرض فلا يكون هو أمر للناسب بان يزرع بذره في أرضه فيكون الناصب عاملا  
 لنفسه فكذلك في مسألة المزارعة بعد ما بذره المزارع هو كالمستعين بصاحب الارض في  
 سقيه والقيام عليه فكانه أمره بذلك نصا فيكون رب الارض عاملا له لا لنفسه ولو بذره  
 رب الارض ولم يسقه ولم ينبت حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما  
 على ما اشترط أما اذا كان ذلك بأمر المزارع فهو غير مشكل لانه لو بذره وسقاه كان معيناً  
 للمزارع فاذا بذره ولم يسقه أولى وأما اذا كان بنير أمره فلان بمجرد القاء البذر في الارض  
 لم يحصل الخارج وإنما حصل بالسقي والعمل بعد وقد باشره المزارع فيكون الخارج بينهما  
 على الشرط وهذا الفعل من رب الارض محتمل يجوز أن يكون على طريق الفسخ منه لعقد  
 المزارعة ويجوز أن يكون على وجه النظر لنفسه وللعامل كيلا يفوت الوقت لاشتغال المزارع  
 بعمل آخر أو لمرض حل به وبالاختمال لا يفسخ العقد فلهذا كان الخارج بينهما على الشرط  
 ولو أخذ رب الارض بذره في الارض وسقاه فنبت ثم ان المزارع يقوم عليه ويسقيه حتى  
 استحصد فالخارج لرب الارض والمزارع متطوع في عمله ولا أجر له لانه قد استحكم  
 استرداد رب الارض حين بذره وسقاه حتى نبت من حيث ان بالنيات تحصل الشركة

في الخارج ولم يوجد من جهة المزارع ليكون شريكا في الخارج فانما نبت الخارج كله على ملك رب الارض وانفسخ به عقد المزارعة فصار كأن لم يكن ثم المزارع بالعمل بعد ذلك بنير أمره متطوع فلا يستوجب عليه الاجر وان كان البذر من قبل المزارع فبذره ولم يسقه حتى سقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على الشرط استحسانا وكذلك لو بذره رب الارض ولم يسقه حتى سقاه المزارع وقام عليه حتى استحصد فالخارج بينهما على الشرط ولو بذره رب الارض وسقاه حتى نبت ثم قام عليه المزارع وسقاه فالخارج كله لرب الارض وهو ضامن لمثل ما أخذ من البذر والمزارع متطوع في عمله لانه كان غاصبا لما أخذ من البذر وقد استحكم ذلك بباب الخارج على ملكه فكانت زراعته في هذه الارض وفي أرض له أخرى سواء فيكون الخارج كله له والمزارع متطوع لانه عمل في زرع غيره بنير أمره واذا دفع الى رجل نخلا له معاملة بالنصف فقام عليه العامل وسقاه وحفظه فلما خرج طلمه أخذه صاحب النخل بنير أمر العامل وقام عليه وسقاه ولقحه حتى أدرك الخارج فهو بينهما على ما اشترطا لان الشركة قد تأكدت بخروج الطلم فيكون رب النخل بمسئلة ذلك ممينا للعامل في النخل بمنزلة أجنبي آخر بعينه ولا أجر لصاحب النخل في تلقيحه وعمله لانه يتبرع فيه لم يأمره العامل به ولو كان العامل حين قبض النخل أخذه صاحبه بنير أمره فسقاه وقام عليه حتى طلم طلمه ثم قبض منه العامل فلقحه وسقاه وقام عليه حتى صار تمرا فجسيع ما خرج لصاحب النخل ولا شيء للعامل منه لان الشركة انما تنقذ بينهما بخروج الطلم وحين خرج لم يكن وجد من العامل عمل فيه لا حقيقة ولا حكما فيكون الخارج كله على ملك صاحب النخل ثم لا يتغير ذلك بعمل العامل بل هو فيما عمل كاجنبي آخر ولو كان صاحب النخل قبضه وسقاه وقام عليه فلم يخرج طلمه حتى قبضه العامل بنير أمر صاحبه فسقاه وقام عليه حتى خرج طلمه ثم لقحه وقام عليه حتى صار تمرا فالخارج بينهما على الشرط لما بينا ان الشركة انما تنقذ عند حصول الطلم وقد وجد العمل من العامل عند ذلك على الوجه الذي اقتضته المعاملة فيصير الخارج مشتركا بينهما كما في مسئلة المزارعة بل أولى لان هناك رب الارض والبذر يملك فسوخ العقد قصدا قبل القاء البذر في الارض وهنا لا يملك ثم هناك لا يحمل رب الارض مستردا فيما أقام من العمل ويحمل الخارج بينهما على الشرط فهذا أولى وفي جميع هذه المسائل لو كان رب الارض والنخل فقل ما فعل بأمر العامل والمزارع كان الخارج

بينهما على الشرط لان المزارع استعان به في العمل وهو قصد اعانته لا اقامة العمل لنفسه  
فتكون الاستعانة به بمنزلة الاستعانة بغيره ولو كان استأجر رب الارض والبذر أو رب النخل  
على ذلك باجر معلوم فالخارج بينهما على الشرط ولا أجر له على المزارع لانه عمل فيها هو  
شريك فيه ولو أمره أن يستأجر لذلك أجرا مقفلا فالخارج بينهما على الشرط وأجر الاجراء  
عليه ولو كانت المزارعة والمعاملة الاولى بالنصف ثم دفعها العامل الى رب الارض والنخل  
ليعمل على أن له الثلثان من الخارج والثلث للعامل فالخارج بينهما نصفان على المزارعة الاولى  
لان العامل استأجر رب الارض والنخل للعمل بجزء من نصيبه ولو استأجره بدراهم لم  
يستوجب الأجر فكذلك اذا استأجره بجزء من نصيبه ولا يعمل هذا خطأ منه لبعض  
نصيبه من الخارج لان هذا الخط في ضمن المقد الثاني لا مقصودا بنفسه وقد بطل المقد  
الثاني فيبطل ما في ضمنه والله أعلم

### باب اشتراط بعض العمل على العامل

(قال رحمه الله) واذا دفع الى رجل نخلا لمعاملة على أن يلقحه فخرج منه فهو بينهما  
نصفان ولم يشترط صاحب النخل على العامل من السقي والحفظ والعمل شيئا غير التلقيح  
نظرت فيه فان كان النخل يحتاج الى الحفظ والسقي فالمعاملة فاسدة لان العمل انما يستحق  
على العامل بالشرط ولا يستحق عليه الا المشروط واذا كان الثمن لا يحصل بالعمل المشروط  
عليه فاسواء من الاعمال يكون على رب النخل ولو شرط عليه ذلك فسد المقد لان موجب  
المعاملة التخلي بين العامل وبين النخيل فاشترائط بعض العمل على رب النخل بعدم التخلي  
يفسد به المقد فكذلك استحقاق ذلك عليه وانما قلنا ان ذلك استحقاق عليه لان المقصود هو  
على الشراكة في الخارج فلا بد من اقامة العمل الذي به يحصل الخارج ولا يمكن ايجاب  
ذلك على العامل من غير شرط فيكون على رب النخل ذلك ليتمكن من تسليم نصيب العامل  
من الخارج اليه كما شرط له فان لقحه العامل فله أجر مثله فيما عمل وقيمة ما لقحه به لانه  
صرف عين ماله ومنافعه الى اصلاح ملك الغير بمقد فاسد فيستحق عليه أجر مثله بازاء منافعه  
وقيمة ما لقحه به بازاء العين الذي صرفه الى ملك الغير فان ابتغى العوض عن جميع ذلك ولم  
ينل حين كان الخارج كله لصاحب النخل فكان له أجر مثله وقيمة ما لقحه به وان كان

لا يحتاج الى حفظ ولا الى سقي ولا عمل غير التلقيح فالمعاملة جائزة لان العمل الذي يحصل به الخارج مستحق على العامل بالشرط وما وراء ذلك غير محتاج اليه فلا يكون مستحقا على رب النخل مالا يحتاج اليه فذكره والسكوت عنه سواء وان كان لا يحتاج الى سقي ولكن لو سقى كان أجود لقرته الا ان تركه لا يضره فالمعاملة جائزة لان المستحق بمقدار المعاوضة صفة السلامة في العوض فأما صفة الجودة لا تستحق بمطلق المقد فلا يكون على رب النخل شيء من العمل هنا وان كان ترك السقي يضره ويفسد بعضه الا انه لا يفسد كله فالمعاملة فاسدة لان بمطلق المعاوضة يستحق صفة السلامة عن العيب وذلك لا يحصل بالعمل المشروط. على العامل فلا بد من القول باستحقاق بعض العمل على رب النخل وهو ما يحصل به صفة السلامة وذلك فاسد للمقد وان كان ترك اشتراط التلقيح عليا وقد اشترط ما سواء لم يجز لان ترك التلقيح يضره على ما بينا أن النخل اذا لم يلقح أحشفت الثمر فقد بقي بعض العمل على صاحب النخل وهو ما يحصل به صفة السلامة وكذلك كل عمل لا يصلح النخل الا به ولم يشترطه على العامل ولو كان النخل نخلا لا يحتاج الى التلقيح وكان بحيث يحصل ثمره بغير تلقيح الا أن التلقيح أجود له فالمعاملة جائزة لا بمطلق المقد يستحق صفة السلامة لصفة الجودة ولو دفع اليه النخل ملقحا واشترط عليه الحفظ والسقي جاز لان التخلية بين النخل والعامل انما اشترطت بمقدار المقد وقد وجد بخلاف ما اذا دفع اليه غير ملقح واشترط التلقيح على رب النخل فان ذلك لا يجوز لان التخلية تنعدم عقيب المقد وما يلقحه صاحب النخل والمعاملة يلزم بنفسها من الجانبين فاشتراط ما يفوت موجه يفسد المقد وفي الاول التلقيح من رب النخل كان قبل المقد فاهو موجب المقد وهو التخلية بين العامل والنخل عقيب المقد موجود وان اشترط أن يلقحه صاحبه ثم يحفظه العامل ويسقيه لم يجز لان المقد انقضى بينهما في الحال فاشتراط ما يفوت موجب المقد وان كان مضافا الى ما بعد فراغ صاحب النخل من التلقيح فذلك مجبول لا يدري بعينه صاحب النخل أو يؤخره والجهالة في ابتداء مدة المعاملة مفسدة للمعاملة الا أن يشترط أن يلقحه في هذا الشهر صاحب النخل على أن يحفظه العامل ويسقيه من غرة اشهر الداخل فيجوز لان ابتداء مدة المعاملة هنا في غرة الشهر الداخل وهو معلوم والمعاملة عقد اجارة فتعجز اضافتها الى وقت في المستقبل ولو دفعه اليه واشترط التلقيح والسقي على العامل والحفظ على رب النخل لم يجز لان هذا الشرط يدمم التخلية في



جميع مدة الماملة فالحفظ محتاج اليها لأن لدرك الثمار الا ان يكون في موضع لا يحتاج الى  
الحفظ فتحوز الماملة والشرط باطل لانه انما يعتبر من الشروط ما يكون مفيدا فأما مالا يفيد  
فالذكر والسكوت عنه سواء ولو اشترط التنقيح والحفظ على المامل والسقي على رب النخل  
لم يجوز أيضا لان هذا الشرط يعدم التخلية فان كان قد يصالح بغير سقي الا ان السقي أفضل له  
لم يجوز أيضا لان صفة الجودة تستحق بالشرط فاذا كانت هذه تحصل بما شرط على رب النخل لم  
يكن بد من اعتباره وان كان السقي لا يزيد فيه شيئا ولا يضره تركه فالماملة جائزة والشرط  
باطل لانه ليس في هذا الشرط فائدة قد ذكره والسكوت عنه سواء ولو دفع الى رجل أرضا  
وبذرا على أن يزرعها هذه السنة فما خرج منه فهو بينهما نصفان ولم يشترط عليه سقيا ولا حفظا  
فان كانت أرضا يسقيها السماء لا يحتاج فيها الى سقي ولا حفظ مثل أرض الجزيرة ونحوها  
فالزراعة جائزة على شرطها لان ما يحصل به الخارج قد شرط على المزارع وما سواه من  
العمل غير محتاج اليه فلا يكون مستحقا على واحد وان كان لا يستغنى عن الحفظ والسقي  
فالزراعة فاسدة لانه لا يستحق على العامل الا العمل المشروط فإوراء ذلك مما يحصل به  
الخارج يكون على رب الارض فكانه شرط ذلك عليه وهو مفسد للعقد لانعدام التخلية  
وان كان الزرع لا يحتاج الى سقي ولكنه لو سقي كان أجود له فهو جائز على شرطها لان  
بعطاء العقد يستحق صفة السلامة لانهاية الجودة بخلاف ما اذا شرط ذلك على رب الارض  
في هذه الصورة لان صفة الجودة تستحق بالشرط وان كان اذا ترك السقي هلك بمضه  
وخرج بمضه حيا عامرا عطشانا فالزراعة فاسدة لان بعطاء العقد يستحق صفة السلامة  
وذلك لا يكون الا بما لم يشترط على العامل فيكون ذلك مستحقا على رب الارض ولو اشترط  
جميع العمل على العامل لا الحفظ فانه اشترطه على رب الارض فالزراعة فاسدة لان بهذا  
الشرط تنعدم التخلية وكذلك لو اشترط السقي على رب الارض ولو اشترط على رب  
الارض أن يبذره كان هذا فاسدا لان العقد يتعقد بينهما في الحال فالتخلية تنعدم الى أن يفرع  
رب الارض من البذر فان كان اشترط على رب الارض السقي والسقي لو ترك لم يضره  
ولكنه أجود للزرع ان سقي فالزراعة فاسدة لان صفة الجودة تستحق بالشرط وان كان السقي  
لا يزيد خيرا فالزراعة جائزة والشرط باطل لانه غير مفيد وان كان الطرر بما قل فزاد الزرع  
وربما كثر فلم يزد السقي خيرا لم يجوز الزراعة لان هذا الشرط معتبر مقيد من وجه والاصل في

الشرائط في العقد انه يجب اعتبارها الا عند التيقن بخلوها عن الفائدة ويبقى هنا موجب اعتبار الشرط وبإعباره يفسد العقد لانعدام التلخية واذا بذر الرجل قلم ثبت شيء حتى دفعها الى رجل على أن يسقيه ويحفظه فما خرج منه فهو بينهما نصفان فهو جائز لوجود التلخية بين الارض والمزارع عقيب العقد ولو دفعها اليه قبل أن يبذرهما على أن يبذرهما رب الارض ويسقيها المزارع ويحفظها فهذا فاسد لان العقد انفسد بينهما في الحال والتلخية تنعدم الى أن يبذرهما رب الارض وان كان رب الارض اشترط له أن يبذر على أن يحفظ الزرع بعد ذلك ويسقيه لم يجز أيضا لما بينا انها أضافا العقد الى وقت فراغ رب الارض من البذر وذلك غير معلوم فقد يجعل رب الارض البذر وقد يؤخر ذلك وجهالة مدة المزارعة تفسد العقد الا أن يشترط أن يزرع في هذا الشهر على أن يحفظه العامل ويسقيه من غرة الشهر الداخ فيجوز حينئذ لانها أضافا العقد الى وقت معلوم فانما ينعقد العقد بعد مجيء ذلك الوقت والتلخية توجد عقيب انعقاد العقد ولو ان البذر من المزارع على ان الذي يلي طرح البذر في الارض رب الارض واشترط لذلك وقتا يكون السقي والحفظ بعده أو لم يشترط فالمرزعة فاسدة لان رب الارض مؤاجر لارضه والعقد يلزم من جانبه بنفسه فيلزمه تسليم الارض فاذا شرط عليه طرح البذر في الارض فهذا شرط يعدم التلخية بخلاف الاول فهناك انما يلزم العقد من جهة صاحب البذر بعد القاء البذر في الارض فيكون اضافة المزارعة الى وقت معلوم ولكن يدخل على هذا الحرف المعاملة فانها تلزم بنفسها وقد بينا ان الجواب فيها وفي المزارعة اذا كان البذر من قبل رب الارض سواء فالوجه أن يقول اشتراط طرح البذر على رب الارض بمنزلة اشتراط البقر عليه اذا كان البذر من قبله غير مفسد للعقد واذا كان البذر من العامل مفسدا للعقد فكذلك اذا اشترط طرح البذر في الارض عليه وكذلك لو اشترط الحفظ والسقي على رب الارض فهذا شرط يعدم التلخية ولو لم يشترط الحفظ والسقي على واحد منهما ودفعها اليه على أن يزرعها بالنصف جاز وكان السقي والحفظ على المزارع لان رب الارض انما أجر أرضه وليس عليه من العمل قليل ولا كثير وانما العمل الذي يحصل به الخراج على المزارع فالكسوت عنه بمنزلة الاشتراط على المزارع وذلك غير مفسد للعقد واذا دفع الى رجل أرضا على أن يزرعها ببذره وعمله بالنصف فزرعها فلما صار الزرع بقلاباع رب الارض الارض بما فيها من الزرع أو لم يسم زرعها فالبيع موقوف لان المزارع مستأجر

للارض ومع المؤاجر العين المستأجرة في مدة الاجارة تتوقف على اجارة المستأجر لان في نفوذ العقد ضرر عليه لان المؤاجر لا يتقدم على التسليم الا باجارة المستأجر فيتوقف البيع على اجارته كالراهن اذا باع الموهون فان أجازته المزارع جاز لان اجارته في الانتهاء كالاذن في الابتداء والممانع من نفوذ العقد حقه وقد زال باجارته ثم للشفيع أن يأخذ الارض بما فيها من الزرع أو يبدع اذا كان باعها بزورها لان الزرع تبع الارض مادام متصلا بها فيثبت للشفيع حق الشفعة فيه ولو أراد أخذ الارض دون الزرع أو الزرع دون الارض أو أخذ الارض وحصة رب الارض من الزرع دون حصة المزارع لم يكن له ذلك لانه تمكن من أخذ الكل فليس له أن يأخذ البعض لما فيه من تفرق الصفقة على المشتري ثم يقسم الثمن على قيمة الارض والزرع فحصة الارض لرب الارض وحصة الزرع بينهما نصفان لان الملك في الزرع بينهما نصفان وكذلك لو كان البذر من رب الارض لان بعد القاء البذر في الارض العقد لازم من جهته فلا ينفذ يمينه الا باجارة المزارع وان لم يجزه حتى استحصد الزرع ومضت السنة وقد باعها مع الزرع فللمشتري أن يأخذ الارض ونصف الزرع حصته من الثمن اذا قسم على قيمة الارض وقيمة الزرع يوم وقع البيع لان المزارعة قد انتهت باستحصاد الزرع فزال الممانع من التسليم فيتم العقد فيما هو ملك البائع ألا ترى انه لو كان ابتداء البيع منه بعد استحصاد الزرع كان جائزا في الارض وحصته من الزرع فهذا مثله وهو بمنزلة مالو باع الراهن الموهون ثم افتركه الراهن قبل أن يفسخ البيع ثم للشفيع أن يأخذ ماتم فيه العقد وهو الارض وحصة رب الارض من الزرع ما لم يحصد وليس له أن يأخذ بعض ذلك دون بعض والجواب في المعاملة قياس الجواب في المزارعة في جميع ما ذكرنا ان البيع قبل الادراك لا يجوز الا باجارة العامل وبعد الادراك يجوز في حصة رب النخل في التمر مع النخل وفي حصة العامل لا يجوز الا باجارته فان جد النخل وحصد الزرع في هذه المسائل قبل أن يأخذ الشفيع ذلك لم يكن للشفيع على الزرع ولا على التمر سبيل لزوال الاتصال ولكنه يأخذ الارض والنخل بحصتهما من الثمن ولو لم يذكر البائع التمر والزرع في البيع لم يدخل شيء من ذلك فيه سواء ذكر في البيع كل حق مولها أو سرقها أو لم يذكر الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله فانه يقول بذكر الحقوق والمرافق يدخل التمر والزرع وان قال بكل قليل أو كثير هو فيها أو منها دخل الزرع والتمر الا أن يكون

قال من حقوقها وقد يتنا هذا في كتاب الشفعة ولو اختصم البائع والمشتري في ذلك قبل أن يستحصد الزرع وتكمل السنة وأراد أحدهما نقض البيع وقد أبى المزارع أن يبيع البيع فالامر في نقض البيع الى المشتري لان البائع عاجز عن التسليم اليه لما أبى المزارع الاجازة وفيه ضرر على المشتري فيكون له أن يفسخ البيع الا أن يسلم له البائع ما باعه وان كان البائع هو الذي أراد نقض البيع فليس له ذلك لان البيع نافذ من جهة لمصادفته ملكه ولا ضرر عليه في ابقائه فليس له أن ينقضه وهكذا في الرهون اذا أبى المرتهن أن يسلم فان أراد المشتري فسخ العقد فله ذلك وان أراد البائع ذلك ليس له ذلك اذا أبى المشتري ولم يذكر ان المزارع أو المرتهن اذا أراد نقض البيع هل له ذلك أم لا والصحيح انه ليس له ذلك لانه لا ضرر عليه في بقاء العقد بينهما انما الضرر عليه في الاخراج من يده وله أن يستديم اليد الى أن تنتهي المدة وذلك لا ينافي بقاء العقد فلذا لا يكون لواحد منهما فسخ العقد فان لم يرد واحد منهما نقض البيع وحضر الشفيع فأراد أخذ ذلك بالشفعة فله ذلك لان وجوب الشفعة يستد لزوم العقد وتمامه من جهة البائع وقد وجد ذلك ثم يكون هو بمنزلة المشتري ان سلم له المبيع والا نقضه فان قال البائع والمشتري لا يسلم لك البيع حتى يسلم للمشتري لم يكن لهما ذلك لان حق الشفيع سابق على ملك المشتري شرعا ولكن الامر فيه الى الشفيع وهو بمنزلة المشتري في جميع ذلك حين قدمه الشرع عليه بعدما طلب الشفعة وان علم الشفيع بهذا الشراء فلم يطلبه بطلت شفيعته وان سلم الشراء بعد ذلك للمشتري فأراد الشفيع أن يطالب الشفعة فليس له ذلك لان سبب وجوب حقه قد تقرر فتركه الطالب بعد تقرر السبب يبطل شفيعته وان لم يكن متمكنا من أخذه وان طلب الشفعة حين علم فقال له البائع هات الثمن وخذها بالشفعة والا فلا شفعة لك فان سلم البائع الارض للشفيع ف عليه أن يعطيه الثمن وان لم يسلم الارض للشفيع أن يمنع الثمن حتى يعطيه الارض لانه قام مقام المشتري في ذلك ولاحق للبائع في استيفاء الثمن ما لم يتمكن من تسليم المقود عليه ولا يبطل ذلك شفيعته لانه قد طلبها حين علم وكذلك لو كان البذر من رب الارض وكذلك هذا في معاملة التخيل في جميع ما ذكرنا والله أعلم

باب موت المزارع ولا يدري ما صنع في الزرع واختلافهما في البذر والشرط

(قال رحمه الله) واذا مات المزارع بعد ما استحصد الزرع ولم يوجد في الارض زرع

ولا بدري ما فعل فضمان حصة رب الارض في مال المزارع من أيهما كان البذر لان يصيب رب الارض كان أمانة في يد المزارع فاذا مات جهلا له كان ديننا في تركته كالوديمة يصير ديننا بموت المودع في تركته اذا كان لا يعلم ما صنع بها وكذلك اذا مات العامل بعد ما طعم الثمر فبلغ أو لم يبلغ فلم يوجد في التخيل شيء لان نصيب رب التخل كان أمانة في يد العامل واذا مات رب الارض أو المزارع أو ماتا جميعا فاختلف ورثتهما أو اختلف الحي منهما مع ورثة الميت في شرط الانصاء فالقول قول صاحب البذر أو ورثته مع الجمين لان الاجر يستحق عليه بالشرط فاذا ادعى عليه زيادة في والمشرط أنكره هو كان القول قوله مع يمينه ان كان حيا وان كان ميتا فورثته يخلفونه فالقول قولهم مع ايمانهم بالله على علمهم والبيئة بينة الاجر لانه ثبت الزيادة ببينته فان اختلفوا في صاحب البذر أيضا كان القول قول المزارع مع يمينه على الباب ان كان حيا وان كان ميتا فالقول قول ورثته مع ايمانهم على العلم لان الخارج في يد المزارع أو في يد ورثته فالقول قول ذي اليد عند عدم البيئة والبيئة ينتقرب الارض لانه خارج محتاج الى الاثبات بالبيئة ولو كانا حين فاختلفا فأقام صاحب الارض البيئة انه صاحب البذر وانه شرط للمزارع الثلث وأقام المزارع البيئة انه صاحب البذر وانه شرط لرب الارض الثلث فالبيئة بينة رب الارض لانه هو الخارج المحتاج الى الاثبات بالبيئة وان علم ان البذر من قبل رب الارض وأقاما البيئة على الثلث والثلثين فالبيئة بينة للمزارع لانه ثبت الزيادة ببينته واذا مرض رجل وفي يده أرض لرجل قد أخذها مزارعة وعليه دين في الصحة والبذر من قبله فأقر انه شرط لصاحب الارض الثلثين ثم مات وأنكر ذلك الغرماء فان كان أقر بعد ما استحصد الزرع بدى بدین الغرماء لان هذا بمنزلة الاقرار بالعين والمريض اذا أقر بدین أو عين لم يصدق في حق غرماء الصحة فيبدأ بدینهم فيقضى فان بقي شيء كان لصاحب الارض مقدار أجر مثلها من الثلثين الذي أقر له به ولان في مقدار أجر المثل أقر بسبب موجب للاستحقاق وهو يملك مباشرة ذلك السبب في حق ورثته فيصح اقراره بذلك القدر من جميع ماله فان بقي من الثلثين بعد ذلك شيء كان له من الثلث لان الزيادة على مقدار أجر المثل محابة منه والمريض لو أنشأ المحابة في مرض موته اعتبرت من ثلثه فكذلك اذا أقر به وان كان أقر بذلك حين طعم الزرع وفي ثنى الزرع فضل عن أجر المثل يوم أقر بذلك فلم يثبت حتى استحصد الزرع ثم مات فان صاحب الارض يضرب مع غرماء الصحة بمقدار أجر مثل

الارض من الثلثين فيتعاصون في ذلك لانه أقر بما يملك انشاءه فان ابتداء عقد المزارعة قبل ادراك الزرع صحيح فتسنى التهمة عن اقراره في مقدار أجر الثلث ويحصل كما لو أنشأ العقد ابتداء فنلت المزارعة بين غرماء الصحة وبين صاحب الارض في ذلك بخلاف الاول فان بعد استحصاد الزرع لا يجوز ابتداء عقد المزارعة بينهما فيتمكن في اقراره تهمة في حق غرماء الصحة وان كان الدين عليه باقراره في المرض ففي الفصل الاول يتعاصون في ذلك لانه أقر بدين ثم تسين وقد جمع بين الاقرارين حالة المرض فكأنهما وجدا معا وفي الفصل الثاني بدئ بجبر الثلث لانه لا تهمة في اقراره في حال يتمكن من انشاء العقد ولهذا كان مزاحما لغرماء الصحة ومن يزاحم غرماء الصحة يكون مقدما على المقر له في المرض ولو كان البذر من قبل رب الارض كان المريض مصدقا فيما أقر له به لان القول قول رب البذر هنا في مقدار ما شرط له ولو أن المريض أقر انه كان مميلا له كان القول قوله في ذلك فاذا أقر انه كان مزارعة بجزمه يسير أولى أن ينيل قوله في ذلك وان كان عليه دين الصحة لان اقراره هنا تصرف منه في منافعه ولا حق للغرماء والورثة في ذلك ولو كان المريض رب الارض وعليه دين الصحة فأقر في مرضه بعد ما استحصد الزرع انه شرط للمزارع الثلثين ثم مات بدئ بدين الصحة لان هذا اقرار منه بالعين في مرضه فان بقى شيء كان للمزارع مقدار أجر مثله من ثلثي الزرع لان اقراره بذلك القدر صحيح في حق الورثة فانه يقر بالعين بسبب لاعباة فيه ولو أقر بالدين بعد اقراره في حق الورثة ثم الباقى من الثلثين وصية له من الثلث لان الباقى عاياة فيكون وصية تعتبر من الثلث أقر بها أو أنشأها وان كان أقر بذلك حين زرع المزارع وفي ثلثي الزرع يومئذ فضل عن أجر مثله ثم مات بعد ما استحصد الزرع بمحاص المزارع غرماء الصحة بمقدار أجر مثله من ثلثي ما أخرجت الارض بمنزلة ما لو أنشأ العقد لان وجوب هذا القدر بسبب لاهمة فيه ثم الباقى وصية له وان كان الدين على المريض باقراره في مرضه ففي الوجه الاول يتعاصون وفي الوجه الثاني بدئ بجبر مثل المزارع وحال رب الارض في هذه المسئلة كحل المزارع في المسئلة الاولى وكذلك الحكم في المعاملة اذا مرض صاحب النخل وأقر بشيء من ذلك فهو نظير الفصل الاول فيما ذكرنا من التخريج وان كان المريض هو العامل فقل شرط لى صاحب النخل السدس فالقول قوله ذا ص - وه صاحب النخل لان الذى من جهته مجرد العمل ولو قال كنت ممبلا له كان القول

قوله فهذا أولى ولا يقبل بئنة غرماء العامل وورثته على دعوى الزيادة لأنه مكذب لهم في ذلك والشهود انما يثبتون الحق له فبعد ما أكذبهم لا تقبل شهادتهم له والورثة يقومون مقامه ولو ادعى هو ذلك قبل موته وأقام البينة لا تقبل بيئته فكذلك غرماؤه وورثته بعد موته ولا يمين على رب النخل أيضا لأن اليمين ينبنى على دعوى صحيحة وان كان المريض صاحب النخل والعامل أحد ورثته فأقر له بشرط النصف بعد ما بلغ الثمر فأقراره باطل لأنه أقر باليمين له وأقرار المريض لوارثه باليمين باطل وان كان أقر حين بدأ بالعمل وطلع الكفري ثم مات بعد ما بلغ الثمر أخذ العامل مقدار أجر مثله من نصف الثمر لأن أقراره هنا بمنزلة إنشاء العقد فلا تتحقق فيه التهمة بقدر أجر المثل وبخاص أصحاب دين الصحة به ويبدأ به قبل الدين الذي أقر به في مرضه ولا حق له في الزيادة على ذلك لأن الزيادة على ذلك وصية للوارث ولا وصية لوارث وان أراد الوارث العامل أن يستحلف بقية الورثة على ما بقي له مما أقر له به المريض بعد ما أخذ أجر مثله فان أقرار الماملة كان في المرض فلا يمين عليهم لانهم لو أقروا بما ادعى لم يلزمهم شيء وان ادعى انها كانت في الصحة وانه أقر له بها في المرض استحلفوا على علمهم لانهم لو أقروا بما ادعى لزمهم فان أنكروا استحلفوا على علمهم لرجاء نكولهم وان كان المريض هو العامل ورب النخل من ورثته صدق فيما أقر به من قلة نصيبه كما لو زعم انه كان معيانا له وهذا لأن تصرفه في منافعه والمريض أن يتبرع بمنافعه على وارثه الا ان بئنة غرمائه وورثته على الزيادة مقبولة في هذا الوجه ولهم أن يستحلفوه ان لم يكن لهم بئنة لان أقرار المريض فيما يكون فيه منفعة للورثة باطل ولو لم يقر بذلك كانت البينة منهم على دعوى الزيادة مقبولة ويستحلف الخصم اذا أنكر فكذلك اذا طلب أقراره بما أقر به والله أعلم

### باب المزاولة والماملة في الرهن

(قال رحمه الله) رجل رهن عند رجل أرضا ونخلًا بدين عليه له فلما قبضه المرتهن قال له الراهن احفظه واسقه ولقحه على أن الخارج يتنا نصفان فعمل ذلك فالخارج والارض والنخل كله رهن والماملة فاسدة لان حفظ المرهون مستحق على المرتهن فلا يجوز أن يستوجب شيئا بمقابلته على الراهن (ألا ترى) انه لو استأجر على الحفظ لم يجز الاستئجار فكان هذا بمنزلة ما لو شرط عليه ما سوى الحفظ من الاعمال فتكون الماملة فاسدة والخارج

كله لرب النخل الا انه مرهون لانه تولد من عين رهن وللمرتهن أجر مثله في التلقيح والسقي دون الحفظ لان الحفظ مستحق عليه بحكم الرهن فأما التلقيح والسقي فقد أوفاه بعقد فاسد ولا يقال ينبغي أن يبطل عقد الرهن بمقد المعاملة لان المرهون هو النخل والارض وعقد المعاملة يتناول منفعة العامل والمقد في محل لا يرفع عقدا آخر في محل آخر وكذلك لو كان الرهن أرضا مزروعة وقد صار الزرع فيها قلا ولو كان الرهن أرضا يضاء فزارعه الراهن عليها بالنصف والبذر من المرتهن جاز والخارج على الشرط لان صاحب البذر مستأجر للارض والمرتهن اذا استأجر المرهون من الراهن يبطل عقد الرهن لان الاجارة ألزم من الرهن وقد طرأ المقدان في محل واحد فكان الثاني رافعا للاول فلهذا كان الخارج على الشرط وليس للمرتهن أن يبيدها رهنا وان مات الراهن وعليه دين لم يكن المرتهن أحق بها من غرمائه لبطلان عقد الرهن وان كان البذر من الراهن كانت المزارعة جائزة وللمرتهن أن يبيد الارض في الرهن بعد الفراغ من الزرع لان المقد هنا برد على عمل المزارع فلا يبطل به عقد الرهن الا ان المرتهن صار كالمعير للارض من رب الارض (ألا ترى) انه لو دفعها الى غيره مزارعة برضا المرتهن والبذر من قبل الراهن كان المرتهن كالمعير للارض لانه رضى بان ينتفع هو بالارض وذلك باعارة فيخرج به من ضمان الرهن ولكن لا يبطل به عقد الرهن لان الاعارة أضف من الرهن فيكون له أن يبيد الارض في الرهن وان كان لمرهون أرضا يضاء وفيها محل فاصره الراهن بان يزرع الارض ببذره وعمله بالنصف ويقوم على النخل ويسقي ويلقحه ويحفظه بالنصف أيضا فعمل ذلك كله فقد خرجت الارض من الرهن ولبس للمرتهن أن يبيدها فيه والخارج بينهما على الشرط لان المرتهن صار مستأجرا للارض وأما الثمر والتمر فلا تصح المعاملة فيها لان العقد في النخل يرد على منفعة العامل فلا يبطل به غيب الرهن وبقاء عقد الرهن الحفظ مستحق عليه ثم النخل والتمر لا يفتكهما الا فداء جميع الدين وان هلك النخل والتمر هلك بحسبة قيمة النخل من الدين مع قبض الارض لا صار مضمونا بذلك القدر حين رهنه والتمر الذي هلك صار كأن لم يذبح وللعامس أجر مثل عمله في النخل لا في الحفظ وكذلك ان كان البذر من رب الارض الا ان الارض تعود رهنا لنا اذا انقضت المزارعة لان المرتهن هنا في معنى المعير لها من الراهن فان مات الراهن كان المرتهن أحق بها من غرمائه سواء مات بعد ما انقضت المزارعة أو قبلها لبقاء عقد الرهن واختصاص المرتهن



بالرهون بحكم عقد الرهن وان قصصها الزرع شيئا ذهب من مال الراهن لما يتناهنه من ضمان  
الرهن حين كان المرهن معيرا من الراهن والله أعلم

### باب الشروط الفاسدة التي تبطل وتجوز المزارعة

(قال رحمه الله) وإذا شرط المزارع على رب الأرض مع حصته من الزرع دراهم  
مملومة أو شيئا من العمل فسدت المزارعة لأن باشتراط شيء من العمل عليه تنعدم التخلية  
وباشتراط الدراهم عليه يجتمع الاجارة مع الشراكة في الخارج وذلك مفسد للمزارعة فان قال  
ابطل الشرط لتجوز المزارعة لم يجز ولم يطل بإبطاله لأن هذا شرط تمكن فيما هو من صلب  
العقد ومن موجباته فبإسقاطه لا ينقلب العقد صحيحا كاشتراط الحجر مع الالف في ثمن البيع  
وكذلك لو اشترط أحدهما على صاحبه الحصاد أو الدياس أو التثنية وقد يتنافسد العقد في  
هذا الشرط وما فيه من اختلاف الروايات ثم هذا الشرط من صلب العقد فلا ينقلب العقد  
صحيحا إذا أسقطه من شرط له ولو اشترط لأحدهما خيارا مملوما في مزارعة جاز على  
ما اشترط لأن عقد المزارعة يتعلق به اللزوم فيجوز اشتراط الخيار فيه مدة معلومة كالبيع  
والاجارة وان كان خيارا غير مؤقت أو الى وقت مجهول فالمزارعة فاسدة فان أبطل صاحب  
الخيار خياره وأجاز المزارعة جازت كما في البيع والاجارة وهذا لأن هذا الشرط زائد على  
ما تم به العقد فهو غير متمكن فيما هو موجب العقد والمعاملة قياس المزارعة في ذلك وان  
اشترط أحدهما على صاحبه ان ما صار له لم يبه ولم يبه فالمزارعة جائزة والشرط باطل لأنه  
لا منفعة فيه لواحد منهما والشرط الذي لا منفعة فيه ليس له مطالب فيلنوا وبقي العقد صحيحا  
وذكر في بعض نسخ الاصل ان علي قول أبي يوسف الآخر تبطل المزارعة بهذا الشرط لأن  
فيه ضررا على أحدهما والشرط الذي فيه الضرر كالشرط الذي فيه المنفعة لأحدهما فكما ان  
ذلك مفسد للعقد فكذا هذا قل لو شرط عليه أن يبيع نصيبه فيه بمائة درهم فسدت المزارعة  
لأن في هذا الشرط منفعة ولكن الفرق بينهما بما ذكرنا ان الشرط الذي فيه منفعة يطالب  
به المنتفع والشرط الذي فيه الضرر لا تتوجه المطالبة من أحد فان أبطل صاحب الشرط شرطه  
في الفصل الثاني لم تجز المزارعة أيضا لأن في البيع منفعة لكل واحد منهما فلا يبطل الشرط  
بإبطال أحدهما الا أن يجتمعا على إبطاله فينثذ بحوز العقد وان كان اشترط عليه أن يهب له

نصيبه فسدت المزارعة للمنفعة في هذا الشرط لاحدهما فان أبطله صاحبه جازت المزارعة  
لأن المنفعة في هذا الشرط للموهوب له خاصة فتسقط بإسقاطه وهو شرط وراء ماتم به  
المقد فاذا سقط صار كأن لم يكن فبقى المقد صحيحا والله أعلم

### كتاب الشرب

قال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة ونور الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل  
السرخسي رحمه الله أملاء \* أعلم بان الشرب هو النصيب من الماء للاراضي كانت أو لغيرها  
قال الله تعالى لها شرب ولكم شرب يوم معلوم وقال تعالى وبئهم ان الماء قسمة بينهم كل شرب  
محتضر وقسمة الماء بين الشركاء جائزة بمقتضى رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يفعلون  
ذلك فاقترهم عليه والناس تعاملوه من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا من  
غير تكبير منكر وهو قسمة تجري باعتبار الحق دون الملك اذ الماء في النهر غير مملوك لاحد  
والقسمة تجري تارة باعتبار الملك كقسمة الميراث والمشتري وتارة باعتبار الحق كقسمة الغنمية  
بين الناعمين ثم بدأ الكتاب بحديث رواه عن الحسن البصري رحمه الله ان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال من حفر بئرا فله ما حوله أربعين ذراعا عطنا لما شقه والمراد الحفر في الموات  
من الارض عند أبي حنيفة رحمه الله باذن الامام وعندهما لا يشترط اذن الامام على ما بينه  
وظاهر الحديث يشهد لما لان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر الحفر فقط ومثل هذا في لسان  
صاحب الشرع لبيان السبب لقوله عليه الصلاة والسلام من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر  
ولكن أبو الحسن رحمه الله يقول انفتاح على ان الاستحقاق لا يثبت بنفس الحفر مالم يكن ذلك  
في الموات من الارض وهذا اللفظ لا يمكن العمل بظاهره الا بزيادة لا يبدل اللفظ عليها فلا  
يقوى الاستدلال بها ثم فيه دليل على ان البئر لها حریم مستحق من قبل أن حافر البئر  
لا يتمكن من الانتفاع ببئر الا بما حوله فانه يحتاج أن تقف على شفير البئر يسقي الماء والى  
أن يتم شفير البئر ركب الماء

عند فيه موانع عند الشرب ريب في ذلك

مستحق البئر من الماء ريب في ذلك

رأى ان من العلماء رحمهم الله من يقول أربعين ذراعا في جواربه ريب من كل جانب

عشرة أذرع لأن ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الأربع والاصح ان المراد التقدير بأربعين ذراعا من كل جانب لأن المقصود دفع الضرر عن صاحب البئر الاول لكيلا يخفر أحد في حريمه بئرا أخرى فيتحول إليها ما يبتره وهذا الضرر ربما لا يندفع بشرة أذرع من كل جانب فإن الاراضى تختلف بالصلافة والرخاوة وفي مقدار أربعين ذراعا من كل جانب يتيقن بدفع هذا الضرر ويستوى في مقدار الحريم بئر العطن وبئر الناضح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما حريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح سبعون ذراعا واستدلا بحديث الزهري أن النبي عليه الصلاة والسلام قال حريم العين خمسمائة ذراع وحريم بئر العطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا ولأن استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة صاحب البئر الناضح الى الحريم أكثر لأنه يحتاج الى موضع يسير فيه الناضح ليستقي فيه الماء من البئر بذلك وفي بئر العطن انما يستقي بيده فلا يحتاج الى هذا الموضع واستحقاق الحريم بقدر الحاجة (الأنزى) أن صاحب العين يستحق من الحريم أكثر مما يستحق صاحب البئر لأن ماء العين يفيض على الارض ويحتاج صاحبه الى اتخاذ المزارع حول ذلك لينفع بما يفيض من الماء والى أن يبنى غدير يجتمع فيه الماء فاستحق لذلك زيادة الحريم واستدل أبو حنيفة رحمه الله بالحديث الاول فإنه عليه الصلاة والسلام قال من حفر بئرا فله ما حولها أربعون ذراعا وليس فيه فصل بين بئر العطن والناضح ومن أصله أن العام المتفق على قبوله والعمل به يرجع على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذا رجح قوله عليه الصلاة والسلام ما أخرجت الارض فقيه العشر على قوله عليه الصلاة والسلام ليس فما دون خمسة أوسق صدقة وعلى قوله عليه الصلاة والسلام ليس في الخضراوات صدقة ورجح أصحابنا رحمهم الله قوله عليه الصلاة والسلام التمر بالنمر مثلا بمنزل على خبر الرايا ولأن استحقاق الحريم حكم ثبت بالنص بخلاف القياس لأن الاستحقاق باعتبار عمله وعمله في موضع البئر خاصة فكان ينبغي أن لا يستحق شيئا من الحريم ولكننا تركنا القياس بالنص فبقدر ما اتفق عليه الآثار ثبت الاستحقاق وما زاد على ذلك مما اختلف فيه الاثر لا يثبت استحقاقه بالشك هذا أصل أبي حنيفة رحمه الله في مسائل الحريم ولهذا لم يجعل للنهر حريما وكذلك في غير هذا الموضع فإنه قال لا يستحق الغازي لفرسه الا سهما واحدا لأن استحقاقه ثبت بخلاف القياس بالنص فلا يثبت الا القدر المتيقن به فأما حريم العين خمسمائة ذراع كما ورد به الحديث لأن الآثار انفقت عليه

ولكن عند بعضهم الخمائة في الجوانب الاربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعا والاصح أن له خمسمائة ذراع من كل جانب وقد ذكر أبو يوسف في الأمالي هذا مفسرا في بئر الناضح قال يتقدر حريمه بستين ذراعا من كل جانب الا أن يكون الرشاء أطول من ذلك فهذا دليل على أن المذهب التقدير من كل جانب بما سعى من الدرعا ثم الاستحقاق من كل جانب في الموات من الارض بما لاحق لاحد فيه أما فيما هو حق الغير فلا حتى لو حفر انسان بئرا فجاء آخر وحفر على منتهى حد حريمه بئرا فانه لا يستحق الحريم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الاول وانما يستحقه من الجوانب الأخر فيما لاحق فيه لان في ذلك الجانب الاول قد سبق اليه وقد ثبت استحقاقه كما قال عليه الصلاة والسلام منا مباح من سبق فلا يكون لاحد أن يبطل عليه حقه ويشاركه فيه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال أسفل النهر أمر على أهل أعلاه حتى يرووا وفيه دليل انه ليس لاهل الاعلى أن يسكروا النهر ويحبسوا الماء عن أهل الاسفل لان حقهم جميعا ثابت فلا يكون لبعضهم أن يمنع حق الباقيين ويختص بذلك وفيه دليل على انه اذا كان الماء في النهر بحيث لا يجري في أرض كل واحد منهم الا بالسكر فانه يبدأ باهل الاسفل حتى يرووا ثم بعد ذلك لاهل الاعلى أن يسكروا ليرتفع الماء الى أراضيهم وهذا لان في السكر احداث شيء في وسط النهر المشترك ولا يجوز ذلك مع حق جميع الشركاء وحق أهل الاسفل ثابت ما لم يرووا فكان لهم أن يمتنعوا أهل الاعلى من السكر ولهذا ساءم أمرا لان لهم أن يمتنعوا أهل الاعلى من السكر وعليهم طاعتهم في ذلك ومن تازمك طاعته فهو أميرك بيانه في قوله عليه الصلاة والسلام صاحب الدابة المطوف أمير على الراكب لانه يأمرهم بانتظاره وعليهم طاعته بحق الصعبة في السفر وفيه حكاية أبي يوسف رحمه الله حين ركب مع الخليفة يوما فتقدمه الخليفة لجوده ابنه فناداه أيها القاضي الحق بي فقال أبو يوسف ان دابتك اذا حركت طارت وان دابتي اذا حركت قطعت واذا تركت وقفت فانتظرني فاز النبي عليه الصلاة والسلام قال صاحب الدابة المطوف أمير على الراكب فامر بان يحمل أبو يوسف رحمه الله على جنبه له وقال اعمل أباك علي هذا أهون من تأميرك علي وعن محمد بن اسحق يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا بلغ الوادي الكبين لم يكن لاهل الاعلى أن يجبسوه عن الاسفل والمراد به الماء في الوادي والوادي اسم لموضع في أسفل الجبل ينحد الماء من كل جانب من الجبل فيجتمع



من ذلك الموضع في غير ملك أحد يقول له اذهب الى ذلك الموضع وخذ حاجتك من الماء  
 لانه لا يتضرر بذلك وان كان لا يجد ذلك فلما أن يخرج الماء اليه أو يمكنه من أن يدخل  
 فيأخذ بقدر حاجته لانه له حق السعة في الماء الذي في حوضه عند الحاجة فلما اذا أحرز الماء  
 في جب أو جرة أو قربة فهو مملوك له حتى يجوز يسه فيه وليس لاحد أن يأخذ شيئا منه  
 الا برضاه ولكن فيه شبهة الشركة من وجه ولهذا لا يجب القطع لسرقته وعلى هذا حكم  
 الشركة في الكلا في المواضع التي لا حق لاحد فيها بين الناس فيه شركة عامة فلا يكون  
 لاحد أن يمنع أحدا من الانتفاع به فلما ما ثبت من الكلا في أرضه مما لم يفته أحد فهو  
 مشترك بين الناس أيضا حتى اذا أخذه انسان فليس لصاحب الارض أن يسترده منه واذا  
 أراد أن يدخل أرضه ليأخذ ذلك فطصاحب الارض أن يمنعه من الدخول في أرضه ولكن  
 ان كان يجد ذلك في موضع آخر يأمره بالذهاب الى ذلك الموضع وان كان لا يجد وكان  
 بحيث يخاف على ظهره فلما ان يخرج اليه مقدار حاجته أو يمكنه من أن يدخل أرضه فيأخذ  
 مقدار حاجته فلما ما ثبته صاحب الارض بأن سقى أرضه وكر بها نبت الحشيش فيها لدوابه  
 فهو أحق بذلك وليس لاحد أن ينتفع بشيء منه الا برضاه لانه حصل بكسبه والكسب  
 نسبه هذا اذا كان في الارض ما لا يضر من الاشجار فلما في  
 الاشجار فهو نحو بادية ما لا يضر من الاشجار تجوز عادة وقد صار  
 من ذلك ما لا يضر من الاشجار تجوز عادة وقد صار  
 الارض مما ليس له ساق الشجر ما لا يضر من الاشجار تجوز عادة وقد صار  
 بسجدة والنجم ما ينجم من الارض والشجر ما لا يضر من الاشجار تجوز عادة وقد صار  
 أو قد نارا في صخر لاحق لاحد فيه فلكل واحد أن ينتفع بناره من حيث الاصطلاء بها  
 وتخفيف الثياب والعمل بضوءها فلما اذا أراد أن يأخذ من ذلك الجرف ليس له ذلك اذا منعه  
 صاحب النار لان ذلك حطب أو غم قد أحرزه الذي أوقد النار وانما الشركة التي أثبتها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في النار والنار جوهر الحر دون الحطب والقحم فان أخذ  
 شيئا يسيرا من ذلك الجرف نظر فان كان ذلك ماله قيمة اذا جمعه صاحبه فخا كان له أن يسترده  
 منه وان كان يسيرا لا قيمة له فليس له أن يسترده منه وله منه أن يأخذه من غير استئذان  
 لان الناس لا يمنعون هذا القدر عادة والمانع يكون متعنتا لا متفعا وقد بينا ان المتعنت ممنوع

من التمتع شرعا وعن عائشة رضى الله عنها قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع بقع الماء بمعنى الاستمتاع في الحوض وبه تأخذ فإن البيع تملك فيستدعى بمال مملوك والماء في الحوض ليس بمملوك لصاحب الحوض فلا يجوز بيعه فظاهر الحديث لا يجوز بيع الشرب وحده لأن ما يجري في النهر الخاص ليس بمملوك للشركاء والبيع لا يسبق الملك والمالك ثابت للشركاء في النهر الخاص حق الاختصاص بالماء من حيث سقي التخييل والزرع ولصاحب المستمتع مثل ذلك وبيع الحق لا يجوز وعن الهيثم أن قوما وردوا ماء ففسأوا أهله أن يدلوهم على البئر فابوا فسالوهم أن يطوهم دلوا فابوا أن يطوهم فقالوا لهم أن أعناقنا وأعناق مطايانا قد كادت تقطع فابوا أن يطوهم فذكروا ذلك لعمر رضى الله عنه فقال لهم عمر فبلا وضمت فبهم السلاح وفيه دليل أنهم إذا منعوا المستمتع الماء من البئر فلم أن يقاتلهم بالسلاح فإذا خافوا على أنفسهم أو على ظهورهم من العطش كاذ لم في البئر حق السعة فإذا منعوا حقهم وقصدوا اتلافهم تن لم أن يقاتلهم عن أنفسهم وعن ظهورهم كما لو قصدوا تلهم بالسلاح فلما إذا كان الماء محرضا في إناة فليس الذي يخاف الملاك من العطش أن يقاتل صاحب الماء بالسلاح على المنع ولكن يأخذ منه فيقتله على ذلك بغير سلاح وكذلك في الطعام لأنه ملك محرز لصاحبه ولما كان الآخذ ضامنا له فإذا جاز له أخذه لحاجته فالمانع يكون دافعا عن ماء وقال عليه الصلاة والسلام من قتل دون ماله فهو شهيد فكيف يقاتل من إذا قتله كاذ شهيدا على إسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فابا البئر مباح غير مملوك له صاحب البئر فلا يكون هو في المنع دافعا عن الماء والى مانع عن المضطر حقه فكان له أن يقاتله بالسلاح والاول أن يقاتل بما دون السلاح لأن صاحب الماء مأمور بأمر يدفع إليه بقدر ما يدفع به فضرورة عنه فهو في المنع مرتكب ما لا يحل فيؤدبه على ذلك بغير سلاح وليس مراد عمر رضى الله عنه القتالة بالسلاح على منع الدلو من الدلو كان الماء لم ولو كان المراد ذلك فتأويله تولا فبلا وضمت فيهم السلاح أى برهنتهم عندهم ما معهم من السلاح ليطهشوا اليكم فيمطونكم الدلو لأن يكون المراد الأمر بالقتل وعن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرف ظالم حق وفيه دليل على أن الموات من الأرض يملك بالاحياء وأصح ما قيل في حد الموت أن تقف الرجل في طرف العمران فينادى بأعلى صوته فالى أى موضع ينتهى صوته يكون من ماء العمران لأن سكان ذلك الموضع يحتاجون الى ذلك





كرمها أو ضرب عليها المسناة أو شق لها نهرا ثم بعد التحجير له من المدة ثلاث سنين كما  
 أشار إليه عمر رضي الله عنه لانه يحتاج الى أن يرجع الى وطنه ويهيئ أسبابه ثم يرجع الى ذلك  
 الموضع فيحييه فيجعل له من المدة للرجوع الى وطنه سنة واصلاح أموره في وطنه سنة  
 والرجوع الى ذلك الموضع سنة قالى ثلاثة سنين لا ينبغي أن يشتغل بالحياء ذلك الموضع غيره  
 ولكن ينتظره ليرجع وبعد مضي هذه المدة الظاهر انه قد بدا له وانه لا يريد الرجوع اليها  
 فيجوز لغيره احيائها هذا من طريق الدنيا فاما في الحكم اذا احيها انسان باذن الامام فهي  
 له لان بالتحجير لم تصر مملوكة للاول فسبب الملك هو الاحياء دون التحجير وعن طاوس  
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عادى الارض لله ورسوله فن احيا أرضا ميتة فهي  
 له والمراد الموات من الاراضي سماه عاديا على معنى ان ماخربت على عهد عاد وفي العادات  
 الظاهرة ما يوصف بطوله مضي الزمان عليه ينسب الى عاد فمناه ما تقدم خرابه مما يعلم انه  
 لاحق لاحد فيه وعن أبي مسر عن أشياخه رفعوه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى في  
 السراج من ماء المطر اذا بلغ الماء الكمين أن لا يحبس الا على جاره قال أبوه معسر السراج  
 السواقى وهى الجداول التى عند سفح الجبل يجتمع ماء السيل فيها ثم يتعذر منها الى الوادى  
 وقد بينا أن مراده من هذا اللفظ العبارة عن كثرة الماء وعن سميد بن زيد بن عمرو بن  
 نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخذ شبرا من أرض بغير حق طوقه الله من  
 سبع أرضين قيل معناه من تطوق في أرض النير فالوضع الذى يضع عليه القدم بمنزلة شبر  
 من الأرض وقيل معناه من نقص من المسنات في جانب أرضه بان خول ذلك الى أرض  
 جاره فذلك قدر شبر من الأرض أخذه أو كان أرضه بجانب الطريق فجعل المسناة على الطريق  
 لتتسع به أرضه فهو في معنى شبر من الأرض أخذه بغير حق وهو معنى الحديث الذى روى  
 لمن الله من غير منار الطريق يعنى العلامة بين الارضين وقيل اما ذكر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم الشبر على طريق التمثيل للمساغة في منع من غصب لاراضى وليس المراد به التحقيق ثم  
 في الحديث بيان عظم ماء موهو غصب الارامى و... الله فى أمه صل على  
 غاصب الاراضى و الدنيا لا رأتني سمه "هلا" - لام بن حراء - لما نوعه الذى ذكره  
 والقيامة ولو كان حيا اعما ما لا ذكر - ر بيته - المنة - ر بيته أمس ثم حمل  
 المذكور من الوعيد جميع جزائه بلو أو سبنا الصمان مع ذلك لم يكن انوعه جميع جزائه

وللقهاء في معنى مثل هذه الالتاظ طريقين أحدهما الحمل على حقيقة أنه يطوق ذلك الموضع في القيامة ليعرف به ما فعله ويكون ذلك عقوبة له كما قال عليه الصلاة والسلام لكل فاجر لواء يوم القيامة يركز عند باب استه تعرف به غدرة والمراد به بيان شدة العقوبة . لا حقيقة ما ذكر من أنه يطوق ذلك الموضع من الأرض يوم القيامة فقد قال الله تعالى يوم تبدل الأرض غير الأرض وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا الماء مخافة الكلا يريد به أن صاحب البئر إذا كان له صرعي حول بئر فلا ينبغي له أن يمنع من يستقي الماء من بئر لنفسه أو لظهوره مخافة أن يصيب ظهره من ذلك الكلا لأن له في حق الشقة في ماء البئر فلا يمنعه حقه ولكن يحفظ جانب أرضه وما فيه من الكلا حتى لا يدخل دابة المستقي في ذلك الموضع وإن شق عليه ذلك أخرج إليه من الماء مقدار حاجته وحاجة ظهره وعن نافع رفع حديثه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تمنعوا أحدا ماء ولا كلاً ولا ناراً فإنه متاع للمقين وقوة للمستمين والمقوي هو الذي ففي زاده والمستمين هو المضطر المحتاج وقد بينا أن صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام أثبت بين الناس في هذه الأشياء الثلاثة شركة بطريق الإباحة فلا ينبغي لأحد أن يمنع أحداً مما جملة الشرع حقاً له وإذا كان لرجل نهر أو بئر أو قناة فليس له أن يمنع ابن السبيل أن يسقي منها فيشرب ويسقي دابته وبميره وشياهه فإن ذلك من الشقة والشقة عندنا الشرب لبني آدم والبهائم وهذا لأن الحاجة إلى الماء تنجد في كل وقت ومن سافر لا يمكنه أن يستعصب الماء من وطنه لنهائه ورجوعه فيحتاج إلى أخذ الماء من الآبار والأنهار التي تكون على طريقه وفي المنع من ذلك حرج وكما يحتاج إلى ذلك لنفسه فكذلك يحتاج إليه لظهره لأنه في العادة يسجز عن السفر بغير مركب وكذلك يحتاج إلى ذلك للطبخ والخبز وغسل الثياب وأحد لا يمنع أحداً من ذلك فإن كان له جدول يجري فيه الماء إلى أرضه وبجانب ذلك الموضع صاحب ماشية إذا شربت الماشية منها انقطع الماء لكثرة المواشي وقلة ماء الجدول فقد اختلف المتأخرون رحمهم الله في هذا الفصل منهم من يقول هذا من الشقة وليس لصاحب الجدول أن يمنع ذلك وأكثرهم على أن له أن يمنع في مثل هذه الصورة لأن الشقة مالا يضر بصاحب النهر والبئر فاما ما يضره ويقطع حقه فلا يمنع ذلك اعتباراً بسقي الاراضي والنخيل والشجر والزرع فلا يمنع من يريد سقي نخله وشجره وزرعه من نهره أو قناة أو بئر

أو عينه وليس لاحد أن يفعل ذلك الا بإذنه إما لانه يريد أن يسوى نفسه بصاحب الحق  
فما هو المقصود فالنهر والقناة انما يشق لهذا المقصود وليس لنهر المستحق أن يسوى نفسه  
بالمستحق فبما هو المقصود بخلاف الشقة فذلك بيع غير مقصود لان النهر والقناة لا يشق  
في المادة لاجله أو لانه يحتاج الى أن يغير نهرا من هذا النهر الى أرضه فيكسر به صفة  
النهر وليس له أن يكسر صفة نهر الغير وكذلك في البئر يحتاج الى أن يشق نهرا من رأس  
البئر الى أرضه وما حول البئر حق صاحب البئر حريته فليس لتغيره أن يحدث فيه شيئا  
من ذلك بتغير اذنه وكذلك ان كان يريد أن يجري ماءه في هذا النهر مع صاحب النهر ليسقي  
به أرضه لان النهر ملك خاص لاهل النهر فلا يجوز له أن يتنفع بملك الغير الا بإذنه فان كان  
قد اتخذ شجرة أو خضرة في داره فاراد أن يسقي ذلك الموضع بحمل الماء اليه بالجرة فقد  
استغنى فيه بعض المتأخرين من أئمة بلخ رحمهم الله وقالوا ليس له ذلك الا بإذن صاحب  
النهر والاصح انه لا يمنع من هذا المقدار لان الناس يتوسعون فيه والمنع منه يمد من الدناءة  
قال عليه الصلاة والسلام ان الله يحب معالي الامور ويبغض سفاسفها فان أذن له صاحب  
النهر في سقي أرضه أو عادة ذلك الموضع فلا بأس بذلك لان المنع كان لمراعاة حقه فاذا رضى  
به فقد زال المانع وان باعه شرب يوم أو أقل من ذلك أو أكثر لم يجر لان ذلك الماء في  
النهر غير مملوك انما هو حق صاحب النهر وبيع الحق لا يجوز لانه مجهول لا يدري مقدار  
ما يسلم له من الماء في المدة المذكورة وبيع المجهول لا يجوز وهو غرر فلا تدري أن الماء يجري  
في ذلك الوقت في النهر أو لا يجري واذا انقطع الماء فليس للبائع تمكن اجرائه ونهى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وكذلك لو استأجره لانه يلتزم تسليم ما لا يقدر على  
تسليمه أو تسليم ما لا يعرف مقداره ثم المقصود من هذا الاستئجار الماء وهو عين والاستئجار  
المقصود لاستهلاك العين لا يجوز كاستئجار المريع للرعي واستئجار البقرة لمنفعة اللبن بخلاف  
استئجار الظئر فان لبن الأدمية في حكم المنفعة لان منفعة كل عضو بحسب ما يليق به فمنفعة  
الشدى اللبن ولهذا لا يجوز بيع لبن الأدمية ولان المقد هناك يرد على منفعة الترية واللبن  
آلة في ذلك بمنزلة الاستئجار على غسل الثياب فالخرص والصابون آلة في ذلك والاستئجار  
لعمل الصناعة فان الصنع بمنزلة الآلة في ذلك فلما هنا لا مقصود في هذا الاستئجار سوى  
الماء وهو عين وكذلك لو شرط في اجارته أو شرا به شرب هذه الارض وهذا الشجر وهذا

الزروع أو قال حتى يكتفى بهذا كله باطل لمضى الجمالة والقرير وإذا اشترى الزجل شرب ماء  
ومعه أرض فهو جائز لأن الأرض عين مملوكة مقدورة التسليم فالمقدرد عليها والشرب  
يستحق بيعا وقد يدخل في البيع بيع مالا يجوز أفراده بالبيع كالأطراف من الحيوانات  
لا يجوز أفرادها بالبيع ثم يدخل بيعا في بيع الأصل وبمض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله  
أفتى أن يبيع الشرب وإن لم يكن معه أرض للمادة الظاهرة فيه في بعض البلدان وهذه  
عادة معروفة بنسب قالوا المأجور الاستصناع للتماسل وإن كان القياس يأباه فكذلك بيع  
الشرب بدون الأرض وإذا استأجر أرضا مع شربها جاز كما يجوز الشراء وهذا لأن المقصود  
الانتفاع بالأرض من حيث الزراعة والرعاة وإنما يحصل هذا المقصود بالشرب فذكر  
الشرب مع الأرض في الاستئجار التحقيق ماهو المقصود بالاستئجار فلا يفسد به العقد  
وإذا اشترى الرجل أرضا لم يكن له شربها ولا مسك ما بها لأن العقد يتناول عين الأرض  
بذكر حدودها فما يكون خارجا من حدودها لا يدخل تحت العقد إلا بالتسمية والشرب  
والمسيل خارج من الحدود المذكورة فإن اشترط شربها فله الشرب وليس له المسيل لأن  
الشرب غير المسيل فالمسيل الموضع الذي يسيل فيه الماء والشرب الماء الذي يسيل في المسيل  
فباشتراط أحدهما لا يثبت له استحقاق الآخر وإنما يستحق المشروط خاصة ويجعل فيما لم  
يذكر كأنه لم يشترط شيئا ولو اشترط مسيل الماء مع الشرب يستحق ذلك كله بالشرط  
ولو اشتراها بكل حق هو لها كان له المسيل والشرب لانهما من حقوقها فالمقصود بالأراضي  
الانتفاع بها وإنما يتأتى ذلك بالمسيل والشرب فكانت من حقوقها كالطريق للدار وكذلك لو  
اشترط مرافقها لأن المرافق ما يترقب به فأنما يتأتى الترفق بالأرض بالشرب والمسيل وكذلك  
لو اشترط كل قليل وكثير هو فيها أو منها كان له الشرب والمسيل لانه من القليل والكثير  
ثم المراد بقوله منها أي من حقوقها ولكنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ومثل  
هذا الحذف عرف أهل اللسان وإذا استأجر أرضا فليس له مسيل ماء ولا شرب في القياس  
إذا أطلق العقد كما في الشراء فالمستأجر يستحق بالعقد بذكر الحدود كما اشترى فكما أن الشرب  
والمسيل الذي هو خارج عن الحدود المذكورة لا يستحق بالشراء فكذلك بالاستئجار  
ولكنه استحسن فجعل للمستأجر مسيل الماء والشرب هنا بخلاف الشراء لأن جواز  
الاستئجار باعتبار التمكن من الانتفاع (الآ ترى) أن مالا ينفع به لا يجوز استئجاره كالمهر

الصنير والارض السبخة والانتفاع بالارض لا يتأني الا بالشرب والمسيل فلو لم يدخلهما  
 يفسخ المقدو المتماقدان قصدا تصحيح العقد فكان هنا ذكر الشرب والمسيل بخلاف الشراء  
 فوجبه ملك العين (ألا ترى) أن شراء مالا يملك الانتفاع به جائز نحو الارض السبخة  
 والمهر الصنير فلا يدخل في الشراء ما واء المسمى بذكر الحدود وفي الكتاب ذكر حرفا  
 آخر فقال لان الارض لم تخرج من يد صاحبها يعني أن بمقد الاجارة لا يملك المستأجر  
 شيأ من العين وانما يملك الانتفاع به في المدة المذكورة فلو أدخلنا الشرب والمسيل لم يشترط  
 صاحب الارض بازالة ملكه عنها وفي ادخالها تصحيح العقد فأما البيع يزيل ملك العين عن  
 البائع ففي ادخال الشرب والمسيل في البيع ازالة ملكه عما لم يظهر رضاه به وذلك لا يجوز وهذا  
 نظير ما تقدم أن الثمار والزرع يدخل في رهن الاشجار والارض من غير ذكر ولا يدخل  
 في الهبة واذا ثبت أن بدون الشرط يدخل الشرب والمسيل في الاشجار فمع الشرط أولى  
 وكذلك ان شرط كل حق هو لها أو مرافقها أو كل قليل وكثير هو فيها أو منها فند ذكر  
 هذه الالتفاظ يدخل الشرب والمسيل في الشراء ففي الاجارة أولى واذا كان نهر بين قوم لم  
 عليه أرضون ولا يعرف كيف كان أصله بينهم فاختلقوا فيه واختصموا في الشرب فان الشرب  
 بينهم على قدر أراضيهم لان المقصود بالشرب سقي الاراضي والحاجة الى ذلك تختلف بقلة  
 الاراضي وكثرتها فالظاهر ان حق كل واحد منهم من الشرب بقدر أرضه وقدر حاجته  
 والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه فان قيل قد استوتوا في اثبات اليد على المال في  
 النهر والمساواة في اليد توجب المساواة في الاستحقاق عند الاشتباه قلنا لا كذلك فإيد  
 لا تثبت على الماء في النهر لاحد حقيقة وانما ذلك الانتفاع بالماء والظاهر أن انتفاع من له  
 عشر قطاع لا يكون مثل انتفاع من له قطعة واحدة ثم الماء لا يمكن احرازه بآيات اليد عليه  
 وانما احرازه بسقي الاراضي فاعلمنا ثبت اليد عليه بحسب ذلك وهذا بخلاف الطريق اذا  
 اختصم فيه الشركاء فانهم يستوتون في ملك رقبة الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الدار وضيقها  
 لان الطريق عين تثبت اليد عليه والمقصود بالتطرق فيه والتطرق فيه الى الدار الواسعة والى  
 الدار الضيقة بصفة واحدة بخلاف الشرب على ما ذكرنا فان كان الاعلى لا يشرب حتى  
 يسكر النهر على الاسفل ولكنه يشرب بمحضته لان في السكر قطع منفعة الماء عن أهل الاسفل  
 في بعض المدة وليس لبعض الشركاء هذه الولاية في نصيب شركائه يوضحه أن في السكر

أحداث شيء في وسط النهر ورقبة النهر مشتركة بينهم فليس لبعض الشركاء أن يحدث فيها  
 شيئا بدون إذن الشركاء وربما ينكسر النهر بما يحدث فيها عند السكر فان تراصوا على أن الاعلى  
 يسكر النهر حتى تشرب حصته أجزت ذلك بينهم لأن المانع حقهم وقد انتمم بتراضيهم فان  
 اصطالحوا على أن يسكر كل واحد منهم في يومه أجزته أيضا فان قسمة الماء في النهر تكون  
 بالاجر نارة وبالايام أخرى فان تراصوا على القسمة بالايام جاز لهم ذلك وهذا لحاجتهم الى ذلك  
 فقد يقل الماء في النهر بحيث لا يتمكن كل واحد منهم أن ينضع بحصته من ذلك الا بالسكر  
 ولكنه إن تمكن من أن يسكر بلوح أو باب فليس له أن يسكر بالطين والتراب لأن به ينكسر  
 النهر عادة وفيه اضرار بالشركاء الا أن يظهر والتراضي على ذلك فان اختلفوا لم يكن لاحد  
 منهم أن يسكره على صاحبه وان أراد أحد منهم أن يكثر منه نهرا لم يكن له ذلك الا برضاء  
 من أصحابه لأن في كرى النهر كسر خفة النهر المشترك بقدر فوهة النهر الذي يكره وفي  
 الملك المشترك ليس لبعض الشركاء أن يفعل ذلك الا برضاء أصحابه كما لو أراد هدم الحائط  
 المشترك أو أحداث باب فيه وكذلك ان أراد أن ينصب عليه رحا لم يكن له ذلك الا برضى  
 من أصحابه لأن ما ينصب من الرحا إنما يضعه في ملك مشترك الا أن تكون رحا لا تضر بالنهر  
 ولا بالماء ويكون موضعها في أرض خاص له فان كان هكذا فهو جائز يعني اذا لم يكن يغير  
 الماء عن سنته ولا يمنع جريان الماء بسبب الرحا بل يجرى قبل ذلك وإنما يضع  
 الرحا في ملك خاص له فاذا كان بهذه الصفة فله أن يفعل ذلك بتغير رضا الشركاء لانه إنما  
 يحدث ما يحدثه من الابنية في خالص ملكه وبسبب الرحا لا ينتقص الماء بل ينتفع صاحب  
 الرحا بالماء مع بقاء الماء على حاله فمن يمنعه عن ذلك يكون متعنتا قاصدا الى الاضرار به لا دافعا  
 للضرر عن نفسه فلا يلتفت الى تمته وان أراد أن ينصب عليها دالية أو سانية وكان ذلك لا يضر  
 بالنهر ولا بالشرب وكان بناء ذلك في ملكه خاصة كان له أن يفعل لما يتناه يتصرف في  
 خالص ملكه ولا يلحق الضرر بنهره وان أراد هؤلاء القوم أن يكرؤ هذا النهر فان أباحيفة  
 رحمه الله قال عليهم مؤنة الكراء من أعلاء فاذا جاوز أرض رجل دفع عنه وقال أبو يوسف  
 ومحمد رحما الله الكراء عليهم جميعا من أوله الى آخره بمخصص الشرب والاراضي وبيان ذلك  
 أن الشركاء في النهر اذا كانوا عشرة فؤنة الكراء من أول النهر على كل واحد منهم عشرة الى  
 أن يجاوز أرض أحدهم فينشد تكون مؤنة الكراء على الباقيين اتساعا الى أن يجاوز أرضا

أخرى ثم يكون على الباقيين أمان على هذا التفصيل الى آخر النهر وعندهما المؤنة عليهم اعتبارا من أول النهر الى آخره لان لصاحب الاعلى حقا في أسفل النهر وهو تسديد الفاضل عن حاجته من الماء فيه فاذا سد ذلك فاض الماء على أرضه فأفسد زرعه فهذا تبيين أن كل واحد منهم ينفع بالنهر من أوله الى آخره والدليل عليه أنه يستحق الشفعة بمثل هذا النهر وحق أهل الاعلى وأهل الاسفل في ذلك سواء فاذا استوا في النعم يستوون في الترم أيضا وهو مؤنة الكراء وأبو حنيفة رحمه الله يقول مؤنة الكراء على من ينفع بالنهر بسقي الارض منه (ألا ترى) أنه ليس على أصحاب الشقة من مؤنة الكراء شيء واذا جاوز الكراء أرض رجل فليس له في كراء ما بقي منفعة سقي الارض فلا يلزمه شيء من مؤنة الكراء ثم منفعته في أسفل النهر من حيث أجراه فضل الماء فيه وصاحب المسيل لا يلزمه شيء من عمارة ذلك الموضع باعتبار تسديد الماء فيه (ألا ترى) أن من له حق تسديد ماء سطحه على سطح جاره لا يلزمه شيء من عمارة سطح جاره بهذا الحق ثم هو يتمكن من دفع الضرر عن نفسه بدون كراء أسفل النهر بأن يسد فوهة النهر من أعلاه اذا استغنى عن الماء فرفنا أن الحاجة المعتبرة في التزام مؤنة الكراء الحاجة الى سقي الارض فرع بعض مشايخنا رحمهم الله أن الكراء اذا انتهى الى فوهة أرضه من النهر فليس عليه شيء من المؤنة بعد ذلك والاصح أن عليه مؤنة الكراء الى أن يجاوز حد أرضه كما أشار اليه في الكتاب لان له رأيا في اتحاد فوهة الارض من أعلاها وأسفلها فهو منتفع بالكراء منفعة سقي الارض ما لم يجاوز أرضه ويختلفون فيما اذا جاوز الكراء أرض رجل فسقط عنه مؤنة الكراء هل له أن يفتح الماء لسقي أرضه منهم من يقول له ذلك لان الكراء قد انتهى في حقه حين سقطت مؤنته ومنهم من يقول ليس له ذلك ما لم يفرغ شركاؤه من الكراء كما ليس له أن يسكر على شركائه فيختص بالانتفاع بالمأذون شركاؤه ولاجل التعرّض عن هذا الخلاف جري الرسم بأن يوجد في الكراء من أسفل النهر أو يترك بعض النهر من أعلاه حتى يفرغ من أسفلها قال وقال أبو حنيفة رحمه الله فيما أعلم ليس على أهل الشقة من الكراء شيء لانهم لا يحصون فؤنة الكراء لا تستحق على قوم لا يحصون ولانهم لا يستحقون الشفعة لحق الشفعة ولانهم أتباع والمؤنة على الاصول دون الاتباع (ألا ترى) أن الدية في القتل الموجود في الحلة على عاقلة أصحاب الحلة دون المشترين والسكان قال والمسلمون جميعا شركاء في الثروات وفي كل نهر عظيم أو واد يستقون منه ويسقون منه

الشقة والغلف والخافر ليس لاحد أن يمنع أحدا من ذلك لان الانتفاع بمثل هذه الانهار  
 كالانتفاع بالطرق العامة فكما لا يمنع أحد أحدا من التطرق في الطريق العام فكذلك  
 لا يمنع من الانتفاع بهذا النهر العظيم وهذا لان الماء في هذه الانهار على أصل الاباحة ليس  
 لاحد فيه حق على الخصوص فان ذلك الموضع لا يدخل تحت قهر أحد لان قهر الماء يمنع  
 قهر غيره فالانتفاع به كالانتفاع بالشمس ولكل قوم شرب أرضهم ونخلهم وشجرهم لا يحبس  
 عن أحد دون أحد وان أراد رجل ان يكرى منه نهرا في أرضه فان كان ذلك يضر بالنهر  
 الاعظم لم يكن له ذلك وان كان لا يضر به فله ذلك بمنزلة من أراد الجلوس في الطريق فان كان لم  
 يضر بالمارة لم يمنع من ذلك وان كان يضر بهم في المنع من التطرق يمنع من ذلك لكل واحد  
 منه من ذلك الامام وغيره في ذلك سواء فكذلك في النهر الاعظم فان كسر ضفة النهر  
 الاعظم ربما يضر بالناس ضررا عاما من حيث أن الماء يفيض عليهم وقال عليه الصلاة والسلام  
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وعند خوف الضرر يمنع من ذلك لدفع الضرر وعلى السلطان  
 كراء هذا النهر الاعظم ان احتاج الى الكراء لان ذلك من حاجة عامة المسلمين ومال بيت  
 المال معد لذلك فانه مال المسلمين أعد للصراف الى مصالحهم (ألا ترى) أن مال القناطر والجمور  
 والرباطات على الامام من مال بيت المال فكذا كراء هذا النهر الاعظم وكذلك اصلاح مسنانه  
 ان خاف منه غرقا فان لم يكن في بيت المال مال فله أن يجبر المسلمين على ذلك ويخرجهم لان  
 المنفعة فيه للعامة ففي تركه ضرر عام والامام نصب ناظرا فيثبت له ولاية الاجبار فيما كان  
 الضرر فيه عاما لان العامة قل ما ينفقون على ذلك من غير اجبار وفي نظيره قال عمر رضي الله  
 لو تركتم لبعم أولادكم وليس هذا النهر خاص لقوم ليس لاحد أن يدخل عليهم فيه ولهم أن  
 يمنوا من أراد أن يسقى من نهرهم أرضه وشجره وزرعه لان ذلك شركة خاصة (ألا ترى)  
 أنهم يستحقون به الشفعة بخلاف الشركة في الوادي والانهار المقام فانه لا تسحق به الشفعة  
 ثم في الشركة الخاصة التدبير في الكراء اليهم ومؤنة الكراء عليهم في مالهم وان طلب بعض  
 الشركاء فلا امام أن يجبر الباقي على ذلك لدفع الضرر فأما اذا اتفقوا على ترك الكراء ففي  
 ظاهر الرواية لا يجبرهم الامام على ذلك كما لو امتنوا من عمارة أراضيهم ودورهم وقال بعض  
 المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله يجبرهم على ذلك لحق أصحاب الشقة في النهر قال أبو يوسف  
 وسألت أبا حنيفة رحمه الله عن الرجل استأجر النهر يصيد فيه السمك أو استأجر جهة يصيد



فيها السمك قال لا يجوز لأن المقصود بهذا الاستئجار ما هو عين وهو السمك ولأن السمك  
 في النهر والاجة على أصل الإباحة لا اختصاص به لصاحب النهر والاجة فلا يكون له أن يأخذ  
 العوض عنهم بطريق الإجارة والبيع ثم استئجار النهر لصيد السمك كاستئجار المقابض  
 للأصطياد فيها وذلك كله من باب التفرر ولو اشترى عشر نهر أو عشر قناة أو بئر أو عين ماء  
 بأرضه جاز لأن الأرض أصلها مملوكة فقد اشترى جزءاً مملوكاً معلوماً من عين مملوكة مقدور  
 التسليم بخلاف ما لو اشترى الثرب بتغير أرضه وهو بمنزلة ما لو باع عشر الطريق يجوز بخلاف  
 ما لو باع حق التطرق فيه ولو استأجر حوضاً أو بركة أو بئراً يستقي منه الماء كل شهر باجر  
 مسمى لم يجز لأن المقصود الماء وهو عين لا يستحق الإجارة \* نهر جار لرجل في  
 أرض رجل فادعي كل واحد منهما المسئلة ولا يعرف في يد من هي قال أبو حنيفة رحمه الله  
 هي لرب الأرض يفرس فيها ما بدا له وليس له أن يهدمها وقال أبو يوسف ومحمد المسئلة لصاحب  
 النهر وأصل المسئلة أن من حفر نهرًا باذن الإمام في موضع لاحق لاحد فيه عند أبي حنيفة  
 لا يستحق له حريمًا وعندهما يستحق له حريمًا من الجانبين للمنى طينه والمشي عليه لأجراء الماء  
 في النهر وحريم النهر عندهما بقدر عرض النهر حتى إذا كان قدر عرض النهر بقدر ثلاثة  
 أذرع فله من الحريم بقدر ثلاثة أذرع من الجانبين جميعاً وفي اختيار الطحاوي رحمه الله من كل  
 جانب ذراع ونصف وفيما نقل عن الكرخي رحمه الله أنه يستحق من كل جانب بقدر  
 عرض النهر عندهما فاستحقاق الحريم لأجل الحاجة وصاحب النهر محتاج إلى ذلك كصاحب  
 البئر والعين ومتى كان المنى في النصوص عليه معلوماً لدى الحكم بذلك للمنى إلى الفرع وحاجة  
 صاحب النهر إلى المشي على حافتي النهر ليجري الماء في النهر إذا احتبس بشي وقع في النهر فإنه  
 لا يمكنه أن يشي في وسط النهر وكذلك يحتاج إلى موضع يلقي فيه الطين من الجانبين عند  
 الكراء لما في النقل إلى أسفله من الحرج مالا يخفى وأبو حنيفة رحمه الله يقول استحقاق الحريم  
 ثابت بالنص بخلاف القياس فلا يلحق به ما ليس في مناه من كل وجه والنهر ليس في معنى  
 البئر والعين لأن الحاجة إلى الحريم هناك متحققة في الحال وهنا الحاجة موهومة باعتبار الكراء  
 وقد يحتاج إلى ذلك وقد لا يحتاج ثم هناك الانتفاع لا يتأتى بالبئر بدون الحريم وهنا يتأتى إلا  
 في أن يلحقه ذلك بمض الحرج في نقل الطين أو المشي في وسط النهر فإذا لم يكن هذا في معنى  
 النصوص يؤخذ فيه بأصل القياس (ألا ترى) أن من بنى قصرًا في مقارة لا يستحق لذلك

حرماً وإن كان قد يحتاج إلى ذلك لاتقاء الكفاية فيه ولهذا لا يستحق الحریم لا يكون  
 بدون التصدير فيه ونسب القادير بالرأي لا يكون فإذا ثبت أن من أطلقه لم يملك النهر  
 بل هو الحریم قلنا عند المنازعة الظاهر شاهد له وعند أبي حنيفة لما كان لا يستحق للنهر  
 حرماً فالظاهر شاهد لصاحب الأرض وعلى سبيل الابتداء في هذه المسئلة هما يقولان عند  
 المنازعة القول قول ذي اليد وصاحب النهر مستعمل لحریم النهر لاستسكان الماء في النهر واتقاء  
 الطين عليه والاستعمال يدفعها فباعتبار أنه في يده جسد القول قوله كما لو اختصما في ثوب  
 وأحدهما لابس وأبو حنيفة يقول الحریم من جنس الأرض صالح لما تصلح له الأرض وليس  
 من جنس النهر ومن حيث الانتفاع كما أن صاحب النهر يملك الماء بالحریم في نهره فصاحب  
 الأرض يدفع الماء بالحریم عن أرضه فقد استويا في استعمال الحریم ويرجع جانب صاحب  
 الأرض من الوجه الذي قررنا فكان الظاهر شاهداً له فله أن يفرس فيه ما بداله من الأشجار  
 ولكن ليس له أن يهدمه لأن لصاحب النهر حق استسكان الماء في نهره فلا يكون لصاحب  
 الأرض أن يبطل حقه بهدمه بمنزلة حائط لوجل ولا آخر عليه جذوع لا يكون لصاحب  
 الحائط أن يهدم الحائط وإن كان مملوكاً له لمرأاة حق صاحب الجذوع وإذا قال الرجل  
 لوجل استقي يوماً من نهرك على أن أسقيك يوماً من نهرى الذى فى مكان كذا لم يجز لأن  
 معاوضة الماء بالماء لا تجوز وإن كان البذل معلوماً للجمالة الشرب ومعنى النهر فلان لا تحوز  
 معاوضة الشرب بالشرب ومعنى النهر والجمالة فيه أظهر وأولى وكذا لو قال استقي يوماً  
 نخدمك عدى هذا شهراً أو برقبته أو بركب دابتي هذه شهراً أو بركبها كذا كذا يوماً  
 ومما شبه ذلك فهو كله باطل لمضى النهر والجمالة وعلى الذى أخذ العبد رده أن كان قائماً بعينه  
 وقيمه أن كان مستهلكاً وإن كان شرط خدمته شهراً وقد استوفاه فعليه أجر المثل لأن  
 خدمة العبد ورقيقته محل للمقد فاذا استوفاه بحكم عقد فاسد كان عليه عوضه وليس له بما  
 أخذ الآخر من شربه قيمة ولا عوض لأن الشرب ليس بمحل للمقد فلا يتناول المقد فاسداً  
 ولا جائزاً وكل عقد لا جواز له بحال فهو كالأذن فكما أنه لو سقي أرضه بأذنه لم يكن عليه  
 من عوض الماضى فكذا بحكم المقد الباطل فيه لا يتقوم فلا يلزمه شيء وسئل أبو يوسف  
 عن نهر مرو وهو نهر عظيم قريب من القرى إذا دخل مرو كان ماؤه قسمة بين أهله  
 بالحصص لكل قوم كوى معروفة فأخذ رجل أرضاً كانت مواتاً ولم يكن لها من ذلك

النهر شرب ثم كرى لها نهر من فوق مرو في موضع لا يملكه أحد فساق الماء اليها من ذلك النهر العظيم قال ان كان هذا النهر يضر بأهل مرو ضررا يبتا في مائهم فليس له ذلك ويعنمه السلطان منه وان كان لا يضر بهم فله ذلك ولم يكن لهم ان يمنعوه لان الماء في هذا الوادى على أصل الاباحة ولكل واحد من المسلمين حق الانتفاع به اذا كان لا يضر بغيره وهذا لانه مالم يدخل في المقاسم لا يصير الحق فيه خالصا للشركاء ولهذا وضع المسألة فيما اذا كرى نهر من فوق مرو فاذا كان لا يضر بهم فبصرفه لا يمس حقوقهم ولا يلحق الضرر بهم فلا يمنعوه من ذلك واذا كان يضر بهم فكل أحد ممنوع من أن يلحق الضرر بغيره فكيف لا يمنع من إلحاق الضرر بالمائة والسلطان نائب عنهم في النظر لم فيمنعه من ذلك لا بطريق أنه يختص به بل لانه الى تسكين الفتنة أقرب فلما لكل أحد أن يمنعه من ذلك والضرر يتوهم من وجهين أحدهما من حيث كسر ضفة الوادى والثاني انه يكثر دخول الماء في هذا النهر وربما يتحول أكثر الماء الى هذا الماء ليضر بأهل مرو وقيل له فان كان رجل له كوى معروفة أنه أن يزيد فيها قال ان كانت الكوى في النهر الاعظم فزاد في ملكه كوة أو كوتين ولا يضر ذلك بأهل النهر فله ذلك لان الماء في النهر الاعظم لم يقع في المقاسم بعد فهو على أصل الاباحة كان كان قبل أن يدخل مرو فزيادة كوة أو كوتين في خالص ملكه لا يكون أقوى من سبق نهر ابتداء من هذا النهر الاعظم وهو غير ممنوع من ذلك كما يبتا فهذا مثله فان كان نهر خاص نقوم فأخذ من هذا النهر الاعظم لكل رجل منهم في هذا النهر كوى مسماة لشربه لم يكن لاحد منهم أن يزيد كوة وان كان لا يضر بأهل النهر الخاص لان الماء في هذا النهر الخاص قد وقع في المقاسمة والشركة في هذا النهر شركة خاصة حتى يستحق فيها الشفعة وليس لبعض الشركاء أن يزيد فيها يستوفى على مقدار حقه سواء أضر ذلك بالشركاء أو لم يضر فزيادة كوة في فوهة أرضه يكون ليزداد فيه دخول الماء على مقدار حقه وهو كالشركاء في الطريق ليس لاحدهم أن يحدث فيه طريقا لدار لم يكن لها طريقا في هذه السكة الخاصة بفتح باب حادث فان قيل كيف يمنع من أحداث الكوة في لوح هو خالص ملكه قلنا لان الكوى منهم سبب لبيان مقدار كل واحد منهم فلو لم يمنع من ذلك لكان اذا تقدم العهد ادعى لنفسه زيادة حق واستبدل بالكوى ان كان الماء يدخل في هذه الكوى في الحال فبسبب المنع ظاهر فان ما يدخل في هذه الكوى زيادة على حقه في النهر وكان هذه المسائل

سأل عنها ابراهيم بن رستم وأبو عصمة سعد بن معاذ المرواني أبا يوسف أو ابن المبارك رضي  
الله عنهم ثم فرغ محمد رحمه الله على ذلك فقال فسأله هل لأحد من أهل هذا النهر الخاص  
أن يتخذ عليه رساء يكرى لها نهراته في أرضه يسيل فيه ماء النهر ثم يبيده إليه وذلك  
لا يضر بأهل الشرب قال ليس له ذلك لأنه من أعلاه إلى أسفله مشترك بينهم فليس لأحد  
منهم أن يحدث فيه حدا ولا يتخذ عليه جسرا ولا قطرة إلا برضاهم بمنزلة طريق خاص  
بين قوم والجسر اسم لما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والألواح والقطرة ما يتخذ من  
الآجر والحجر ويكون موضوعا ولا يرفع وكل ذلك مجده من يتخذه في ملك مشترك فلا  
يملكه إلا برضاهم سواء كان منهم أو من غيرهم ثم من يتخذه إذا كرى له نهراته فبقي كسر  
خفة النهر وتغيير الماء عن سننه فلا بد أن ينقص الماء منه فإنه إذا كان يجري على سننه  
لا يتبين فيه نقصان وإذا انفرج يتبين فيه النقصان وإن عاد إلى النهر وكذلك العين أو البركة  
يكون بين قوم فالشركة فيها خاصة كما بينا وسألته عن نهر بين رجلين له خمس كوى من هذا  
النهر الأعظم وأحد الرجلين أرضه في أعلى هذا النهر والآخر أرضه في أسفل هذا النهر فقال  
صاحب الأعلى أي أريد أن أشد بعض هذه الكوى لأن ماء النهر يكثر فيفيض في أرضي  
وأتأذى منه ولا يملك حتى يقل فيأنيك منه ما ينفعه قال ليس له ذلك لأنه يقصد الإضرار  
بشريكة ثم ضرر النزلاء يلحق صاحب الأعلى بفعل صاحب الأسفل بل تكون أرضه في أعلى  
النهر وبمقابلة هذا الضرر منفعة إذا قل الماء ولو سد بعض الكوى يلحق صاحب الأسفل  
ضرر لنقصان صاحب الأعلى وهو ممنوع من ذلك كما لو أراد أن يسكر النهر وكذلك لو قال  
أجل لي نصف هذا النهر ولك نصفه فإذا كان في حصة سددت منها ما بدا لي وأنت في  
حصتك تفتحها كلها فليس له ذلك لأن القسمة قد تمت بينهما مرة بالكوى فلا يكون لأحد  
أن يطالب بقسمة أخرى وفي القسمة الأولى الانتفاع بالماء لكل واحد منهما مستدام وفيما  
يطالب هذا به يكون انتفاع كل واحد منهما بالماء في بعض المدة وربما يضر ذلك بصاحب  
الأسفل فإن تراضيا على ذلك فلهما ما تراضيا عليه فإن أقاما على هذا التراضي زمانا ثم بدا  
لصاحب الأسفل أن ينقض فله ذلك لأن كل واحد منهما ميعر لصاحبه نصيبه من الشرب  
في نوبته من الشهر والميعر أن يرجع متى شاء وكذلك لو رثته بعد موته لأنهم خلفاؤه في ذلك  
وهذا لأنه لا يمكن أن يحمل ما تراضيا عليه مبادلة فإن بيع الشرب بالشرب وإجارة الشرب

بالشرب باطل وسأله عن نهر بين رجلين لهما أربع كوى فاضاف اليها رجل اجنبي كوثين  
في نهرهما برضاها حتى اذا انتهى الى أسفل النهر كرى منه نهر الى أرضه ثم بدا لاحدهما أن  
ينقضه بعد زمان أو بدالورثته أو لبعضهم بعد موته فنقضه فله ذلك لانهم أعاروا الاجنبي  
النهر ليجرى ماءه فيه الى نهره خاصة ظلم أن يستردوا المار يمتقي شأوا لكل واحد منهم ذلك  
في نصيبه (ألا ترى) أن لاحدهم أن يأبى ذلك في الابتداء فله أن ينقضه أيضا في الانتهاء  
وهذا لان رضا بعض الشركاء معتبر في حقه لافي حق بقية الشركاء (ألا ترى) أن من  
أراد أن يتطرق في طريق مشترك شركة خاصة فيرضى به بعض الشركاء دون البعض لم يكن  
له أن يتطرق فيه وهذا لانه لا يتصور انتفاعه بنصيب التراضي على الخصوص بل يكون  
انتفاعه بنصيب جميع الشركاء فليس له أن ينتفع بنصيب المانع الا برضاها وسأله عن نهر  
خاص من النهر الاعظم بين قوم لكل واحد منهم نهر منه فتم من يكون له كوتان ومنهم  
من يكون له ثلاث قتال صاحب الاسفل لصاحب الاعلى انكم تأخذون أكثر من نصيبكم  
لان دفقة الماء وكثرته وفي رواية لان دفقة الماء وكثرته من أعلى النهر فدخل في كواكم  
شيء كثير ولا ماء هنا الا وهو قليل غائر فنحن نريد أن نتقصكم بقدر ذلك ونجعل لكم  
أيما معلومة ونسد فيها كوانا ولنا أيما معلومة تسدون فيها كواكم قال ليس لهم ذلك ويترك  
على حاله كما كان قبل اليوم لانها قسمت مرة فلا يكون لبعضهم أن يطالب بقسمة أخرى ثم  
الاصل انما وجد قديما فانه يترك على حاله ولا يغير الا بجمعة وقد ذكرنا هذا في أول الوكالة  
في حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال أرايت هذا الضفير أكان على عهد عمر رضي الله  
عنه ولو كان جور الماء تركه عمر رضي الله عنه وكذلك ان قال أهل الاسفل نحن نريد أن  
نوسع رأس النهر ونزيد في كواه وقال أهل الاعلى ان فطم ذلك كثر الماء حتى يفيض في  
أرضنا ويؤلم يكن لأهل الاسفل أن يحدنوا فيه شيئا لم يكن لانهم يتصرفون فيها هو مشترك  
على وجه يضر ببعض الشركاء فيمنعون من ذلك وان باع رجل منهم كوة له فيه كل يوم شيء  
معلوم أو أجرة لم يجز لانه غرر لا يعرف وهو ليس بملك ويبيع مجرد الحق باطل وسأله عن  
هذا النهر اذا خافوا أن يبتقى وأرادوا أن يحصنوه فامتنع بعضهم من الدخول معهم قال ان  
كان فيه ضرر عام أجبرتهم جميعا على تحصينه بالحصص لان في ترك الاجبار هنا تهيج الفتنة  
وتسكين الفتنة لازم شرعا فلاجل التسكين يجبرهم الامام على تحصينه بالحصص فان لم يكن

فيه ضرر عام لم أجبرهم عليه وأسرت كل النيران إلى بحرين عظيمين فسد بهما طريق التنوير  
لأن التدبير في الملك يكون إلى المالك فإذا لم يكن فيه ضرر عام كان له رأي في ذلك من التيسير  
وإلا لا يمكن منه في كل وقت ولا يتفرغ لذلك بخلاف الكرى فإن بعض الشركاء  
في هذا النهر الخاص إذا امتنع من الكرى أجبر عليه إذا طلبه بعض الشركاء لأن ذلك شيء  
قد التزموه عادة لحاجة النهر إلى الكرى في كل وقت معلوم بطريق المادة فالذي يأتي الكرى  
يريد قطع منفعة الماء عن نفسه وشركائه وليس له ذلك فلذا أجبر عليه فأما البثق فهو موهوم غير  
معلوم الوقوع عادة فإذا لم يكن فيه ضرر عام لا يجبر الممتنع من ذلك لحق موهوم لشريكه  
وسأله عن رجل أخذ في أرض له رما ماء على هذا النهر الأعظم الذي للامة مفتحة في أرضه  
ومصبه في أرضه لا يضر بأحد فأراد بعض جيرانه أن يمنوه من ذلك قال ليس له أن يمنه  
لأن تصرفه في خالص ملكه وشق نهر من هذا النهر الأعظم لمنفعة الرما كشق نهر من  
هذا النهر الأعظم ليس في به أرضاً أحيائها وقد بينا أنه لا يمنع من ذلك لأنه لم يدخل الماء في  
المقاسم بمد فهذا مثله قال وسأله عن هذا النهر الأعظم إذا كانت عليه أرض لرجل خدعها الماء  
فنفص الماء وجرز عن أرض فاتخذها هذا الرجل وجرها إلى أرضه قال ليس له ذلك لأن  
الأرض جرز عنها الماء من النهر الأعظم وهو حق العامة قد يحتاجون إليه إذا كثر الماء في  
النهر الأعظم أو تحول إلى هذا الجانب فليس له أن يجعلها لنفسه بأن يضمها إلى أرضه إذا كان  
ذلك يضر بالنهر ومنهم من يروى جرز وهو صحيح قال الله تعالى أو لم يروا أنا نسوق الماء إلى  
الأرض الجرز وسأله فقلت بل نفى أن القرات بأرض الجزيرة يجرز عن أرض عظيمة فيتخذها  
الرجل مزرعة وهي في حده أرضه قال ليس له ذلك إذا كان يضر بالقرات لأن هذا حق  
عامة المسلمين وإن كان لا يضر بالقرات فله ذلك عندهما بغير إذن الامام وعند أبي حنيفة  
رحمه الله إذن الامام بمنزلة إحياء الموات قال وإذا حصنها من الماء فقد أحيائها لأن هذه  
الأرض صالحة للزراعة وإن كان لا يتمكن من زراعتها لاجل الماء فإذا حصنها منه فقد أحيائها  
فأما سائر الأراضي فبمجرد التحصين لا يتم الأحياء بل ذلك تحجر فأنها إنما تصير صالحة  
للزراعة إذا أحرقت الحشائش فيها وبقي الحشيش منها وكرجها فبذلك يتم أحيائها وسأله عن  
نهر بين قوم يأخذ من هذا النهر الأعظم له فيه كوى مساة ولكل رجل منهم نهر من  
هذا النهر الخاص فأراد رجل أن يسد كوة له ويفتح كوة أعلى من تلك في ذلك النهر قال

ليس له ذلك لانه يكسر ضفة النهر المشترك ويريد أن يزيد في حقه لان دخول الماء في أعلى النهر من كوة يكون أكثر من دخوله في أسفل النهر في مثل تلك الكوة وهذا بخلاف الطريق فمن يكون طريقه في أعلى السكة الخاصة اذا أراد أن يجمعه في أسفل السكة لا يمنع منه لان هناك هو يتصرفه لا يزيد في حقه فهو الذي يتطرق في ذلك الطريق سواء كان باب داره في أعلى السكة أو في أسفلها ثم هناك انما يتصرف في حائط هو ملكه بفتح باب في أسفل (الآ ترى) انه لو أراد أن يفتح بايين أو ثلاثة أو يرفع جميع الحائط لم يمنعه أحد من ذلك بخلاف الكوي فإنه ان أراد أن يزيد كوة أخرى منع من ذلك فكذلك اذا أراد أن يحولها من جانب الى جانب وسألته عن هذه الكوي لو أراد صاحبها أن يكرها فيسفلها عن موضعها ليكون أكثر لاختنعا من الماء قال له ذلك لانه بالكوي يتصرف في خالص ملكه (الآ ترى) ان له أن يكرى جميع النهر فكذلك له أن يكرى هذا الموضع قال رضى الله عنه وكان شيخنا الامام رحمه الله يقول هذا اذا علم انها في الاصل كانت مسفلة فارتفعت بانكباس ذلك الموضع من الماء فإنه بالكوي يبديها الى الحالة الاولى وذلك حقه فاما اذا علم انها كانت بهذه الصفة فاراد أن يسفلها منع من ذلك لانه يريد أن يزيد على مقدار حقه من الماء وكذلك ان أراد أن يرفع الكوي وكانت متسفة ليكون أقل الماء في أرضه فله ذلك وعلى ما قال شيخنا الامام رحمه الله هذا اذا كان هو بالرفع يبديها الى ما كانت عليه في الاصل فاما اذا أراد أن يغيرها عما كانت عليه في الاصل فيمنع عنه (قال الشيخ الامام رحمه الله) والاصح عندي انه لا يمنع على كل حال لان القسمة في الاصل باعتبار سمة الكوة وضيقها من غير اعتبار السفلى والارتفاع هو المادة بين أهل مرو فاما يمنع من يوسع الكوة ويضييقها ولا يمنع من أن يسفلها أو يرفعها لانه ليس فيه تغيير ما وقعت القسمة عليه وسألته عن نهر خاص لرجل من هذا النهر الخاص أراد أن ينظر فيه ويستوثق منه قال له ذلك لانه يتصرف في خالص ملكه وان كان مقنطرا أو مستوثقا منه فأراد أن ينقص ذلك لعة أو غير علة فان كان ذلك لا يزيد في أخذ الماء فله ذلك لانه يرفع بناء هو خالص ملكه وان كان يزيد في أخذه الماء منع منه لحق الشر كاء فان أراد أن يوسع فم النهر منع من ذلك لانه بهذا التوسع يرفع ضفة النهر المشترك من الجانبين وهو ممنوع من ذلك ثم يزيد على هذا مقدار حصه في أصل الماء أماني الموضع الذي لا تكون القسمة بالكوي فغير مشكل أو في الموضع الذي تكون القسمة بالكوي اذا وسع

فم النهر احتبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر مما يدخل إذا لم يوسع فم النهر  
وكذلك إذا أراد أن يؤخر الكوى عن فم النهر فجعلها في أرضة أخرع من فم النهر الى أسفل  
فليس له ذلك لان الماء يحتبس في ذلك الموضع فيدخل في كواه أكثر مما يدخل إذا كانت  
الكوى في فم النهر وسألته عن رجل مات ممن له هذا للشرب قال للشرب ميراث بين ورثته  
لانهم خلقواؤه يقومون مقامه في املاكه وحقوقه وقد تملك بالميراث ما لا يملك بسائر أسباب  
الملك كالتعصاوص والدين والحجر يملك بالارث فكذلك الشرب وان أوصى فيه بوصية جاز لان  
الوصية أخت الميراث ثم ما امتنع البيع والهبة والصدقة في الشرب للفرور والجهالة أو لعدم  
الملك فيه في الحال والوصية بهذه الاسباب لا تبطل (ألا ترى) أن الوصية بما يثمر نخيله  
العام يصح فكذلك الوصية بالشرب وسألته عن أمير خراسان اذا جعل لرجل شربا في هذا  
النهر الاعظم وذلك الشرب لم يكن فيما مضى أو كان له شرب كوتين فزاد مثل ذلك وأقطعه  
اياه وجعل مفتحه في أرض يملكها الرجل أو في أرض لا يملكها قال ان كان ذلك يضر بالعامه  
لم يجوز فان كان لا يضر بهم فهو جائز اذا كان ذلك في غير ملك أحد لان للسلطان ولاية  
النظر دون الاضرار بالعامه فقبلا لا يضر بالعامه يكون هذا الاقطاع منه نظرا لمن أقطعه اياه  
وفيما يضر بهم يكون هذا الاقطاع اضارا بالعامه وليس له ذلك يوضحه ان فيما يضر بهم  
لكل واحد منهم أن يمنع من ذلك فالامام في الاقطاع يكون مبطلا حقه وله ولاية استيفاء  
حق العامه لا ولاية الابطال وفيما لا يضر بهم قد كان له أن يحدث ذلك بنير اقطاع من الامام  
فبعد الاقطاع أولى واذا أصنى أمير خراسان شرب رجل وأرضه وأقطعه الرجل آخر لم يجوز  
ويرد الى صاحبها الاول والى ورثته والمراد بالاصفاء النصب ولكن حفظ لسانه ولم يذكر  
لفظ النصب في افعال السلاطين لما فيه من بعض الوحشة واختار لفظ الاصفاء ليكون أقرب  
الى توقيف السلطان وكان أبو حنيفة رحمه الله يوصى أصحابه بذلك فينبغي للمرء أن يكون مقبلا  
على شأنه حافظا لسانه موقرا لسلطانه ثم في هذا القمل السلطان كثيره شرعا قال النبي صلى الله  
عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترد وغليك ملك غيره من غير المالك يكون لغوا فيجب رد  
ذلك على صاحبه ان كان حيا وعلى ورثته بعد موته وهكذا فيما حازه لنفسه من أملاك الناس  
(ألا ترى) ان عمر بن عبد العزيز رحمه الله لما استخلف أمر برد أموال بيت المال على أربابها  
لان من كان قبله من بنى أمية كانوا أخذوها ظلما واذا تزوج الرجل المرأة على شرب بنير



أرض فالتكاح جائز وليس لها من الشرب شيء لأن الشرب بدون الأرض لا يحتمل التملك  
بمقدار المعاوضة ولأنه ليس بمال متقوم ولهذا لا يضمن بالاختلاف بمقدار ولا بنيره ثم هو مجهول  
بجباله متناحشة فلا يصح تسميته ولكن بطلان التسمية لا يمنع جواز التكاح بمنزلة ترك التسمية  
فيكون لها مهر يمثل أن دخل بها والثمة أن طلقها قبل الدخول بها ولو أن امرأة اختلعت من  
زوجها على شرب بغير أرض كان باطلا ولا يكون له من الشرب شيء ولكن انخلع صحيح  
وطيها أن رد المهر الذي أخذت لأنها أطعمت الزوج بهذه التسمية فيها هو مرغوب فيه  
فتكون غارة له بهذه التسمية والغرور في انخلع يلزمها رد ما قبضت كما لو اختلعت بما في يدها  
من المتاع فإذا ليس في يدها شيء والصلح في الدعوى على الشرب باطل لأن المصالح عليه مما  
لا يملك بشيء من الموقوف وقد بينا أن ما لا يستحق بشيء من الموقوف فالصلح عليه باطل  
وصاحب الدعوى على دعواه وحقه فإن كان قد شرب من ذلك الشرب مدة طويلة فلا  
ضمان عليه فيه لأن الشرب ليس بمحل للمقد أصلا فكان العقد فيه كالأذن المطلق فإن كان  
الصلح عليه من قصاص في نفس أو قيامه بالصلح باطل وجاز العفو وعلى القاطع الدية وأرض  
الجراحة لأن الصلح من القود على شرب نظير انخلع على معنى أن جهالة اللبيل وإن تفاحشت  
في كل واحد منهما فانخلع والصلح صحيح باعتبار أنه إسقاط ليس فيه تملك إلا أن في الصلح  
عن القود إذا لم يثبت المسمى ويمكن في التسمية معنى الغرور يجب رد الدية وفي انخلع يجب  
رد المقبوض لأن النفس تقوم بالدية والبضع عند خروجه من ملك الزوج لا يقوم فيجب  
رد المقبوض لدفع الضرر والغرور ولو مات صاحب الشرب وعليه ديون لم يبع في دينه إلا  
أن يكون معه أرض فيباع مع أرضه لأن في حال حياته كان لا يجوز منه بيع الشرب بدون  
الأرض فكذا بعد موته وقد تكلم مشايخنا رحمهم الله في أن الإمام ماذا يصنع بهذا الشرب  
فهم من يقول يتخذ حوضا ويجمع فيه ذلك الماء في كل يومه ثم يبيع الماء الذي جمعه في الحوض  
بشئ معلوم فيقضي به الدين (قال الشيخ الإمام الاجل) رحمه الله والاصح عندي أنه ينظر  
صاحب أرض ليس له شرب فيضم ذلك الشرب إلى أرضه ويبيعهما برضاه ثم ينظر إلى قيمة  
الأرض بدون الشرب ومع الشرب فيجعل تفاوت ما بينهما من الثمن مصروفا إلى قضاء دين  
الميت وما وراء ذلك لصاحب الأرض وإن لم يجد ذلك اشترى على تركه هذا الميت أرضا بغير  
شرب ثم ضم هذا الشرب إليها وباعها فيصرف الثمن إلى قضاء ثمن الأرض المشتراة وما يفضل

من ذلك للرماء وكذلك لو أوصى أن يباع من هذا الرجل أو يهبه أو يتصدق عليه  
كان ذلك باطلا لانه لو باعه بنفسه في حياته لم يجوز كذلك اذا أوصى أن يباع منه بموته  
قال الا أن يكون معه أرض فيجوز من ثلثه يريد الهبة أو الصدقة أو الهبة في البيع فإن ذلك  
يجوز من ثلثه قال وإن أوصى أن يسقي أرض فلان يوما أو شهرا أو سنة من شربه أجوزت  
ذلك من ثلثه لما بينا أن الوصية بالشرب كالوصية بالنالة المجهولة وذلك ينمذ من ثلثه وإن مات  
الذي له الوصية بطلت وصيته في الشرب قال وهي بمنزلة الخدمة يعني اذا أوصى بخدمة عبده  
لا لسان مات الموصى له بطلت الوصية وهذا لان الشرب كالمنفعة الا أنها مجهولة جهالة  
لا تقبل الاعلام والخدمة تقبل الاعلام ببيان المدة فيجوز استحقاقها بالاجارة اذا كانت  
معلومة فيجوز استحقاقها بالوصية من الثلث وإن لم يكن معلوما ببيان المدة فكذلك استحقاق  
الشرب بالوصية يجوز وإن كانت مجهولة ولكن الاستحقاق للموصى له باعتبار حاجته فيبطل  
بموته لان الورثة يحفظونه فيما كان ملكا أو حقا متأكدا له وذلك غير موجود في الشرب  
كما في الخدمة فإن أوصى أن يتصدق بشربه على المساكين فهذا باطل لان حاجة المساكين  
الى الطعام دون الماء وانما يحتاج الى الشرب من له أرض وليس للمساكين ذلك ولا بدل  
للشرب حتى يصرف بدله الى المساكين فانه لا يحتمل البيع والاجارة فكان باطلا وكذلك  
لو قال في حياته هو صدقة في المساكين ان فعلت كذا فعمله لم يلزمه شيء لانه لا طريق  
لتنفيذ هذه الوصية في عين الشرب ولا في بدله الا أن يكون معه أرض فحينئذ تصح وصيته  
ونذره فتعقد بعينه فاذا حث يجب تنفيذه في التصديق بعينه أو بقيته بمد البيع ولو أوصى  
بان يسقى مسكينا بعينه في حياته فذلك جائز فيه باعتبار عينه كما لو أوصى له بعين بخلاف  
ما أوصى به في المساكين فتصح تلك الوصية باعتبار التقرب الى الله تعالى يحمل شيء من  
ماله خالصا لله تعالى ليكون مصروفا الى سدخلة المحتاجين وذلك لا يتأني في الشرب بدون  
الارض ولو باع الشرب بمبد وقبض المبد وأعفته جاز عتقه ويضمن قيمته لان المقدر في  
العبد فاسد فان شراء العبد من غير تسمية الثمن يكون فاسدا فكذلك عند تسمية الشرب  
والمشتري شراء فاسدا يملك بالقبض فينفذ العتق فيه وعلى المشتري ضمان القيمة وكذلك  
لو كانت أمة فوطئها فولدت منه كانت أم ولد وعليه قيمتها وعقرها وذكر هذه المسئلة  
في موضع آخر من هذا الكتاب ولم يذكر العتد وهو الاصح وقد قال في البيوع في المشتراة

شراء فأسدا وليس عليه عقر في وطنها وقد بينا في البيوع وجه الروايتين والتوفيق بينهما  
 وكذلك لو أجره بعد فاعته لان البدل في الاجارة اذا كان عينا فهو كالمبيع فيصير مملوكا  
 بالقبض وينفذ العتق فيه ويجب رد قيمته ولو ادعى شربا في يدى رجل انه بغير أرض فانه  
 ينبغي في القياس أن لا يقبل منه ذلك لان شرط صحة الدعوى اعلام المدعى في الدعوى  
 والشهادة والشرب مجهول جهالة لا تقبل الاعلام ولانه يطلب من القاضي أن يقضى له بالملك  
 في المدعى اذا أثبت دعواه بالينة والشرب لا يحتمل التملك بنسب أرض فلا يسمع القاضي فيه  
 الدعوى والغصومة كالخرف في حق المسلمين ولكن في الاستحسان يقبل بينة ويقضى له به  
 لان الشرب مرغوب فيه ومنتهج به وقد يكون الاستحقاق فيه للانسان منفردا عن الارض  
 بالميراث والرصية وقد يبيع الارض بدون الشرب فيبقى له الشرب وحده فاذا استولى عليه  
 غيره كان له أن يدفع الظلم عن نفسه بأثبت حقه بالينة ثم القاضي لا يملكه بالقضاء شيأ ابتداء  
 ولهذا لا يشذ قضاءه باطنا في الاملاك المرسله وانما يظهر بقضاء حقه أو ملكه والشرب يحتمل  
 ذلك (الآثرى) انه يقضى له بالدين بالحجة والدين في ذمة الغير لا يحتمل التملك ابتداء واذا  
 كانت لرجل أرض ولرجل فيها نهر يجري فاراد رب الارض أن لا يجري النهر في أرضه لم  
 يكن له ذلك بل يترك على حاله لانه وجد كذلك لان موضع النهر في يد صاحب النهر لانه  
 مستعمل له باجرامائه فيه فمعد الاختلاف القول قوله في انه ملكه فان لم يكن في يده ولم يكن  
 جاريا سألته بالينة على أن هذا النهر له فان جاء بينة قضيت به له لاثباته حق نفسه بالحجة وان  
 لم يكن له بينة على أصل النهر وجاء بينة انه كان مجرا في هذا النهر يسوقه الى أرضه حتى يسقيها  
 منه أجزت ذلك لانهم شهدوا له بحق مستحق في النهر وهو المجرى وقد بينا نظائر هذا في  
 الطريق والمسيل وبيننا أن الجهالة هناك لا تمنع قبول الشهادة فكذا المجرى هنا وكذلك المصب  
 اذا كان نهره ذلك يصب في أرض أخرى فمنع صاحب الارض السفلى المجرى وأقام بينة على  
 أصل النهر أنه له وأقام الينة على أن له فيه مصبا أجزت ذلك لان المصب كالمسيل ولو أقام  
 الينة ان له مسيل ماء على سطح جاره كانت الينة مقبولة فهذا مثله ولو سقي الرجل أرضه  
 أو شجرها أو ملاءها ماء فسال من مائها في أرض رجل فترقبها لم يكن عليه ضمانها لانه في  
 هذا التسبب غير متعمد بل هو متصرف في ملك نفسه والانسان أن يتصرف في ملك نفسه  
 مطلقا والتسبب اذا لم يكن متعمدا في تسببه لا يكون ضامنا كحافر البئر وواضع الحجر في

ملكه وهو نظير ما لو أوقد النار في أرضه فوقع الحريق بسبب ذلك فإنه لا يكون ضامنا  
لكونه متصرفا في خالص ملكه وكذلك لو نزلت أرض جاره من هذا الماء ولو اجتمع في هذا  
الماء سلك فصاده رجل كان للصيد لقوله عليه الصلاة والسلام الصيد لمن أخذه وهو نظير  
ما لو اصطاد من أرض رجل غلبا فإنه يكون له دون صاحب الأرض وإن كان لصاحب  
الأرض أن يمنعه من الدخول في أرضه وإذا كانت لرجل أرض فيها مراعى فاجر مراعيها  
أو باعها كل سنة شئ مسمى ترعى فيها غنم مساة فأن ذلك لا يجوز لأن المقصود هو  
الكلا وهو على أصل شركة الإباحة لا اختصاص لصاحب المرعى به ثم هذا استئجار  
المقصود به استهلاك العين وشراء ما هو مجهول لا يعرف فيكون باطلا كبيع الشرب وإجارته  
ولو أخذ صاحب الأرض شئاً من هذا فأحرزه ثم باعه كان جائزا بمنزلة الماء الذي أحرزه  
في الأواني وهذا لأن ملكه بالأحرار فيه قد تم وهو متقوم لكونه متفعلاً به ولو كان زرع  
رجل قصيلا في أرضه ثم أجره من رجل يرعى فيه غنمه كان باطلا لأن المقصود بهذا  
الاستئجار استهلاك العين ولأنه إنما يستحق بالإجارة مالا يجوز يمه والقصيل عين يجوز  
بيعه فلا يستحق بالإجارة على المستأجر قيمة ما رعت غنمه من ذلك لأنه صار مستوفيا مستهلكا  
له بحكم عقد فاسد وهذا بخلاف الكلا في المرعى فقد ثبت ذلك من غير أنبات أحد فكان  
على أصل الإباحة المشتري والبائع في الانتفاع به سواء وهذا مما استتبته صاحب الأرض  
فيكون مملوكا له حتى لو باعه جاز يمه وإنما لم تجز إجارته لما قلنا ولمنئى الضرر فيه فإذا أُلّف  
ملكا متقوما لغيره بسبب عقد فاسد كان مضمونا عليه بقيمته ولو استأجر مرعى لعبد بينه  
فرعاه في تلك السنة لم يضمن ما رعى ويأخذ عبده لأن العقد كان فاسدا فيسترد عبده بحكم  
العقد الفاسد فإن كان المؤاجر قد أعتقه أو باعه جاز ذلك ويضمن قيمته لأنه ملكه بالقبض  
بحكم عقد فاسد فينفذ عتقه فيه وهذا لأن البيع محل للملك فينفذ العقد مقيدا بحكمه وهو  
نظير ما إذا اشترى عبدا بشرب بخلاف العبد بالربح فهناك وإن قبض المشتري لا يملكه ولا  
ينفذ عتقه فيه بمنزلة البيع بالميتة والدم لأن الربح لا يتقوم بالعبد بحال ولا يدخل في العقد  
أصلا فتبسيمته يخرج السبب من أن يكون تملك مال بئال فاما الشرب والكلا فما يجوز  
أن يستحق بالعقد تبعا للأرض وهو متفع به شرعا (الأنرى) أنه يتصور فيه الأحرار  
الموجب للملك وبعد الأحرار يكون مالا متقوما قبل الأحرار ينقد العقد بتبسيمته على

ما هو محل التملك بالسقد فينفذ عتقه فيه بعد القبض ولو تزوج امرأة على أن يرعى غنمها  
 في أرضه سنة كان لها مهر مثلها لأن شرط صحة التسمية أن يكون المسمى مالا متقوما في  
 نفسه أو يستحق بذكره تسليم مال والكلاء والشرب قبل الاحراز ليس بمال فلا تصح  
 تسميته في النكاح ولو أوصي بكلا في أرضه سنين أو وهبه أو صالح عليه من قاصص أو مال  
 كان القول فيه كالقول في الثرب لاستوائهما في المعنى فكل واحد منهما متى على شركة  
 الإباحة قبل الاحراز ولو أحرقت كلاء أو حصائد في أرضه فذهبت النار بمناوشة لا وأحرقت  
 شيئا لغيره لم يضمنه لأنه غير متمدد في هذا التسبب فإن له أن يوقد النار ملك نفسه مطلقا  
 وتصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة قال بعض مشايخنا رحمهم الله وهذا إذا  
 كانت الرياح هادية حين أوقد النار فاما إذا أوقد النار في يوم ريح على وجه يعلم أن الريح  
 يذهب بالنار إلى ملك غيره فانه يكون ضامنا بمنزلة ماله أوقد النار ملك غيره (الآرى)  
 أن من صب في ميزاب مائلا وهو يعلم أن مانحت الميزاب انسان جالس فاقصد ذلك المائع  
 ثيابه كان الذي صبه ضامنا وان كان صبه في ملك نفسه ولو أن رجلا أتى طائفة من  
 البطيخة مما ليس لاحد فيه ملك مما قد غلب عليه الماء فغضب عليه السنة واستخرج  
 وأحياء وقطع بامفيه من القصب رأيتها له بمنزلة أرض الميتة وكذلك ما عالج من أجمة أو جزيرة  
 في بحر بعد أن لا يكون لاحد فيه ملك لأن هذا كله من جملة الموات وقد بينا حد الموات  
 فاعاد ذلك هنا وذكرا أن كل أرض من السواد والجبال التي لا ييلفها الماء من أرض العرب  
 مما لم يكن لاحد فيها ملك فهو كله من الموات ومراده ما كان من فناء العمران وقد بينا  
 أن ذلك من حق السكان في العمران ولو أحياء وكان له مالك قبل ذلك رددته إلى مالكه  
 الاول ولم أجعل للثاني فيه حقا ولكنه ضامن لما قطع من قضبها لأن ملك الغير محترم لحرمته  
 المالك فلا يكون له أن يملك عليه بالأحياء بغير رضاه ولكنه ألتف ما قطع من قضبها وكانت  
 مملوكة لصاحبها فعليه ضمانها وان كان الثاني قد زرعها فالزرع له وهو ضامن لما نقص من  
 الأرض بمنزلة من غصب أرضا فزرعها وان احتقر الرجل بئرا في مفازة بأذن الامام فجاء  
 رجل آخر واحتقر في حريمها المذكورة بئرا كان للاول أن يسد ما احتقره الثاني لأن حريم  
 البئر صار مملوكا لصاحب البئر اذا حفره بأذن الامام والثاني متمدد في تصرفه في ملكه فلا يستحق  
 بهذا التصرف شيئا ولأنه ضامن للتقصان وللأول أن يأخذه بسد ما احتقر وهو عرق ظالم

ولا حق لم يظهروا الحديث وكذلك لو جئ أو زرع أو أحدث فيه شيئا فلاول أن يمتنع  
من ذلك لما كان ذلك الموضع وما عطف في بئر الاول فلا ضمان عليه لانه غير متمدد  
في حفره وما عطف في بئر الثاني فهو مضمون على الثاني لانه متمدد في نفسه ولو استل الثاني  
حفر ثرا بصر الامام في غير حريم الاول وهي قرية منه فذهب ماء البئر الاول وغرف الى  
دهاب ذلك من حفر الثاني فلا شيء له عليه لانه غير متمدد فيما صنع بل هو حق في الحفر في  
غير حريم الاول والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له أن يخصه في تحويل ماء بئر  
الى بئر الثاني كالتاجر اذا كان له حاوت فأتخذ آخر بجانبه حاوتا لمثل تلك التجارة فكسدت  
تجارة الاول بذلك لم يكن له أن يخصم الثاني ولو احتقر قناة بغير اذن الامام في مفازة ثم  
ساق الماء حتى أتى به أرضا فاحياها فانه يحصل لقائه ويخرج ماء حريما على قدر ما يصلحه  
وهذا بناء على قولهما فاما عند أبي حنيفة رحمه الله اذا فعل ذلك باذن الامام يستحق الحريم  
للموضع الذي يقع الماء فيه على وجه الارض فاما اذا كن بئر اذن الامام فلا وهذا بمنزلة  
مالو أخرج عينا الا انه تحرز عن بيان المقدار فيه بالرأى ولم يجد في القناة نصا بمسئله فقال حريمه  
بقدر ما يصلحه فاما في الموضع الذي لا يقع مسؤه على الارض من القناة بمنزلة النهر الا انه  
يجري تحت الارض وقد بينا الكلام في الحريم للنهر فكذلك القناة واذا كانت القناة على هذا  
الوجه بين رجلين والارض بينهما ثم استعيا أحدهما أرضا أخرى فأراد أن يسقيها لم يكن له  
ذلك بمنزلة نهر مشترك بين رجلين وهذا لانه يريد أن يستوفي أكثر من حقه وبقيت لهذه  
الارض الاخرى شربا من هذه القناة فلا يملك ذلك الا برضا شريكه ولو كان نهر بين قوم  
لم عليه أرضون لكل رجل منهم أرض معلومة فأراد بعضهم أن يسوق شربه الى أرض أخرى  
لم يكن لها في ذلك النهر شرب فيما مضى فليس له ذلك لانه يستوجب بذلك في النهر غير ما لم  
يكن له قبل ذلك أما اذا كان يسقي أرضه التي لها شرب من هذا النهر مع ذلك فهو يستوفي  
أكثر من حقه وان كان يريد أن يسوق شربه الاول الى هذه الارض الاخرى لم يكن له  
ذلك ايضا لانه اذا فعل ذلك وتقدم العبدادي للارض شربا من هذا النهر مع الاول واستدل  
على ذلك بالنهر المعدل لاجراء الماء فيه من ذلك النهر الى هذه الارض فهذا معنى قوله يستوجب  
بذلك في النهر شربا لم يكن له قبل ذلك وكذلك لو أراد أن يسوق شربه في أرضه الاولى  
حتى ينتهي الى هذه الاخرى فليس له ذلك لانه يستوفي فوق حقه فالارض تلتف بمض

الماء قبل أن ينتهي الى هذه الارض الاخرى ثم هذا بمنزلة طريق بين قوم اذا أراد أحدهم  
 أن يفتح فيه طريقا من دار أخرى وساكن تلك الدار غير ساكن هذه الدار فهو ممنوع  
 من ذلك وقد بينا الفرق في كتاب القسمة بين هذا وبين ما اذا كان ساكن الدارين واحدا  
 واذا أراد هذا الرجل أن يسقي من هذا النهر نخيلا في أرض أخرى ليس لها في هذا النهر  
 شرب فليس له ذلك كما لو أراد أن يسقي زرعاً من هذه الارض الاخرى واذا استأجر  
 أصحاب النهر رجلاً يقسم بينهم الشرب كل شهر بشيء معلوم ويقوم على نهرهم فذلك جائز  
 لأن المقد يتناول منافعه التي توجد في المدة وهي معلومة ببيان المدة والبدل الذي بمقابلتها معلوم  
 وان استأجره بشرب من النهر مكان الآخر لم يجوز لأن الاجرة اذا كانت معينة فهي كالبيع  
 والشرب لا يجوز أن يكون ميباً مقضوداً ويكون له أجر مثله لانه أو فاه منافعه بمقداسد ولو  
 أعطوه كنبيلاً بذلك لم يجوز ولو لم يكن على الكفيل شيء لأن الكفيل انما التزم المطالبة بما هو  
 مستحق على الاصيل وليس على الاصيل من تسليم الشرب شيء فكذلك لا يجب على الكفيل  
 واذا احتقر القوم بينهم نهراً على أن يكون بينهم على مساحة أراضيهم وتكون نفقته بينهم على  
 قدر ذلك ووضعوا على رجل منهم أكثر مما عليه غلطاً رجع بذلك عليهم لأنهم استوفوا  
 ذلك منه بنهر حق فليهم رده ولو وضعوا عليه أقل من نصيبه رجعوا عليه بالفضل لانه تبين  
 انه مأوفاهم بمض ما كان مستحقاً عليه ولم يوجد منهم اسقاط شيء من حقه عنه فيكون لهم  
 أن يرجعوا عليه بالفضل . واذا كان نهر بين قوم فاصطلحوا على أن يسمو لكل رجل منهم  
 شرباً مسمى وفيهم الغائب والشاهد تقدم الغائب فله أن يتقضى لأن قسمتهم لم تكن بحضرته  
 ولا بحضرة نائبه ولا ولاية لهم عليه في تمييز نصيبه بالقسمة فيكون له أن يطلبها ليستوفي  
 حقه فان كانوا أو فوه حقه وحازوه وقسموه وأبواه فليس له أن يتقضى لانه لو تقضى احتاج  
 الى اعادته من ساعته ولا يمكن من النقض لدفع الضرر عن نفسه ولا ضرر عليه في هذا  
 الموضع فكان في النقض متعناً ولا تجوز الكفالة بثمن الشرب ولا بالاجرة بمقابلة الشرب  
 لأن ذلك ليس بمستحق على المطلوب فلا يصح التزام المطالبة بالكفالة فان تعدد الكفيل  
 الثمن رجع به على البائع الذي تعدد ان شاء لانه استوفى منه ما لم يكن مستحقاً له وان شاء  
 رجع به على المشتري لانه أدى عنه باصره ثم يرجع به المشتري على البائع لانه ملك المؤدى  
 بالضمان فكان بمنزلة مالو أداه بنفسه واذا وكل رجل وكيلاً بشربه يسوقه الى أرضه ويقوم

عليه فهو جائز لان جهة الانتفاع بالشرب تتعين وقد أناب الوكيل فيه مناب نفسه فلا يحتاج بيانه لصحة التوكيل لان الحاجة الى البيان لتتمكن الوكيل من تحصيل مقصود الموكل وذلك فيها لا تكون الجهة متعينة فيه وليس له أن يبيع شرب أرضه كالمالك لصاحب الشرب أن يبيعه بنفسه ولا أن يسقي أرض غيره لأن ذلك تبرع وبمطلق التوكيل لا يملك التبرع كمن وكل غيره بماله ملك الحفظ بهذا اللفظ دون التبرع وإذا اتخذ الرجل مشرعة على شاطئ الفرات ليستقي منها السقاؤون وبأخذ منهم الاجر لم يحز ذلك لانه لم يبتعهم شيأ ولم يؤاجرهم أرضا معناه انهم يأخذون الماء من الفرات في أوانيهم والماء في الفرات غير مملوك لصاحب المشرعة ثم الموضع الذي اتخذ فيه المشرعة من الارض غير مملوك له ولو كان مملوكا فهو لم يؤاجرهم ذلك الموضع (ألا ترى) انه في يده على حاله وشرط اجارة الارض تسليمها الى المستأجر ولانهم لا ينتفعون بالارض وانما ينتفعون بالماء فإعطونه من الماء لا يكون عوضا عن منفعة الارض بل هو أكل مال الغير بالباطل ولو تقبل هذه المشرعة كل شهر بشئ مسمى تقوم فيه الدواب أجزت ذلك لانه التزم الاجر بمقابلة منفعة الارض فان إيقاف الدواب في موضع من الارض انتفاع بها ويد المستأجر تلت عليه بإيقاف الدواب فيها وهي معلومة ببيان المدة فصحت الاجارة لذلك وكذلك لو استأجر رجلا قطعة منها يوما يقيم فيها بنسب آلة جاز وهذا بخلاف الاول فان السقاين المستأجروا موضعا معلوما ولا يبنوا لوقوفهم مدة معلومة فبطلت الاجارة هناك للفرق والجهالة وان كانت هذه المشرعة لا يملكها الذي اتخذها فلا يبنى له هذا ولا يصلح له بمنزلة من أراد أن يبنى دكانا في الطريق ليؤاجره من الناس منع من ذلك وهذا لان في الطريق حق عامة المسلمين فكذلك في موضع المشرعة من شط الفرات حق جميع المسلمين فلا يبنى له أن يحول بينهم وبين حقهم باتخاذ المشرعة فيه ليؤاجره فيكتسب لنفسه ولو كانت في موضع لا حق فيه لاحد فاتخذ مشرعة في ذلك المكان كان للمسلمين أن يستقوا من ذلك المكان بنسب أجر كما كان لهم ذلك قبل أن تتخذ فيه مشرعة وهذا لان تصرفه لا يملك إبطال حق المسلمين ولا أن يحول بينهم وبين حوائجهم وانما أرخص له في ذلك اذا كانت الارض له يملك رقبتهما فيثبت لاحد لاحد فيه خصوصاً في غير وقت الضرورة ولو أراد المسلمون أن يمروا في تلك الارض ليستقوا من ذلك الماء فنعم منه فان لم يكن له طريق غيره لم يكن له أن يمنهم وان كان يملك رقبتهما



ولكنهم يعمرون في أرضه ومشرعته بغير اذنه لان الموضع موضع الحاجة والضرورة فالماه  
سبب حياة العالم قال الله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي فاذا لم يجدوا طريقا آخر كان  
هذا الطريق متعينا لوصولهم منه الى حاجتهم فليس له أن يمنعهم من ذلك فان كان لهم  
طريق غير ذلك كان له أن يمنعهم من ذلك لانه لا ضرورة الى التطرق في ملكه وهو نظير  
من أصابته مخصة يباح له أن يتناول من طعام النهر فان كان عنده مثل ذلك الطعام لم يكن له  
أن يتناول من طعام النهر بغير اذنه الا أن هناك عند الضرورة يجب الضمان لما في التناول من  
اتلاف مال متقوم على صاحبه وهنالك في المرور بين أرضه اتلاف شيء عليه واذا كان لرجل  
نهر في أرض رجل فأراد أن يدخل في أرضه ليمالج من النهر شيئا فتمه رب الأرض من  
ذلك فليس له أن يدخل أرضه الا أن يمضي في بطن النهر وكذلك القناة والبئر والعين لانه  
لاحق له في أرضه ولا تقع الحاجة الى التطرق في أرضه لتمكنه من تحصيل مقصوده بان  
يمضي في أرض النهر مع أن هذا فيه ضرر خاص وفي الاول ضرر عام وقد يتحمل عند الحاجة  
الى دفع الضرر العام مالا يتحمل عند الحاجة الى دفع الضرر الخاص فان كان له طريق في الأرض  
فله أن يمر في طريقه الى النهر والعين والقناة لانه يستوفي ما هو مستحق له واذا اصطاح  
الرجلان على أن يخرجوا نفقة يحفران بها بئرا في أرض موات على أن يكون البئر لاحدهما  
والحریم للاخر لم يجز لانهما قصدا للفرق بين شيئين ثبت الجمع بينهما شرعا وهو البئر  
والحریم ثم استحقاق الحریم على طريق التبع لتمكن الانتفاع به من البئر فلا يجوز أن يستحق  
بالشرط مقصودا منفصلا عن البئر ثم في هذا الشرط اضرار بصاحب الأرض لانه لا يتمكن  
من الانتفاع بئره من غير حریم واعتبار الشرط للمنفعة لا للضرر وسواء كانت المنفعة  
بينهما مختلفة أو متفقة وان اشترط أن يكون الحریم والبئر بينهما نصفين على أن ينفق أحدهما  
أكثر مما ينفق الآخر لم يجز لان النفقة عليهما بقدر الملك فشرط المناصفة في الملك يوجب  
أن تكون النفقة بينهما نصفين شرعا فيكون اشتراط زيادة النفقة على أحدهما مخالفا لحكم الشرع  
فان فلا كذلك رجع صاحب الاكثر بنصف الفضل على صاحبه لانه أنفق بأمر صاحبه  
فلا يكون متبرعا في حصة صاحبه واذا كانت بئر في أرض بين رجلين فباع أحدهما نصيبه  
من البئر بطريقه في الأرض فان ذلك لا يجوز لانه يبيع طريقا بينه وبين آخر وأحد الشريريين  
في الأرض لا يملك أن يبيع طريقا فيها الا برضا شريكه ولو باع نصف البئر بغير طريق جاز

ولم يكن له طريق في الارض لما ينأ أن بتسمية البئر في البيع مطلقة لا يدخل الطريق الخاص في ملك الغير كما أن بتسمية الدار والبيت في البيع لا يدخل الطريق وان باع نصيبه من الارض مع البئر ونصيبه نصف الارض جاز كله لان البيع معلوم والمشتري يقوم مقام البائع في ملكه ولا ضرر على الشريك في صحة هذا البيع والله أعلم

### باب الشهادة في الشرب

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل نهر في أرض رجل فادعى رجل فيه شرب يوم في الشهر وأقام البينة على ذلك قضى له به وكذلك مسيل الماء لان الثابت بالبدية كالثابت باتفاق الخصمين عليه وقد ينأ أن الجمالة في الشرب والمسيل لا تنع اثباته بالبدية ولو ادعى يومين في الشهر فجاء بشاهد على يوم في رقة النهر وشاهد آخر على يومين ففي قياس قول أبي حنيفة رحمه الله لا يقضي بشيء وفي قولهما يقضى بيوم وهو نظير ما تقدم من اختلاف الشاهدين في التطليقة والتطليقتين والالف والاثنتين وان كان المدعى يدعى شرب يوم في الشهر لم تقبل الشهادة لانه كذب أحد شاهديه وان شهدوا أن له شرب يوم ولم يسموا عددا ولم يشهدوا ان له في رقة النهر شيئا لم تجز شهادتهم لان المشهود به مجهول جهالة يتعذر على القاضي القضاء معها وان ادعى شرب نهر أو قدة فشهد له أحدهما بالمشرب والآخر باقل من ذلك ففي قول أبي حنيفة رحمه الله الشهادة باطلة وان شهدوا بالاقرار لاختلاف الشاهدين لفظا ومعنى وعلى قولهما تقبل على الأقل استحسانا وان شهد أحدهما بالخمس بطلت الشهادة لانه قد شهد له بأكثر مما ادعى واذا ادعى رجل أرضا على نهر شربها منه فاقام شاهدين أنها له ولم يذكروا الشرب سببا فاقضى له بها وبمحضته من الشرب لان الشرب تبع الارض واستحقاق التبعية باستحقاق الاصل وان شهدوا له بالشرب دون الارض لم تقض له من الارض بشيء لان المشهود به تبع ولا يستحق الاصل باستحقاق التبعية (ألا ترى) انهم لو شهدوا له بالبناء لا يستحق موضعه من الارض ولو شهدوا له بالارض استحق البناء تبعا وكذلك الاشجار مع الثمار واذا ادعى أرضا في يد رجل فشهد له شاهد أنها له وشهد آخر على اقرار ذي اليد بذلك لم تقبل الشهادة لاختلافهما في المشهود به فان أحدهما شهد باقرار هو كلام محتمل للصدق والكذب والاخر شهد له بملك الارض وهما متغايران ولو كاتب رجل عبده

على شرب بنير أرض أو علي أرض وشرب لم يجز أما الشرب بنير أرض فلا يستحق بالنسبة  
في شيء من عقود الماوضات في الأرض مع الشرب إذا لم تكن بينهما فهي مما لا يستحق دينا  
بشيء من عقود الماوضات وإن كانت أرضا بينهما لغيره لم يجز أيضا لأن عقد الكتابة يستدعي  
تسمية البذل قسمية عين هو مملوك لغير الماقد لا يكون صحيحا كالبيع ولا يتصور أن يكون  
مملوكا لأن كسبه عند الكتابة مملوك للمولى فأما يصير هو أحق بكسبه بعد الكتابة فيكون  
هذا من المولى بمبادلة ملكه بملكه وقد بينا اختلاف الروايات في الكتابة على الأعيان في  
كتاب العتاق وإن شهد شاهدان فلأنا أوصى له بثلاث أرضه وثلاث شربه وشهد آخر بثلاث شربه  
بدون أرضه فإنه يقتضي بثلاث الشرب له لاتفاق الشاهدين عليه لفظا ومعنى وليس له في ثلاث  
الأرض الا شاهد واحد ولو أوصى بثلاث شربه بنير أرضه في سبيل الله تعالى أو في الحج  
أو للقراء أو في الرقاب كان باطلا لأن صرف الموصى به إلى هذه الجهات يكون بتملك العين  
أو بالبيع وصرف الثمن إليها والشرب لا يحتمل شيئا من ذلك فإن كان أوصى بثلاث حقه في  
النهر في كل شيء من ذلك جاز لأنه أوصى معه بشيء من الأرض يعني أرض النهر وهو مما  
يحتمل التملك مع الأرض وإذا كان لرجل أرض وشرب فادعى الرجل أنه اشترى ذلك منه  
بالف فشهد له شاهد أنه اشترى الشرب والأرض بالف وشهد الآخر أنه اشترى الأرض  
وحدها بنير شرب أو لم يذكر شربا فهذه الشهادة لا تجوز لأن المشتري يكذب أحد شاهديه  
ولأن القاضى لا يتمكن من القضاء بالشرب له لأن الشاهد على شراء الشرب مع الأرض  
واحد والمدعى غير راض بالتزام آلاف بمقابلة الأرض بدون الشرب فإن كان هذا الثاني شهد  
أنه اشتراها بكل حق هو لها أو بمراقبتها أو بكل قليل وكثير هو فيها أو منها جازت الشهادة  
لأن الشرب يدخل في شراء الأرض بذكر هذه الالفاظ وإنما اخلف الشاهدان في العبارة  
بعد اتفاقهما في المعنى وذلك لا يمنع العمل بشهادتهما كما لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالنحلة  
ولو جحد المشتري البيع وادعى رب الأرض أنه باعها بالف بنير شرب فزاد أحد شاهديه  
الشرب أو الحقوق أو المرافق لم تجز الشهادة لأن البائع يكذب أحد شاهديه وإذا باع الرجل  
شربا بأمة وقبضها فوطئها فولدت منه فهي أم ولد له لأنه ملكها بالقبض بحكم عقد فاسد وهو  
ضامن لقيمتها ولم يذكر المقر هنا وقد بينا أن هذا هو الأصح خصوصا فيما إذا تعذر ردّها  
بأن صارت أم ولد له ولو وطئها رجل بشبهة وأخذ بأثم الشرب المهر أو قطع رجل يدها

أو قفاً عنها فاعذ المشتري ارض ذلك ثم ماتت الجارية عنده ضمن قيمتها والارض والمهر له  
لانه انما يضمن قيمتها من وقت القبض فيتقرر ملكه فيها من ذلك الوقت فكان الارض  
والمهر حاصلًا بمسء ملكه فيكون له وهذا بخلاف الولد فانها لو ولدت ثم ماتت فالمشتري  
ضامن لقيمتها وعليه رد الولد مع رد القيمة لان الولد ليس بموض عن جزء مضمون منها وانما  
يتقرر له الملك بالضمان فيتقرر الملك في المضمون أو فيما هو عوض عن المضمون أو فيما هو تبع  
للمضمون لان التبع بملك بملك الاصل والولد بعد الانفصال ليس بمضمون ولا هو عوض  
عن المضمون ولا هو تبع للمضمون فلا يستقط عنه وجوب رد الولد بتقرر الضمان عليه في الام  
فاما الارض فبدل جزء مضمون وقد سلم بدل هذا الجزء لمشتري الشرب حين ضمنه قيمتها  
صحيحة فلا يجوز أن يسلم له بدل آخر اذ لا يسلم للمرء بدلان عن شيء واحد وكذلك المهر فانه  
عوض عن المستوفي بالوطء والمستوفي بالوطء في حكم جزء من العين وقد ضمن قيمة جميع  
العين فيسلم له ما كان بدل جزء من العين \* فان قيل المستوفي بالوطء في حكم جزء ولكنه جزء غير  
مضمون (ألا ترى) انه اذا لم يتمكن بالوطء نقصان فيها وتعذر استيفاء المقر من الواطئ ردها  
المشتري ولم يضمن شيئاً قلنا نعم المستوفي بالوطء جزء غير مضمون حقيقة ولكنه في حكم جزء  
من العين الذي هو مضمون ولهذا قلنا ان وطء المشتري يمنع الرد باليب أو بمنزلة جزء هو  
نمرة كالكسب. فالكسب تبع للمضمون في حكم الملك فكذلك المقر المستوفي من الواطئ  
\* فان قيل فالولد أيضا خلف عن جزء هو مضمون وهو النقصان المتكمن بالولادة ولهذا  
ينجبر به \* قلنا الخلافه بحكم اتحاد السبب لانه عوض عن ذلك الجزء وانما يتمتع رد العوض  
لوصول مثله الى بائع الجارية وذلك غير موجود في الولد ولو كانت حية فأخذ البائع الجارية  
تبها الارض والمهر لانه لم يتقرر ملك المشتري فيها بل انعدم من الاصل بردها ولانه كان  
يلزمه رد هذا الجزء حال قيامه فكذلك يلزمه رد بدله مع رد الاصل والله أعلم

### باب الخيار في الشرب

(قال رحمه الله) : اذا اشترى أرضاً بشرها وهو بالخيار ثلاثة أيام وفي الارض زرع  
قد اشترطه معها ثم سقى الزرع من ذلك الشرب أو من غيره أو سقى بذلك الشرب زرعاً  
في أرض أخرى أو نخلاً أو شجراً فهذا رضا وقطع للخيار لانه تصرف في المشتري تصرفاً

بصفة المالك وهو لا يملكه شرعا الا باعتبار الملك ويقصد بمباشرته اصلاح ملك واحرازه فكان دليل الرضا بتقرر ملكه ودليل الرضا في اسقاط الخيار كصرح الرضا ولو كان الخيار للبائع وصنع شيئا من ذلك فهو قطع للخيار وفسخ للعقد لانه مقرر للملك بما مباشر من التصرف فيه وكذلك لو كانت نخيلا فلقحها أو أرضا فكرها أو سرقها فهو قطع للخيار وفسخ للعقد لانه مقرر للملك وكذلك لو وجد النخيل أو قطف الكرم فهذا كله تصرف باعتبار الملك ويقصد به احراز الملك واصلاحه واذا اشترى عشر نهر أو بئر على انه بالخيار ثلاثة أيام ثم سقى أرضا له من ذلك فهذا قطع للخيار بخلاف ما لو سقى منه بئرا أو غملا أو استقى للشقة من البئر أو للوضوء فهذا لا يكون رضا لان سقى الارض هو المقصود بالبئر والنهر ولا يملكه شرعا الا باعتبار ملكه فاقدمه عليه يكون تقييرا للملك وأما الاستقاء للشقة فقير مقصود بالبئر والبئر ولا يختص ذلك بالملك شرعا فاقدمه عليه لا يكون دليل الرضا بملكه \* يوضحه أن قبل البيع كان يملك الاستقاء من هذا البئر للشقة فكذلك بعد فسخ البيع بملكه فعرنا انه لا أثر للبيع فيه وان اقدمه عليه لا يوجب تنفيذ البيع فأما سقى الارض فما كان يملكه قبل البيع ولا بعد فسخ البيع بل انما يمكن منه باعتبار البيع فاقدمه عليه تقرير للبيع وكذلك لو كان الخيار للبائع فلا استقاء للشقة لا يكون قطعا لخياره لان تمكنه منه ليس باعتبار قيام ملكه شرعا (الآثرى) انه يتمكن منه بعد تمام البيع بالاجارة بخلاف سقى الارض منه واذا اشترى نهرًا وهو بالخيار ثلاثة أيام فسقى أجنبي أرضا له من ذلك النهر والمشتري لا يعلم به فليس هذا بقطع للخيار لانه لم يتمكن بفعل الاجنبي نقصان في العين ولا وجد من المشتري دليل الرضا به بخلاف ما لو عيه أجنبي في يد المشتري فان خياره انما يسقط هناك لتمكين النقصان في العين وعجزه عن رده كما قبض واذا اشترى نهرًا بقناة وأسقط الخيار ثلاثة أيام فان سقى أرضه مما اشترى فهو اجازة للبيع وان سقاها مما باع فهو نقص للبيع لان خياره فيما باع خيار للبائع فسقيه للارض مما باع دليل تقرر ملكه فيما باع وفيما اشترى دليل الرضا بملكه ولو أن الآخر هو الذي سقى أرضه منهما أو من أحدهما لم يكن هذا نقضا للبيع ولا اجارة لان البيع في جانبه لازم وهو غير متمكن من اسقاط خيار صاحبه وهو نظير ما لو اشترى عبدا لجاريته وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فان أعتق ما باع فهو نقص منه للبيع وان أعتق ما اشترى فهو اجازة وان فعل ذلك صاحبه لم يكن نقضا ولا اجازة لان عتق صاحبه فيما باع لم ينفذ

لزوالم ملكه وفيها اشترى لغيره لانه لم يملكه فان خيار البائع يمنع خروج المبيع من ملكه  
ولو اشترى بثرا وهو بالخيار ثلاثة ايام وفيضا فالتخلف أو انهبت أو ذهب ماؤها أو  
تقصص نقصانا فاحشا لزمه البيع لتغير المبيع في يد المشتري فانه باختياره يملك الرد كما قبض  
ولا يملك الحاق الضرر بالبائع بالرد عليه متغيرا وقد عجز عن رده كما قبض ولو كان الخيار  
للبيع فذهب ماؤها عند المشتري فالبائع على خياره ان شاء أمضى البيع وأخذ الثمن وان شاء  
رد المبيع وأخذ قيمة النقصان لانها تميمت في ضمان المشتري وذلك لا يمنع البائع من التصرف  
بحكم خياره واذا فسخ البيع بقيت مضمونة عند المشتري بالقبض والمقايض من القبض بجهة  
المقد فهذا ضمنه النقصان ولو كان الخيار للمشتري فبناها وطواها حتى عادت كما كانت لم  
يكن له أن يردها لان هذا تصرف بحكم الملك وهو مسقط للخيار فكيف يعود به خياره  
الذي سقط واذا اشترى بثرا وحرعها بشرط الخيار وفي حرعها كلافارعاها الغنم وأبائها  
في عطن البئر لم يكن هذا رضا بمنزلة ما لو سقى منها غنما له أو أبائها في العطن لان تمكنه من  
الكللا شرعا ليس باعتبار الملك فقد كان متمكنا منه قبل البيع وبعد فسخ البيع بخلاف ما لو  
حفر بثرا في حرعها أو بنى فيها فان هذا التصرف لا يملكه الا باعتبار ملكه فيكون اقدامه  
عليه دليل الرضا ولو كان فيه شجر مما تنبت الناس فافسده الغنم أو قلعته كان هذا ملزما له لانه  
بمنزلة الصيب الحادث في يد المشتري وذلك مسقط لخياره وكذلك لو فعل ذلك أجنبي ولو  
هدم البئر انسان فضمنه المشتري قيمة الهدم كان ذلك منه قطعا للخيار لان قبل التضمين  
سقط خياره للتعنت والتضمين تصرف باعتبار الملك فلا يجوز أن يعود به ماسقط من الخيار  
وكرى النهر وكسر البئر رضا بالبيع لان هذا التصرف لا يفعل الا في الملك على قصد  
الاصلاح فهو كالبناء والحفر في القناة وان وقع في البئر ما ينجسه من عذرة أو شاة أو  
عصفور أو فارة فانت بذلك يلزمه البيع سواء وجب نزع جميع الماء أو نزع بعض الدلاء  
لان الماء قد تنجس بما وقع في البئر قبل النزع منه فالتجاسة في الماء عيب في العرف والتعيب  
في ضمان المشتري مسقط لخياره واذا استعار من رجل نهرا ليسقى منه به أرضه ثم اشتراه  
على انه بالخيار ثم سقى به أرضه فهذا قطع للخيار لانه بعد الشراء انما سقى به بحكم البيع لا بحكم  
الاستعارة فان الاعارة تنقطع بزوال ملك البائع بالبيع الثابت في حقه فتقدم الاستعارة وجودا  
وعدا بمنزلة وكذلك لو باع المشتري الشرب بغير أرض أو ساوم به أو أجره اجارة صحيحة

أو أجرة الشرب لجارة فاسدة أو رهن واحدا منها أو زوج عليه أو أعاره واحدا منها  
 فزرع المستير الأرض أو سقى بالشرب أو لم يفعل فهذا كله قطع للخيار لأن ما باشر من  
 التصرف لا يقطعه إلا المالك عادة فاقدمه عليه دليل الرضا بملكه ولو اشترى رحماء بنهرها  
 والبيت الذي هو فيه ومناخها على أنه بالخيار ثلاثا فإن طعن بها لم يكن رضا بها لأن الطعن  
 للأختيار لا للإختيار فإن مقصوده من اشتراط الخيار أنه ينظر هل يتم مقصوده بها أولا يتم  
 ولا يعرف ذلك إلا بالطعن فهو نظير الاستخدام في المالك وركوب الدابة للنظر إلى سيرها  
 فإن قصها الطعن أو انكسرت فهذا رضا منه بسبب التعيب في ضمانه لا بسبب الطعن ولو  
 اشترى أرضا وشربا وقال لي الرضا إلى ثلاثة أيام أن رضيت أجزت وإن كرهت تركت  
 أو قل لي الخيار ثلاثة أيام فهذا جائز لأن المقصود بهذه الاقفاط اشتراط الخيار لنفسه ثلاثة  
 أيام وإنما يني الحكم على ما هو المقصود وإذا باع أرضا وشربا بجارية واشترط الخيار ثلاثة  
 أيام وكان مع الجارية مائة درهم فافقها لم يكن هذا رضا بخلاف ما إذا قبل الجارية أو جامعا  
 أو عرضها على البيع لأن الجارية متعينة في العقد فاقدمه على تصرف فيها هو دليل الرضا  
 بملكها ويكون اسقاطا للخيار فأما المائة التي قبضها فقير متعينة في العقد (ألا ترى) أنه كان  
 لمشتري الأرض أن يعطي غيرها وأنه بعد الفسخ لا يجب على البائع رد المقبوض من الدراهم  
 بعينه فلا يكون تصرفه فيها دليل الرضا بحكم البيع فكان على خياره بعد اتفاقها ولو اشترى  
 أرضا وشربا وشروط الخيار في الأرض دون الشرب أو في الشرب دون الأرض فهذا بيع  
 فاسد لأن الصفقة واحدة والتمن حيلة والذي لم يشترط الخيار فيه يتم البيع فيه وثمنه مجهول  
 بمنزلة ما لو اشترى ثوبين بثمن واحد على أنه بالخيار في أحدهما بعينه وإذا اشترى العبد التاجر  
 أرضا وشربا بشرط الخيار ونقض مولاه البيع أو أجازته فنقضه باطل سواء كان على العبد دين  
 أو لم يكن لأنه حبر خاص في إذن عام وأجازته تصح إن لم يكن عليه دين لأن كسبه ملكه  
 (ألا ترى) أنه يتمكن من التصرف فيه بالبيع والهبة ويحفظ به خيار العبد لا محالة فكذلك  
 يصح منه إسقاط خياره وإن كان دين لم يحرل أنه أجنبي من كسبه لا يتمكن فيه من التصرف  
 المسقط لخباره فكذلك لا يملك إسقاط خياره فيه قصدا وإن كان نهر بين قوم لم يملكه  
 أرضون ولبعض أرضهم سائر في ذلك النهر وإمضاء دوالي وبعضها ليست لها ساقية ولا  
 دالية وليس لها شرب معروف من هذا النهر ولا من غيره فاختصموا في هذا النهر وادعي

صاحب الأرض ان لها فيه شربا وهي على شاطئ النهر فانه ينبغي في القياس أن يكون النهر  
بين أصحاب السواني والدوالي دون أهل الأرض لان يد أصحاب السواني والدوالي ثابتة عليه  
بالاستعمال وليس لصاحب الأرض مثل ذلك اليد فهو نظير مالوتازع اثنان في ثوب واحد  
لا يسه والآخر متعلق بذيله أو تنازعا في دابة واحد راكمها والآخر متعلق بلجامها ولكنه  
استحسن فقال النهر بينهم جميعا على قدر أراضيهم التي على شط النهر لان المقصود بحفر النهر سقي  
الأرض لا اتخاذ السواني والدوالي قعيا هو المقصود على حالهم على السواء في إثبات اليد فهو  
بمنزلة مالوتازع في حائط ولا حدهما عليه جرادى أو بواري أو تنازعا في دابة ولا حدهما عليها  
مخللة أو منديل فانه لا يرجح بذلك لانه تحمل ليس بمقصود فوجوده كمداه فكذلك اتخاذ  
السواني والدوالي على النهر تبع غير مقصود فلا يرجح بذلك صاحبه فان كان يعرف لهم  
شرب قبل ذلك فهو على ذلك المعروف والا فهو بينهم على قدر أراضيهم لان الشرب لحاجة  
الأرض فيقدر بقدر الأرض وان كان لهذا الأرض شرب معروف من غير هذا النهر فلا  
شربها من ذلك النهر وليس لها من هذا النهر شيء لان الأرض الواحدة لا يحمل شربها من  
نهرين عادة فكوز شرب معروف لها من نهر آخر دليل ظاهر على أنه لا شرب لها في هذا  
النهر وان كانت على شطه ولان صاحب النهر اذا كان يستحق لها شربا من هذا النهر  
لحاجة الأرض الى الشرب وبه تقدم فانه لا شرب لها من نهر آخر فان لم يكن لها  
شرب من غيره نصبت لها فيه شرب ولو كان لها شرب أرض أخرى الى جنبها ليس لها  
شرب معلوم فاني استحسن أن أجعل لأرضيه كلها ما كانت له من الشرب من هذا النهر  
وفي القياس لا يستحق الشرب من هذا نهر للأرض الأخرى إلا بحجة لان هذه الأخرى  
غير متصلة بالنهر بل الأرض الأولى حائلة بين النهر وبينها ولكنه استحسن فقال لا بد للأرض  
من شرب لان الانتفاع بها لا يأتي الا بالشرب والظاهر ان ايمان أراضيها بعضها ببعض  
ان تشرب كلها من هذا النهر فيجب البناء على هذا الظاهر لا يأتى خلافه فان قيل الظاهر  
يتم في دفع الاستحقاق لا إثبات الاستحقاق والحاجة هنا الى إثبات الاستحقاق قلنا نعم  
ولكن استحقاق المتنازعين في هذا النهر غير ثابت الا بمثل هذا الظاهر صلح هذا الظاهر  
له مراضا ومزاحما لخصامه وان كان الى جانب أرضه أرض آخر وأرض الأولى بين النهر  
وبينها وليس لهذه الأرض شرب معروف ويذكرى من أن نهرنا فاني أجعل لها شربا



من هذا النهر أيضا لان ما فرنا من الظاهر لا يختلف اتحاد مالك الارض واختلاف المالك  
 الا أن يكون النهر معروفا لقوم خاص بهم فلا أجل لنهرهم فيه شرعا الا بينة لان المازعين  
 هنا دليل لاستحقاق سوى الظاهر وهو اضافة النهر اليهم وهذه اضافة ملا بأواضفة  
 احداث أنهم هم الذين حفروا هذا النهر وهو مملوك لهم فلا يستحق غيرهم فيه شيئا الا بينة  
 فاني كان هذا النهر يصب في أجمة وعليه أرض لقوم مختلفين ولا بدري كيف كانت حاله  
 ولان كان أصله متنازع أهل الارض وأهل الاجمة فيه فاني قضى به بين أصحاب الارض  
 بالخصص وليس لهم أن يقطعوه عن أهل الاجمة وليس لأهل الاجمة أن يمنعوه من المسيل  
 أجتهم لان النهر اعما يحفر لسقى الاراضى فى المادة فالظاهر فيه شاهد لأصحاب الاراضى وهم  
 المتضمنون بالنهر فى سقى اراضيتهم منه ولكن لأهل الاجمة نوع منفعة أيضا وهو فضل الماء الذى  
 يقع فى أجتهم فلا يكون لأصحاب الاراضى قطع ذلك عنهم بالظاهر ولأصحاب الاراضى منفعة  
 فى مسيل فضل الماء فى الاجمة فلا يكون لأصحاب الاجمة أن يمنعوه ذلك بمنزلة حائط متنازع  
 فيه رجلان ولا حدهما فيه اتصال تريع ولا آخر عليه جذوع فالحائط لصاحب الاتصال  
 وليس له ان يكاب الآخر رفع جذوعه وهذا لان ما وجد على صفة لا يغير عنها الاجمة  
 ملزمة والظاهر لا يكفي لذلك ولو ان رجلا بنى حائطا من حجارة فى القرات واتخذ عليه رحا  
 يطحن بالماء لم يجر له في ذلك فى القضاء ومن خاصه من الناس فيه هدمه لان موضع القرات  
 حق العامة بمنزلة الطريق العام ولو بنى رجل فى الطريق العام كان لكل واحد ان يخاصمه فى ذلك  
 ويهدمه فأما بينه وبين الله تعالى فان كان هذا الحائط الذى بناه فى القرات يضر بمجرى السفن  
 أو الماء بان لم يسعه وهو فيه أثم وان كان لا يضر بأحد فهو فى سعة من الانتفاع بمنزلة الطريق  
 العام اذا بنى فيه بناء فان كان يضر بالمارة فهو آثم فى ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر  
 ولا ضرار فى الاسلام وان كان لا يضر بهم فهو فى سعة من ذلك ومن خاصه من مسلم أو  
 ذمى قضى عليه بهدمه لان الحق فيه للناس كافة فالمسلم والذى فى هذه الخصومة سواء (ألا ترى)  
 أن للذى حق المرور فى الطريق كالمسلم فكان له فى هذه الخصومة من المنفعة مثل ما للمسلم وكذلك  
 النساء والمكاتبون وأما المبد فلا خصومة له فى ذلك لان العبد تبع لمولاه فلا حق له فى  
 الانتفاع بالطريق والقرات مقصود بنفسه بخلاف المكاتب والمرأة فهما فى ذلك كالحرة والصبي  
 بمنزلة العبد تبع لا خصومة له فى ذلك والمغلوب والمتوه كذلك الا أن يخاصم عنه أبوه أو



باعتبار الأصل لأنه جزء من ذلك المشترك فهو يدعي استحقاق نصيب الآخرين من  
هذا الثلث عليهما فلا يقبل قوله في ذلك ويقسم هذا الثلث بينهم أثلاثا باعتبار شركة الأصل  
(ألا ترى) أن المكيل لو كان مشتركا بين اثنين فظهر نصفه في يد أحدهما وزعم أن صاحبه  
قد استوفى النصف الآخر وجسد صاحبه وجلب يحمل هذا النصف مشتركا بينهما والنصف  
الآخر كالتأوي فكذلك هنا إذا حلف الآخر أن على دعواه يحمل هذا الثلث بينهم أثلاثا  
وأما حكم الأمانة فقد زعم أنه دفع نصيب المدفوع إليه من الثلثين إليه فالقول فيه قوله مع  
اليمين لأنه أمين ادعى رد الأمانة على صاحبه ولكن يمينه ثبتت براءته عن الضمان ولا يثبت  
الوصول إلى من زعم أنه دفع إليه كالمودع إذا ادعى رد الوديعة على الوصي فإن الوصي لا يكون  
ضامنا للوصي شيئا يمين المودع وأما حكم الخلاف فقد زعم أنه قد دفع نصيب الآخر إلى شريكه  
ودفع الأمين الأمانة إلى غير صاحبها موجب الضمان عليه إلا أن يكون الدفع بأمر صاحبها  
فقد أقر بالسبب الموجب للضمان في نصيبه وهو ثلث الثلثين وادعى المسقط وهو أسره إياه بالدفع  
إليه فلا يقبل قوله في ذلك إلا بحجة وعلى المنكر اليمين فإذا حلف غرم له ثلث الثلثين ثم  
هذا الثلث بين الآخرين نصفان لهما متفقان على أنه لم يدفع إليه شيئا وإن هذا المقبوض  
جزء من المشترك بينهما أو بدل جزء مشترك فيكون بينهما نصفين باعتبار زعمهما رجل عمد  
إلى نهر المسلمين عامة أو نهر خاص عليه طريق العامة أو لقوم خاص فأنخذ عليه قنطرة واستوثق  
من العمل ولم يزل الناس والدواب يعمرون عليه حتى انكسر أو وهى فوقهم الناس فيه أو دابة  
فأت أو عبر به انسان وهو يراه متعمدا يريد المشي عليه فلا ضمان عليه في شيء من هذا لأن  
ما فعله حسبة وقد وجد الرضا من عامة المسلمين باتخاذهم ذلك الموضع ممرا فكانه فعله بأذن  
الامام فهذا لا يضمن ما تلف بسببه وإن وضع عارضة أو بابا في طريق المسلمين فشى عليه  
انسان متعمدا لذلك فانكسر الباب وعطب الماشي ف ضمان الباب على الذي كسره ولا ضمان  
على واضع الباب الذي عطب به لأن الماشي متعمد المشي على الباب مباشر كسره (ألا ترى)  
أن من أوطأ انسانا فقتله كان مباشرا لقتله حتى تلزمه الكفارة وواضع الباب وإن كان في سببه  
متعمدا ولكن الماشي عمد المشي عليه ولا يعتبر التسبب إذا طرأت الباشرة عليه كمن حفر بئرا  
في الطريق فتعمد انسان لقاء نفسه في البئر أو ألقاه فيه غيره لا يكون على الحافر شيء وعلى  
هذا من رش الطريق فتعمد انسان المشي في ذلك الموضع وزلقت رجله وعطب لم يكن على

انتهى رضى ضمان بخلاف من مشى على ذلك للموضع وكان لا يبصره بان كان أعمى أو كان ليلا  
 فينشد يجب للضمان على الذي رضى الطريق اذا عطب به الماشى وتعام يلائم بهذه الفصول في  
 الويليت وإصلاح النهر العام على بيت المال لانه من تمام نواصب المسلمين ومالك يستألك مجد  
 ذلك ولو أن للوالى أذل لرجل أن ينصب طاحونة على ماء لقوم خاصة في أرض لرجل ولا  
 يضر أهل النهر شئ وأهل النهر يكرهون ذلك أو يضرهم والوالى يرى في ذلك صلاحا  
 للعامة فانه لا يبنى أن يضع ذلك الا باذن صاحب الأرض وصاحب النهر لانه ملك خاص  
 وليس للامام ولاية النظر في الملك الخاص لانسان بتقديم غيره فيه عليه بل هو في ذلك  
 كسائر الرعايا وانما يثبت له حق الاخذ من المالك عند تحقق الضرورة وخوف الهلاك على  
 المسلمين بشرط العوض كما يكون لصاحب المحصة فهذا لم يتبر اذن الامام هنا \* أهل مدينة  
 بنوها بمدقمة الوالى بينهم وترك فيها طريقا للعامة فرأى الوالى بعد ذلك أن يعطى بعض  
 الطريق أحدا ينتفع به ولا يضر ذلك بأهل الطريق فان كانت المدينة للوالى فهو جائز وان  
 كانت للمسلمين فلا يبنى له أن يعطى منها شئ ولا يبنى للذى يعطى أن يأخذ من ذلك شئاً  
 لان الحق في ذلك الموضع ثابت للمسلمين وللإمام ولاية استيفاء حقهم دون الاسقاط وإيثار  
 غيرهم عليهم في ذلك (ألا ترى) أن الرجل لما جاء بكبة من شعر الى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم وقال أخذتها من النىء لا خيط بها برذعة بميرلى فقال عليه الصلاة والسلام اما نصيبى  
 منها فهو لك فلما تحرز رسول الله صلى الله عليه وسلم من تخصيصه بتلك الكبة دون سائر الثمانين  
 عرفنا أن على كل والى ان يحترز من مثل ذلك أيضا \* قوم اقتسموا أرضا لهم بينهم بالسوية ثم  
 اختلفوا في مقدار الطريق فان كانوا قد اختلفوا بمد تمام القسمة فالقول قول المدعى عليه  
 لانكاره حق النير فيما في يده وان كانوا لم يفرغوا من القسمة جعلوا الطريق بينهم على ماشاؤا  
 وقد بينا الكلام في الطريق في كتاب القسمة وان الامر المروي فيه بالتقدير بسبعة أذرع  
 غير مأخوذ به والى ذلك أشار هنا فقال يلتقي ذلك عن عكرمة أثر يرقه اذا اشتجر القوم في  
 الطريق جعل سبعة أذرع ولا تأخذ به لانا لا ندرى أحق هذا الحديث أم لا ولو علمنا انه حق  
 أخذنا به ومعنى هذا انه أثر شاذ فيما يحتاج الخاص والعام الى معرفته وقد ظهر عمل الناس  
 بخلافه فان الصحابة رضى الله عنهم فتحوا البلاد ولم ينقل عن أحد انه أخذ بهذا الحديث في  
 تقدير الطريق المنسوب الى الناس بسبعة أذرع عرفنا ان الحديث غير صحيح ولو علم انه حق

ويجب الأخذ به لأن ما قدره صاحب الشرع عليه الصلاة والسلام بتقدير يجب العمل به  
 يجوز الاعراض عنه بالرأي قولهم عشر بساتين من ماء يجري لم جميعاً في نهر ومنهم من يرى  
 عشر مئذنتين وهو صحيح أيضاً وكل واحد من الغافلين مستعمل في قسمة الماء وكل مئذنة  
 ست بساتين وكل بست ست شعرات وهو معروف بين أهل مرو ومقصوده ما قال إذا  
 أصفى منها من رجل منهم وقطع ذلك من نهرهم بحق الذي أصفى عنه من غير قسمة فهو  
 شريكهم فيما بقي والذي أصفى من سهمهم بعيداً فالأصفاء هو الغصب فإذا غصب الرائي  
 نصيب أحد الشركاء من الله بوجمل ذلك لنفسه أو لنهره فهذا المغصوب يكون من حق  
 الشركاء كلهم وما بقي مشترك بينهم على أصل حقهم لأن المغصوب كالمستهلك وما نوى من  
 المشترك يتولى على الشركة وما بقي يبقى على الشركة فهذا مثله رجل له مجرى ماء يجري إلى  
 بستانه أو يجري إلى دار قوم ميزاب له أو كان له ممشى دار قوم قد كان يمشى فيه إلى منزله  
 فاختفوا في ذلك من أين يعلم أنه للمدعى هل إذا شرعوا أن له طريقاً فيها أو مجرى ماء أو  
 مسيل ماء قبلت الشهادة وقضى له بذلك لأنه يدعى لنفسه مقام ملك الغير فلا تسمع دعواه  
 إلا بحجة وما غاب عن القاضي علمه فالحجة فيه شهادة شاهدين ولا حاجة بالشاهد إلى  
 بيان صفة الطريق والمجري والمسيل وإن كانوا لو بينوا ذلك كان أحسن وقد بينا هذا في  
 كتاب الدعوى والله أعلم بالصواب

تم الجزء الثالث والعشرون . . . كتاب الإسماء رخصى الحنفى رحمه الله

وبليه الجزء الرابع والشؤون وأوله كتاب الأشربة

فهرست الجزء الثالث والعشرين من كتاب المبسوط للإمام السرخسي رحمه الله

صحيحة

## ٢ كتاب المزارعة

- ١٧ باب المزارعة على قول من يميزها في النصف والثالث
- ٢٥ باب مال المزارع أن يمنع منه بعد العقد
- ٢٧ باب الأرض بين رجلين يدفعها أحدهما إلى صاحبه مزارعة
- ٣٠ باب اجتماع صاحب الأرض مع الآخر على العمل والبذر مشروط عليهما
- ٣٢ باب اشتراط شيء بعينه من الربيع لأحدهما
- ٣٦ باب ما يفسد المزارعة من الشروط وما لا يفسدها
- ٣٨ باب الشرط فيما يخرج الأرض وفي الكراب وغيره
- ٤٤ باب المنذر في المزارعة والاستحقاق
- ٥٦ باب المنذر في المعاملة
- ٦٠ باب ما يجوز لأحد المزارعين أن يستثنيه لنفسه وما لا يجوز
- ٦٢ باب عقد المزارعة على شرطين
- ٦٧ باب اشتراط عمل البعد والبقر من أحدهما
- ٧٠ باب التولية في المزارعة والشركة
- ٧٥ باب تولية المزارع ومشاركته والبذر من قبله
- ٧٨ باب دفع المزارع الأرض إلى رب الأرض أو مملوكه مزارعة
- ٨٠ باب الشروط التي تفسد المزارعة
- ٨٣ باب المزارعة يشترط فيها المعاملة
- ٨٥ باب اختلاف في المزارعة
- ٨٨ باب اختلافهما في المزارعة فيما شرط كل واحد منهما لصاحبه
- ٩٧ باب التمسر في المزارعة والمعاملة
- ١٠١ باب المعاملة

- ١٠٤ باب من المعاملة أيضا  
 ١٠٧ باب الارض بين الرجلين يملان فيه أو أحدهما  
 ١١٥ باب مشاركة العامل مع آخر  
 ١١٨ باب مزارعة المرتد  
 ١٢١ باب مزارعة الحرابي  
 ١٢٣ باب مزارعة الصبي والمبد  
 ١٢٦ باب الكفالة في المزارعة والمعاملة  
 ١٢٨ باب مزارعة المريض ومعاملة  
 ١٣٧ باب الوكالة في المزارعة والمعاملة  
 ١٤٣ باب الزيادة والحط في المزارعة والمعاملة  
 ١٤٤ باب النكاح والصلح من الجنابة والخلع والتمق والمكاتب في المزارعة والمعاملة  
 ١٤٧ باب عمل صاحب الارض والنخل فيها بأمر العامل أو بغير أمره  
 ١٥٠ باب اشتراط بعض العمل على العامل  
 ١٥٥ باب موت المزارع ولا يدري ما صنع في الزرع واختلافهما في البذر والشرط  
 ١٥٨ باب المزارعة والمعاملة في الرهن  
 ١٦٠ باب الشروط الفاسدة التي تبطل وتجاوز المزارعة  
 ١٦١ كتاب الشرب  
 ١٩٣ باب الشهادة في الشرب  
 ١٩٥ باب الخيار في الشرب

